

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الإعطال في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد

محمود سالم عيسى خريسات

بكالوريوس لغة عربية ١٩٨٦

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية / اللغة والنحو .

١٩٩٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الإعلان في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد

محمود سالم عيسى خريسات

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٨٦

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في
"اللغة العربية من جامعة اليرموك، تخصص اللغة والنحو".

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور سمير ستيتية مشرفاً ورئيساً.

الدكتور عبد الحميد الأقطش عضواً.

الدكتور عبد القادر مرعي الخليل عضواً.

الإهداء

إِلَى مَنْ أُعِرْتُ أَنْ أُخْفِضَ لَهُمَا

جَنَاحَ الزُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ.

وإِلَى الَّتِي عَاقَتْ مَعِيَ طَوْلَانَ

رَحْلَةَ الْبَحْثِ ... أُمِّ حَسَّانَ

وإِلَى أَمَلِ الْمُسْتَقْبَلِ

حَسَّانَ

رموز الكتابة الصوتية المستعملة في البحث

* شبيه الحركة		* الصوامت	
w :	الواو شبيه الحركة	> :	الهمزة
y :	الياء شبيه الحركة	b :	الباء
		t :	التاء
		t̤ :	التاء
		J :	الجيم
* الحركات القصيرة		h :	الحاء
a :	الفتحة القصيرة	ħ :	الخاء
u :	الضمة القصيرة	d :	الدال
i :	الكسرة القصيرة	d̤ :	الدال
		r :	الراء
		Z :	الزّين
* الحركات الطويلة		s :	السين
ā :	الفتحة الطويلة	š :	الشّين
ū :	الضمة الطويلة	ṣ :	الصاد
ī :	الكسرة الطويلة	ḍ :	الضاد
		ṭ :	الطاء
		ḍ̤ :	الطاء
* الحركة الممالة		< :	العين
ē :	الفتحة الممالة	ġ :	الغين
ō :	الضمة الممالة	f :	الفاء
		k̤ :	القاف
		k :	الكاف
		L :	اللام
		m :	الميم
		n :	النون
		h :	الهاء

قائمة المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥	الإهداء
٤	رموز الكتابة الصوتية المستخدمة في البحث
٦	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	الفصل الأول: الإعلال مفهومه وأنواعه
٦	المبحث الأول: الإعلال في الدراسات اللغوية التراثية
٦	الإعلال لغة واصطلاحاً
١٠	أنواع الإعلال
١٠	أولاً: الإعلال بالقلب
١١	قلب الواو والياء ألفاً
١٣	قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا عينين
١٨	قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا لامين
٢٠	قلب الواو ياء
٢٥	قلب الياء واواً
٢٧	قلب الألف ياء
٢٨	قلب الألف واواً
٣٠	قلب الواو والياء همزة
٣٣	قلب الهمزة واواً أو ياء
٣٦	قلب الهمزة ألفاً
٣٧	ثانياً: الإعلال بالحذف
٣٨	حذف الواو أو الياء إذا وقعت فاء
٤١	حذف الواو أو الياء إذا وقعت عيناً
٤٣	حذف الواو أو الياء إذا كانت لاماً
٤٦	ثالثاً: الإعلال بالتسكين (بالنقل والتسكين)

٥١	المبحث الثاني: حروف العلة
٥١	مفهوم حروف العلة
٥٢	عدد حروف العلة
٥٦	سبب تسمية حروف العلة بهذا الاسم
٥٦	اختلاف التسمية في حروف العلة
٥٩	حروف العلة من حيث الجهر والهمس
٦٣	المبحث الثالث: الهمزة وعلاقتها بحروف العلة
٦٣	تمهيد
٦٤	مخرج الهمزة
٦٦	الهمزة بين الجهر والهمس
٦٩	علاقة الهمزة بحروف العلة
٧١	نقل الهمزة
٧٤	بين الهمزة والألف
٨٤	الفرق بين الهمزة والألف
٨٩	المبحث الرابع: الحركات
٨٩	مفهوم الحركة (الحركات)
٦٤	سبب تسمية الحركات بهذا الاسم
٩٦	أهمية الحركات
١٠٢	الفرق بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة
١٠٩	الفصل الثاني: الأفعال المعتلة
١١٠	الفعل المعتل
١١١	الفعل المثال
١١٢	مضارع الفعل المثال
١٢٦	أمر الفعل المثال
١٢٨	الفعل الأجوف
١٢٩	قلب عين الأجوف (الواو أو الياء) ألفاً في الماضي
١٣٨	وزن ماضي الأجوف
	تغيير حركة فاء ماضي الفعل الأجوف عند إسناده إلى
١٤١	ضمائر الرفع المتحركة
١٥٢	مضارع الأجوف

١٥٧	حذف عين الأجوف
١٥٩	الفعل الناقص (المعتل الآخر)
١٦٥	مضارع الفعل الناقص

الفصل الثالث: الأسماء المعتلة

١٧١	
١٧٢	اسم الفاعل من الفعل الأجوف
١٨٥	اسم الفاعل من الفعل الناقص (الاسم المنقوص)
١٩٧	اسم المفعول من الفعل الأجوف
٢٠٨	مجيء اسم المفعول على أصله
٢١٠	اسم المفعول من الفعل الناقص
٢١٤	الاسم المقصور

الفصل الرابع: الإعلال والنظام المقطعي

٢٢٠	تمهيد
٢٢١	
٢٢٢	مفهوم المقطع عند المحدثين
٢٢٥	أشكال المقاطع العربية (أنواعها)
٢٢٧	خصائص البنية المقطعية العربية
	أثر النظام المقطعي في الإعلال (علاقة النظام المقطعي
٢٣١	بالإعلال وأثره في بناء الكلمة العربية)
٢٣٦	أثر النظام المقطعي في الفعل الأجوف
٢٣٩	تشكل المقطع المديد في صيغة الأمر من الفعل الأجوف
٢٤٠	أثر النظام المقطعي في الفعل الناقص
٢٤٠	اتصال الفعل الناقص بتاء التانيث
٢٤٢	أثر النظام المقطعي في الفعل الناقص المسند إلى واو الجماعة
	أثر النظام المقطعي في حركة نون (المتنى وجمع المذكر السالم
٢٤٤	والأفعال الخمسة)
٢٤٦	أثر النظام المقطعي في نداء المعرفة بآل
	بناء الأفعال الماضية على السكون عند اتصالها بضمائر
٢٥١	الرفع المتحركة

الفصل الخامس : الإعلال والمماثلة الصوتية

٢٥٨

تمهيد

٢٥٩

مفهوم المماثلة

٢٦١

المماثلة في اللغة والاصطلاح

٢٦١

الغاية من المماثلة

٢٦٣

أنواع المماثلة

٢٦٥

المماثلة الصوتية وأثرها بناء الكلمة العربية

٢٧٠

المماثلة الصوتية وأثرها في الإعلال (المماثلة القياسية)

٢٨٣

مماثلة الحركات لأشبه الحركات

٢٨٤

المماثلة بين الحركات

٢٨٩

المماثلة بن شبه الحركة وشبه الحركة

٢٩٣

الفصل السادس : الإعلال والمزدوج الحركي

٢٩٩

مفهوم الحركة المزدوجة

٣٠٣

أنواع الحركات المزدوجة

٣٠٥

أثر الحركة المزدوجة في الإعلال (الحركة المزدوجة

٣١٠

المرفوضة وأثرها في تشكيل البنية العربية)

٣١٠

المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الهابطة

٣١١

مضارع الفعل المثال الواوي

٣١١

مصدر الفعل المثال المزيد بالهمزة (أفعل ← إفعال)

٣١٢

مصدر الفعل المثال من المزيد الذي على وزن استفعل

٣١٣

افتعل من الفعل المثال

٣١٤

مصدر افتعل من المثال الواوي

٣١٥

إسناد الفعل الناقص إلى ضمير المتكلم

٣١٦

المبني للمجهول من " فِئْعَل " مثل : يَنْتَظِرْ

٣١٦

تغيير بناء " فُعل " إلى " قول "

٣١٧

ضيضي وطوي

٣١٩

المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الصاعدة

٣١٩

مصدر الفعل المثال الواوي الذي على وزن علة

٣٢٠

مضارع الفعل الأجوف

٣٢٢	اسم الفاعل من مزيد الأجوف الذي على وزن أفعل
٣٢٣	استفعل من الفعل الأجوف
٣٢٤	المصادر والمراجع
٣٣٧	الملخص باللغة الإنجليزية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المُلخَص

عنوان الرسالة

الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطالب

محمود سالم عيسى خريسات

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية

تناولت في هذا البحث موضوع الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر وأقصد بالإعلال: الإعلال بمفهومه الواسع، أي التغيير الذي يجري في العلل الطويلة والقصيرة وأشباه العلل، وذلك في الكلمة العربية المتصرفة عند تشكيلها على هيئات مختلفة، في المجرد والمزيد من الأفعال، والمفرد والمثنى والجمع من الأسماء.

وقد التزمت في بحثي دراسة هذا الموضوع ضمن الإطار المحدد له كما ورد في خطة البحث. وكنت حريصاً في عرض أية مسألة من مسائل الإعلال أن أعرض آراء القدماء والمحدثين فيها، وإن اختلفت مفاهيم المحدثين عن مفاهيم القدماء في بعض المسائل، ففي النظام المقطعي مثلاً درس القدماء بعض مسائله على أساس من النقاء الساكنين. والواقع أن معظم ما وصفوه بأنه النقاء ساكنين ليس كذلك، وقوامه تشكل مقطع مديد مرفوض. وقد ظهر لي في هذا البحث أن موضوع الإعلال تحتاج معظم مسائله لدراسة جديدة تعتمد على المعطيات الصوتية العلمية المعاصرة.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وستة فصول، يليها ملخص باللغة الانجليزية ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي. وعرضت في المقدمة أهمية الموضوع وأهم المراجع القديمة والحديثة التي استخدمت في البحث، ورأيت في موضوع الإعلال وغير ذلك.

أما الفصل الأول فقد اشتمل على أربعة مباحث هي: الإعلال في الدراسات التراثية، وحروف العلة، والهمزة، والحركات.

وتضمن الفصل الثاني حديثاً عن الأفعال المعتلة وبعض مسائلها التي تتصل بالإعلال.

وتحدثت في الفصل الثالث عن الأسماء المعتلة، ومنها اسم الفاعل واسم المفعول من الفعلين الأجوف والناقص والاسم المقصور والاسم المنقوص.
أما الفصل الرابع فتحدثت فيه عن النظام المقطعي وأثره في أبنية الكلمات العربية المعتلة وبعض المسائل الأخرى.
وفي الفصل الخامس تحدثت عن المماثلة الصوتية وأثرها في الإعلال.

أما الفصل السادس فقد خصص للحديث عن أثر الحركة المزدوجة في بعض أبنية الكلمات المعتلة في العربية.

- وقد توصلت إلى نتائج كثيرة في هذا البحث أكتفي بذكر بعض أبرز هذه النتائج:
- ١- لا يمكن لعلم الصّرف أن يستغني عن علم الأصوات، فهو الذي يبين حقيقة ما جرى في أبنية الكلمات؛ لأنّ العبرة في المنطوق لا المكتوب. والأجهزة الصوتية ثم الكتابة الصوتية هما الوسيلتان الفضليان في هذا المجال.
 - ٢- الإعلال نوعان هما: الإعلال بالقلب والإعلال بالحذف أو التقصير. أما الإعلال بالتسكين فقد وجدت من بحثي أنه لا وجود له في موضوع الإعلال.
 - ٣- الهمزة صوت صامت، وأصوات العلة حركات طويلة وقصيرة وأشباه حركات عددها ثمانية. وعليه فالهمزة ليست من أصوات العلة، وإن حدثت بينها وبين العلة تبدلات كثيرة بينت أسبابها في مواطنها من هذا البحث.
 - ٤- تركّز اهتمام القدماء على الصّوامت، وقلما أعاروا الحركات أهمية تُذكر. وقد توصلت في هذا البحث إلى نتيجة مؤداها أنّ الصّوائت كالصّوامت، إن لم يكن للصّوائت أثر أكبر من الصّوامت في تشكيل البنية العربية.
 - ٥- أكثر مسائل الإعلال بالقلب، ولا سيما قلب الواو ياء كانت استجابة لقانون المماثلة في التقريب أو المماثلة بين الأصوات المتنافرة وتقليل الجهد المبذول أثناء نطق الكلمات.
 - ٦- إن كثيراً من الأوزان الصرفية عند القدماء، ليست في الواقع كما يقولون. فقد وزنوا أصول الكلمات، والوزن يكون للبنى السطحية لا العميقة من الألفاظ، كما أن الكتابة العربية التي لا تفرق بين الحركة الطويلة وشبه الحركة كان لها أثر في ذلك.
 - ٧- لقد اختلطت صورة الألف بالهمزة قديماً وحديثاً، ونظام الكتابة العربية له أثر في هذا الخلط أيضاً.

- ٨- لم يُفرق القدماء بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات، ومردُّ ذلك نظام الكتابة العربيَّة الذي لا يُفرق بينهما في الصورة الكتابية.
- ٩- إنَّ كثيراً من المسائل التي تناولها القدماء على أساس التقاء الساكنين لا يوجد بها ساكنان، ولكنها في الغالب مقاطع مديدة متشكَّلة من تتابع صامتين تفصل بينهما حركة طويلة. (ص ح ح ص).
- ١٠- إنَّ كثيراً مما قال عنه القدماء إعلالاً بالحذف هو في الواقع إعلالٌ بالتقصير، ويكون ذلك بتقصير الحركات الطويلة دون حذفها.
- ١١- الحركة المزدوجة غير موجودة في الأبنية السطحية من العربية الفصيحة، ولكنها في البنى العميقة منها.
- ١٢- للقوانين الصوتية أثر كبير في تشكُّل الأبنية العربيَّة.
- ١٣- إنَّ كثيراً من المسائل التي فسَّرت تفسيراً وظيفياً، لم يكن التفسير فيها موقفاً. ويمكن تفسيرها تفسيراً صحيحاً على أساس القوانين الصوتية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فالإعلال من الموضوعات الصرفية البارزة التي اهتم بها الصرفيون اهتماماً كبيراً؛ لما له من أهمية بارزة في بنية الكلمة العربيّة، وفي معرفة جذر ما عتُلّ منها. وما زال موضوع الإعلال يثير حتى اليوم تساؤلات كثيرة، ويسبب للدارسين صعوبات جمة. وقد درس النحاة العرب الإعلال وعرفوه بأنه تغيير يجري في أحرف العلة، وقسموه ثلاثة أقسام هي: الإعلال بالقلب وبالحذف وبالتسكين.

ولعلم اللغة المعاصر نظرات جديدة في موضوع الإعلال تفسر كثيراً من قضاياها تفسيراً صوتياً لم يتوصل إليه علماء العربيّة القدماء؛ لذلك رأيتُ أن أكتب في هذا الموضوع لعلّي أصل إن شاء الله إلى جديد مبنيّ على القديم والحديث، ويعرض لبعض الهنات التي وقع فيها بعض القدماء.

لقد كانت دراسات علماء العربيّة القدماء ومحاولاتهم تفسير الظواهر اللغويّة المتصلة بالإعلال من الدقة، والعمق، والإفادة، بحيث لا يجوز لأيّ باحث أن يتجاهلها، ولا يمكنه أن يقلل من شأنها. ولم يكن تعرّضي بالنقد لبعض أفكار القدماء، ومخالفتي لبعض تفسيراتهم أو قواعدهم أو استنتاجاتهم بقصد النيل من أحدهم، أو المساس بعلمهم وتراثهم العريق. لكنها محاولات على طريق البحث الطويل؛ لتقويم تفسير ظواهر دخلتها تأويلات وتقديرات، أو تقديم تفسير لظواهر غابت عن أذهان القدماء، أو تصويب بعض الآراء التي لم يتهياً لأصحابها ما هو مهياً لنا الآن من استخدام الأجهزة الصوتية، فعلياً معشر الباحثين أن نتسعرّف بدقة إلى كل ما قيل، وأن نتأمل في ما ينبغي أن يقال، وأن نحترم أولئك النفر الذين قدّموا الشيء الكثير.

ولا أزعم أنني طويت ببحثي هذا صفحة الإعلال، وجئت بكل شيء فيه، فما هي إلا محاولات منها ما أصبت فيه، وقد يكون منها ما هو غير ذلك. وإنني لا أملك في هذا المكان إلا أن أتمثل قول الخليل بن أحمد عندما سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو: "فقليل له عن العرب أخذتها أم اخترعها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع

كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمس، وإن تكن له هناك علة أخرى فمتلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلماً وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة. إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها^(١).

لقد حاولت في هذا البحث دراسة معظم مسائل الإعلال في اللغة العربية من خلال نظرة علم اللغة المعاصر إليها، وكنت أتناول المسألة عند القدماء والمحدثين؛ ثم أبدي رأيي فيها كلاً ما وفّقني الله إلى ذلك. وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر القديمة من أهمها: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي، ثم شرح شافية ابن الساجب للاسترياذي، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح المفصل لابن يعيش. أما المصادر الحديثة فكل ما تيسر لي عدت إليه، وكان التركيز على مؤلفات: الأساتذة: إبراهيم أنيس، وعبد الصبور شاهين، ورمضان عبد التّواب، وداود عبده، وأحمد مختار عمر وسمير ستيتية وفوزي الشايب وغيرها مما ورد في هذا البحث من رسائل علمية وبحوث في هذا الموضوع.

أما رحلتي مع هذا البحث فكانت شاقّة، مسالكها وعرة، ونهاياتها بعيدة؛ وذلك أن الإعلال بمفهومه الواسع يدخل في معظم أبواب الصّرف العربي، كما يظهر في هذا البحث، وأن كثيراً من مسائله تقوم على التقدير والتأويل والحمل والافتراض، مما جعل موضوع الإعلال من أعقد موضوعات الصّرف العربي^(٢).

وجاء هذا البحث في ستة فصول تضمن الأول منها أربعة مباحث هي: الإعلال في الدراسات التراثية، وحروف العلة، والهمزة، والحركات في العربية. وكان تناولي للمباحث الثلاثة الأخيرة كما وردت عند القدماء والمحدثين.

(١) الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي، ص ٦٥-٦٦.

(٢) يقول الدكتور أحمد الحمو: "مما جعل مسألة الإعلال من أعقد مسائل الصّرف العربي"، محاولة السّنية فسي الإعلال، ص ١٧١.

أما الفصل الثاني فجعلته للأفعال المعتلة وضمنته مسائل تخص الإعلال مما يتصل بالأفعال المعتلة، كحذف فاء مضارع الفعل المثال الواوي، وضم فاء الأجوف الواوي وكسرها في الأجوف اليائي، وذلك عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وحذف عين الأجوف في المضارع المجزوم والأمر منه، وإسناد الفعل الناقص إلى الضمائر.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن الأسماء المعتلة، وأعني بالأسماء المعتلة هنا: اسم الفاعل واسم المفعول من الفعلين الأجوف والناقص، والاسم المقصور والاسم المنقوص.

وأما الفصل الرابع وعنوانه "الإعلال والنظام المقطعي" فقد تضمن جانبين: جانب نظري يتحدث عن مفهوم المقطع والنظام المقطعي وخصائص المقطع وأنواعه في اللغة العربية، وجانب تطبيقي يبين أثر النظام المقطعي في الإعلال.

وتحدثت في الفصل الخامس عن "الإعلال والمماثلة الصوتية"، حيث تضمن الحديث جانبين "جانب نظري تحدثت فيه عن مفهوم المماثلة وأنواعها وما يتصل بها في الدراسات اللغوية، وجانب تطبيقي يدرس أثر المماثلة في بنية الكلمة المعلة في العربية.

أما الفصل السادس وعنوانه "الإعلال والمزدوج الحركي" فقد قُسم إلى قسمين: قسم نظري يعرف بالحركة المزدوجة ومفهومها وأنواعها ووجودها في العربية، وقسم تطبيقي يبين أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة التي دخلها إعلال في العربية. مما يشتمل على حركة مزدوجة في بنيتها العميقة. وكان التركيز في المسائل التطبيقية في الفصول الثلاثة الأخيرة من منظور علم اللغة المعاصر بالدرجة الأولى. وأنهيت بحثي بملخص له باللغة الإنجليزية ثم قائمة بالمراجع والمصادر التي عُدت إليها في أثناء إعداد هذا البحث.

هذا ما ورد في هذا البحث، ولقد قلت فيه ما كنت أريد أن أقوله، ولا أدعي أنني جئت بما لم يأت به غيري، فليس هذا القول لي، وما عملي هذا إلا حلقة من حلقات سلسلة طويلة. فقد اجتهدت في مسائل هذا البحث، وحاولت قدر استطاعتي أن أبدي رأيي في معظم مسائله؛ فإن وُقِّتَ فالشكر لله أولاً وأخيراً، وإن كانت الأخرى فأرجو ألا يحرمني أجر المجتهد المخطئ، وحسبي أنني اطلعت على كثير من المسائل التي تتصل بموضوع هذا البحث وعرفت عنها الشيء الكثير.

وحق عليّ أن أنسب الفضل لأهله، فأتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني لأستاذي ومعلمي وقُدوتي الأستاذ الدكتور سمير ستيتية المشرف على هذا البحث لما بذله من جهد في إخراجهِ إلى حيز الوجود، فقد فتح لي قلبه كما فتح مكتبه ومكتبته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

أما عضوا لجنة المناقشة الفاضلان الدكتور عبد الحميد الأقطش والدكتور عبد القادر مرعي الخليل فلهما مني كل الشكر والتقدير والاحترام لما بذلاه من جهد في قراءة هذا البحث وما سأفیده من علمهما الجم في تنقيحهما لهذا البحث ولتقويهما ما أصابه من هنات، ولما قدماه لي من خلال رحلة البحث، فقد أفدتُ من مكتبتيهما الشيء الكثير.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول

الإعلال : مفهومه وأنواعه

المبحث الأول : الإعلال في الدراسات اللغوية
التراثية.

المبحث الثاني : حروف العلة.

المبحث الثالث : الهمزة.

المبحث الرابع : الحركات.

المبحث الأول: الإعلال في الدراسات اللغوية التراثية.

الإعلال لغة: الإعلال في اللغة مصدر الفعل أعلّ، والعلة المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه؛ كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. واعتلّ أي مرض فهو غليل. ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّة^(١). والإعلال في الكلمة ذكر وجهها من الإعلال. واعتلّست الكلمة كان بها حرف علة فهي معتلة^(٢). وعلّ الرجل يعلّ من المرض^(٣)، وقد أعتلّ العليل علة صعبة^(٤).

وعلّ علّاً أصابته العلة - المرض - فهو عليل. والعلة المرض الشاغل^(٥)، والعلة من المرض. والعلة من الاعتلال. والعلّ الضئيل الجسم^(٦).

فالإعلال لغة إذن مصدر الفعل أعلّ ومجرده علّ أي مرض، والعلّ المريض، والعلة المرض، فمعى الإعلال والعلة في اللغة يدور حول المرض.

وقد نقلت الدلالة المعجمية لكلمة (إعلال) إلى دلالتها الاصطلاحية؛ فالكلمة المعتلة هي التي أصابها شيء من العلة أو المرض. وتتمثل هذه العلة باحتوائها على حرف أو أكثر من حروف العلة، ولم تُسمّ حروف العلة بهذا الاسم إلا لعلة فيها، وهي كثرة تغييرها وتبدلها، والمريض تتغير حاله كثيراً وتبديل.

الإعلال اصطلاحاً: لقد حظيت ظاهرة الإعلال بالدراسة عند القدماء والمحدثين. أما القدماء فقد عرضوا مفهوم الإعلال في إطار الإبدال بصورته الواسعة علماً بأن الإعلال غير الإبدال. فالإبدال إقامة حرف مكان حرف مطلقاً في حين أن الإعلال تغيير يجري على حروف العلة.

(١) مختار الصحاح، الرازي، مادة (علّ).

(٢) المعجم الوسيط، مادة (علّ).

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (علّ).

(٤) تهذيب اللغة، الأزهري، ١/١٠٧.

(٥) معجم متن اللغة، أحمد رضا، ٤/١٩٢.

(٦) جمهرة اللغة، ابن دريد، ١/١٥٦.

فالإبدال يكون بوضع حرف مكان حرف بعد تنحيته. ولا يشترط في الإبدال أن يربط بين الصوتين رابط، لأن الأول أزيل وحلّ الآخر محله، بينما يكون الإعلال بقلب صوت العلة إلى صوت آخر من جنسه. وعليه فالإعلال محصور في العلل الطويلة والقصيرة وأشباه العلل. يقول الدكتور التهامي الهاشمي : " وقد يلتبس القلب بالإبدال، إلا أن الفرق بينهما أن الإبدال هو وضع الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول وتنحيته، بينما القلب هو : تصيير شيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية " (١).

لقد عرض الخليل بن أحمد في كتابه العين مسائل تخصّ الإعلال، ومن ذلك قلب الواو والياء ألفاً، ومن أمثلة ذلك قوله : " خاف أصلها خَوْفٌ " وصارت الواو في " يخاف " ألفاً ... " (٢). لكن عيني لم تقع في كتابه على مصطلح الإعلال أو تعريف له.

وسببونه كذلك لم يعرف الإعلال؛ ولكنه تناول معظم قضاياها - إن لم يكن تناولها جميعاً - تحت مفاهيم متعددة، منها الاعتلال، حيث قال : " وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام " (٣). واستخدم سيبويه مفهوم القلب في مواطن كثيرة من كتابه، ومنها قوله مثلاً : " هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء " (٤). ومن المفاهيم التي استخدمها سيبويه للدلالة على الإعلال كذلك، البذل ومشتقاته، قال : " وإذا التفت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة... " (٥). واستخدم مفاهيم أخرى كالهمز والحذف والإسكان والموضع وغيرها (٦).

ولم يفرّق المبرّد بين مفهومي الإبدال والإعلال، قال : " فمن حروف البذل حروف المدّ واللين المصوّتة. وهي الألف والواو والياء " (٧) وابن يعيش واحدٌ من الذين لم يفرّقوا بين مفهوم الإبدال ومفهوم الإعلال كذلك، قال : " والبذل على ضربين : هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو ناء (تُخْمة وتُكْاة) وبذل قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه،

(١) بعض مظاهر التطوّر اللغوي، د. التهامي الراحي الهاشمي، ص ١٠٦.

(٢) العين، الخليل بن أحمد، ٤ / ٣١٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤ / ٣٣٩.

(٤) السابق، ٤ / ٣٦٠.

(٥) السابق، ٤ / ٣٣٣.

(٦) السابق، (٤ / ٣٣١، ص ٣٥٤، ص ٣٤٨، ص ٣٧٦)، على التوالي.

(٧) المقتضب، المبرّد، ١ / ٦١.

وهذا إنما يكون في حروف العلة، التي هي الواو والياء والألف. وفي الهمزة أيضاً، لمقاربتها إتيانها وكثرة تغييرها " (١). ولكن ابن يعيش نفسه عرّف الإعلال مستقلاً عن الإبدال في موضع آخر حيث قال: " والعلة تغيير المعلول عما هو عليه. وسميت هذه الحروف علة لكثرة تغييرها " (٢). والجرجاني كذلك لم يميز بين الإبدال والإعلال وعدّ الهمزة من حروف العلة، قال: " هو تغيير حرف العلة للتخفيف، فقولنا تغيير شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال " (٣).

ولا يعني هذا أن القدماء جميعهم قد خلطوا بين المفهومين؛ فمنهم من فرق بين الإبدال والإعلال، ومن الذين عرّفوا الإعلال مستقلاً عن الإبدال ابن الحاجب، حيث قال: " الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان. وحروفه الألف والواو والياء " (٤) وأبو البقاء الكفوي ميّز كذلك بين الإبدال والإعلال وعرّف الإعلال بقوله: " تخفيف حرف العلة بالإسكان والقلب والحذف " (٥). وبهذا يكون ابن الحاجب والكفوي قد فرقا بين الإبدال والإعلال.

أما المحدثون فقد ساروا على نهج سلفهم من القدماء، إلا أنهم فصلوا بين الإبدال والإعلال، فقد عرّفوا الإعلال تعريفات كثيرة منها، ما جاء في معجم المصطلحات النحوية: " الإعلال تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه بقصد التخفيف " (٦) وعرّفه الدكتور عبد الصبور شاهين بأنه ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات بالقلب أو الحذف أو الإسكان " (٧). فهو يحدده بأصوات العلة دون غيرها، ولكنه لم يحدد أصوات العلة التي يجري بها الإعلال، بينما حددها كل من الدكتور عبد القادر مرعي ود. إبراهيم السامرائي بحيث بيّنا أن هذا التغيير يكون في الواو والياء.

(١) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص ٢١٤.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠ / ٥٤.

(٣) التعريفات، الجرجاني، ص ٥٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب، الاستربادي، ٣ / ٦٦.

(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، ١ / ٢١٤.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ص ١٥٦.

(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، ص ١٦٧.

يقول الدكتور عبد القادر مرعي : " نستطيع أن نعرّف الإعلال بأنه تطور يصيب صوتي اللين (الواو والياء) " ^(١) ويرى الدكتور عبد القادر أن الإعلال نوعان فقط هما القلب والحذف، يقول : " وبذلك يكون عندنا نوعان من الإعلال فقط وهما الإعلال بالقلب... وإعلال بالحذف " ^(٢) ويشترط أن يكون هذا القلب بين العلل فقط. يقول : " ويكون بقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر " ^(٣) أما الدكتور إبراهيم السامرائي فيقول : " هو من ظواهر التغيرات الصوتية ويصيب أشباه الحركات وهي (الواو والياء الصامتان) دون الألف، فهذه فتحة طويلة دائماً ولا تكون صامتاً (ساكناً) " ^(٤) لقد خلط الدكتور إبراهيم السامرائي بين الصوامت وأنصاف الصوامت فالواو أو الياء نصف صامت وليس صامتاً كما قال.

هكذا عرّف القدماء والمحدثون الإعلال. وفي ضوء تعريفاتهم السابقة يمكن القول إنّ المعتل مريض مصاب بعلة، وهذه العلة تجعله مختلفاً عن السوي الصحيح غير المعتل؛ فالفعل المعتل غير الصحيح وعلته تكمن في وجود حرف علة أو أكثر في بنائه وعلة هذه الحروف كثرة التغيير مثلها في ذلك مثل العليل الذي تتغير حاله.

وأعتقد أن فكرة الصحيح والمعتل من الأفعال أو الأسماء تحتاج إلى مراجعة؛ لأن كلمات العربية كلها معتلة بمفهوم العلة الواسع فلا تكاد تخلو كلمة واحدة في العربية من حركة قصيرة أو طويلة أو شبه حركة. فنظام العربية المقطعي لا يسمح بتشكيل الكلمات من صوامت دون حركات، كما أنه في المقابل لا يسمح بتشكيل كلمة واحدة أيضاً من الحركات دون الصوامت. فكل مقطع في العربية يشترك في تكوينه علل وصوامت، أقلها صامت وعلة، أو صامت وشبه علة.

لكن الصحة والاعتلال في نظر الصرفيين تتصل بما يطلقون عليه الجذر أو أصل الكلمة؛ وذلك على اعتبار أن جذور الكلمات تتكون من صوامت فقط. وبذلك فهم لا يعطون العلل القصيرة أهمية في مسألة الإعلال، ولا في بناء الكلمة الهيكلية. فما يتصل بالصوامت هو الذي

(١) المصطلح الصوتي عند علماء العربية، القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الدكتور عبد القادر مرعي، ١١٦.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، الدكتور إبراهيم عبود ياسين السامرائي، ص ٤٠٤.

يُعدُّ من بناء الكلمة التركيبي، وما سواه لا قيمة له، علماً بأنهم يعاملون شبه الحركة (الواو أو الياء) معاملة الصامت، وهذا لا خلاف عليه من الناحية الوظيفية.

وعليه، فإن الإعلال يُمكن أن يُعرَّف بأنه تغيير يجري في أصوات العلة الطويلة والقصيرة وأشباه الحركات (الواو والياء) بالقلب أو التقصير أو الحذف، وذلك تمثيلاً مع القوانين الصوتية اللغوية المختلفة، كالمماثلة والمخالفة والتقريب والحذف والنظام المقطعي والمزدوج الحركي وغيرها. وهذا ما سيعرض في هذا البحث إن شاء الله.

وليس الاعتلال في الكلمات عيباً فيها يجعلها دون الصحيحة السالمة في المرتبة أو القيمة أو الوظيفة، بل إنَّ المعتل من الألفاظ هو كالصحيح، إن لم تكن أصوات العلة أهم من الصوامت في تشكيل البنية العربية.

أنواع الإعلال :

من المجمع عليه عند القدماء ومعظم المحدثين أنَّ الإعلال أقسام ثلاثة هي : القلب والحذف والتسكين أو (النقل والتسكين).

أولاً : الإعلال بالقلب :

ويكون بقلب صوت علة أو نصف علة إلى صوت علة أو نصف علة آخر، ويرى القدماء ومن سار على نهجهم من المحدثين أنَّ الإعلال يصيب العلل وأنصاف العلل والهمزة، وذلك بقلب العلل وأنصاف العلل همزة. وليس هذا حال القدماء جميعهم، فمن القدماء من يُخرج الهمزة من بعض مسائل الإعلال بالقلب، يقول الاستربادي : " ولا يُقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: إعلال، نحو "راسٍ ومسلةٍ والمرأة"؛ بل يُقال إنه تخفيف للهمزة " ^(١) ويرى آخرون أنَّ هذا التخفيف هو نوع من الإعلال بالقلب حيث قلبت الهمزة فيه ألفاً للتخفيف. قال ابن جني في معرض حديثه عن إبدال الألف من الهمزة : " ومن ذلك قولهم في تخفيف " رأس " و " بأس " ... " راس " و " باس " ^(٢).

(١) شرح الشافعية، ٦٧ / ٣.

(٢) سر صناعة الإعراب، ٦٦٥ / ٢.

لكن الاستراديّ نفسه يجمع بين الهمزة وحروف العلة في مسألة الإعلال بالقلب، قال : " ولفظ القلب مختصّ في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض " (١) وإن كان ينسب ذلك إلى غيره حيث قال: "في اصطلاحهم" .

١- قلب الواو والياء ألفاً :

لقد وضع النحاة شروطاً لقلب الواو والياء ألفاً، أهمها أن تتحركا ويكون ما قبلهما مفتوحاً، قال ابن الحاجب : " تقلبان ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما أو في حكمه، في اسم ثلاثي، أو فعل ثلاثي، أو محمول عليه، أو اسم محمول عليهما " (٢) وذلك كما في الفعل الأجوف نحو قال وباع والفعل الناقص نحو "دعا ورمى" .

فإعلال الواو والياء بالقلب لا يكون إذن إلا في حالة كونهما في موقع العين أو اللام، أما إذا كانتا في موقع الفاء فلا تعلن بالقلب؛ وذلك لأنه لا يتقدمهما متحرك بالفتح، وهو شرط قلبهما. هذا بالنسبة للواو والياء، أما الألف فلا تكون أصلاً في كلمة عربية متمكنة قط، كما أنها لا تقع في بداية الكلمة في العربية، حيث لا يبدأ بالألف، وهذا مما يؤكد أن الألف حركة طويلة وليست نصف حركة أو صامتاً، وذلك لأن نظام الكتابة العربية المقطعي لا يُسمح فيه أن يبدأ بحركة، وبما أن الألف حركة فلا تكون فاءً أبداً. وهذا ما يؤكد ابن الحاجب وشارح شافيته، قال ابن الحاجب : " ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن " (٣) وبين الاستراديّ علة ذلك بقوله : "أما في الثلاثي فلأنّ الابتداء بالألف محال، والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك فسي التصغير فلم يمكن وضعها ألفاً " (٤).

(١) شرح الشافية، ٦٧ / ٣.

(٢) شرح الشافية، ٩٥ / ٣، وانظر الكتاب ٣٨٣ / ٤، والمقتضب، ٩٦ / ١، ١١١، وشرح المفصل ٦٤ / ١٠،

وشرح ابن عقيل ٢٢٩ / ٤.

(٣) شرح الشافية، ٦٨ / ٣.

(٤) السابق، والصفحة نفسها.

أما الشروط التي وضعها النحاة لقلب الواو والياء ألفاً، فهي كثيرة؛ فقد أوصلوها إلى عشرة شروط^(١). وهي :

- ١- أن تتحركاً، أما إن كانتا ساكنتين فإنهما تصحان ولا تقلبان ألفاً. قال سيبويه : " فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل مؤعد وموقف لم تقلب ألفاً لخفة الفتحة والألف عليهم " (٢)
- ٢- أن تكون حركتهما أصليّة. فإن تحركت إحداها بحركة عارضة فلا تقلب ألفاً، قال الاستربادي : " ولا تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة " (٣)، وذلك كما في "غزوا ورميا وعصوان وصلوات" (٤).
- ٣- أن يكون ما قبلهما مفتوحاً؛ فإن كان غير مفتوح لم تقلب، كما في "دول وحيل".
- ٤- أن تكون الفتحة متصلة في الكلمة التي فيها الواو أو الياء، فإن كانت في كلمة سابقة فلا قلب لهما، ومثال ذلك "كتب يزيد"؛ لأن الفتحة التي قبل ياء يزيد ليست من الكلمة نفسها.
- ٥- أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إذا كانتا لامين، فخرج بالأول "القول والبيع" لسكونهما، وبالثاني "جبل وتوم" مخفي "جبال وتؤام" (٥).
- ٦- ألا تكونا عيناً لـ (فعل) بكسر العين الذي يكون الوصف منه على وزن "أفعل" و"مؤنثه" "فعلاء"، وذلك نحو "هيف" فهو "أهيف" وهي "هيفاء"، ومثلها "أعور؛ عوراء" وأما إذا كان الوصف منه على غير "أفعل"، فإنه يُعلّ، وذلك نحو "خاف وهاب".
- ٧- ألا تكونا عيناً لمصدر الفعل الذي لم تُعلّ فيه كالهيف والعور، وذلك على اعتبار أنه إذا صحّ الفعل صحّ المصدر.
- ٨- ألا تكون الواو عيناً لـ (افتعل) الدال على التشارك في الفعل، كاجتوروا واشتوروا. أما إذا كان غير دال على التشارك فإنه يعتل وذلك نحو "اختار" بمعنى "خار" (٦).
- ٩- ألا يليهما حرف علة، فإذا اجتمع حرفا علة فالثاني أولى بالقلب؛ وذلك كما في الفعل الليف المقرون؛ حيث تصح عينه وتعلّ لامه؛ إذ إن اللام أولى بالإعلال من العين إذا اجتمعتا

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٨ - ٢٣٣، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٣٩ - ٣٤٥، ٤/ ٣٨١ - ٣٨٧، وشرح الشافعية، ٣/ ٩٥ - ٩٦، ١٥٧ - ١٦١، وشذا العرف في فن الصرف أحمد الحمالوي، ١٦٢ - ١٦٤، والتطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي ١٧٤ - ١٧٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٣٥.

(٣) شرح الشافعية، ٣/ ١٥٨.

(٤) السابق، والصفحة نفسها.

(٥) شذا العرف في فن الصرف، ص ١٦٢.

(٦) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٣٠ - ٢٣١.

معتلتين، قال الاستربادي: " ... وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام؛ لأن اللام محل التغير فيؤثر في قلبها العلة الضعيفة، أي تحركها وانفتاح ما قبلها " (١)، وذلك لثلاثا يجتمع إعلان في كلمة واحدة، وذلك في الأفعال والأسماء نحو "طوى والهوى والحيا" (٢).

١ - ألا تكونا عينا لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون نحو "الجولان والهيمنان"، فلا يجوز قلبهما ألفاً، بل يجب تصحيحهما، وكذلك ألف التانيث نحو "الصوّري والحيدى" (٣).

ويرى الاستربادي أن علة قلب الواو والياء ليست قوية، لأن قلبهما كان طلباً للخفة والواو والياء إذا تحرك ما قبلهما خف ثقلهما. ولكن سبب قلبهما - في رأيه - هو كثرة ورود حروف العلة في الكلام، والواو والياء أثقلها، مما سوغ قلبهما إلى ما هو أخف منهما وهو الألف، قال الاستربادي: " اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفاً للاستتقال، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين... لكنهما قلبتا ألفاً - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكن كثرة دوران حروف العلة - وهما أثقلها - جوّزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف " (٤).

- قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا عيينين :

وتقلبان ألفاً بالشروط السابقة وذلك نحو "قال وباع" وأصلهما "قول وبيع". والقلب في مثل هذه الحالة أصل؛ لأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما، وهناك قلب محمول على الأصل (٥)، وهو ما تحركت الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، وذلك كما في "يخاف ويهاب" والمبني للمجهول نحو "يُخاف ويُسهب ويُقال ويُباع" والمزيد نحو "أقام وأبان واستقام ويقام ويستبان".

(١) شرح الشافية، ٣/ ١٥٧.

(٢) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٣١.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، ص ١٦٣، الصوري اسم محل، والحيدى وصف للحمار الحائد عن ظله.

(٤) شرح الشافية، ٣/ ٩٥، وانظر شرح المفصل، ١٠/ ٦٤.

(٥) انظر شرح الشافية، ٣/ ٩٦-٩٧، وشرح المفصل، ١٠/ ٧٤.

ويعمل ابن جني قلبهما بتوالي المتجانسات الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو أو الياء. فكان قلبهما لتجنب توالي ثلاثة أشياء متماثلة، قال : " وإنما كان الأصل في "قام: قَوْمٌ" ، وفي "خاف: خَوْفٌ"، وفي "طال : طَوْلٌ" وفي باع: بَيْعٌ"، وفي "هاب : هَيْبٌ"، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو أو الياء، كُـسـره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها أيضا انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو: "قام وباع" (١).

وإذا وقعت الواو أو الياء عيناً فإنها قلما تصح، وإعلالها أكثر من تصحيحها. قال ابن يعيش : " لا يخلو حرف العلة إذا كان ثانياً عيناً من أحوال ثلاثة إما الاعتلال وهو تغيير لفظه، وإما أن تحذفه، وإما أن يسلم ولا يتغير والأول أكثر، وإنما كثر ذلك لكثرة استعمالهم إياه وكثرة دخوله في الكلام؛ فأثروا إعلاله تخفيفاً وذلك في الأفعال والأسماء " (٢).

فالعلة في قلب الواو والياء - كما يرى القدماء - هو ثقلهما. والأهم من ذلك هو كثرة ورودهما في الكلام، وما يرد في الكلام كثيراً يحتاج إلى التخفيف. وربما كان هذا هو السبب الأقوى في إعلال الواو والياء.

ورأي ابن عصفور في مسألة القلب هذه لا يختلف عن الآراء السابقة. ولكنه يأتي بسبب آخر وهو المماثلة بين حركة الفاء وعين الكلمة. قال : " وأما " فَعَلَ " فقلب الواو والياء فيها ألفاً لاستثقال حروف العلة، مع استثقال اجتماع المثليين، أعني : فتحة الفاء وفتحة العين، فقالوا في "قَوْمٌ" و " بَيْعٌ " "قام وباع" فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف، ولتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء " (٣).

إن أخف ما تكون الواو أو الياء إذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوح كما في "قَوْمٌ وبَيْعٌ". فعلة الثقل ليست قوية كما قال الاستربادي. وأما أن تكون العين حرفاً - ويقصد بالحرف هنا الصامت كما يرى ابن عصفور - فهذا ما تظهر الكتابة الصوتية خلافه، فالفاء إذا تليست بحركة طويلة أو العين أو اللام فهي غير محركة بحركة قصيرة، فلا تتوالى في العربية حركتان؛

(١) سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٢.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٦٤. وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ٦/ ٢٦٩.

(٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ٢/ ٣٤٨.

فالفاء في مثل "قال وبات" متلوّة بحركة طويلة وذلك كما يظهر في صورة كل منهما الكتابية : "kāla و bāta".

لكنّ القدماء يجمعون على أن الواو أو الياء إذا تحركت وسبقت بفتحة قُليت ألفاً، وكثيراً ما تقع كذلك. إلا أن القدماء استطاعوا أن يضيقوا الباب بكثرة الشروط التي وضعوها للقلب - وهي التي ذكرت سابقاً - فقد تأتي الواو أو الياء متحركة وقبلها مفتوح ولا تقلب ألفاً، وذلك نحو : "لَوِ اطَّلَعْتَ" و"لَيَعْمَلُ بعمل".

والذي يراه الباحث أن الواو أو الياء لم تقلب ألفاً في كل هذه الحالات التي تحدثوا عنها في الأجوف أو الناقص كما سيعرض بعد قليل. ولكن الذي حدث هو حذف شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين، ثم التقاء الحركتين القصيرتين التقاء مباشراً، فتشكل منهما حركة طويلة هي الفتحة الطويلة (الألف) التي نراها في "قال" و"باع" و"خاف" و"نام" ... الخ.

وأما الواو التي في الأفعال التي جاءت مصححة على الأصل نحو "غور" و"خول" فلا موجب لإعلاها؛ لأن شبه الحركة الواو وقعت بين حركتين غير متماثلتين، وعليه فهي لا تسقط من بين الحركتين.

ويرى سيبويه أن سبب مجيئها على الأصل هو أنها جاءت في معنى ما لا بدّ له من أن يأتي على الأصل، يقول: "وأما قولهم 'غور يغور'، و'خول يخول'، و'صيد يصيد'، فإنما جاءوا به على الأصل لأنه في معنى ما لا بدّ له من أن يخرج على الأصل، نحو 'أعوزرت' و'أحوّلت' و'ابيضضت' و'أسوددت' ... فلما كنّ في معنى ما لا بدّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا ... " (١). والسبب في مجيئها على الأصل في رأي الباحث هو عدم وجود موجب لإعلاها. وما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

ويرى ابن يعيش أن تصحيح المضارع في مثل "يعور" و"يحول" محمول على تصحيح الماضي منها دون أن يبين علة تصحيح الماضي، قال "والذي يدل أن هذا الإعلا يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صحّ الماضي صحّ المضارع، ألا ترى أنهم لما قالوا 'غور' "

(١) الكتاب، ٤ / ٣٤٤.

و"حَوَّلَ" فصَحَّحُوها قالوا "يعور" و"يحول" و"عاور" و"حاول" فصَحَّحُوا هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ لَصِحَّةِ الْمَاضِي " (١).

إِنَّ مَسْأَلَةَ الْحَمْلِ كُلُّهَا - عِنْدِي - غَيْرُ مَقْبُولَةٍ فِي الْقَوَانِينِ الصَّرْفِيَّةِ وَالصَّوْتِيَّةِ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِأَعْمَالِ قَانُونِ صَوْتِي أَوْ صَرْفِي فِي مُضَارَعِ فِعْلٍ لِأَنَّهُ عَمَلٌ فِي مَاضِيهِ أَوْ الْعَكْسِ، فَالْقَانُونُ يَعْمَلُ عِنْدَمَا يَكُونُ ضَرُورَةٌ لِأَعْمَالِهِ. وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةَ حَمْلٍ أَوْ اخْتِيَارٍ بِحَيْثُ يَعْمَلُ مَرَّةً وَلَا يَعْمَلُ أُخْرَى.

وَيَرَى الْقَدَمَاءُ أَنَّ مَا يُعْلَى مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَوْفَاءِ الْمَاضِيَةِ يَعْلَى مُضَارَعُهُ وَكُلُّ مَا يَشْتَقُّ مِنْهُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَغَيْرِهَا. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَسَائِلِ الْحَمْلِ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ أَيْضًا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَفِي مَا هُوَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْ مُضَارَعَاتِهَا وَأَسْمَاءِ فَاعِلِيهَا وَمَفْعُولِيهَا وَمَا كَانَ مِنْهَا عَلَى مَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ وَمَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ... وَمَا هُوَ مِنْهَا أَعْلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فِيهَا عِلَّةُ الْإِعْلَالِ إِتِّبَاعًا لِمَا قَامَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ لَكُونِهَا مِنْهَا وَضَرْبِهَا بِعَرَقٍ فِيهَا" (٢).

فَقَدْ أَعْلَوْا مَا لَا مُوجِبَ فِيهِ لِلْإِعْلَالِ. وَإِنَّ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ هُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ عَلَى الْمَاضِي الْمَجْرَدِ، أَوْ عَلَى الْمِثْلِ، وَالرَّغْبَةُ فِي طَرْدِ الْبَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَالْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ فِي وَجُوبِ الْإِعْلَالِ سَوَاءٌ. وَلَيْسَتْ الْأَفْعَالُ أَوْلَى بِالْإِعْلَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْإِعْلَالُ فِي الْأَفْعَالِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَفْعَالُ أَكْثَرُ تَصَرُّفًا مِنَ الْأَسْمَاءِ. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فِي وَجُوبِ الْإِعْلَالِ؛ إِذِ الْمَقْتَضَى لَهُ مَوْجُودٌ فِيهِمَا... وَلَيْسَتْ الْأَفْعَالُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْإِعْلَالُ أَقْوَى فِي الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالُ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّنْقِلِ فِي الْأَزْمَنَةِ وَالتَّصَرُّفِ، وَالْأَسْمَاءُ سَمَاتٌ عَلَى الْمَسْمِيَّاتِ" (٣).

وَمِمَّا أَعْلَوْهُ حَمَلًا عَلَى الْمَاضِي "يَخَافُ وَيَهَابُ" وَأَصْلُهُمَا "يَخُوفٌ وَيَهَيْبُ". وَلَا مُوجِبَ لِإِعْلَالِهِمَا إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى الْمَاضِي أَوْ الرَّغْبَةُ فِي طَرْدِ الْبَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا ذَكَرْتُ سَابِقًا، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "وَكَذَلِكَ مُضَارَعُ مَا كَانَ عَلَى "فَعِلَ": "فَعِلَ" مِنْهُمَا نَحْوُ "يَخَافُ وَيَهَابُ"،

(١) شرح المفصل، ١٠ / ٦٦.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق، ١٠ / ٦٥.

الأصل "يخوفٌ ويهيبٌ"، فأرادوا إعلاله على ما تقدم (يقصد الحمل على الماضي)، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، ثم قلبوا الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما " (١).

إنَّ العلة التي تمسكوا بها في إعلال "يخاف ويهاب" ليست متينة؛ فلا يُعدّ الحمل على الماضي مسوّغاً للإعلال، فإذا كانت الغاية من الإعلال طلب الخفة، فلماذا نُعلّ الخفيف المقبول في قوانين اللغة ، حتى وإن كان ماضيه غير مقبول؟ فلا علاقة بينهما من الناحية الصوتية، لكنهم أعلّوا الماضي حملاً على المضارع والعكس، قال ابن يعيش : " وكما أعلّوا المضارع لاعتلال الماضي أعلّوا الماضي أيضاً لاعتلال المضارع " (٢) ثم كيف يُقبل الإعلال قياساً على ما كان فيه موجب للإعلال أصلاً، وذلك قوله " لتحركهما في الأصل "؟ إنَّ السبب الأهم الذي دعاهم لمثل هذا هو الرغبة في تعميم القاعدة والله أعلم.

وإذا سُبِّقَت الواو أو الياء بالألف فإنها لا تقلب ألفاً، وذلك لاجتماع الساكنين كما يرى القدماء، أمّا عند المحدثين فلأنَّ اجتماع الحركتين في العربية لا يجوز (٣). لكن القدماء كانوا يعدّون الألف ساكناً وخاصة عند حديثهم عن التقاء الساكنين، قال ابن عقيل : " فلو سَكَنَ ما بعد الياء أو الواو ولم تكن لاماً وجب التصحيح نحو "بيان وطويل". فإن كانتا لاماً وجب الإعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياءً مشددة كرميا وعلوي " (٤).

ومن العرب من لا يقلب الواو أو الياء ألفاً؛ وذلك لأنه يكسر ما قبلهما ويسكنها وإذا كُسِرَ ما قبل الواو أو الياء بطل قلبها ألفاً حسب شروطهم التي وضعوها للقلب ، قال سيبويه : " وحدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون : كَيْدٌ زَيْدٌ يفعل، وما زَيْلٌ زَيْدٌ يفعل ذاك، يريدون زال وكاد؛ لأنهم كسروها في فَعَلَ كما كسروها في فَعَلْتُ حيث أسكنوا العين وحوّلوا الحركة على ما قبلها " (٥).

وإذا اجتمع في الكلمة إعلالان لم يجز إعلالهما معاً، ولو كان موجب إعلالهما موجوداً، قال ابن يعيش : " إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علة لم يكن إعلالهما معاً لأنه إجحاف، وربما

(١) شرح المفصل، ١٠ / ٦٦.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) فقه اللغات السامية، بروكلمان، ٤٣.

(٤) شرح ابن عقيل، ٤ / ٢٢٩ - ٢٣٠، وانظر شرح المفصل، ١٠ / ٦٨.

(٥) الكتاب، ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣.

أدى إلى حذف أو تغيير. وإنما يُعلُّ أحدهما والأولى بالإعلال الأخير الذي هو اللام على نحو "شوى وذوى" ^(١) ويجري ذلك على الأسماء أيضاً. ويرى ابن عقيل أن سبب منع أحدهما من الإعلال وإن كان يستحقه، هو ألا يجتمع في الكلمة إعلالان، قال: "فإذا كان في الكلمة حرفاً علّة، كل واحد متحرك، مفتوح ما قبله، لم يجر إعلالهما معاً؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ والأحقُّ منهما بالإعلال الثاني، نحو "الحياء والهوى" ^(٢).

إن قول ابن عقيل: "لئلا يتوالى في الكلمة إعلالان" يساوي ألا تتوالى حركتان طويلتان؛ وذلك لأن الإعلايين اللذين يتحدث عنهما يتصلان بقلب الواو أو الياء ألفاً؛ أي لئلا يلتقي ألفان التقاء مباشراً في كلمة واحدة والله أعلم.

قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا لامين:

وتقبلان ألفاً إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما وبالشروط السابقة نفسها ما لم يوجد موجب لتصحيحهما. وذلك أن يليها ألف (فتحة طويلة) كأن تقع الواو أو الياء في الفعل الناقص المسند إلى ضمير الغائبين (ألف الاثنين) كما في غَزَوْا ويرضيان، أو أن تقع في مثني الاسم المقصور وذلك نحو: "عَصَوَان وَرَحِيَّان" مثني "عصا ورحى"، حيث يرى القدماء أن الألف في "عصا ورحى" رُدَّتْ إلى أصلها عند التثنية، وهو الواو أو الياء. ويرى الاسترخابي أن سبب الرّد هذا هو منع التباس المثني المضاف بالمفرد، حيث تحذف نون المثني عند الإضافة، قال: "... فإن ألف الضمير في "غَزَوْا ويرضيان"، وألف التثنية في "عَصَوَان وَرَحِيَّان" إنما ألحقنا بالألف المنقلبة عن الواو والياء، فردت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء، إذ لو لم ترد لالتبس المثني في الماضي بالمفرد، ومثني المضارع ومثني الاسم بالمفرد، وعند سقوط النون...، فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في "غَزَوْا وَرَمَيَا" وألف المثني والجمع في نحو "عَصَوَان وَصَلَوَات"، ونون التأكيد في نحو اَرْضَيْنْ؛ ألفاً، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كانت أصلها الحركة، إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركاتها إذن عارضة، ولا تقلب الواو والياء، إذا تحركتا بحركة عارضة" ^(٣) وهذا شرط من شروط امتناع قلب الواو أو الياء ألفاً.

^(١) شرح المفصل، ١٠ / ١١٦.

^(٢) شرح ابن عقيل، ٤ / ٢٣١.

^(٣) شرح الشافعية، ٣ / ١٥٧ - ١٥٨.

إن المتأمل في الرأي السابق يرى فيه موقفاً يستحق المراجعة وذلك قوله " لئلا يلتبس المفرد بالمتنى المضاف " فالحقيقة أن هذه العلة - عندي - ضعيفة؛ وذلك لأنه لن يحدث لبس بين المضاف والمفرد، فمتنى "عصا" دون رد الألف إلى أصلها لا يكون "عصان" وكذلك "رحى" لا تكون "رحان" عند التنثية. بل إن "عصا" تُثَنَّى على "عصان" و"رحى" على "رحان" إذا لم ترد الألف إلى أصلها ؛ وذلك لأن المتنى يكون بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على المفرد. ولا يكون المتنى بإضافة نون فقط على آخر الاسم المفرد كما يفهم من رأي الاستربادي السابق. وعليه فإن هذا ليس هو السبب في رد الألف إلى أصلها (الواو أو الياء)، علماً بأن الألف لم ترد إلى أصلها في متنى "عصا ورحى".

إن الواو التي نراها في "عصوان" والياء التي في "رحيان" ليست لام الفعل في أي منهما. فالذي يحدث عند التنثية في مثل "رحى وعصا" : (رحى + ان وعصا + ان) هو التقاء فتحتين طويلتين هما : الفتحة الأصلية (لام الكلمة المنقلبة عن أصل) والفتحة المضافة (ألف الاثنين). وهذا أمر لا تسمح به العربية ولا تبقي عليه ^(١). وهذا مما عالجه القدماء تحت باب التقاء الساكنين. لكن الألفين هنا ليسا صامتين، بل هما حركتان طويلتان ولا يجوز التقاؤهما، وتخلصاً من هذا المرفوض انزلت بينهما شبه الحركة الواو أو الياء فكانت الواو في ما كان أصل لأمه واواً، والياء في ما كان أصل لأمه ياءً. فاعتقد الكثيرون أن الألف ردت إلى أصلها. ويمكن توضيح ما جرى على النحو التالي :

> aṣā + āni ← aṣāāni ← aṣāwāni ← aṣawāni >

فبعد أن التقت الحركتان التقاء مباشراً انزلت بينهما شبه الحركة فتوالى مقطعان طويلان مفتوحان من نوع (ص ح ح)، وهما wā + sā . والعربية تكره توالي الأمثال، فعمدت إلى المخالفة بينهما، بحيث قصرت المقطع الأول عن طريق تقصير نواته، فتحوّل من مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح)، وأبقت المقطع الثاني على ما هو عليه؛ لأن الفتحة الطويلة فيه جيء بها لعل وظيفة فهي علامة التنثية. وعليه فإن وزن "عصوان" هو "فعوان" وليس "فعلان" ومثلها "رحيان" وزنها "فعيان" وليس "فعلان"؛ لأن لام كل منهما حذفت ولم ترد إلى أصلها وما شبه الحركة التي تظهر إلا زيادة عن أصل الكلمة جيء بها للتخلص من أمر مرفوض. وما هو أنت توضيح ما جرى في رحيان :

raḥā+āni ← raḥāāni ← raḥāyāni ← raḥayāni

(١) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

وما قيل عن (عَصَوَان وَرَحِيَّان) يُمكن أن يُقال عن الفعلين (دَعَوَا وَرَمَيَا) وذلك في بيان عدم قلب الواو أو الياء ألفاً رغم تحركهما وانفتاح ما قبلهما. وليست المسألة مسألة حركة عارضة كما قيل، ولكن قلبهما يؤدي إلى التقاء حركتين التقاءً مباشراً وهذا لا يجوز في العربية، وسيفصل القول في هذه المسألة عند الحديث عن الفعل الناقص إن شاء الله.

والواو والياء أشد اعتلالاً إذا كنَّ لامات من أن يكنَّ عينات؛ لأنهنَّ أقرب إلى الطرف، والطرف موضع تغَيَّر وتبدل ومحل إعراب. قال سيبويه: "اعلم أنهنَّ لامات أشدُّ اعتلالاً، وأضعف؛ لأنهنَّ حروف إعراب، وعليهنَّ يقع التنوين... وكلما بعدتَا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات وذلك نحو "غزوتُ ورميتُ" (١).

وإن سَكُنَت الواو أو الياء وذلك كما في "رَمِيتُ وَرَمَيْتُ ودَعَوْتُ ودَعَوْنُ" فلا قلب لهما ألفاً؛ وذلك لأنهنَّ جنن على الأصل، وأصلهما هنا السكون لا الحركة (٢) وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته.

ولا تَعْلَان كذلك إذا تحركتا وسبقهما ساكن، ولكنهما تعاملان معاملة الصحيح، وذلك كما في (دَلَوُ وَظَنِي). قال سيبويه: "وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو "ظَنِي وَدَلَوُ"؛ لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال" (٣).

٢- قلب الواو ياء :

تقلب الواو ياءً مماثلة للياء أو للكسرة؛ وذلك لأن الضم بعد الكسر مكروه، قال سيبويه: "فمن ذلك قولهم في الميزان والميعاد. وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في "لِيَّةٌ وَسَيْدٌ" ونحوهما. وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة، حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا

(١) الكتاب، ٤/ ٣٨١.

(٢) انظر السابق، ٤/ ٣٨٧.

(٣) السابق، ٤/ ٣٨٤.

أَوَّلَ حَرْفٍ وَيَضُمُّوهُ الثَّانِي نَحْوَ "فُعِلَ"، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لَازِمًا فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَدْرِكَهُ الْإِعْرَابُ " (١).

وتقلب الواو ياءً في حالات كثيرة، وقد أفاض النحاة في الحديث عن هذه الحالات وشروط هذا القلب، وقد أوصلوا هذه الحالات إلى نحو عشر حالات : (٢)

١- تقلب الواو ياءً إذا تطرقت بعد كسرة نحو "رضي وقوي" والأصل "رَضِيوْ وَقَوِوْ" بدلالة مصدريهما : "الرضوان والقوة". وقد قلبت الواو هنا ياءً مماثلة للكسرة السابقة لها وذلك في الفعل المجرد ومشتقاته كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.

٢- وتقلب الواو ياءً في تصغير الثلاثي الذي ثالثه واو وقبلها ساكن، وذلك نحو "دَلِيَّ وَجُرِيَّ" تصغير "دَلُوْ وَجُرُوْ" وهذا القلب جاء مماثلة لياء التصغير.

٣- في اسم المفعول من الثلاثي المعتل الآخر (الناقص) نحو "مَحْنِيَّ وَمَسْنِيَّ" حيث قلبت الواو ياءً مماثلة للياء.

٤- وتقلب الواو ياءً إذا وقعت قبل زيادتي فعَلان مكسوراً ما قبلها نحو "غَزِيان" وهو مثال "ظَرِيان" من الغزو (٣). والصواب أن القلب هنا جاء مماثلة للكسرة السابقة للواو.

٥- وكذلك تقلب الواو ياءً في مصادر الأفعال المعتلة العين الواوِيَّة التي جاء المصدر منها على "فِعال" وذلك نحو : "صِيَامٌ وَنِيَامٌ" وأصلهما "صِيَوَامٌ وَنِيَوَامٌ". ومثلهما أيضاً "قِيَامٌ" وأصلها "قِيَوَامٌ". ويرى ابن عقيل أن الواو أعلت في هذه المصادر حملاً لها على الأفعال، فلو صَحَّتْ الواو في أفعال هذه المصادر لم تعتل هنا (٤). ولكن الأفعال أعلت لتوفر شرط إعلالها كما سبق، والمصادر قلبت الواو فيها ياءً أي أعلت مماثلة للكسرة السابقة لكل منها. وقد صَحَّتْ وقبلها كسرة وذلك في مصادر أفعال معتلة وذلك نحو حال: حَوْلًا،

(١) الكتاب، ٤/ ٣٣٥.

(٢) انظر : شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٢٠-٢٢٢، والكتاب ٤/ ٣٣٥، ٣٦٠-٣٦٧، ٣٩٣، وشرح الشافعية، ٨٣-٨٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، وشرح المفصل، ١٠/ ٦١، ٧٤، ٨٧، وهمع السهوامع،

٦/ ٢٦٤-٢٦٩.

(٣) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٢٠.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

وعاج: عَوْجًا، قال تعالى: { خالدين فيها لا يغيرون عنها حولا } ^(١) وكذلك قوله تعالى: { ولم يجعل له عوجًا } ^(٢).

٦- وتقلب الواو ياءً في جمع المفرد المعتل نحو: "ديار وثياب وحياض وسياط" وأصلها "ديوار وثواب وجواض وسواط". ويرى الاستربادي أن سبب الإعلال هنا هو الحمل على المفرد وذلك في مثل دار ^(٣). والصحيح أن القلب هنا لعل صوتية في الجمع ذاته، وهي أن السواو وقعت بعد كسرة قلب الواو ياءً مماثلة لهذه الكسرة ويعزو الاستربادي الإعلال في "ثياب ورياض" إلى سكون الواو في المفرد، قال: "وفي "تحو رياض وثياب" لسكونها في الواحد مع الألف بعدها" ^(٤). وسكون الواو قبل الألف لا يقلبها ياءً، ولكن سبب قلبها ياءً هو الكسرة السابقة لها. ومثل هذا "ديمة وديم".

٧- وتقلب الواو ياءً إذا سكنت وقبلها كسرة وذلك نحو: "ميزان وميراث وميقات وميعاد" وأصلها "موزان وموزاث وموقات وموعدات". فقلبت الواو ياءً مماثلة للكسرة، ثم قلبت الياء كسرة مماثلة كلية للكسرة، ثم تشكلت من الكسرتين القصيرتين كسرة طويلة كما تظهر في "ميزان: mizān". فالياء التي تظهر ما هي إلا كسرة طويلة (ī) وليست شبه حركة (y)، قال الاستربادي: "اعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة، فلا بد من قلبها ياءً، سواء كانت فاءً كميقات أو عيناً نحو قيل؛ وأما إذا كانت لاماً فتقلب ياءً وإن تحركت كالداعي، لأن اللام محل التغيير" ^(٥).

٨- وتقلب الواو ياءً كذلك إذا سبقتها ياء ساكنة، بشرط ألا يفصل بينهما، وذلك لقرب الواو من الياء ومماثلة للياء، ويكون ذلك في الصفة المشبهة التي على وزن "فَعِيل" من الأجوف الواوي نحو: "سيد وجيد وهين وميت"، والأصل فيها "سينود وجنود وهينون ومينوت". فقلب الواو ياءً مماثلة للياء، ثم أدغمت الياء بالياء وذلك طلباً للخفة ومجانسة بين أصوات الكلمة الواحدة وتقليلاً في الجهد المبذول. قال سيبويه: "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانست مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف

(١) الكهف: ١٠٨.

(٢) الكهف: ١.

(٣) انظر شرح الشافية، ٣/ ١٣٧.

(٤) شرح الشافية، ٣/ ١٣٧.

(٥) السابق، ٣/ ٨٣-٨٤.

عليهم، وكانت الياءُ الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخفٌ عليهم لشبهها بالالف. وذلك قولك في "فَيْعِل" سَيَدٌ وصَيَّبٌ، وإنما أصلهما "سَيَوْدٌ وصَيَوْبٌ" (١).

٩- ومما قلبوا الواو فيه ياءُ دِيَارٍ وقيامُ وأصلهما "ديوارٌ وقيوامٌ" وكذلك "قَيَّومٌ وديَّورٌ" والأصل "قَيَّوومٌ وديَّوورٌ" (٢) فقد قلبت فيها الواو جميعاً ياءً مماثلة للياء.

١٠- وقد قُلِبَتْ الواو ياءً إذا وقعت رابعةً فما فوق وجاءت بعد فتحة، وذلك نحو "أعْطِيتُ" وأصلها "أعطوت" لأنه من "عطا يعطو". ويرى ابن عقيل أنها قلبت ياءً في الماضي حملاً لها على المضارع (٣) وكذلك "أغزيتُ وغازيتُ" وأصلهما "أغزوتُ وغازوتُ". وعن علة القلب فيها يقول سيبويه: "فإذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعداً وذلك قولك "أغزيتُ وغازيتُ، واسترثيت. وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قُلِبَتْ ياءً لأنك إذا قُلْتَ يُفْعَلُ لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلْتُ على الأصل فقد أخرجت يُفْعَلُ إلى الياء" (٤).

والأمر الذي يجلب الانتباه في الحالات السابقة أن تسع حالات منها قلبت الواو فيها يساءً مماثلة للكسرة أو الياء، وليس حملاً لها على غيرها. وهذا ما سيبحث عند الحديث عن المماثلة إن شاء الله.

ويرى سيبويه أن الواو لا تُقَلَّبُ ياءً إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما متحركة وذلك كما في "صَيودٌ وطَوِيلٌ" لأن ذلك لا يؤدي إلى الإدغام؟ قال: "وأما صَيودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك، فإنما منعهم أن يقبلوا الواو فيهنَّ ياءً أن الحرف الأول متحرك، فلم يكن ليكون إدغام إلا بسكون الأول" (٥) وفكرة الإدغام هنا تعني طلب الخفة، وهي الغاية القصوى من معظم التغييرات الصوتية.

وقُلِبَتْ الواو ياءً كذلك في مثل: "حالت: حَيالاً واجتزت: اجتيازاً وانقذت: انقياداً" مماثلة للكسرة السابقة لها. ولكن سيبويه يرى أن علة قلبها هو الحمل على الفعل، قال: "وذلك قولك: "حالت حَيالاً". وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كان قبلها كسرة

(١) الكتاب، ٤/ ٣٦٥.

(٢) السابق، ٤/ ٣٦٧.

(٣) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٢٢.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٩٣.

(٥) السابق، ٤/ ٣٦٧ و ٣٦٣.

وبعدها ما يشبه الياء... وجسروا على ذلك للاعتلال ^(١) والذي أراه أن إعلالها كان مماثلة للكسرة التي تقدمتها وليس لأنها قد اعتلت في الفعل. والله أعلم.

وقد تنبه ابن يعيش إلى أن الواو في "حوالاً" سُبِقَتْ بكسرة وكان هذا أحد الأسباب -عنده- التي أدت إلى قلبها ياءً، ولعلّه هو السبب الوحيد أو الأهم، قال ابن يعيش: "أما ما كان من المصادر معتل العين بالواو نحو "حال: حياً وعاذ: عيذاً وقام: قياماً" فإن الواو تقلب فيه ياءً وذلك لمجموع أمور ثلاثة. أحدها. أنها قد اعتلت في الفعل، والمصدر يعتل باعتلال فعله لأن كل واحد منهما يؤول إلى صاحبه". والثاني: كون الكسرة قبلها؛ والكسرة بعض الياء. والثالث كون ما بعدها ألفاً والألف تشبه الياء من جهة المد واللين، وأنها تقلب في مواضع فاجتماع هذه الأمور موجب لقلبها ^(٢).

وقال ابن عقيل: "إذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحد، أو سَكُنَتْ ولم يقع بعدها الألف، وكان على "فَعْلَةٍ" وجب تصحيحها، نحو "عود وعودٌ، وكوز وكوزة وشذ ثور وثيرة" ^(٣). إن سبب تصحيح الواو هنا هو عدم وجود موجب لإعلالها، وليس لما ذكر من أسباب. فقد تشكلت فيها جميعاً حركة مزدوجة صاعدة مقبولة هي (wa)، وعليه فلا داعي لإعلالها، وإن سُبِقَتْ الواو بالكسرة فيها. أما بالنسبة لـ "ثيرة" فلا أرى قلب الواو فيها ياءً شاذاً كما قال ابن عقيل، ولكنه -عندي- جائز، وذلك لأن الواو سُبِقَتْ بكسرة وهذا مستثقل فقِيلَتْ الواو ياءً مماثلة لهذه الكسرة. ولكن لو أبقى عليها من غير قلب فهذا جائز أيضاً. قال سيبويه: "وقد قالوا: "ثورة وثيرة"، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في "ديم"، وهذا ليس بمطرد. يعني "ثيرة" ^(٤) وهذا جائز عند الاستربادي ^(٥).

وتقلب الواو ياءً كذلك في فَعْلٍ وذلك نحو قولهم "صَيِّمٌ في صَوْمٍ، وَقَيِّمٌ في قَوْمٍ ونَيِّمٌ في نَوْمٍ" وذلك هروياً من الواو الثقيلة لما هو أخف منها وهو الياء ^(٦). ويرى الاستربادي أن هذا يُعَدُّ

(١) الكتاب، ٤/ ٣٦٠ و ٣٦١ - ٣٦٢.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٨٧.

(٣) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٢١.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٦١.

(٥) شرح الشافية، ٣/ ١٣٨.

(٦) الكتاب، ٤/ ٣٦٢.

شاذاً ، قال : " قوله ^(١) " صَيِّمٌ وَقِيْمٌ شاذ " يعني أن حقَّ الواو إذا جامعَت الياء أو لاهما ساكنة قلبها ياء. وهاهنا اجتمعت الواوان وأولاهما ساكنة فقلبتا ياءين، فلذا شذَّ... وإنما كان النِّيَام أشد لكونه أبعد من الطَّرَف قال ذو الرِّمَّة.

ألا طرقتنا مئة ابنة منذرٍ فما أرقَ النِّيَامَ إلا سلامُها ^(٢).

ومن الحالات التي تُقلَّب فيها الواو ياءً إذا وقعت في اسم المفعول من الثلاثي المعتل الآخر اليائي وذلك نحو "مرمي" وأصلها "مَرْمُوي" حيث قلبت الواو ياءً مماثلة للياء، وطلباً للخفة بعد الإدغام . وذلك لتشكل حركة مزدوجة هابطة مرفوضة فيها؛ فتخلّصت اللغة من هذه الحركة المزدوجة بقلب الواو ياءً وإدغامها بالياء. ويرى ابن عقيل أن سبب قلب الواو ياءً في "مرمي" هو أنها سُبِقَتْ بساكن، قال : " فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاؤه بقلب واو مفعول ياءً وإدغامها في لام الكلمة نحو "مرمي" والأصل "مرموي" فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء " ^(٣) وسبب القلب هو الرغبة في التخلص من الحركة المزدوجة.

٣- قلب الياء واواً :

تقلب الياء واواً هروياً من ثقل واقع، وطلباً لخفة ممكنة. ومعظم الحالات التي تُقلَّب الياء فيها واواً سببها الرغبة في المماثلة بين الياء والضمّة أو الياء والواو . وسأعرض في ما يلي حالات قلب الياء واواً، دون الخوض في التفاصيل، وذلك تجنباً للتكرار في فصّلي الحركة المزدوجة والمماثلة الصوتية من هذا البحث.

١- تقلب الياء واواً إذا وقعت ساكنة بعد ضمّة، وذلك كما في مضارع المثال اليائي المزيد بالهمزة واسم الفاعل منه، وذلك نحو :

أيقن: يُيقن: يوقن حيث يرى القدامى أن الياء قد قلبت واواً لمجيئها ساكنة بعد ضمّة. وهذا لا يختلف عن رأي علم اللغة المعاصر، إلا في أن الياء قُلبت ضمّة قصيرة لمماثلة الضمّة. ولكن من الممكن أن تُفسّر ما جرى بطريقة أخرى، وهي حذف شبه الحركة الياء، ثم مدّ الحركة القصيرة تعويضاً من المحذوف. وكذلك بالنسبة لاسم الفاعل منه : "أيقن: مُيقن: موقن، فقد وقعت

^(١) يعني ابن الحاجب.

^(٢) شرح الشافية، ٣/ ١٤٣.

^(٣) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٣٩.

الياء ساكنة بعد ضمة، فَقَلِّبْتَ الياء ضمة وليس واواً كما يرى القدماء، ثم تَشَكَّلَ مِنَ التَّقاء الضمَّتَيْنِ ضمة طويلة هي صورة الواو التي نراها في: يوقن وموقن. وسيوضحُ هذا بالتفصيل عند الحديث عن المماثلة إن شاء الله.

وقد تنبَّه القدماء إلى أن سبب قلب الياء واواً في هذه الحالة هو المماثلة، مثلها في ذلك مثل قلب الواو ياءً مماثلة للكسرة، كما في "موزان: ميزان"، قال سيبويه: "فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واواً، كما قَلِّبْتَ الواو ياءً في ميزان، وذلك نحو "موقن وموسير" ^(١) والذي يراه الباحث أن الياء لم تقلب واواً، بل ضمة قصيرة مماثلة للضمة الأصلية. ومن اجتماع الضمَّتَيْنِ تَشَكَّلَتِ الضمة الطويلة (الواو في عَرَفِ القدماء) كما قلت سابقاً.

٢- وتقلب الياء واواً إذا وقعت عيناً لاسم على وزن "فعلى"، وذلك مثل "طوبى" وأصلها "طُيْبى". ومثلها "الكوسى"، قال سيبويه: "وذلك فعلى إذا كانت اسماً. وذلك "الطوبى والكوسى"، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولا م، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً. وأمّا إذا كانت وصفاً بغير ألف ولا م فإنها بمنزلة فعلٍ منها، يعني "يُبْض"، وذلك قولهم: امرأة حكي، وبذلك على أنها فعلى أنه لا يكون فعلى صفة ومثل ذلك "قسمة ضيزى" فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين "فعلى" اسماً وبين "فعلى" صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام، وذلك قولهم: شروى وتقوى في الأسماء ^(٢).

وقد تنبَّه ابن يعيش إلى أن سبب هذا القلب هو المماثلة للضمة التي قبل الياء، قال: "ومن ذلك "طوبى" الواو فيه مبدلة من الياء لأنه "فعلى" من الطيب قلبوا ياءه واواً للضمة قبلها مع سكونها ومثله "الكوسى" وهو مؤنث "الأكيس" ^(٣) إذن لقد قلبت الياء مماثلة للضمة، لكنها لم تقلب واواً وإنما قلبت ضمة كما قلت في الحالة السابقة. ومن الضمَّتَيْنِ (الأصلية والمنقلبة) تَشَكَّلَتِ الضمة الطويلة التي هي صورة الواو في (طوبى وكوسى: tūbā و kūsā).

٣- ومما قلبت فيه الياء واواً ما جاء في الفعلين نُهي ورُمي فهذان الفعلان أصل لاهما ياء، فإذا جُعلا على وزن "فعل"؛ فَإِنَّ الياء تقع بعد ضمة فَتَقْلَبُ واواً مماثلة لها وذلك "تَهُو ورُمُو" ^(٤).

(١) الكتاب، ٤/ ٣٣٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٤، وانظر شرح المفصل ١٠/ ٩٧، وشرح الشافية، ٣/ ١٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٢٦.

(٣) شرح المفصل، ١٠/ ٣٠.

(٤) التطبيق الصرفي، ص ١٧٣.

وتَقَلَّبُ الياءَ واواً في المبني للمجهول من صيغة "فَيْعَل" وذلك نَحْمُ : "بَوَطِرَ وأصلها بَيَّطِرَ من بَيَّطَرَ" (١) والصحيح أن هذا القلب جاء مماثلة للضمّة السابقة للياء، لكنها لم تقلب واواً وإنما قُلِبَتْ ضَمّةٌ والتي تظهر في "بَوَطِرَ" ما هي إلا ضمة طويلة (ii).

٤- قلب الألف ياءً

معلوم أن الألف لا تكون أصلاً في المتمكن، ولا تكون فاءً في كلمة عربية قط؛ وذلك لأنها في عرف القدماء ساكنٌ لا يقبل الحركة، والساكن لا يبتدأ به، وهي عند المحدثين حركة، والحركة لا يبتدأ بها أيضاً، فلا يبدأ في العربية إلا بصامت متحرك. ولكن الألف تكون زائدة في الكلمات. وإذا كانت زائدة قلبت مماثلة للسابق أو اللاحق من العلل وأشباه العلل. وأما إذا كانت واقعة موقع الأصل، فإنها لا تقلب وذلك لأنها منقلبة عن واو أو ياء فلا تتقلب إذن وهي منقلبة.

- مما تقلب فيه الألف (الفتحة الطويلة) كسرة طويلة (ī) صيغة الجمع "مفاعيل" ومفردها "مفعال" وذلك نحو "مفتاح: مفاتيح". فقد قلبت الفتحة الطويلة فيها كسرة طويلة (ā ← ī) مخالفة للفتحة الطويلة الأولى؛ وذلك لأن العربية تكره توالي الأمثال في الأصوات والمقاطع. وهذا من مواطن قلب الألف ياء في عرف القدماء. "مفتاح: مفاتيح". قال ابن عقيل: "إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع "مصباح ودينار"، "مصاييح ودنانير" (٢)، فهو يرى أن الألف قلبت ياء (كسرة طويلة) مماثلة للكسرة.

وتقلب الألف (الفتحة الطويلة) ياءً (كسرة طويلة) إذا وقعت بعد ياء التصغير، وذلك إذا كانت تالفة في الاسم أو رابعة نحو تصغير: "عماد: عميد ومفتاح: مفاتيح"، ففي الأولى قلبت الألف ياءً مماثلة كناية متصلة لياء التصغير، وقلب في الثانية (مفاتيح) كسرة طويلة مماثلة منفصلة للياء، قال ابن عقيل: "وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير، كقولك في "غزال غزِيل وفي قَذال قَذِيل" (٣).

(١) انظر شرح الشافية، ٨٥ / ٣.

(٢) شرح ابن عقيل، ٢١٩ / ٤، وشرح الشافية، ٢٠٩ / ٣.

(٣) شرح ابن عقيل، ٢١٩ / ٤.

وتقلب الألف ياءً (كسرة طويلة) في وزن (فعليل) جمع (فُعلال)، وذلك نحو شمائل ومفردها شَمَلال، قال ابن عصفور : " وإن كانت (أي الحركة التي قبل الألف) كسرة قلبت ياء، نحو " شمائل: في جمع " شَمَلال " " (١).

من كل ما تقدم يظهر أن قلب الألف ياءً أو كسرة طويلة كان في معظمه مماثلة لياء أو كسرة لكن الشيء الذي يستحق التذكير أن القدماء - يرحمهم الله - لم ينتبهوا إلى أن قلب الألف هذا في معظمه كان كسرة طويلة وليس ياءً شبه حركة. ونظام الكتابة العربية الذي لم يُفرّق بين الصورة الكتابية للحركة الطويلة وصورة شبه الحركة الكتابية التي من جنسها، فالكسرة الطويلة والياء شبه الحركة لهما صورة كتابية واحدة هي (ي : y) والضمّة الطويلة والواو شبه الحركة لهما صورة كتابية واحدة أيضاً هي (و : w) مما أوقع القدماء ومن تبعهم في بعض الخلط أحياناً بين الحركات وأشبه الحركات. وقد تنبّه القدماء إلى مسألة المماثلة هذه، فهذا ابن يعيش يقول : " ... قلبت الألف في ذلك كلّه لانكسار ما قبلها وإنما وجب قلبها ياءً إذا انكسر ما قبلها لضعفها بسعة مخرجها فجرت مجرى المدّة المشبعة عن حركة ما قبلها، فلم يجر أن تخالف حركة ما قبلها مخرجها، بل ذلك ممتنع مستحيل " (٢). فهو يبيّن أن الانتقال من الكسر إلى الفتحة الطويلة مستثقل أو ممتنع، فقلبوا الفتحة الطويلة مماثلة للكسر وتسهيلاً للنطق وتخفيفاً للجهد.

٥- قلب الألف واواً :

لا تقلب الألف إلا إذا كانت زائدة كما قيل سابقاً؛ لأنها إذا وقعت موقع الأصل فهي منقلبة عن أصل، (واوا أو ياء)، وتقلب الألف واواً مماثلة لواوا أو ضمّة سابقتين.

تقلب الألف واواً في تصغير الاسم الذي يكون على وزن (فاعل)، وذلك مماثلة لضمّة الفاء المجتلية للوزن التصغيري ، حيث يكون تصغيرها على " فُوَيْعِل " وذلك نحو "خالد: خُوَيْلد". قال سيبويه : " ولو حَقَرْتَ "الساار" وأنت تريد "السائر" لقلت سُوَيْرَ لأنها أَلِفُ فاعِل الزائدة " (٣).

(١) الممتع في التصريف، ٢ / ٦١١.

(٢) شرح المفصل، ١٠ / ٢١.

(٣) الكتاب، ٣ / ٤٦٢.

وفي بناء فاعل للمجهول تقلب الألف الزائدة واواً وذلك نحو "كاتب: كُتِبَ وضارب: ضُورِبَ" والعلة نفسها وهي المماثلة مع الضمة السابقة، ولكن الذي يستحق التذكير هنا هو أن الألف لم تقلب واواً ولكنها قلبت ضمة طويلة : kātaba : kūtiba. وقد عرف القدماء أن قلبها جاء مماثلة للضمة السابقة لها، قال سيبويه : "وسألت الخليل عن "سوير وبويع" ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال إن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلبت "قوعل". ألا ترى أنك تقول "ساير ويساير" فلا تكون فيهما الواو " (١).

ومما قلبت فيه الألف واواً جمع "فاعل" على "فواعل"، وذلك كاتب: كُتِبَ وضارب: ضُورِبَ؛ وذلك لئلا يتوالى ألفان في كلمة واحدة. وعليه فإن القلب هنا كان تحاشياً للوقوع في حرج مقطعي هو توالي حركتين طويلتين. وهذا مما لا تبقى العربية عليه.

وتقلب الألف واواً في النسب إذا وقعت رابعة وذلك نحو "حُبلى ودُفلى وملكا"، فالنسب إليها "حبلوى ودفلوى وملكوى"، وجاء هذا القلب تلافياً للوقوع في حرج مقطعي، لو لم تقلب هذه الألف؛ لأنه سيتشكل مقطع من نوع (ص ح ص ص). وهو مقطع مرفوض في العربية وهذا ما سيفصل القول فيه عند الحديث عن الإعلال والنظام المقطعي إن شاء الله.

ولكن اللغة لم تلتزم في النسب لمثل هذا طريقة واحدة، فقد حذفت الألف ثم أضافت يساء النسب مباشرة دون قلب للألف قال سيبويه : "وذلك نحو "حُبلى ودُفلى"، فأحسن القول فيه أن تقول حُبلى ودُفلى" (٢) ومنهم من يقول "دِفلاوي" (٣)، ومنهم من يقول "حَبْلوي" (٤).

إذن لقد قلبت الألف واواً لسببين هما : المماثلة والتخلص من الحرج المقطعي الحاصل في ما لو لم يحدث قلب. والله أعلم.

(١) الكتاب، ٣٦٨/٤، وانظر شرح ابن عقيل، ٢٢٣/٤، والممتع في التصريف، ٦١١/٢.

(٢) الكتاب، ٣٥٢/٣.

(٣) السابق، ٣٥٣/٣.

(٤) السابق، ٣٥٣/٣.

٦- قلب الواو والياء همزة :

يرى القدماء ومن نهج نهجهم من المحدثين أن حروف العلة قلب همزة. ويرى المحدثون أنه لا علاقة بين العلة والهمزة تسمح بقلب حرف العلة همزة. والقدماء أنفسهم كانوا قد اشترطوا أن يكون بين الأصوات المنقلبة في الإبدال الصوتي قرب في المخرج، قال ابن جني : " أصل القلب (أي الإبدال) في الحروف إنما هو في ما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء، والدال والطاء والتاء، والهاء، والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانست مخارجهم " (١). ومن المحدثين من يرى أنه لا تشترط العلاقة بين الواو والياء من جهة والصوت الذي تنقلبان إليه. فقد أعلمني أستاذي الدكتور سمير ستيتية أن الواو والياء يمكن أن تنقلبا إلى أي صوت من أصوات العربية، وذلك وفق قانون التقريب. ولأن هذه المسألة ستكرر كثيراً في هذا البحث، ولأن للهمزة مبحث مستقل من هذا البحث أيضاً فسأترك الحديث عنها إلى وقته. أما الحالات التي يقال إن الواو أو الياء قلبت فيها همزة فهي :

١- أن تقع الواو أو الياء متطرفة بعد ألف زائدة، وذلك نحو "سما و بناء"، فالهمزة في الأولى منقلبة عن واو وفي الثانية عن ياء، حيث إن أصل "سما: سماو وأصل بناء: بناي". والشائع أن الهمزة فيهما منقلبة عن الواو أو الياء. قال السيوطي : " فتبدل الهمزة من كل ياء، أو واو متطرفة، بعد ألف زائدة نحو : "رداء، وكساء"؛ فالأصل "رداي، من الرديسة، وكسا من الكسوة"، وسواء كان تطرفهما ظاهراً أم تقديراً، وهي المتصلة بهاء التانيث العارضة كصلاة وعضاء " (٢).

وأعتقد أن الواو أو الياء في مثل هذه الحالة قد سقطت لأنها وقعت متطرفة بعد ألف زائدة (فتحة طويلة)، وذلك في مقطع أقترح أن يسمى "مقطعاً رخواً" وذلك لأنه يتكون من صامت وحركة طويلة وينتهي بشبه حركة (ب / ناي و س / ماو). والعربية تميل بطبعها إلى إقفال مقاطعها بالصوامت. لذا سقطت شبه الحركة الواو أو الياء وهي ضعيفة في الطرف، وجيء مكانها بالهمزة، لا لشيء إلا لإقفال المقطع بصامت قوي، وهو هذه الوقفة الحنجرية؛ حيث إن وظيفتها هنا صوتية فقط ولا تحمل - في رأيي - قيمة دلالية (٣). فكثيراً ما نسقطها من كلامنا اليومي دون أدنى تغيير في الدلالة فنقول : "سما وصفا ورجا وسنا" وغير ذلك كثير.

(١) سر صناعة الإعراب، ١ / ١٨٠.

(٢) همع الهوامع، ٦ / ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) وانظر محاولة ألسنية في الإعلال، الدكتور أحمد الحمو، ١٧٩ - ١٨٠.

يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي : " أما أصوات اللين فقد لوحظ أن وقوعها في آخر الكلمة يجعلها في الغالب عرضة للسقوط ويؤدي أحياناً إلى تحولها إلى أصوات أخرى " (١).

٢- وتقلب الواو والياء همزة كذلك في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي وذلك نحو "قائل وبائع" وأصلهما "قاول وبائع"، حيث إن الرأي السائد أن الواو أو الياء هنا قلبت همزة. والذي يميل إليه الباحث أن الواو أو الياء قد سقطت وجيء بالهمزة تصحيحاً للنظام المقطعي وسيبحث هذا بالتفصيل في ما بعد إن شاء الله. أما القداء فإنهم يقبلون الواو والياء همزة، قال سيبويه : " اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين. وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، وذلك قولهم "خائف وبائع" (٢).

ولا يعلّون اسم الفاعل مما صح فعله. قال الاستربادي : " وإذا صحَّ الفعلُ صحَّ اسمُ الفاعل نحو عسور عاور حيث إن اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعلال " (٣) والأصل -عندي- أن يُعلَّ عاور لتشكّل الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة فيه.

٣- ومما يُعتقد أن الواو أو الياء قد انقلبت فيه همزة، صيغة منتهى الجموع التي على وزن "فعائل" وذلك إذا كانت الواو أو الياء زائدة تالفة في المفرد نحو

صحيفة ← صحايف ← صحائف
عجوز ← عجاوز ← عجائز

قال سيبويه: "واعلم أن ياء فعائل دائماً مهموزة لا تكون إلا كذلك ولم ترد إلا كذلك، وشبهت بفعال " (٤) وما قيل عن همزة اسم الفاعل يُقال هنا، ولأن ذلك سيفصل في ما بعد فلا داعي للتكرار فهناك مكانه المناسب، أي عند الحديث عن الحركة المزدوجة.

(١) علم اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ص ٣٠٢.

(٢) الكتاب، ٤/ ٣٤٨ وجمع الهوامع، ٦/ ٢٥٧.

(٣) شرح الشافية، ٣/ ١٢٨، وانظر جمع العوامع، ٦/ ٢٥٧.

(٤) الكتاب، ٤/ ٣٧٧.

٤- وتقلبان همزة إذا وقعتا بعد حرف علة (واو أو ياء) وذلك نحو "نَيْف" وجمعها "نَيْاف" والأصل "نَيْاف". ومثلها "أَوَّل" وجمعها "أَوائل" والأصل "أَواول". قال سيبويه: " فإذا جمعت سَيِّداً، وهو فَيْعل؛ وفَيْعلاً نحو عَيْنِ همزت، وذلك عَيْلٌ وعيائل، وخَيْرٌ وخيائر، لَمَّا اعتَلَّتْ هاهنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل، همزت حيث وقعت بعد ألف، وصار انقلابها ياء نظير الهمزة في قائل ... وقالوا عَيْنٌ وعيائن " (١).

٥- وتقلب الواو المضمومة همزة جوازاً (٢) إذا ضُمَّت وكانت أولاً، كما في أجوه بدلاً من جوه، وأَقَتَّت بدلاً من وَقَّتَّت. والذي جرى هنا هو أن الواو ثقيلة، وضُمَّها زادها ثقلاً فكرهوا أن يبدؤا كلامهم بهذا الثقل فقلبوا الواو همزة كما يُظن، ولكن الذي يراه الباحث أن شبه الحركة الواو سقطت من المزدوج الصاعد (wu) ثم حَقَّقَت الضمة لأنه لا يجوز البدء بحركة، وكان تحقيقها بتخلُّق الهمزة، وعليه فإن الواو لم تقلب هنا همزة، ثم إن الهمزة ليس لها هنا وظيفة دلالية ولكن وظيفتها صوتية فقط والله أعلم.

قال سيبويه: "اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وَلَدٍ: أَلَدَ، وفي وجوه: أَجْوه. وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة، كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو مؤول ومؤونة، وأمَّا الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون قول "فلا يهمزون"، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها " (٣).

ويرى ابن جني أن إبدال الهمزة من الواو في نحو "أجوه" هو إبدال مطرّد يقول: "وقد أبدلت الواو همزة بدلاً مطرّداً إذا انضمت ضمّاً لازماً، وذلك نحو: أَقَتَّتْ، وأَجْوه، وأدور، وأنشوب" (٤). ولكن الدكتور فوزي الشايب لا يقبل هذا الرأي، ويرد على ابن جني قائلاً: "وهذا غير صحيح، والتفسير الصحيح الذي نرتضيه، هو تفسير أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب من أن الهمز في هذه الأشياء لا يزيد على كونه حذقة وتقصّحاً" (٥).

(١) الكتاب، ٤/ ٣٦٩.

(٢) شرح الشافية، ٣/ ٧٦.

(٣) الكتاب، ٤/ ٣٣١، وانظر شرح الشافية، ٣/ ٧٨، وشرح المفصل ١٠/ ١٠-١١، وشذا العرف في فن الصرف، ص ١٥٣.

(٤) سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٨.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٤٩.

والذي يميل إليه الباحث أنه لو لا أنَّ الهمزة أثقل من الواو لكان قلبها وجوباً أولى من قلبها جوازاً، وذلك لوقوعها في أول الكلمة مضمومة، وعليه فإن قلب الواو هنا جوازاً أنسب ما يكون. إلا أنني أرى أن استبدالها بالهمزة أفضل وذلك لتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة منها ومن ضممتها (wu). وليس استبدالها بالهمزة - عندي - حذقة وتقصحاً.

٦- وتقلب الواو همزة إذا اجتمعت مع الواو وكانت صدرأ في الكلمة، وذلك نحو أو اصل وأواق جمعي واصله وواقية. ومنه قول المهلهل:
ضربت صدرها إليَّ وقالت يا عدياً لقد وقَّتكَ الأواقي^(١)

وهذا القلب لازماً عند الاستراديي يقول: "تقلب الواو همزة لزوماً في نحو" أو اصل وأوصل والأول"، إذا تحركت الثانية بخلاف ووري، وجوازاً في نحو أجوه وأوري"، وقال المازني: وفي نحو إشاح، والتزموه في الأولى حملاً الأول، وأما أنا وأحد وأسماء فعلى غير القياس " (٢).

وعن قلب الواو همزة لا ياءً يقول الاستراديي: "وإنما قلبت الواو المستقلة همزة لا ياءً لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياءً لكان كأن اجتماع الواوين المستقل باق " (٣).

٧- قلب الهمزة واواً أو ياءً

إن معظم القضايا التي تُعرضُ في مسألة قلب الهمزة، قضايا فردية (أي تخص لفظاً واحداً)، أو هي من بين القضايا القليلة الاستعمال، أو من المسموع الذي لا يقاس عليه، أو من الشاذ. ولذلك فلم يقبل المحدثون على دراسة تبدلات الهمزة. لكن القدماء أفاضوا في ذلك. ولكثرة ما عرضوا من قضايا فرعية وصغيرة فإن المجال لا يسمح هنا بعرضه، فالقراء مثلاً توسعوا في قضايا الهمزة^(٤) وتناول النحاة واللغويون قلب الهمزة وتخفيفها أو تسهيلها وهمزة بين يمين...

(١) سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨٠٠.

(٢) شرح الشافية ٣/ ٧٦، ٧٩، وانظر سر صناعة الإعراب، ١/ ١٠٤، وشرح المفصل، ١٠/ ١٤.

(٣) شرح الشافية، ٣/ ٧٨، وشرح المفصل، ١٠/ ١٣-١٤.

(٤) انظر في ذلك مثلاً: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين،

ولأنَّ الهمزة خُصِّتْ بعنوان مستقل في هذا البحث فلن أطيل الحديث هنا عن الهمزة ، واكتفي هنا بعرض مُجمل لأهم المواطن التي تقلب الهمزة فيها واواً أو ياءً. يُمكن أن يعود إلى قضايا الهمزة في مظانها ^(١).

جاءَ في شذا العرف ما مجمله ^(٢): وتقلب الهمزة واواً أو ياءً لا يكون إلا في بابين: أحدهما: بابُ الجمع الذي على زنة "مفاعل" إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه وكانت لامه همزة أو واواً أو ياءً، فخرج باشتراط عروض الهمزة، كما في المراني: في جمع مرأة، فإنَّ الهمزة موجودة في المفردة.

وتقلب الهمزة ياءً في ثلاثة مواضع هي:

- ١- أن تكون لام المفرد همزة كما في خطايا جمع خطيئة، أصلها خطاييء.
- ٢- أن تكون لام المفرد ياءً أصلية وذلك نحو قضايا جمع قضية، فأصلها قضايي بياءين.
- ٣- أن تكون لام المفرد واواً منقلبة عن ياء، وذلك مطية، إذ أصلها مطيؤه من المطى، وهو الظهر، أو من المطو وهو المد.

وتقلب الهمزة واواً بشرط أن تكون لام المفرد واواً ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب، ومثال ذلك هراوة، وهي العصا، وجمعها هراوي، وأصلها هرائو. وشذَّ من هذا الباب قوله "المنايا" والقياس المنايا وذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، في غزوة بدر:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيروا المنايا
ومما شذَّ أيضاً "اللهم اغفر لي خطائي"، والقياس خطاياي، وهداوي جمع هدية، والقياس هدايا.

(١) يمكن الرجوع في ما يتصل بقضايا الهمزة إلى : سر صناعة الإعراب، ١/ ٩٢-١١٠، ٢/ ٧٣٨-٧٤٠، ٢/ ٥٧٣-٥٧٦، والمتمتع في التصريف، ١/ ٣٦٢ - ٣٦٧، ١/ ٣٧٩-٣٨٢ وشرح الشافعية، ٣/ ٣٠-٦٦، ٣/ ٢١٠-٢١٥، وشذا العرف، ص ١٥٤-١٥٧، والتطبيق الصرفي، ص ١٦٢-١٦٧.

(٢) هذا مجمل ما ورد في شذا العرف، ص ١٥٤-١٥٧.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة وذلك في الحالات التالية:

أ- أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة وعند ذلك تبدل الثانية من جنس حركة الأولى، نحو: أمنت أو من إيماناً، والأصل أمنت أو من إيماناً.

ب- أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ولا تكونان إلا في موضع العين أو السلام، فإن كانتا في موضع العين أدمت الأولى في الثانية نحو سأل مبالغة في السؤال ولأل ورأس، في النسب لبائع اللؤلؤ والرعءوس.

وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً، فنقول في مثال قمطر من قرأ قرأى، وفي مثال: سقرجل منه: قرأياً.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف، أو كانت الثانية مكسورة، أبدلت ياء مطلقاً، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضمَّ أبدلت واواً، وإن انكسر أبدلت ياء.

هذه معظم قضايا إبدال الهمزة واواً أو ياءً ويلحظ منها أن كل قضية منها تختص بلفظة أو صيغة مفردة. قال ابن يعيش: "تقلب الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واو ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء وتدغم في ما قبلها" (١). وقال ابن جني: "اعلم أن كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياءً خالصة، نقول في ذئب "ذيب" وفي "بئر" "بير". وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نقول في "مئر".... "مير" وفي "يقرئك" وفي "بنار" "بيار".... وفي "خطيئة" "خطيئة" وفي "نبيء" "نبي".... الخ (٢).

ومما ذكر في باب قلب الهمزة ياءً أو واواً كذلك أيمة في أئمة، وفي مثل جعفر من قرأ: قرأي، قرأيان، قرأون. وقرأه، وقرأتان، وقرأيات، وفي مثل اجرد (٣) من الأئين إين (٤).

(١) شرح المفصل، ٩/ ١٠٨.

(٢) سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٣٨.

(٣) الاجرد - بكسرتين بينهما ساكن كائيد: نبت يخرج عند الكمأة، فيستدل به عليها. / شرح الشافية، ٣/ ٥٦.

(٤) انظر شرح الشافية، ٣/ ٥٥-٥٦.

وخطائي بدلاً خطايي، وذريئة ودرائي^(١)، وكذلك أين في "إيت"^(٢)، وأومن في أومن^(٣)، وفي أزد شنوءة شنوءة^(٤).

٨- قلب الهمزة ألفاً :

يرى القدماء أن الهمزة تقلب ألفاً وذلك باطراد وبغير اطراد وإن كان إبدالها بساطراد قليل. وأعتقد أن ما عدَّ من قلب الهمزة ألفاً ما هو إلا ضرب من التخفيف للهمزة المفتوحة أو الساكنة المفتوح ما قبلها وليس ذلك - عندي - من حالات قلب الهمزة، وإنما هو تليين لها وهروب من صعوبة نطق هذه الوقفة الحنجرية، وذلك عن طريق تقديم مخرجها قليلاً من أجل تسهيل نطقها فتبدو عند النطق وكأنها الألف. ولكن القدماء تحدثوا عن قلب الهمزة ألفاً، قال ابن عصفور: "فأبدلت (أي الألف) من الهمزة باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة نحو "رأس" و "كأس" تقول فيهما إذا خففتها "كاس" و "راس"^(٥). وفي هذا القول إشارة صريحة إلى أن الغاية من القلب هو طلب الخفة وهو غاية الإعلال بعامة. وهذا التخفيف كان بتليين الهمزة (عدم تحقيقها)، هروباً من ثقلها وهي محققة ومماثلة للفتحة السابقة لها فتبدو وكأنها الألف.

ومما أبدلت فيه الهمزة ألفاً على غير قياس وذلك في حالة كونها مفتوحة وما قبلها مفتوح قول الشاعر^(٦).

إذا ملا بطنه ألباننها حليباً باتت تغنيه وضرى ذات أجراس .
يريد (ملاً) فأبدل ذلك من الهمزة ألفاً.
ومثل لك قول الفرزدق^(٧):

راحت بمسلة البغال عشيةً فارعي فزارة، لا هناك المرتعُ

(١) الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن والرقي وهي أيضاً كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد، قال الشاعر.

ولقد أراني للرماح درنية من عن عيني تارة وأمامياً / شرح الشافعية ٣ / ٥٨.

(٢) شرح الشافعية، ٣ / ٢١٠، ٢١٥.

(٣) شرح الشافعية، ٣ / ٢١٠، ٢١٥.

(٤) شرح المفصل، ٩ / ١٠٨.

(٥) الممتع في التصريف، ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٦) البيت في : سر صناعة الإعراب، ٢ / ٦٦٦.

(٧) الكتاب، ٣ / ٥٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٦. قاله الفرزدق حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن

العراق، وليها عمر بن هبيرة الفزاري.

يريد لا هناك " فأبدل الهمزة ألفاً.

ومثله قول حسان بن ثابت : (١)

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلّت هذيل بما قالت ، ولم تصب

يريد " سألت" فأبدل الهمزة ألفاً.

فالهزة إذن تخفف (تقلب ألفاً) إذا سُبقت بفتحة وكانت ساكنة، فهذا التخفيف أو القلب جاء مماثلة للحركة السابقة وهي الفتحة في هذه الحالة ، ولكنه يشمل الحركات جميعها كما مرّ في الصفحات القليلة السابقة .

ثانياً: الإعلال بالحذف

النوع الثاني من الإعلال هو الإعلال بالحذف، ويكون بحذف حرف العلة في حالات معينة معروفة، وبالإطلاع على ما كتبه النحاة في هذه المسألة وجدت أن الحديث يدور حول حذف الواو والياء والألف سواء كانت الواو حركة أو شبه حركة . والحقيقة أنه ليس كل ما وُصِفَ بأنه إعلال بالحذف هو كذلك، فإن كثيراً مما قيل عنه إعلال بالحذف ما هو إلا تقصير للحركة الطويلة، ولا أقول إن القدماء قد أخطأوا في هذه المسألة، ولكن نظام الكتابة العربية هو الذي دعاهم إلى تقرير ذلك. فهم يرون مثلاً أن المضارع المعتل الآخر المجزوم تسقط لامه ، أي أن (يرمي) في قولنا (لم يرم) معتل بالحذف؛ حيث حذفت الياء من آخره وهذا هو السائد، والصحيح أن آخر يرمي كسرة طويلة وليس شبه حركة، ولم تُحذف في المضارع المجزوم ولا في الأمر ولكنها قُصِّرت، ولأن معظم مسائل هذا الموضوع ستكرر في فصول لاحقة، فلن أفصل فيها القول وسأقصر حديثي على الحالات التي عدّها القدماء إعلالاً بالحذف مع ملاحظات يسيرة ومناقشة موجزة لكل حالة من هذه الحالات تاركاً التفاصيل لما بعد، تحاشياً للتكرار.

ليس المقصود بالإعلال بالحذف أن صوتاً من أصوات الكلام كان موجوداً ثم حذف لعلّة من علل الحذف . ولكن الأمر في اعتقادي غير ذلك ، فهذا المحذوف كان وما زال موجوداً في صيغة أخرى من صيغ الفعل نفسه، ففي قولنا (يَعِدُّ) لا يعني أن الواو كانت موجودة على شكل (يُوعِدُّ)، ثم حُذفت ولكن النظام اللغوي يقرر أنها موجودة في (وَعَد) وعليه فكأنها حُذِفَتْ من (يَعِدُّ)، وذلك على اعتبار أن المضارع مأخوذ من الماضي بزيادة مورفيم المضارعة في أوله.

(١) الكتاب، ٢/ ٤٦٨، ويعرض حسان فيه بهذيل لأنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يُباح لها الزنا.

ولأن الواو لم ترد أصلاً في (يُعد) حيث لم نقل (يُوعَد) فعُدَّت الواو محذوفة من مضارع الفعل المثال. يقول الدكتور تمام حستان: "لا ينبغي لنا أن نفهم الحذف على معنى أن عنصراً كان موجوداً في الكلام ثم حُذِفَ بعد وجوده. ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي، وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي، فنظام اللغة مثلاً يقرر أن المضارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، ينتهي بنون تُسمى نون الرفع ولو أن المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أُكْدَ بالنون الثقيلة لكان معنى ذلك أن النظام اللغوي قضى بتوالي ثلاث نونات: نون الرفع، ثم (نون ساكنة × نون متحركة = نون مشددة). وهذا مما يصطدم بالذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال. ومن هنا يتدخل هذا الذوق الاستعمالي بحذف نون الرفع، وترك نونين إحداهما ساكنة والأخرى متحركة، تبدوان معاً في صورة وحدة صوتية مشددة" (١).

حذف الواو أو الياء إذا وقعت فاءً: (٢)

تكون الواو أو الياء فاءً في الفعل المثال كما هو معلوم، وذلك نحو "وجد ووعد ويسر ويس"، حيث تحذف الواو من من مضارع الفعل المثال وتثبت الياء، وقد وصف النحاة سقوط الواو من مضارع الفعل المثال لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية. قال ابن الحاجب: "وتحذف الواو من نحو يعد ويلد، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية ... وحمل أخواته نحو: "تعد ونعد وأعد" وصيغة أمره عليه... وتحذف الواو من نحو "العدة والمقة" (٣).

لكن العلة التي ذكرها ابن الحاجب تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر؛ فالواو في مضارع الفعل المثال نحو (يُوعَد) لم تقع بين ياء وكسرة، ولكنها وقعت بين حركة وصامت هما الفتحة والعين كما في: "yaw<idu" ويرى النحاة أن الواو تُحذف من مضارع الفعل المثال إذا وقعت بين ياء وكسرة مقدرة، وذلك لأن الياء تستقل في مثل هذا الموقع والفعل يخفف لأدنى ثقل فيه، قال الاستربادي: "وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه"، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في يُعَدُّ، أو مقدرة كما في يَسْعُ ويَضِيعُ" (٤).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حستان، ص ٢٩٨.

(٢) ستعرض تفاصيل هذا الموضوع في فصل الحركة المزدوجة إن شاء الله.

(٣) شرح الشافية، ٨٧ / ٣ - ٨٨.

(٤) السابق، ٨٨ / ٣.

ويرى الاستربادي أن حذف الواو من مصدر الفعل المثلال يكون على غير قياس، ولا موجب لإعلاله، ولكنه أعلّ حملاً على فعله، ويرى كذلك أن التعويض عن المحذوف بالتاء كان نتيجة لأن الإعلال فيه غير ملزم. أما كسر أوله فقد جاء تخلصاً من البدء بالساكن، يقول: "فلهذا جاز حذف الواو من مصدر" يَعدُّ وإثباتها نحو "عِدَّة" و "وَعْد"، إذ ليس فيه شيء من علّة الحذف ولا المناسبة المذكورة وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً، بل تعوّض منه هاء التأنيث في الآخر كما في عِدَّة واستقامة؛ وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو إنباع الأصل للفرع، وإنما كسر العين في عِدَّة وأصله وَعْدٌ لأن الساكن إذا حُرِّك فالأصل الكسر^(١).

أما حذف الواو من مضارع المثلال المفتوح العين مما كانت العين فيه واحداً من حروف الحلق^(٢)، فيرى القدماء أن سبب الحذف هو الحمل على الأصل، حيث إن العين وليت فيها أصلاً بمكسور، فالأصل وسع يوسع، وما فُتحت العين إلا لأجل الحرف الحلقى، يقول ابن عصفور: "فإن قيل فلأي شيء حُذِفَت الواو في "يضع" مضارع "وضع" ولم تقع بين ياء وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة، لأن الأصل "يوضع" لكن فُتحت العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجرى مضارع "فعل" على "يفعل" بفتح العين. فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به وحذفت الواو رعيّاً للأصل"^(٣).

ويرى الباحث أن الواو في مضارع الفعل المثلال لم تُحذف مما كانت العين فيه أحد حروف الحلق حملاً على الأصل كما قيل، لأن الأصل الذي يتحدث عنه القدماء لا تُحذف الواو من مضارع عنه للسبب الذي ذكره، وهو وقوع الواو بين ياء وكسرة، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولكنها وقعت بين الفتحة والعين في يوسع أي بين حركة (الفتحة) وصامت مكسور. ولكن سبب الحذف في هذا الأصل الذي يتحدثون عنه هو تشكل الحركة المزدوجة، فسقطت شبه الحركة وهي الواو وصار الفعل إلى ما هو عليه، ويشمل ذلك ما كان مفتوح العين أو مكسورها. وهكذا يمكن تفسير ما جرى لواو المثلال في المضارع والله أعلم.

(١) شرح الشافية، ٨٩ / ٣.

(٢) حروف الحلق هي: (أ، هـ، ع، غ، ح، خ، والالف)، الكتاب، ٤ / ٤٣٣.

(٣) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٢٦-٤٣٢، وشرح الشافية ٨٩ / ٣، ٩١.

ويرى القدماء أن الواو في مضارع الفعل المثال المبني للمجهول تثبت ولا تُحذف والصواب أنها حُذفت أو قُلِيتْ ضَمَّةً مماثلة للضممة السابقة لها، وما هذه الواو التي تظهر في المبني للمجهول من مضارع الأجوف إلا ضَمَّةٌ طويلة نتجت عن إطالة الضمة بعد حذف شبه الحركة في حالة الحذف، أو أنها نتجت من التقاء الضمتين القصيرتين في حالة المماثلة وذلك على النحو التالي:

- في حالة الحذف :

yū<idu	←	yu<idu	←	yuw<idu
مد الحركة القصيرة تعريضاً من المحذوف (ū←u)		حذف شبه الحركة		البنية العميقة

- في حالة المماثلة :

yū<idu	←	yuu<idu	←	yuw<idu
تشكل الضمة الطويلة من الضمتين القصيرتين (ū+u+u)		المماثلة		البنية العميقة

ومن الطريقتين السابقتين تكون النتيجة واحدة وهي أن الواو قد حُذفت، وأن صورة الواو التي تظهر في الفعل ما هي إلا ضَمَّةٌ طويلة (ū) كما هو موضَّح سابقاً. ولعلَّ السبب في مثل هذا الاعتقاد (ثبوت واو الفعل المثال في صيغة المبني للمجهول فيه) هو نظام الكتابة العربية الذي لم يفرِّق بين الواو شبه الحركة (w) والضممة الطويلة (ū) حيث إن صورتها الكتابية في العربية واحدة "يُوعَد و يُوَعَد"؛ فالأولى شبه حركة والثانية ضمة طويلة. وعن ثبوت الواو في مضارع المثال المبني للمجهول، قال ابن عصفور: "فإن قيل لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يوجب حذف الواو لوجب حذفها في "يُوعَد" مضارع "أُوعَد" فالجواب أن الأصل في "يُوعَد": "يُوعَد" فالواو إنما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثبتت لذلك، ولم يُلْتَفَت إلى ما اللفظ الآن عليه كما لم يُلْتَفَت إلى اللفظ في "يُضَع" (١).

ومما يُعزِّز ما ذهب إليه من أن الحذف لا علاقة له بفتح العين أو كسرها أن ما جاء على وزن (يَفْعُل) مثل "جَدَّ يَجْدُ" قد حذفت الواو منه للسبب الذي ذكرته سابقاً. فإذا كان القدماء يعدُّون هذا من الشذوذ فإنني أرى أنه لا يختلف عن "يَفْعُل" في شيء فقد جاء المقطع الأول فيهما وفي مكسور العين أيضاً مكوناً من شبه حركة تليها حركة ثم شبه حركة، وذلك: الياء والفتحة والواو (yaw) ولا علاقة لحركة العين بالحذف أو عدمه.

(١) الممتع في التصريف ، ٢ / ٤٢٦-٤٢٧.

قال ابن عصفور: ألا ترى أنهم لما شذّوا من ذلك في حرفٍ واحدٍ، فجاءوا به على "فَعَل" حذفوا الواو فقالوا: "وَجَدَ يَجْدُ" قال الشاعر:

لو شئتَ نَقَعَ الفؤادُ بشريةً تَقَعُ الصّواري لا يَجْذَنَ غليلاً

فالجواب أن وقوع الواو بين ياءٍ وضمةٍ لا يوجب الحذف ... فأما حذفهم في "يَجْدُ" فلأن "يَجْدُ" شاذ فالضمة فيه عارض، فحذفت فيه الواو كما حذفت في يَضَعُ " (١)، وسبب الحذف في الحالات الثلاث (كسر العين وفتحها وضمها) واحد كما قلت سابقاً.

ومما يؤكد اعتبارهم أن الحذف في مضموم العين شاذ رؤيتهم أن الواو لا تحذف في مضموم العين مثل "يوضو ويوطو"، قال ابن عصفور: " وإن وقعت الواو فاءٍ في فعلٍ على وزن "فَعَل" فإن مضارعه لا تحذف منه الواو، نحو "يوضو" و "يوطو" لأن الواو بين الياء والضمة أخف منها بين الياء والكسرة " (٢). وإن دلّ هذا على شيء إنما يدلّ على عدم اطراد قواعدهم في حذف واو المثال من المضارع، فلكل حالة من حالات حركة العين قاعدة عندهم.

وأما بالنسبة للمثال اليائي فإن الياء منه تثبت في المضارع، وذلك لخفة الياء مقابل الواو، وقد حذفت في لفظين شذوذاً وهما "ييس" و "ييس" في مضارع "ييس" و "ييس" وذلك تشبيهاً لهما بـ "يعد" (٣)؛ حيث حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة كما يرون، قال ابن يعيش: "ولا تحذف هذه الياء كما تحذف الواو في يعد وأخواته لخفة الياء. وحكى سيبويه أن بعضهم قال: يسر يسر فحذف الياء كما تحذف الواو وذلك من قبل أن الياء وإن كانت أخف من الواو تستثقل بالنسبة إلى الألف فلذلك حذفها (٤). ولعلّ ثبوت الياء يعود لواحد من الأسباب الثلاثة التالية أو إليها جميعاً. أولها: خفة الياء مقارنة مع الواو، وثانيها قلة المثال اليائي مقارنة مع المثال الواوي، وثالثها أنه من الممكن أن تكون علّة الإثبات وظرفيّة ذلك للتمييز بين مضارع المثال الواوي ومضارع المثال اليائي من جهة، وللتمييز بين ماضي المثال اليائي ومضارعه من جهة أخرى.

حذف الواو أو الياء إذا وقعت عيناً (٥)

تحذف الواو أو الياء من الفعل الأجوف الواوي واليائي في الحالات التالية:

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٢٨٤٢٧-، وانظر الكتاب، ٤، ٥٤، وسر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٩٧.

(٢) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٣) انظر السابق، ٢/ ٤٣٧.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٦٢، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٥) ستفصل هذه المسألة عند الحديث عن النظام المقطعي.

١- في الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة ونون النسوة نحو: قُلْتُ وَقُلْتَ وَقُلْتُمْ وَقُلْتُمَا وقُلْنَا وَقُلْنَ. ومثله بَعْتُ وَبَعْتَ وَبَعْتُمَا وَبَعْتُمْ وَبَعْنَا وَبِعْنَ. ويرى القدماء ومن تبعهم في ذلك أن سبب الحذف هو التقاء الساكنين، قال ابن يعيش: "أو لاتصال نون جماعة النساء به نحو قُلْنَ فالتقى حينئذ ساكنان اللام وحرف العلة، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين" (١) وقال ابن عصفور: "فإن أسند الفعل إلى ضمير متكلم أو مخاطب فإنه لا يخلو أن يكون على "فَعِلَ" أو "فَعَلَّ" أو "فَعَلَ"، فإن كان على "فَعِلَ" أو "فَعَلَّ" بضم العين وكسرهما فأنتك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها. وتحذف العين لالتقاء الساكنين. أعني: حرف العلة مع ما بعده فنقول: "خَفْتُ" و "كِدْتُ" و "طَلْتُ" (٢). والذي يراه الباحث أن حذف الواو أو الياء لم يكن لالتقاء الساكنين، فالألف في "قال وباع" حركة طويلة وليست ساكنة، وذلك لأن الأفعال تُسند إلى الضمائر بعد اعتلالها (٣) ولو لحقت الضمائر الأفعال من حالة التصحيح لأُعلت وذلك لأن موجب الإعلال يبقى قائماً.

٢- وتحذف الواو أو الياء من مضارع الأجوف المجزوم، وذلك نحو "لم يقل" و "لم يبع" وما قاله القدماء في ماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة قالوه في مضارعه المجزوم؛ حيث إنَّ علة الحذف عندهم في الحالتين واحدة وهي التقاء الساكنين "لم يقول" "لم يبيع" فهم يعدون الواو والياء في مضارع الأجوف ساكنين والحقيقة أنهما حركتان طويلتان (I, II)، قال ابن يعيش: "وكذلك لم يبع ولم يبعن الحذف لالتقاء الساكنين" (٤).

وبما أنه لا يوجد ساكنان، إنما هما حركة طويلة وصامت ساكن، فالحذف إذن ليس لالتقاء الساكنين ولكن الحذف جاء هروباً من تشكل المقطع المديد المقفل بصامت، حيث قُصرت الحركة ولم تُحذف، وعليه فإن الضمة لا تدل على الواو المحذوفة، وكذلك الكسرة لا تدل على الياء المحذوفة كما يُعتقد ولكن الحركة التي تظهر هي نصف الحركة الطويلة التي قُصرت والتي يُعتقد أنها حذفت.

٣- وتُحذف عين الأجوف (الواو أو الياء) في الأمر منه وذلك لالتقاء الساكنين عند القدماء ولتشكل المقطع المديد عند المحدثين، قال ابن يعيش: "فالأول نحو" قُلْ وَقُلْنَ والأصل تقول فحذف حرف المضارعة؛ إذ المواجهة تغني عن حرف خطاب؛ ثم سكن لام الفعل للأمر أو

(١) شرح المفصل، ٦٨ / ١٠.

(٢) الممتع في التصريف، ٤٣٩-٤٤٠، وانظر الكتاب، ٣ / ٣٤٠.

(٣) انظر شرح الشافية، ٢ / ٢٢٦، حاشية رقم (١).

(٤) شرح المفصل، ٨٦ / ١٠، وانظر الكتاب، ٤ / ١٥٧.

لاتصال نون جماعة النساء به نحو قُلْنَ. فالتقى حينئذ ساكنان اللام وحرف العلة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين على القاعدة. ومثله "بِعْ وبِعْن" العلة في الحذف واحدة، إلا أن قُلْ من الواو وبِعْ من الياء ^(١). والذي يراه الباحث أن الحذف ليس لالتقاء الساكنين وأنه ليس في مثل هذا في الواقع حذف إن هو إلا تقصير للحركة الطويلة، وعليه فهو إعلال بالتقصير وليس إعلالاً بالحذف، ولا يقتصر الإعلال بالحذف على الواو والياء والألف (حروف المد) كما يرى القدماء ولكنه يشمل الحركات الطويلة والقصيرة وأشبهها بالحركات، أي العلل جميعها، وأقترح أن يسمى هذا النوع من الإعلال "الإعلال بالحذف أو التقصير"، لأن العلة في كثير من مسائله قُصِّرَتْ ولم تُحذف.

حذف الواو أو الياء إذا كانت لاماً : ^(٢)

تُحذف الواو أو الياء إذا كانت لاماً في الحالات التالية:

١- تُحذف الواو أو الياء من الفعل الناقص المسند إلى ضمير الجماعة الواو والذي هو ضمة طويلة وليس شبه حركة كما يقول الكثيرون. وذلك في الماضي نحو رَمَوْا ودَعَوْا والأصل فيهما رَمِوا ودَعَوْا وكذلك في المضارع كما في "يرمون ويدعون" والأصل فيهما "يرميون ويدعون". كما تُحذف الواو أو الياء من الفعل الناقص المسند إلى نون النسوة، وذلك نحو أَدْعُنَّ وأَرْمِنَّ والأصل أَدْعُونَّ وأَرْمِينَّ.

قال ابن الحاجب: "وتُحذفان في نحو يَغْزُونَ ويرْمُونَ وأُغْزِنُ وأُغْزِنُ وأَرْمِنُ وأَرْمِنُ" ^(٣). ووضح ذلك الاستربادي بقوله: "أصل يَغْزُونَ يَغْزُو، لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكنين وأصل يَرْمُونَ يَرْمِي، لحقه واو الجمع، فحذف الياء للساكنين.... وكذا أُغْزِنُ وأَرْمِنُ وأَرْمِنُ" ^(٤).

وما قيل عن الاجوف المجزوم يُقَالُ عن الناقص المسند إلى واو الجماعة أو نون النسوة، فليس فيه التقاء ساكنين، فضمير الجماعة حركة طويلة (ضممة طويلة: ā) ، وكل ما في الأمر أنه تشكلت فيه حركة مزدوجة مرفوضة فحُذِفَتْ شبه الحركة الواو أو الياء.

^(١) شرح المفصل، ٦٨ / ١٠.

^(٢) ستعرض هذه المسألة عند الحديث عن الحركة المزدوجة والنظام المقطعي إن شاء الله.

^(٣) شرح الشافية، ١٨٥ / ٣.

^(٤) السابق والصفحة نفسها.

٢- وتحذف الواو أو الياء من ماضي الفعل الناقص المسند إلى تاء التأنيث الساكنة وذلك نحو "دَعَتْ وَرَمَتْ" وعلة ذلك عندهم التقاء الساكنين أيضاً. قال ابن عصفور: "وإن كانت لامه ألفاً (يعني الفعل الناقص) حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، نحو "رَمَتْ هِنْدٌ" ^(١). وليس هنا التقاء ساكنين، فالألف حركة طويلة وليس ساكناً. ولكن سبب الحذف -عندي- هو تشكُّل المقطع المديد المرفوض، فقُصِّرَت الحركة ولم تُحذف كما يرى القدماء. والفتحة التي على العين ليست مؤثراً على الألف المحذوفة بل هي جزء الألف المتبقي بعد التقصير، أي فتحة قصيرة نتجت عن تقصير الفتحة الطويلة (ā ← a).

٣- وتحذف الواو أو الياء في أمر الفعل الناقص وذلك نحو: "أَدْعُ وارمِ": قال الزمخشري: "وحذفهما في نحو لا ترم ولا تغزْ واغزْ وارمِ" ^(٢). أي في حالتي الجزم والأمر وعلة هذا الحذف عند القدماء وظيفية وهي أن حذف الياء أو الواو من آخر الناقص يكون علامة للجزم فيه. وذلك في المضارع المجزوم والأمر منه. قال ابن يعيش: "اعلم أن الواو والياء تسقطان في الجزم لأنهما قد نزلتا منزلة الضمة من حيث كان سكونهما علامة للرفع وحذفهما للجزم" ^(٣). فعلاقة جزم الفعل الناقص هي حذف حرف العلة من آخره كما هو معروف. والذي يراه الباحث أن الياء في "يرمي" أو الواو في "يدعو" ليست شبه حركة ولكنها حركة طويلة، والحقيقة أن أياً منهما لم تحذف في الأمر ولا في الجزم ولكنها قُصِّرَتِ وعليه يكون إعلالها بالتقصير وليس بالحذف وذلك كما يلي:

yarmī ← lam yarmi ī ← i
yad < ū ← yad < u ū ← u

والذي يستحق التنويه هنا هو أن حالات الحذف السابقة (أو التقصير) تتصل جميعها بالأفعال، وذلك لأنها ترتبط بالجزم أو الأمر أو الإسناد وكل هذا يختص بالأفعال دون الأسماء.

٤- ومما يُحذف في الأسماء الواو من اسم المفعول من الأجوف الواوي والياء من اسم المفعول من الأجوف اليائي، وذلك كما في "مقول ومبيع".

^(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٥٢٥.

^(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٩٩.

^(٣) السابق، ١٠/ ١٠٤.

٥- ويُحذف آخر الخماسي عند النسب إذا كان ألفاً، قال سيبويه: "تقول في حُبَارِي: حُبَارِي، فسي جُمَادِي: جُمَادِي، وفي قَرَقَرِي: قَرَقَرِي. وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف" (١).

٦- ومما يُحذف قياساً أيضاً ياء الاسم المنقوص النكرة، وذلك في حالتي الرفع والجر، قال سيبويه: "وذلك قولك هذا قاضٍ وهذا غازٍ" (٢).

وكذلك الأمر بالنسبة للاسم المقصور حيث تُحذف ياءه في حالة جمعه جمعاً مذكراً سالماً، وذلك نحو مصطفى - مُصْطَفَوْنَ . وكذلك الاسم المنقوص تُحذف ياءه عند الجمع كما في "قاضي - قاضون".

ومما يُحذف على غير قياس (أي من المسموع): يد و دم واسم وابن وأخ وأخت فقد حذفت اللام في هذه الاسماء وليس ذلك لعلّة قياسية فيها، بل لمجرد التخفيف (٣).

ومما يحذف للتخفيف جوازا، قولهم في "سَيِّد" "سَيِّد" وفي "مَيِّت" "مَيِّت" قال ابن يعيش "وأما حذف لضرب من التخفيف نحو قولهم في سَيِّد سَيِّد وفي هَيِّن هَيِّن ... أعلوها بالحذف أيضاً تخفيفاً لاجتماع ياعين وكسرة فقالوا: سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن، والذين قالوا مَيِّت هم الذين قالوا مَيِّت وليستاً لعتين لقومين. قال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بمَيِّتٍ إنما المَيِّتُ مَيِّتُ الأحياء" (٤)

ومما يعلُّ تخفيفاً كذلك وعلى غير قياس حذف الحركة من الضمير، وذلك نحو قولنا: وَهُوَ وَالْأَصْلُ وَهُوَ.. وذلك نحو قوله تعالى: "ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب وهو يدعى إلى الإسلام" (٥) ومثل ذلك حذف همزة رأى في المضارع وذلك يرى وأرى، والأصل يَرَأَى وأرأى، وذلك على اعتبار أن الهمزة عند القدماء حرف من حروف العلة. قال سيبويه: "ومما حُذِفَ في التخفيف لأنَّ ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى. غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت؛ فقد اجتمعت العرب على تخفيفه

(١) الكتاب، ٣/ ٣٥٤.

(٢) السابق، ٤/ ١٨٣.

(٣) شرح الشافية، ٣/ ١٨٦.

(٤) شرح المفصل، ١٠/ ٦٨-٦٩، والبيت لعدي بن الرِّعَاء.

(٥) الصف: ٧.

لكثرة استعمالهم إيّاه " (١). فإذا كانت الهمزة الواحدة ثقيلة وتستحق التخفيف، فتخفيف الاثنتين أولى وكان ذلك بحذف إحداهما.

ثالثاً: الإعلال بالتسكين (بالنقل والتسكين):

يكون الإعلال بالتسكين بنقل حركة حرف العلة الواو أو الياء (y, w) إلى الساكن الذي قبله فيكون بذلك إعلالاً بالنقل والتسكين أو الحذف والتحريك (أي حذف حركة الواو أو الياء وتحريك الساكن الذي قبلها). وذلك كما في مضارع الأجوف الواوي واليائي، نحو "يقولُ ويبيعُ" والقياس فيهما "يقولُ ويبيعُ": yakwulu و yabyi<u حيث يرى القدماء ومن نهج نهجهم أن حركة حرف العلة الواو أو الياء فيهما نقلت إلى الساكن قبلهما ؛ أي إلى القاف في يقولُ والباء في يبيعُ فتحولتا من "يقولُ ويبيعُ" إلى "يقولُ ويبيعُ".

قال سيبويه: "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنّك تُسكّنُ المعتلّ وتحول حركته على الساكن. وذلك مطّرد في كلامهم " (٢).

وقال ابن الحاجب: "وتسكّنان وتنتقل حركتهما في نحو يقومُ ويبيعُ، ... ومفعول نحو "مقول ومبيع" كذلك " (٣).

ويرى ابن عصفور أن هذا الإعلال كان حملاً على الماضي فلم يستطيعوا قلب الواو والياء ألفاً إلا بعد نقل حركة كل منهما إلى الساكن الذي قبله، قال: "فالجواب أنهم أعلّوا المضارع حملاً على الماضي، فلم يمكنهم أن يعلّوا بقلب حرف العلة ألفاً مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة، فأعلّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء ... فلما نقلوا في "يقولُ" و "يطولُ" صاروا "يقولُ" و "يطولُ" ولما نقلوا في "يبيعُ" صار "يبيعُ" ... ثم قلبوا الواو والياء ألفاً لتحركهما في الأصل قبل النقل، وانفتاح ما قبلهما في اللفظ " (٤). و يرى الباحث أن تعليل ابن عصفور يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، فهو يُعلّل الشيء بالضدين، ففي جانب من المسألة حمل على الأصل وفي

(١) الكتاب، ٥٤٦/٣.

(٢) السابق، ٣٤٥/٤.

(٣) شرح الشافعية، ١٤٣/٣، وانظر شرح ابن عقيل، ٢٣٣/٤.

(٤) الممتع في التصريف، ٤٤٨/٢ - ٤٤٩، وانظر مع الهوامع، ٢٧١/٦.

الجانب الآخر حمل على اللفظ الظاهر، ثم لا ادري لماذا يحمل المضارع على الماضي إذا لم تكن العلة الموجبة لإعلاله فيه؟ أم أن طرد الباب على وتيرة واحدة هو الذي دعسناه إلى هذا التعليل؟ وابن عصفور نفسه يرى أن حرف العلة إذا سَكُنَ ما قبله صحَّ. قال: "فإن قيل الأصل" يَقُومُ وَيَصْنُولُ وَيَنْتَعُ وَيَخُوفُ فحرفا العلة" - وهما الواو والياء - قد أسكن ما قبلهما، وإذا أسكن ما قبل حرف العلة صحَّ" (١). فبأي الرأيين ترانا نأخذ؟

ومما يعلُّ بالنقل والتسكين المصادر من مثل "الإقامة والاستقامة"، والأصل "إقوامسة واستقوامة" وكذلك "إخافة وإيانة"، فأرادوا أن يعلّوا المصدر لاعتلال فعله وهو "أقام واستقام" فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها ثم قلبوها ألفاً (٢).

وفي اعتقادي لا موجب لهذا الإعلال، والقدماء أنفسهم يعترفون بذلك، فقد أعلّوا المصدر لاعتلال الفعل وليس لعلّة موجبة فيه. ولعلَّ رغبتهم في طرد الباب على وتيرة واحدة هي التي دفعتهم إلى هذا الإعلال، والفعل نفسه لا موجب لإعلاله فلا موجب لقلب واو "استقوم" ألفاً. لكنهم أعلّوا بالنقل ثم بالقلب لتطرد القاعدة. ولم يقف الأمر عند هذا، بل تعدّاه إلى المصدر، فأعلّوه حملاً على الفعل الذي حمّل على غيره في الأصل، وفي ظني أن المحمول على غيره لا يحمل عليه.

ومثل "استقامة وإقامة" كذلك أعلّوا ما كان على وزن مَفْعَلٍ من الأجوف وذلك نحو "مقام ومعاش" والقياس فيها "مَقُومٌ وَمَعْيَشٌ" فنقلوا وقلبوا (٣). وكما أنهم أعلّوا المصدر لاعتلال فعله فإنهم لم يعلّوا ما لا يعلُّ فعله وذلك من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر (٤) ومما أعلّوه بالنقل والتسكين أيضاً اسم المفعول من الأجوف الواوي حيث أعلّوه بالنقل والتسكين ثم الحذف خوفاً من التقاء الساكنين. قال سيبويه: "ويعتلُّ مفعول منهما كما اعتلَّ فُعِلٌ، لأنَّ الاسم على فُعِلٍ مفعول ...، فتقول مزوور ومصووغ، وإنما كان الأصل مزوور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلٍ وفَعَلَ وحَذِقَتْ واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان" (٥).

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٤٨.

(٢) شرح المفصل، ١٠/ ٧٠.

(٣) شذا العرف، ١٦٧.

(٤) انظر شرح المفصل، ١/ ٨٨.

(٥) الكتاب، ٤/ ٣٤٨، وانظر الممتع في التصريف، ٢/ ٤٥٥-٤٥٦.

ومثل ذلك فعلوا في اسم المفعول من الأجوف اليائي حيث نقلوا وأسكنوا ثم حذفوا لالتقاء الساكنين، قال سيبويه: "وتقول في الياء مبيع ومهيب، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان" ^(١). ويرى الباحث أن سبب الحذف ليس التقاء الساكنين، وإنما تشكّل الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة (yū, wū).

ومما قيل عنه إنه أعلّ بالنقل والتسكين فعل الأمر من الفعل الأجوف، وذلك كما في "قَمَ" و "بَعَ"؛ إذ إن أصلهما (القياسي) "أَقُومَ" و "أَبْنِعَ"، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فتحرّك فذهبت همزة الوصل؛ لأنها إنّما أتت بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سکنوا الآخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين ^(٢).

والذي يراه الباحث أن فعل الأمر من الأجوف أخذ من المضارع في بنيته السطحية بعد حذف مورفيم المضارعة فكان على صورة "قول وينع" فقصّرت الحركة الطويلة (الضممة والكسرة) إلى حركة قصيرة ولم يحدث فيه نقل ولا حذف.

ومما أعلّوه بالنقل والتسكين ثم القلب مضارع الأجوف المبني للمجهول، قال ابن عصفور: "إذا بنيت منه المضارع ضمنت أوله وفتحت ما قبل آخره، فقلت 'يقول' و 'ينبع' ثم تعله حملاً على الماضي - كما كان ذلك في مضارع فعل الفاعل - فنقل فتحة العين إلى الفاء، فيصير 'يقول' و 'ينبع' فنقلب الواو والياء ألفاً، لانفتاح ما قبلها، ولتحركهما في الأصل، لأن السكون عارض بسبب النقل، والأحسن في العارض أن لا يعتد به، فيقال: يقال ويُبَاع" ^(٣).

إنّ علة القلب ليست - في رأيي - كما ذكر ابن عصفور، حيث أعلّ حملاً على الماضي - وفكره الإعلال حملاً على الغير تحتاج إلى إعادة نظر كما بينت سابقاً - ثم نقل وبعد ذلك قلب شبه الحركة الواو أو الياء ألفاً، وهو يعلم أن هذا الموطن ليس موطن إعلال لهما بالقلب فهما في عرفه ساكنتان (والحقيقة أنهما حركتان طويلتان: $\bar{u}$ و $\bar{a}$) وشرط قلبهما ألفاً تحركهما وانفتاح ما قبلهما، لكن قلبهما جاء على اعتبار تحركهما في الأصل. فهما متحركتان ثم أزلنا حركتهما ثم عدنا بعد ذلك نعتد بالحركة المحذوفة.... هذه رؤية ابن عصفور للمسألة.

(١) الكتاب، ٤ / ٣٤٨، وانظر شرح المفصل، ١٠ / ٧٨-٧٩.

(٢) الممتع في التصريف ٢ / ٤٤٩، وانظر شرح الشافية، ٣ / ١٥٠.

(٣) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٥٣-٤٥٤.

والذي يراه الباحث أنهم تحولوا من الثقيل إلى الخفيف، وذلك بقلب (الواو أو الضمة الطويلة) ألفاً أو (الياء أو الكسرة القصيرة) ألفاً كذلك. إذا كانت الصيغة مأخوذة من البنية العميقة (يَقُولُ وَيُبَيِّعُ) فإن الذي جرى هو قلب شبه الحركة الواو أو الياء فتحة قصيرة فالتفت فتحة شبه الحركة الأصلية. ومن التقائهما تشكلت الحركة الطويلة (الألف) وعليه فالواو لم تقلب ألفاً ويتم ذلك على النحو التالي.

يُقال :

yukālu	←	yukaalu	←	yukualu	←	yukwalu
تشكل الحركة الطويلة (ā)		مماثلة بين الحركتين u ← a		قلب شبه الحركة حركة		البنية العميقة
من التقاء الحركتين				من جنسها w ← u		

ومثلها يُباع :

yubā<u	←	yubaa<u	←	yubia<u	←	yubya<u
تشكل الفتحة الطويلة من الفتحين القصيرتين (ā ← a+a)		قلب الكسرة (i) فتحة		قلب الياء (y) كسرة (i)		البنية العميقة
		(a) مماثلة للفتحة		وفق قانون التقريب		

وقد جاء ضمّ الأول لغاية وظيفية هي البناء للمجهول وهذا تفسير ما جرى والله أعلم. ويمكن تفسير ما جرى وفق قانون الحذف والتعويض وذلك على النحو التالي يُقال :

yukālu	←	yukalu	←	yukwalu
التعويض من المحذوف		حذف شبه الحركة من		البنية العميقة
بمد الحركة (ā ← a)		الحركة المزدوجة (wa)		

يُباع :

yubā<u	←	yuba<u	←	yubya<u
التعويض من المحذوف		حذف شبه الحركة من		البنية العميقة
بمد الحركة (ā ← a)		الحركة المزدوجة (ya)		

إن مسألة الإعلال بالنقل والتسكين في نحو (يَقُومُ وَيُبَيِّعُ) أو بالنقل والحذف في نحو (قَمَ وبَع) مسألة بحاجة إلى إعادة نظر، فقد ذكر القدماء أنفسهم في غير موضع مما عرض سابقاً أن الإعلال كان حملاً على الماضي أو حملاً على المجرد أو حملاً على الأصل أو طرداً للباب على وتيرة واحدة. وجميع هذه العلل ليست عللاً موجبة للإعلال، وذلك لأن ما يُعل يجب أن تكون العلة فيه وليس في غيره فيحمل عليه. ثم إن النحاة أنفسهم يعترفون بأن الواو والياء إذا تحركتا وأسكن ما قبلهما أصبحتا في حكم الحرف الصحيح.

ولعل القياس على الفعل الصحيح هو الذي دعا النحاة إلى تفسير هذه الظاهرة اللغوية على أساس الإعلال بالنقل والتسكين. فالذي دعاهم إلى القول إن الأصل في (يقولُ ويبيعُ) هو (يقُولُ ويبيِعُ) هو الحمل على الفعل الصحيح نحو (يَكْتُبُ). ولا أزعَم أنهم أخطأوا القياس، ولكني أعتقد أن مضارع الفعل الصحيح نفسه لم يكن مُسَكَّنَ الفاء في الأصل، فقد كانت فاؤه متحركة، وما الصورة التي جاء عليها ساكن الفاء إلا صورة متطورة عن مرحلة سابقة كان فيها متحرك الفاء، وذلك لأن المضارع ما هو إلا الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة. وعليه تكون الصورة الأولى من مضارع الصحيح هي (يَكْتُبُ) حيث اجتمعت في الفعل أربعة مقاطع قصيرة متحركة (ي/ك/ت/بُ). ونظام العربية المقطعي يكره توالي الأمثال في الأصوات والمقاطع لا سيما أن المقاطع القصيرة تشكل عنصر توتر وإجهاد خاصة إذا توالى متعددة في اللفظة الواحدة. إذن فالنظام المقطعي هو المسؤول عن هذه الصورة للفعل المضارع نحو "يكتب" حيث سَكَنَتِ الفاء واختصرت المقاطع من أربعة مقاطع في الصيغة الأولى إلى ثلاثة مقاطع في الصيغة الثانية وذلك: (ي/ك/ت/بُ - يَكُن/ت/بُ/).

ومثل ذلك يُقال في المزيد بالهمزة نحو "أقومُ" و "أبينُ" حيث قاسوهما على "أخرجُ" أي على الفعل الصحيح المزيد بالهمزة، وما قيل عن المجرد يُقال هنا، حيث إن النظام المقطعي هو الذي سَكَنَ فاء الفعل وذلك لتوالي المقاطع القصيرة المتماثلة، وعليه فقد أعلّوا "أقومُ"، بالنقل والتسكين ثم القلب لا لعلة فيها ولكن حملاً لها على الماضي المجرد منها وكان الأصل أن تُعلَّ لعلة موجبة فيها وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلها.

المبحث الثاني: حروف العلة

- مفهوم حروف العلة:

لم يهتم القدماء - بحدود معرفتي - بوضع مفهوم محدد لحروف العلة، وليس ذلك لصعوبة تعريفها أو تحديد مفهومها، فكل الذين تحدثوا عنها يعرفون أنها مجموعة الأصوات الثلاثة أو الأربعة التي يكون فيها الإعلال وهي عندهم الألف والواو والياء ويضيفون الهمزة إليها، فعند الحديث عن الإعلال تدخل الهمزة في عداد حروف العلة. أما عند تقسيم الأفعال إلى صحيحة ومعتلة، فإن ما كانت الهمزة أحد حروفه وخلا من الثلاثة الباقية، فهو ليس معتلاً. وعليه لا تكون الهمزة حرف علة، فهم يطلقون على ما فيه همزة نحو أكل وسأل وقرأ الفعل المهموز وليس المعتل كما هو معلوم.

لقد عرّف الرّماني حروف العلة بقوله: "..... هي التي تتغير بعضها إلى بعض بالعلل المطردة" ^(١) وهذا التعريف لا يخرج الهمزة منها لأنها تتبدل مع العلل حيث تقلب الواو والياء همزة كما هو سائد وكما بيّنت ذلك سابقاً عند الحديث عن الإعلال بالقلب.

ومن المحدثين، عرّفها الدكتور رمضان عبد التّواب بقوله: "إنّها هي الأصوات المجهورة، التي يحدث في تكوينها أن يندفع الهواء في مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحياناً، دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضيق بمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً" ^(٢). وأعتقد أن هذا التعريف يقصد به الحركات الطويلة والقصيرة دون أشباه الحركات. وهذا التعريف قريب من تعريف دانيال جونز لها. حيث قال: "أصوات مجهورة، يخرج الهواء عند النطق بها، على شكل مستمر من البلعوم

(١) رسالتان في اللغة الرّماني، ص ٨٤.

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التّواب ص ٩١، وفصول في فقه العربية، الدكتور. رمضان عبد التّواب، ص ٣٩٦.

والفم، دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية، تدخلاً يمنع خروجه، أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً^(١).

عدد حروف العلة:

اختلف العلماء من قدماء ومحدثين في عدد حروف العلة، فمنهم من عدّها ثلاثة هي الألف والواو والياء، ومنهم من أضاف إليها همزة فعدها أربعة. ومنهم من عدّ الواو والياء فقط حرفي علة أي أن حرف العلة هو شبه الحركة الواو أو الياء.

ولعلّ هذا الاختلاف في عددها يعود إلى اختلاف نظرة العلماء إليها، فبالنظر إلى حروف العلة من الناحية الوظيفية والتبدلات التي تحدث بينها هي أربعة: الألف والواو والياء والهمزة. وبالنظر إليها من الناحية الصوتية هي ثلاثة: الألف والواو والياء. أمّا الهمزة فهي من الصوامت، وفي اعتقادي هذا هو سبب الاختلاف.

فمن الذين عدّوها أربعة (أي عدّ الهمزة مع الثلاثة) الخليل بن أحمد، حيث قال: "وتفسير الثلاثي الصحيح أن يكون ثلاثة أحرف ، ولا يكون فيها واو ولا ياء ولا ألف ولا همزة في أصل البناء؛ لأنّ هذه الحروف يُقال لها حروف العلل." (٢) وتابع الخليل في ذلك تلميذه سيبويه، حيث قال: " والهمزة تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال.... وأرادوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في مطايا إذا كان ما بعدها معتلاً، وكانت من حروف الاعتلال كما اعتلت الفاء في " قُلْتُ وَبِغَتْ " إذا اعتلّ ما بعدها، فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال" (٣).

والخليل بن أحمد - يرحمه الله - فرّق بين الهمزة وحروف العلة (الألف والواو والياء) من حيث المخرج قال: " ثم الألف والواو والياء في حيّز واحد والهمزة في الهواء لم يكن لها حيّز تُنسبُ إليه " (٤). فهو يفرق بينها صوتياً ويجمع بينها وظيفياً، لكن الخليل نفسه يعود ويعدّ الأربعة من حيّز واحد، قال: " والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد؛ لأنها لا يتعلّق بها

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ٩١، عن D. Jones, An Outline. 97.

(٢) العين ، ١ / ٥٩.

(٣) الكتاب، ٤ / ٣٩٠.

(٤) العين ، ١ / ٥٨.

شيء " (١)، حيث فصل بينها في المخرج أولاً ثم عاد وجمعها في مخرج واحد. وابن السراج يعدّ الهمزة من حروف العلة كذلك، وعليه تكون حروف العلة عنده أربعة. قال: " إن حروف العلة أربعة الواو والياء والهمزة والألف " (٢).

أما الاستريازي فهو يرى أن حروف العلة ثلاثة. قال: " ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف " (٣). فالهمزة عنده ليست من حروف العلة وإن شاركتها في التغيير الذي يجري في الكلمات التي تدخلها حروف العلة والهمزة، ويؤكد هذا بقوله: " والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف العلة " (٤). فحروف العلة عند الاستريازي إذن ثلاثة هي: الألف والواو والياء.

ويفرق الرّماني بين الهمزة وحروف العلة صوتياً ويجمع بينها وظيفياً. ويفهم ذلك من قوله: " وهي الهمزة وحروف المد واللين " (٥) فالهمزة تمثل طرفاً وحروف المد واللين تمثل طرفاً آخر، لكنها تجتمع في ما يجري من تبدلات.

والهمزة ليست من حروف العلة عند المبرد، فحروف العلة عنده ثلاثة قال: " فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوّتة، وهي الألف والواو والياء " (٦) حيث يقصد بحروف البدل حروف القلب أو الإعلال.

والزمخشري يرى كذلك أنها ثلاثة، قال: " حروفه (يعني الإعلال) الألف والواو والياء " (٧). وقد تنبه القدماء إلى ما هو أدق من ذلك، فقد فرقوا بين الواو والياء من جهة والألف من جهة أخرى، وذلك على اعتبار أن الألف حركة والواو أو الياء شبه حركة كما يرى علم اللغة المعاصر، فقد عرف القدماء أن الواو أو الياء تكون أصلاً في الكلمة العربية بينما لا تكون الألف إلا زائدة أو منقلبة عن أصل وهو الواو أو الياء، وذلك في المتمكن من ألفاظ العربية

(١) السابق والصفحة نفسها.

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣١١/١.

(٣) شرح الشافية، ٣٣/١.

(٤) شرح الشافية، ٣٣/١.

(٥) رسالتان في اللغة، ص ٨٤.

(٦) المقتضب، ٦١/١.

(٧) شرح المفصل، ٥٤/١٠.

جميعها. قال الاستربادي: " ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن " (١) وقسال ابنن عصفور: " والألف لا تكون أصلاً بنفسها، بل تكون منقلبة عن ياء أو واو " (٢).

أما المحدثون فلا يختلفون كثيراً عن القدماء ، فمنهم من عدّ حروف العلة ثلاثة. ومنهم من أضاف الهمزة إليها فهي عنده أربعة. ومنهم من اعتبر للعلّة حرفين هما الواو والياء . قال الشيخ أحمد رضا : " حروف العلة من الهجاء : الواو والياء والألف المنقلبة عن أحدهما (٣).

فالشيخ أحمد رضا بهذا يرى أن الواو والياء هما حرفا العلة مضافاً إليهما الألف المنقلبة عن أحدهما. وكذلك يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الواو والياء حرفا العلة، قال : " السواو والياء أو حرفا لعلّة كما يقال " (٤). ويرى الدكتور محمد سمير اللبدي أنها ثلاثة مضافاً إليها الهمزة عند بعضهم . قال : " حروف العلة وهي الألف والواو والياء ، وزاد بعضهم الهمزة " (٥).

ويرى الدكتور تمام حسان أن الواو والياء هما حرفا العلة قال : " وموضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء دون الألف. ويكون الإعلال في هذين الحرفين بإحدى طرق ثلاث : القلب والنقل والحذف " (٦) ولكنه في موضع آخر يقرر أن " حروف العلة هي الفتحة والضمة والكسرة، ثم الألف والواو والياء التي للمد " (٧) فحروف العلة عنده ستة.

وبناء على ما تقدم ، فإن القدماء بعمامة قد ميّزوا بين الهمزة وحروف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) وإن عدّوها منها أو معها، لكن بعضهم أشار - كما سبق - إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة حيث تختلف عنها في المخرج . ومما يدل على أنهم فرقوا بينها أنني لم أجد واحداً من القدماء أو المحدثين الذين عدّوا الهمزة من حروف العلة قد أدخل ترتيب الهمزة

(١) شرح الشافية، ٦٦ / ٣.

(٢) الممتع في التصريف، ٤٢٥ / ٢.

(٣) معجم متن اللغة، ص ١٩٣.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٠.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٥٧.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٦.

(٧) السابق، ص ٧٣.

بين الثلاثة الأخرى، فكان الواحد منهم يذكر الثلاثة ثم يضيف الهمزة رابعة . وهذه إشارة منهم إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة حتى وإن أضافوها إليها وظيفياً.

وقد صرح علماء العربية أنفسهم بهذا المعنى ، فحكم الهمزة عندهم كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات ^(١). ويفرق الدكتور كمال بشر بينهما، يقول: " فالهمزة من الأصوات الصامتة consonants، (أو ما يسمى بالحروف الصحيحة في مقابل حروف العلة في نظر العرب) " ^(٢). وبعد هذا العرض المختصر لبعض آراء القدماء وبعض آراء المحدثين يرى الباحث أن ما يجوز تسميته بـ (حروف العلة) في اصطلاح القدماء هو الواو الياء فقط، وذلك عندما تكون الواحدة منهما شبه حركة، وأما الألف فليست حرف علة عندهم كما أنها لا تكون أصلاً في المتمكن، وأما الهمزة فهي ليست من حروف العلة وإن شاركتها في التغيير والتبديل.

أما أصوات العلة عند الباحث فهي الحركات الطويلة والقصيرة وأشبه الحركات (السواو والياء)؛ فعددها ليس اثنين ولا ثلاثة ولا أربعة ولكنها ثمانية، وذلك لأنها تدخل جميعاً في بساب الإعلال الذي قالوا عنه: تغيير يصيب حرف العلة بالقلب أو الحذف أو التسكين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور رمضان عبد التواب قد أشار إلى هذا بقوله: " وأصوات العلة، في العربية الفصحى، هي ما سماه نحاة العرب بالحركات، وهي الفتحة والضمة والكسرة وكذلك حروف المد " ^(٣). فيكون بذلك قد ذكر الحركات الثلاث وحروف المد الثلاثة فهي عنده ستة.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فلا يعد الحركات بنوعها الطويلة والقصيرة، من حروف العلة، قال: " وخلاصة القول إن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال في أصوات العربية اثنان هما الواو والياء الانتقاليان، أما الألف فليست حرف علة ، بل هي فتحة طويلة، كما أن الياء المذية كسرة طويلة ، والواو المذية ضمة طويلة ، وقد جاء التباسهما بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل في الرمز الكتابي " ^(٤).

والهمزة عندي ليست من حروف العلة؛ وذلك لاختلافها عن العلل في الصفة والمخرج، وما وقع بين الهمزة وحروف العلة من تبدلات يُعَدُّ من الإبدال وليس من الإعلال والله أعلم.

(١) انظر دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال بشر، ٨٣ - ٨٤ عن مراح الأرواح، ٩٨.

(٢) السابق، ص ٨٢.

(٣) فصول في فقه اللغة العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٩٧.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٢.

سبب تسمية حروف العلة بهذا الاسم :

سُميت حروف العلة بهذا الاسم لكثرة تغييرها واعتلالها في الكلام فهي لا تثبت في الكلام على صورة واحدة. قال الاستربادي: ".... وإنما سُميت حروف علة لأنها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف"^(١). فحروف العلة كالمريض الذي تتغير حاله، في آخر النهار عن أوله، قال الدكتور محمد سمير اللبدي: "وقد سُميت هذه الحروف بهذه التسمية، لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال فهي تسكن وتُحذف وتقلب"^(٢). يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "لقد نظر القدماء إلى هذه الأصوات من حيث التغير والانقلاب والسقوط في أثناء التصريف، فأطلقوا عليها مصطلح (المعتلة)"^(٣).

- اختلاف التسمية في حروف العلة

لقد تعددت تسميات حروف العلة قديماً وحديثاً، فهي عند معظم القدماء تسمى حروف العلة، لكن القدماء أنفسهم أطلقوا عليها مصطلحات أخرى. فهي عند الخليل - إضافة إلى كونها حروف علة - حروف جوف لأنها تخرج من الجوف، وهوائية لأنها تهوي في الهواء، قال الليث، قال الخليل: "في العريضة تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحيازاً ومدارج، وأربعة أحرف جوف هي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق ولا من مدرج اللهاة، وإنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء"^(٤). وهي كذلك "حروف جوف" عند ابن الجزري: قال، "المخرج الأول - الجوف - وهو الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها

(١) شرح الشافية، ١/ ٣٣، وانظر شرح المفصل، ١٠/ ٥٤.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١٥٧.

(٣) المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الحديث، ص ٢٣٦.

(٤) العين، ١/ ٥٧.

والياء الساكنة المكسور ما قبلها " (١). ويكون بذلك قد حصرها في الحركات الطويلة الثلاث. وهي جوفية وهوائية كذلك عند الدكتور صبحي الصالح " (٢).

ويسميا سيبيويه أصوات اللين قال: " ومنها اللينة وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأي، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومددت " (٣) قال ابن الجزري: " وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما " (٤).

ومنهم من سَمَّاها الحروف الذائبة " قال أحمد بن أبي عمر: " والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجيء إلا مفتوحاً ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد وما عداها جامد لأنه لا يلين ولا يذوب ولا يمتد " (٥).

ومنهم من يسمي حروف العلة حروف الاستفال وهو ضد الاستعلاء، والاستفال هو خروج الصوت من أسفل الفم وذلك لتسفل اللسان عند النطق بهذا الصوت إلى الحنك الأسفل (٦). وحروف العلة من حروف الاستفتاح وهو ضد الإطباق، فهو جريان النفس لانفراج ظهر اللسان عند النطق بالحرف وعدم إطباقه على الحنك الأعلى (٧). وقد سُميت الطليقة (٨)، كما أطلق عليها مع الهمزة الأحرف الأربعة (٩). وهي عند معظم المحدثين أشباه صوامت أو أشباه حركات أو أنصاف صوائت، أو أنصاف صوامت وذلك الواو والياء (١٠).

(١) النشر في القراءات العشر، ١/ ١٥٩.

(٢) دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، ص ٢٧٨.

(٣) الكتاب، ٤/ ٤٣٥.

(٤) النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٠٤.

(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، ٣٤٣.

(٦) دراسات في فقه اللغة، ص ٢٨٢.

(٧) السابق، ص ٢٨٢.

(٨) الوجيز في علم اللغة، محمد الانطاكي، ص ١٤٦.

(٩) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٠.

(١٠) التنوعات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، ص ٤٥، وهذه التسميات شائعة عند المحدثين جميعهم.

ويعرّف الدكتور سمير ستيتية نصف الحركة بقوله: " نصف الحركة simivowel مصطلح يطلق على الصوت الذي يكون الفرق بينه وبين الحركة فرقاً تقريبياً يتمثل برفع اللسان أو خفضه، برفع اللسان عند نطق نصف الحركة وخفضه عند نطق الحركة " (١).

وحروف العلة من الحروف المتوسطة. قال الدكتور علي زوين: " الألف والواو والياء من الحروف المتوسطة " (٢). ومعنى التوسط هو أن الهواء في بعض الأصوات حينما يمرّ بمجرأ لا يلاقي انحباساً أو احتكاً (٣). واثبت التجارب الحديثة أن الألف ليس من الأصوات المتوسطة (٤).

يقول الدكتور عبد القادر مرعي: " وهذه المصطلحات كلها تعني شيئاً واحداً، وهو أن هذه الأصوات تنتج دون أن يحدث تضيق في مجراها أو دون أن يعترض مجراها أي عائق " (٥).

بالنظر إلى المسميات الكثيرة السابقة (وهناك مسميات أخرى) يلحظ أن المقصود في بعضها حروف العلة الألف والواو والياء والهمزة، في حين يقصد في بعضها الآخر الألف والواو والياء أو الواو والياء وهو الأكثر. وإذا كان المقصود بحروف العلة أشباه الحركات فالواو والياء فقط هما حرفا العلة كما ذكر سابقاً، وإن كان غير ذلك (أي العلة بعامة) فالمقصود بالحركات بنوعها وأشباه الحركات.

حروف العلة من حيث الجهر والهمس :

يجمع الدارسون من قدماء ومحدثين على أن أصوات العلة جميعها مجهورة وهي الحركات بنوعها الطويلة والقصيرة وأشباه الحركات. والمجهور عند سيبويه : " حرف

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، الدكتور سمير ستيتية، البقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول كانون الأول ١٩٩٢، ١٤٧.

(٢) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث " دراسات " الدكتور علي زوين، ص ٦٦.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) الفكر الصوتي عند السيوطي، الدكتور عبد القادر مرعي، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣، ص ١٣٥.

أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت^(١).

ويرى معظم المحدثين أن أهم صفة تشترك فيها أصوات العلة هي اندفاع الهواء فسي مجرى مستمر خلال الجهاز النطقي دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضيق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً.^(٢)

ولكن الباحث يرى غير ذلك، فلو كانت أصوات العلة تخرج دون أي عائق يصادفها أو اعتراض يقف في طريق إنتاجها لكانت أصوات العلة واحدة لا يمكن التفريق بين صوت وآخر منها، ولربما كان الناتج ليس صوتاً من أصوات الكلام العربي المعروف على الأقل لأن الزفير الخارج من الرئتين والذي يعتبر مسادة الكلام لن ينتج أصواتاً كلامية دون تدخل أعضاء النطق مهما قل شأن هذا التدخل. فمن المتعارف عليه أن الصوت زفير مُعَدَّل^(٣). وعليه فلو لم يكن هذا التعديل لما نتج هذا الصوت الكلامي المميز لدى أبناء اللغة الواحدة عن غيره من الأصوات؛ فبمجرد خروج هواء الزفير من الرئتين عبر القناة النطقية تبدأ أعضاء الجهاز النطقي أدوارها كل حسب اختصاصه في كل صوت، فكل من التجويف الفموي، والحنك السفلي، واللسان، والأسنان، والشفَتين دور مهم في إنتاج الأصوات الكلامية. والعلل جزء من أصوات الكلام المفهوم المميز، يلعب التجويف الفموي فيها دوراً مميزاً، وأثر اللسان مهم جداً في تحديد نوع العلة المنتجة وذلك من حيث الارتفاع والانخفاض من جهة، ومن حيث التقديم والتأخير من جهة أخرى. وللشفَتين عمل لا يستهان به في إنتاج أصوات العلة. فوضع الشفتين مع الواو غيره مع الياء أو الألف.

وبناءً على ما تقدم فإنني أرى أن الهواء لا يكون حراً طليقاً أثناء إنتاج أصوات العلة، فلو كان الأمر كذلك لما نتجت أصوات كلامية أو على الأقل أصوات مميزة، لأنها ستكون على شكل صوت واحد. فالتضيق والتعديل والعوائق الجزئية هي التي تتدخل في إنتاج أصوات يُمَيَّزُ الواحد

(١) الكتاب، ٤ / ٤٣٤.

(٢) ينظر مثلاً: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٩١ والأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، ص ٢٦.

(٣) انظر: "صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين"، الدكتور يحيى علي مبارك، مجلة جامعة أم القرى، السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، ١٩٩٦م، ص ١٥١.

منها عن الآخر. ولكن يجب أن نتذكر أن الاعتراض مع الصوامت أقوى بكثير منه مع العلل، بحيث يكون مميزاً وواضحاً بشدة وذلك كما في الأصوات الوقفية مثلاً.

ميكانكية نطق أشباه الحركات (الواو والياء : y, w) الواو (w) :

" في نطق الواو تبدأ أعضاء النطق في مكان لتتوسع من الضمة، ثم تترك هذا المكان حالاً إلى مكان حركة أخرى، وتتضمن الشفتان ويكون هناك ارتفاع ملحوظ في مؤخرة اللسان تجاه الطبقة وتتذبذب الأوتار الصوتية في نطق الواو فالواو. على هذا شبه حركة طبقي مجهور مرقق" (١).

أما مخرج الواو فقد اختلف العلماء في تحديده، ومن ذلك مثلاً أنها عند سيبيويه شفوية (٢) وهي عند كانتينو شفوية كذلك (٣)، بينما يرى المبرج أنها شفوية مزدوجة (٤)، في حين يرى الدكتور الطيب البكوش أن الواو شفوية حنكية (٥).

يقول الدكتور فوزي الشايب : " وقد ذهب القدماء إلى أن الواو شفوية، وأما المحدثون فقد انقسموا قسمين، فمنهم من ذهب بشأنها مذهب القدماء...، ومنهم من ذهب إلى أنها ثنائية المخرج، أي شفوية طبقية، ولعل الأصح هو أنها طبقية، وما استدارة الشفاة معها إلا حركة مرافقة لنطقها وليس غير" (٦) وإذا جاز للتلميذ أن يخالف أستاذه فإنني أخالف أستاذي الدكتور فوزي الشايب في ما ذهب إليه من أن استدارة الشفاة حركة مرافقة لنطق الواو ليس غير فهو لا يعدُّ للشفتين أثراً في إنتاج الواو، والذي أراه أن جميع حركات أعضاء النطق هي حركات مرافقة لإنتاج الأصوات الكلامية، لكن مفهوم المرافق عندي يعني له أثر في إنتاج الصوت الكلامي وليس كما يرى الدكتور الشايب؛ لأن هذه الحركات المرافقة هي التي تعمل على تعديل هواء الزفير لإنتاج الصوت اللغوي، والدكتور فوزي نفسه يعترف بأن الصوت اللغوي زفير

(١) محاضرات في اللسانيات، الدكتور فوزي الشايب، ص ١٩٣، وانظر علم اللغة العام - الأصوات، الدكتور كمال بشر، ص ١٣٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٣) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، ص ٢٢.

(٤) علم الأصوات، المبرج، تعريب ودراسة الدكتور عبد الصبور شاهين، ص ١٢٢.

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيب البكوش، ص ٤٤.

(٦) محاضرات في اللسانيات، ص ١٩٣.

معدل^(١) واستدارة الشفتين جزء من هذا التعديل، وبالتالي هي جزء من إنتاج الصوت اللغوي، وعليه فالذي يميل إليه الباحث هو أن الواو طبقية شفوية لأنها تبدأ في الطبقة وتنتهي في الشفتين أو عندهما، فلو انطلق الصوت من الطبقة دون استدارة الشفتين لما نتج صوت الواو العربية أعني شبه الحركة، والله أعلم

الياء (y) : " في نطق الياء تبدأ أعضاء النطق من مكان الكسرة أو قريب منه، ثم لا تلبث أن تترك هذا المكان إلى مكان صوت آخر ذي وضوح سمعي مساوٍ أو أكبر وتكون مقدمة اللسان مرتفعة تجاه الحنك الصلب وتتذبذب الأوتار الصوتية معها فالياء شبه حركة غاري مجهور مرقق^(٢)."

أما مخرج الياء فقد اختلف فيه كما اختلف في مخرج الواو. فهي عند سيبويه من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى^(٣)، وهي بهذا تكون شجرية كما يطلق عليها^(٤)، والياء عند المبرج غارية^(٥)، وهي عند كانتينو أدنى حنكية^(٦) والذي أميل إليه أن الياء غارية متقدمة والله أعلم.

وبناءً على ما سبق فإن الواو والياء صوتان انتقاليان لأن أعضاء النطق تبدأ في تكوين كل منهما من مكان، ثم تتحول إلى مكان آخر لتنتج هذا الصوت، فهي تبدأ مع الياء من موضع نطق الكسرة (i) ومع الواو من موضع نطق الضمة (u)، ونتيجة لهذه الصفة الانتقالية يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنه يمكن اعتبارهما من الصوامت. قال : "ومن أجل هذه الطبيعة الانتقالية، ولقصرهما ولقلة وضوحهما في السمع إذا قيسا بأصوات اللين أمكن أن يُعدّا من الأصوات الساكنة"^(٧).

(١) كثيراً ما كان يكرر هذه العبارة في محاضرات ندوة اللسانيات.

(٢) محاضرات في اللسانيات، ص ١٩٣، وانظر علم اللغة العام - الأصوات -، الدكتور كمال بشر، ص ١٣٣، والأصوات اللغوية، ص ٤٣.

(٣) الكتاب، ٤ / ٣٣٣.

(٤) دراسات في فقه اللغة، ص ٢٧٩.

(٥) علم الأصوات، المبرج، ص ١٢٥.

(٦) دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٥.

(٧) الأصوات اللغوية، ص ٤٣.

ونتيجة لهذه الصفة الانتقالية فإن الواو والياء تمثلان المرحلة التي يبدأ عندها الصوامت بالتحول إلى حركة، والحركة إلى صامت، فهما تتجان عند النقطة التي تفصل بين الصوامت والحركات.

والواو والياء من الناحية الوظيفية أقرب إلى الصوامت، لذلك أطلق عليهما أشباه الصوامت أو أنصاف الصوامت، فالحركات تظهر عليهما. أما من الناحية الصوتية فهما أقرب إلى الصوائت فقد أطلق عليهما أشباه حركات أو أنصاف صوائت.

أما الدكتور إبراهيم أنيس فيرى أن حرفي العلة الواو والياء متطوران عن أحد الحروف التالية : اللام والميم والنون. حيث إن الواو والياء أنصاف لأصوات اللين. واللام والميم والنون تعدّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين قال الدكتور أنيس : " الواو والياء كانتا في الأصل إذن أحد الأصوات الثلاثة اللام والنون والميم، وقد أدّت عوامل التطور اللغوي إلى هذا الانقلاب " (١).

(١) بحث في اشتقاق " حروف العلة "، الدكتور إبراهيم أنيس، مجلة كلية الأدب، جامعة فاروق الأول (الاسكندرية)، المجلد الثاني، ١٩٤٤م، ١٠٧ وتفاصيل المسألة في البحث نفسه، ص ١٠٧ - ١١٢.

المبحث الثالث : الهمزة وعلاقتها بحروف العلة

مُهَيِّدٌ

لا أعتقد أن صوتاً من أصوات العربية قد نال حظاً من العناية والبحث والدراسة ما ناله صوت الهمزة ولم يأت ذلك من فراغ، بل لقضايا شغلت علماء العربية من قدماء ومحدثين تتصل بمبحث الهمزة، وذلك في ما يخص وصفها نطقياً وتحديد مخرجها، ثم تبدلاتها مع غيرها من أصوات العربية ولا سيما أشباه الحركات، وكذلك تخفيفها (تسهيلها) وتحقيقها وحذفها وصورتها الكتابية وعلاقتها بالألف ... لهذا ولأسباب أخرى فقد كتبت فيها البحوث المطولة^(١) ودارت حولها خلافات بين علماء العربية وأكاد أزعج أن مجموع ما قرأته وجمعتة عن صوت الهمزة وكتبته كتابة أولية يمكن أن يشكل بحثاً خاصاً متكاملاً ولكن ولأن موضوع الهمزة في بحثي عرضي أو جزئي، فسأكتفي بدراسة بعض القضايا المهمة في مسألة الهمزة مما يتصل اتصالاً مباشراً بموضوع الإعلال وهو موضوع هذا البحث، وذلك في ما يلي من الصفحات إضافة لما عرض في موضوع الإعلال بالقلب، وما دار بين الهمزة والعلل من تبدلات.

الهمزة لغة : " الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط وقد همزت الحرف فأنهمز " ^(٢) والهمزة هي الحرف الأول من حروف العربية التسعة والعشرين عند سيبويه، حيث بدأ بها وانتهى بالواو ^(٣). " وتُعَرَّفُ الهمزة أصواتياً بالوقفة الحنجرية Glottal Stop والوقفة الحنجرية هي الصوت الذي ينتج عن طريق إقفال المزمار بإحكام، وذلك بسحب الأوتار الصوتية بعضها إلى بعض بشدة بحيث تتداخل الحواف الأمامية للأوتار الصوتية، الأمر الذي يجعل من المستحيل على الهواء المحصور أن يقوى على فتح الوترين الصوتيين مهما تعاظم ضغطه إلى أن ينفرج الوتران من تلقاء أنفسهما بشكل مفاجئ، فيتحرر الهواء المضغوط

^(١) ينظر مثلاً : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، حيث عرض مسائل الهمزة النظرية في أكثر من مائة صفحة، ثم طبق على ذلك عملياً من القراءات القرآنية. و " صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين"، الدكتور يحيى مباركي حيث عرض الكاتب في نحو ثمانين صفحة مجمل مسائل الهمزة و " من مباحث الهمزة في العربية " الدكتور عبد الحليم النجار، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٢١ الجزء الأول مايو ١٩٥٩، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٣.

^(٢) لسان العرب مادة (همز).

^(٣) الكتاب ٤ / ٤٣١.

مصخوباً بصوت أشبه بالفرقة ويكون الحنك اللين مرتفعاً فالهمزة على هذا صوت وقفي حنجري مهموس مرقق (١).

١- مخرج الهمزة :

اختلف العلماء في تحديد مخرج الهمزة، فمنهم من رأى أنها حلقية، ومنهم من رأى أنها حنجرية، ومنهم من رأى أنها من المزمار. وفي ما يلي مجمل آراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة.

- آراء القدماء :

يرى معظم القدماء أن الهمزة حلقية، ومنهم الخليل بن أحمد، قال : " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوته مضغوطة، فإذا رفَّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح" (٢) وقال سيبويه : " فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف " (٣) وهي عند المبرد من أقصى الحلق (٤)، وعند ابن جني من أسفل الحلق وأقصاه (٥)، وهي عند ابن يعيش (٦) وابن الجزري (٧) كذلك من أقصى الحلق، أما ابن سينا فالهمزة عنده من الحجاب، قال : " أما الهمزة فأنها تحدث عن حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطرجهالي (٨) زماناً قليلاً لحفز الهواء، ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل للفتحة وضغط الهواء معاً " (٩).

- آراء المحدثين :

لقد خالف بعض المحدثين القدماء في تحديد مخرج الهمزة، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أنها تخرج من المزمار نفسه وعليه فهي مزمارية عنده، قال : " أما مخرج الهمزة المحققة فهو من

(١) محاضرات في اللسانيات، ص ١٥١.

(٢) العين، ص ١ / ٥٢.

(٣) الكتاب، ٤ / ٤٣٣.

(٤) المقتضب، ١ / ١٩٢.

(٥) سر صناعة الإعراب، ١ / ٤٦.

(٦) شرح المفصل، ٩ / ١٠٧.

(٧) النشر في القراءات العشر، ١ / ١٩٩.

(٨) الطرجهالي : الغضروف الحلقى.

(٩) رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص ١١٤.

المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً فلا تسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفجر فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة " (١).

والهمزة تخرج من الحنجرة كما يرى الدكتور عبد الصبور شاهين، قال : " فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس، فهي إذن صوت حنجري، انفجاري مهموس، وهي بذلك تعدّ من الصوامت " (٢).

وبالنظر إلى الآراء السابقة، فإن القدماء والمحدثين قد اختلفوا صراحة في تحديد مخرج الهمزة فهي عند القدماء حلقية، بل من أقصى الحلق وأسفله، بينما هي عند معظم المحدثين صوت حنجري، وبهذا تكون الهمزة أبعد الأصوات العربية مخرجاً وأصعبها نطقاً.

وإذا كانت الهمزة حنجرية حقاً كما يرى المحدثون، فمن العدل ألاّ نظلم القدماء وذلك بأن نتهمهم بالخطأ، فلعل الاختلاف ناتج من اختلاف في التسمية (أي تسمية أعضاء جهاز النطق) . أو عدم دقة في تحديد أعضاء جهاز النطق في زمن يخلو من وسائل التشريح والأجهزة الصوتية الدقيقة التي وفرت للمحدثين صوراً دقيقة حُرِمَ القدماء منها، لاسيما وأن منطقة الحلق والحنجرة لا تبعد إحداها عن الأخرى كثيراً كما هو الحال بين الغار والشفنتين مثلاً.

وللدكتور فوزي الشايب رأي في هذه المسألة حيث يقول : " وأما بشأن حكم القدماء عليها (أي على الهمزة) بالجهر فيفسره المحدثون بأحد أمرين : فإما أنهم كانوا يقصدون الهمزة المسهلة، وهي التي تعرف في الاصطلاح بهمزة بين بين وهذه مجهورة فعلاً لأنها حركة.

وإما ان يكونوا قد التبس عليهم الأمر بين الهمزة وحركتها، قال شاده ارتور : " وإذا كان سببويه قد عدّ الهمزة من الحروف المجهورة فسبب هذا الوهم غالباً أنه لم يوفق إلى تجريد الهمزة أبداً، بل لاحظها دائماً مشكولة، أو بعد حركة حتى عزا جهارة هذه الحركة للهمزة نفسها " (٣).

(١) الأصوات اللغوية، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) المنهج الصوتي، البنية العربية، ص ١٧٢.

(٣) محاضرات في اللسانيات، ص ١٥٣-١٥٤.

يقول الدكتور يحيى مباركي : " وبناءً عليه فالخلاف في التسمية مبني على أساس نظرة اجتهدية من الفريقين في تعيين مخرج صوت الهمزة فقط لا في كونه متعلقاً بخطأ القدماء وإصابة بعض المحدثين في نسبة بعض الأصوات العربية إلى ذلك المخرج " (١) ويضيف قائلاً : " يتبين لنا أن القدماء كانوا على إدراك تام بما يحدث في منطقة الحنجرة من ضغط وتوتر وانغلاق للوترين الصوتيين ثم انطلاقهما فجأة بعد حبس الهواء وراءهما قليلاً " (٢).

ويخلص الدكتور يحيى مباركي من هذه المسألة إلى أن مخرج الهمزة هو أقصى الحلق كما يرى القدماء، قال : " وهو ما يرجح - في رأيي - صواب نظرة القدماء الذين قدرُوا أن مخرج صوت الهمزة العربية المحققة هو من أقصى الحلق من أسفله (أي مما يلي منطقة الوترين الصوتيين) " (٣).

١ - الهمزة بين الجهر والهمس :

من المجمع عليه أن الهمزة مجهورة عند علماء العربية القدماء (٤) ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن ارتباط الهمزة بالألف في أذهان القدماء قد دعاهم إلى أن يصفوها بالجهر (٥).

أما المحدثون فقد اختلفوا في تحديد صوت الهمزة أهو مجهور أم مهموس أم لا بالمهموس ولا بالمجهور. وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام، قسم رأى أنها مجهورة ويكون بذلك قد تابع القدماء في وصف الهمزة بالجهر، وقسم رأى أنها مهموسة، والقسم الثالث رأى أن الهمزة صوت لا مجهور ولا مهموس.

فمن المحدثين الذين يعدّون الهمزة مجهورة الدكتور عبد الحليم النجار، قال : " الهمزة هي الصوت المجهور الشديد الخارج من أقصى الحلق والقابل للحركات " (٦).

(١) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، ص ١٤١.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

(٣) السابق، ١٥٢.

(٤) انظر " صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين "، الدكتور يحيى مباركي، ص ١٥٢.

(٥) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٣.

(٦) " من مباحث الهمزة في العربية "، ص ١.

ومن المحدثين الذين عدّوا الهمزة لا هي بالمجهورة ولا هي بالمهموسة الدكتور إبراهيم أنيس قال : " فالهمزة إذن صوت شديد ، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً ، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين ، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة " ^(١) وكذلك هي لا مجهورة ولا مهموسة عند الدكتور كمال بشر ، قال : " تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين حال النطق بها بهمزة القطع ، وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تاماً . فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة . ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً . فالهمزة صوت انفجاري لا هو بالمهموس ولا بالمجهور " ^(٢).

وهي عند الدكتور بسام بركة لا مجهورة ولا مهموسة أيضاً . ويفسر سبب ذلك بقوله : " وذلك لأن وضع الوترين الصوتيين حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود الجهر (تذبذبهما) أو الهمس (عدم التذبذب) ، فهي تنتج بقطع النفس على مستوى الوترين في حال تطابقهما ... وهي تحد إذن كما يلي : الهمزة صامت انسدادية حنجري (أو مزماري) لا مجهور ولا مهموس " ^(٣).

أما المحدثون الذين يرون الهمزة مهموسة فمنهم الدكتور رمضان عبد التّواب ، حيث يفسر سبب وصفه الهمزة بأنها مهموسة بقوله : " ويأتي حكمنا بهمس هذا الصوت من ناحية أن الأوتار الصوتية معه ، تغلق تماماً ، فلا يحدث فيها ذلك الاهتزاز اللازم لصفة الجهر " ^(٤) وهي مهموسة كذلك عند كل من الدكتور هنري فليش ^(٥) ومالمبرج ^(٦) والدكتور محيي الدين رمضان ^(٧).

(١) الأصوات اللغوية ، ص ٩٠.

(٢) علم اللغة العام - الأصوات - ، ص ١١٢.

(٣) علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية ، الدكتور بسام بركة ، ص ١١٧ - ١١٨.

(٤) المدخل علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص ٥٦.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) علم الأصوات ، ص ١١٠.

(٧) في صوتيات العربية ، الدكتور محيي الدين رمضان ، ص ٨٩.

وعن الاختلاف بين المحدثين في وصف الهمزة بالجهر أو الهمس أو عدم الجهر والهمس يقول الدكتور سمير ستيتية : " إذن فالحكم بأن الهمزة صوت مهموس مبني على عدمذبذبة الوترين الصوتيين، والحكم بأنه ليس بالمجهور ولا بالهموس، مبني على ملاحظة وضع الوترين الصوتيين " (١).

وللدكتور فوزي الشايب رأي في المسألة حيث بين سبب حكم كل فريق على الهمزة حيث قال : " والذين راعوا وضع الأوتار الصوتية في أثناء نطقها، قالوا هي صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالهموس، نظراً إلى أن وضع الأوتار الصوتية معها يخالف كلاً من وضع الجهر ووضع الهمس وعليه فهي تمثل حالة ثالثة تقع وسطاً، بحيث لا ينطبق عليها أي منهما، وهذا ما قرره دانيال جونز وعبارته " it is neither breathed nor voiced " وقال ديفد أبركرمبي : وبما أن الوترين الصوتيين أنفسهما لهما علاقة بأداء الصوت فلا معنى لوصفه بأنه مجهور، أو مهموس أو موشوش، لأن هذه الصفات الثلاث حالات للمزمار تتنافى مع استخدام الوترين الصوتيين في أداء الهمز " (٢).

وعن وجهة النظر الأخرى قال الدكتور فوزي الشايب : " والذين راعوا تذبذب الأوتار الصوتية، وعدمه، قالوا إنها صوت مهموس، لعدم تذبذب الأوتار الصوتية معها. قال جاردنر Gairdner : والهمزة بحسب طبيعتها لا يمكن أن تكون مجهورة، لأنه من المستحيل أن ينتج في وقت واحد انفجار وتذبذب في الأوتار الصوتية " ومن هنا فقد نصّ هفنر Heffner : على أن الهمزة صوت مهموس دائماً، وعبارته " This sound is always a voiceless " (٣). والهمزة مهموسة عند الدكتور فوزي الشايب (٤) والدكتور تمام حسان أكد أنها مهموسة كذلك، يقول الدكتور تمام : " ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعنوا هذا الصوت مجهوراً وهو أمر مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقللة في أثناء نطقه " (٥).

(١) ميكانيكية النطق والأصوات المهوسة والمجهورة في العربية للدكتور سمير ستيتية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٦٢، الجزء الثالث، دار الفكر للطباعة بدمشق، ١٩٨٧م، ٥٢٥.

(٢) محاضرات في اللسانيات، ص ١٥٣.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) محاضرات في اللسانيات، ص ١٥٣.

(٥) السابق والصفحة نفسها، ولم يذكر الدكتور الشايب أين ذكر الدكتور تمام حسان ذلك (لم يذكر المرجع الأصلي).

هذه مجمل الآراء التي دارت حول مخرج الهمزة و (جهرها وهمسها) وعدمهما عند القدماء والمحدثين. أما الباحث فالهمزة عنده لا مجهورة ولا مهموسة وذلك بالنظر إلى وضع الوترين الصوتيين فهما لا يتذبذبان لأنهما منطبقان تماماً وعليه فلا يمكن وصف الهمزة بالجهر ، وفي المقابل فإن الوترين لا يسمحان بمرور الهواء أبداً ليحدث صوت مهوس وعليه تكون الهمزة لا مجهورة ولا مهموسة والله أعلم.

- علاقة الهمزة بحروف العلة :

هذه المسألة من المسائل الخلافية أيضاً بين القدماء والمحدثين، وحتى بين القدماء أنفسهم والسؤال الذي سأحاول الإجابة عليه في ما يلي، هو ما علاقة الهمزة بحروف العلة ؟
لقد بينت عند حديثي عن حروف العلة أن الهمزة ليست منها، فحروف العلة أشباه حركات وحركات والهمزة صامتة. أما عن سبب عدّ الخليل بن أحمد الهمزة من حروف العلة فيقول الدكتور محيي الدين رمضان : " وذكر الخليل أن الهمزة هوائية لذلك جعلها مع الواو والياء والألف اللينة " (١).

وهذه مسألة كثر القول فيها، وأجمل في ما يلي رأي الدكتور عبد الصبور شاهين - وهو رأي عامة المحدثين - حيث يرى أنه لا علاقة بين أشباه الحركات والهمزة، بل إن العلاقة على رأيه - بينهما معدومة على كل حال ؛ فأشباه الحركات تختلف عن الهمزة في المخرج، فالهمزة من الحنجرة، والواو من أقصى اللسان، والياء من وسطه ثم إن الهمزة صوت انفجاري (شديس) وهما أنطلاقيان (لِئان)، ومن الفروق بينهما كذلك أن الهمزة ذات وجود صوتي وسياقي (فونوتيكي وفونولوجي)، أما هما، فوجودهما سياقي (فونولوجي) فحسب - فهما تكتن ظروفاً وجودهما في المادة اللغوية. وأخيراً فإن الهمزة صوت مهوس، أو لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور، في حين أن أشباه الحركات مجهورة (٢).

ويضيف الدكتور عبد الصبور فرقاً آخر بين الهمزة وحروف العلة، وهو أن أصوات العلة من أعلى الأصوات إسماعاً بينما نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعاً (٣). يقول : "

(١) في صوتيات العربية، ص ٨٢.

(٢) ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٤٨ والأصوات اللغوية، ص ٤٣.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٢.

وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين، أنه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المد والعلّة، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتباعد^(١).

أمّا عن رأي القدماء في المسألة فيقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " وكان الموضوع الرئيسي الذي شغل أذهانهم هو علاقة الهمزة بالمصوتات الطوال، وقد تناولوها لا على أنها علاقة صامت بمصوت، كما كان ينبغي، بل اختلفوا في طبيعة الهمزة كحرف صحيح، أو علة أو شبيهة بالعلّة، وربطوا بين الهمزة وكل من الألف والواو والياء ربطاً صوتياً نتجت عنه هذه القواعد الموضوعية لضبط حالات التبادل بينها والتي رأوا بعضها واجب الحدوث وبعضها جائزة وبعضها شاذة... " (٢)

ومما يدل على أن الهمزة ليست من حروف العلّة، ثباتها في أواخر الأفعال المهموزة، فهي لا تحذف من أواخر الأفعال المهموزة الآخر في حالة الجزم بينما تحذف العلل وأشباه العلل من أواخر الأفعال الناقصة المجزومة كما في قوله تعالى " فليدعُ ناديه " (٣) وقوله تعالى : " ولا تمش في الأرض مرحاً " (٤). وقد ثبتت الهمزة مطلقاً في أواخر الأفعال وذلك في المضارع المجزوم منها والأمر، وذلك نحو قوله تعالى : " اقرأ باسم ربك الذي خلق " (٥). قال ابن جني : " واعلم أن الهمزة إذا كتبت ياء في الطرف فإنها ثابتة وليست كياء "قاص" و"داع" تقول هذا قارئ، ومقرئ، وهو متلكئ، وأنا مستبطن، ونظرت إلى منشئ وعجبت من قارئ " (٦)، وقال الاستربادي : " والهمزة وإن شاركتها (يعني حروف العلّة) في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة " (٧).

وعليه فليس بالضرورة أن تكون الهمزة من حروف العلّة لأنها شاركتها في التبدلات الكثيرة، فهذه التبدلات تتم من ناحية وظيفية لا صوتية، وهذا أمر ممكن - في اعتقادي - بين

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٢.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٥١.

(٣) العلق : ١٧.

(٤) الإسراء : ٣٧.

(٥) العلق : ١.

(٦) رسالتان لابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، ص ٤٢-٤٣.

(٧) شرح الشافية، ١/ ٣٣.

أصوات اللغة جميعها ، دون أن يكون بينهما قرابة في المخرج أو الصفة، إلا أن قلب صوت إلى صوت آخر هو الذي يشترط فيه القرابة الصوتية.

وقبل أن أنهى حديثي عن هذه المسألة، أعرض رأياً (أعتبره طريفاً) ومفاده أن تبدلات الهمزة مع حروف العلة يُعدُّ تنوعاً وفونياً لهذه الفونيمات ، ويذهب صاحب هذا الرأي إلى ما هو أبعد من ذلك وهو أن الهمزة تشكل مع حروف العلة مجموعة واحدة متماثلة صوتياً، يقول صاحب هذا الرأي : " مما يؤيد أن هذه الأصوات الأربعة متماثلة صوتياً" ^(١)، ويقول أيضاً : " قد جعلت - فيما نظن - بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو ومنهم الخليل يعدونها تنوعات الفونمية لصوت واحد (فونيم phoneme) يقتضيها السياق الأدائي، ويطلقون عليها حروف العلة واللين، وينظرون إليها على أنها مجموعة صوتية واحدة" ^(٢). وأخيراً يكفي أن نقول إن الهمزة صوت صامت بينما العلل حركات أو أشباه حركات وعليه فإن الهمزة ليست من جنس العلل.

- ثقل الهمزة :

لقد عرف القدماء أن الهمزة أثقل حروف العربية، وذلك لبعدها مخرجها، فهي تخرج من أقصى الحلق أو الحنجرة، ولأنها نبرة تخرج من الصدر باجتهاد. وقد نصَّ القدماء على ثقلها، ومن ذلك قول الخليل : " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رفَّعت عنها لانت " ^(٣) والهاء تُنطق الصوت بقوة. جاء في اللسان : " هت الهمزة يهتها هتاً تكلم بها " ^(٤). وهي ثقيلة كذلك عند سيبويه، بعيدة المخرج، وهي تخرج من الصدر باجتهاد ولشدتها تبدو كالتهوع ^(٥)، وكذلك هي عند المبرد ثقيلة، لأنها من أبعد الحروف ^(٦) والهمزة شديدة ثقيلة عند ابن عيش، قال : " الهمزة حرف شديد مستثقل من أقصى الحلق من أسفله مما يلي الصدر إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به إذ كان إخراجها كالتهوع. فالهمزة نبرة شديدة في الصدر " ^(٧) وهذا هو رأي الاستريازي في الهمزة فهي ثقيلة عنده كذلك، قال : " ثم

(١) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، ص ١٦٤.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) العين، ١ / ٥٨.

(٤) لسان العرب، مادة (هت).

(٥) انظر الكتاب، ٣ / ٥٤٨.

(٦) المقتضب، ١ / ١٩٢.

(٧) شرح المفصل، ٩ / ١٠٧.

اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّج ، ثقّلت بذلك على لسان المتلفّظ بها " (١).

وفي هذه الآراء ما يكفي أن نقول إن القدماء قد أجمعوا على ثقل الهمزة، وتنبهوا إلى بُعد مخرجها، وإلى ثقلها على المتلفّظ بها فهي نبرة تخرج من الصدر باجتهاد وهي شديدة ثقيلة، نطقها كالتهوّج، ولهذا مال العرب كثيراً لتخفيفها.

ولنقل الهمزة في الكلام لم تأت همزتان متواليّتان أصليّين في كلمة واحدة، قال ابن جني: " وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لنقل الهمزة الواحدة، لأنها حرفٌ سفلى في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً، فإذا كرّرت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين، فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً - أخرى، فهذا لم تأت في الكلام لفظة توالى فيها همزتان أصلاً البتة " (٢).

ولكن وعلى الرغم من ثقل اجتماع الهمزتين فقد وردت بعض الأسماء مما اجتمع فيه همزتان، قال ابن جني: " وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولاهما أيضاً همزتان، بل قد جاءت أسماء محصورة وقعت الهمزة فيها فاءً ولاماً، وهي: آء وأجأ " (٣).

ولنقل الهمزة فإنها لا تدغم في الهمزة ولا في صوت آخر وذلك خلافاً لأصوات العربية الأخرى (أعني الصوامت) حيث يدغم الواحد منها بمثله أو بالذي يقاربه قال سيبويه: " ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة، لأنها إنّما أمرها في الاستثقال والتغيير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق، لأنها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثله، أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها، لأن ذلك موضع استثقال، كما أن هذا موضع استثقال " (٤).

(١) شرح الشافية، ٣ / ٣١.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١ / ٧١.

(٣) السابق، ١ / ٦٩.

(٤) الكتاب، ٤ / ٤٤٦.

ولتقل الهمزة أيضاً لجأ بعض العرب إلى تخفيفها والتحقيق الأصل والتخفيف استحسان، قال الاستربادي : " اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريمة تجري مجرى التهوع قللت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فخففها قومٌ وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، " نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا ". وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان " (١). وبناءً عليه يكون التخفيف لأهل الحضر، والتحقيق لأهل البادية، وذلك لأن من طبيعة البدوي الشدة والقوة والهمزة المحققة فيها شدة وقوة.

فان التقت في الكلمة الواحدة همزتان، فإن إحداهما تكون غير أصليّة، وإن كانتا أصليتين فيعد ذلك من باب الشذوذ، والشاذ لا يقاس عليه، قال ابن جني : " فلهذا لم تات في الكلام لفظة توات فيها همزتان أصلاً البتة. فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم : دريئة ودراني، وخطيئة وخطائي، فشاذ لا يقاس عليه، لا سيما وليست الهمزتان أصليين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة " أئمة " شاذة، عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان أصليين، فهذا حكم الهمزة الأصليّة " (٢).

وليس غريباً ألا تجتمع همزتان في كلمة واحدة، فاللغة بطبيعتها تبحث دائماً عن الأسهل، وتجنح إلى الأخف. وإذا كانت الهمزة الواحدة ثقلية فكيف بالهمزتين إذا اجتمعنا. قال الدكتور إبراهيم أنيس: " قد مالت اللهجات العربية في العصور الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة، لما تحتاج إليه حينئذ من جهد عضلي. فالهمزة المشكّلة بالسكون قد تسقط من الكلام ويستعاض عن سقوطها بإطالة صوت اللين قبلها فينطق بعض القراء : " يومنون " في " يؤمنون " و " ذنب " في " راس " و " رأس " (٣).

هذا بالنسبة للهمزة المفردة، أما اجتماع الهمزتين فهو أثقل كما مر سابقاً. يقول الدكتور إبراهيم أنيس " وإذا كانت الهمزة المفردة قد احتاجت إلى جهد عضلي جعل اللهجات العربية تفرّ عنها بتسهيلها مرة، وسقوطها مرة أخرى، فمما لا شك فيه أن توالي همزتين أشق، ويحتاج

(١) شرح الشافية، ٣ / ٣١-٣٢.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١ / ٧١-٧٢.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ٩٠.

إلى جهد عضلي أكثر في نطقهما، لذلك أفردت كتب القراءات أبواباً لأحكام الهمزتين المتوالييتين يمكن الإشارة إليهما فيما يلي :

١- إذا كانت الهمزة الثانية مشكلة بالسكون، سقطت من الكلام واستعوض عنها بإطالة حركة الأولى مثل : آمن، أوزي، إيت.

٢- أما إذا تحركت الهمزتان، فقد لجأ كثير من القراء إلى تخفيض ذلك الجهد العضلي في نطقهما محققين، بأن نطق بعضهم بالهمزة الثانية مسهلة بين بين، ولكن الآخرين أطالوا حركة الهمزة الأولى فيصير النطق بالثانية هيناً يسيراً، وهذه الحالة الأخيرة هي التي عبّر عنها القدماء بقولهم إدخال ألف بين الهمزتين ^(١) هكذا تعامل القراء مع الهمزتين وما كان ذلك إلا لتقلّهما.

ونتيجة لتقل الهمزة فقد كانت عرضة لعدم الوضوح، وهذا ما يراه الدكتور إسماعيل عمايرة، قال : " ويبدو أن كثيراً من العرب كان يضيق ذرعاً بتحقيق الهمزة، لما في ذلك من النقل المترتب على انحباس الهواء، فهي انفجارية، ولذا كانت عرضة لعدم الوضوح ^(٢) .

وفي النهاية يمكن القول إن الهمزة تُعدُّ أصعب الأصوات إخراجاً، وأكثرها إجهاداً وذلك لطبيعة نطقها ، وبعد مخرجها ولم يجهل أحد من القدماء صعوبتها، فقد قال سيبويه في بيان سبب ميل الحجازيين عامة والقرشيين خاصة إلى تخفيف الهمزة حشواً وآخرأ : " واعلم أن الهمزة إنما فعلَ بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فتقل عليهم ذلك، لأنه كالتهوع ^(٣) ولأنها ثقيلة مستكرهة في حالة كونها مفردة محقة فقد مالت العربية إلى عدم الجمع بين همزتين، لأن ذلك أثقل.

- بين الهمزة والألف : (علاقة الهمزة بالألف) :

لقد كثر الحديث عن صلة الهمزة بالألف حتى كتب في هذه المسألة بعضهم بحثاً مستقلاً ^(٤) . والسؤال الذي سأحاول الإجابة عليه في ما يلي هو ما علاقة الهمزة بالألف ؟

(١) الأصوات اللغوية، ص ٩١-٩٢.

(٢) نظرات في التطور الصوتي للعربية، الدكتور إسماعيل عمايرة، حوليات الجامعة التونسية، العدد الخامس والثلاثون، ١٩٩٤، ص ١٢٩.

(٣) الكتاب، ٣/ ٥٤٨.

(٤) انظر مثلاً : " الألف في اللغة العربية"، الدكتور كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٢٢، القاهرة،

١٩٦٧.

لقد كتب الدكتور كمال بشر بحثاً في هذه المسألة، رأى فيه أن الألف في اللغة العربية
مرت بمرحلتين تاريخيتين هما : (١)

المرحلة الأولى :

كانت الألف تطلق في الأصل على (الألف) أو على ما عُرف في مرحلة تاريخية متأخرة
باسم (الهمزة). أي ذلك الصوت الذي ندعوه حديثاً الوقفة الحنجرية. والرمز الأصلي لهذا الصوت
هو (ا) بدون وضع رأس العين الصغيرة (ء) فوقه أو تحته. وهذا لا يعني أن العرب في المراحل
الأولى لم يكونوا يعرفون الهمزة بوصفها صوتاً، أو أن الهمزة صوت حديث في اللغة العربية. إن
الهمزة من أصوات العربية منذ التاريخ المعروف لنا (القول للدكتور كمال بشر). ولكن
هذا الصوت لم يكن يُسمى بالهمزة في المراحل الأولى وإنما كان يُسمى ألفاً ورمزه (ا) كما ذكر
سابقاً (٢).

وأما أن الألف هي اسم الهمزة في الأصل فأدلتها كثيرة، وذلك أن من خواص الأصوات
العربية أن قيمها الصوتية يعبر عنها دائماً بصدر أسمائها (٣)، وذلك نحو : قاف، كاف، لام فهي
أسماء لأصوات الـ (ق، ك، ل) فقد بُدِئت هذه الأسماء جميعها برمز الصوت الذي كان واحد من
هذه الأسماء اسماً له.

قال ابن جني : " إن كل حرف " سميته ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك
إذا قلت (جيم) فأول حروف الحرف " جيم" ... وكذلك إذا قلت (ألف) فأول الحروف التي نطقت
بها همزة فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة على التحقيق ألفاً (٤). وهذا ما يسراه
ابن يعيش حيث قال : وأمر آخر يدل على أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميته
ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه ألا ترى أنك إذا قلت ياء ففي أول حروفه ياء.. فكذاك إذا
قلت ألف فأول الحروف التي نطقت بها همزة فدل ذلك أن صورتها صورة الألف " (٥).

(١) الألف في اللغة العربية، ص ٤٧.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق، ص ٤٨.

(٤) مر صناعة الإعراب، ١/ ٤٢.

(٥) شرح المفصل، ١٠/ ١٢٦.

في الرأيين السابقين إشارة واضحة وصريحة إلى أن الألف هي الهمزة، والهمزة هي الألف في عُرف القدماء، وذلك من حيث المفهوم أو التسمية. أما من حيث النطق والاستعمال الوظيفي فالألف غير الهمزة كما أن الهمزة غير الألف. وأما أن جميع الأصوات العربية يعبر عن قيمها الصوتية دائماً بصدر أسمائها - فهذا عندي - صحيح بحيث يصدق ذلك على أصوات العربية جميعها ما عدا الهمزة، فإننا نقول (ألف) ونكتب همزة. والصواب -عندي- أنه لو كان يراد من هذه التسمية الهمزة بعينها وليس الألف، لقل الهمزة بدلاً من قولنا (ألف) في الدلالة على الهمزة. وبذلك يكون اللفظ دالاً على اسم صوت الهمزة كما هو الحال في بقية أسماء الأصوات اللغوية الأخرى كالباء والتاء والثاء وغيرها. فجميعها تُذكر بالأصوات التي هي مُسمياتها. وعليه فالألف تذكر بالألف (١) ولا تذكر بالهمزة (٢). أما استعمالنا للفظ الألف دلالة على الهمزة فهو استعمال تنقصه الدقة ويحتاج إلى إعادة نظر.

ومن القدماء من سمى الهمزة ألفاً ولم يفرق بينهما في المفهوم، ومن أولئك الخليل بن أحمد قال : " والألف التي في اسحنكك واقشعر واسحفر واسبكر ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال، وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلاماً للسان إلى حرف البناء لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل" (١) فالخليل يتحدث عن همزة الوصل ويسميتها الألف. وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن الخليل - يرحمه الله- كان لا يعرف الفرق بين الهمزة والألف أو أنه كان يخلط بينهما في أبنية الكلمات، فقد ذكر كل واحد منهما (الهمزة والألف) مستقلاً عن الآخر عندما ذكر حروف العربية حيث بدأها بالعين وانتهى بالهمزة، وذكر الألف بينها، وذلك " ع، ح، هـ، ...، و، ا، ي، همزة " (٢).

والرمانى كذلك يسمي الهمزة ألفاً، قال : " والألفات إحدى عشرة : وهي ألف الأصل نحو أتى، وألف الوصل نحو اذهب، وألف القطع نحو أكرم يكرم، وألف الاستفهام نحو أزيد عندك ... " (٣) وهذه إشارة صريحة من الرمانى إلى أن الهمزة والألف عنده في التسمية شيء واحد، فهو يتحدث عن أنواع الهمزة ولم يذكر لفظها ولكنه ذكر الألف.

(١) العين، ١/ ٤٩.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) رسالتان في اللغة، ص ٢٣-٢٤.

وهذا ما يراه ابن هشام الأنصاري حيث لا يفرق بين الألف والهمزة في المفهوم أو الاصطلاح فهو يتحدث عن الهمزة ويذكر الألف، قال : " الألف المطردة تأتي على وجهين،

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقول امرئ القيس :
أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرماً فاجمل

والثاني أن تكون للاستفهام، وحقيقة طلب الفهم، نحو : " أريد قائم ؟ " ^(١). فابن هشام يتحدث عن الهمزة من حيث كونها همزة نداء أو همزة استفهام وهو يقول (الألف). فالألف عنده إذن هي الهمزة من حيث التسمية.

ومفهوم الألف عند ابن جني لا يختلف عن الهمزة، قال في اللمع : " باب ألفات القطع وألفات الوصل، الألفات في أوائل الكلم على ضربين : همزة قطع وهمزة وصل " ^(٢). وللعلامة الوطيدة بين الألف والهمزة من الناحية الكتابية (الصورة الكتابية) فقد أطلق عليها بعضهم " ألسف همزة " ^(٣) كما أطلق على همزة الوصل أيضاً مصطلح " ألف الالتقاء " ^(٤).
ولا أدعي أن القدماء كانوا لا يعرفون الفرق بين الهمزة والألف من الناحيتين الوظيفية والصوتية. فقد فرق الخليل بن أحمد بينهما عندما عدّ حروف العربية كما مر سابقاً. وكذلك فعل سيبويه حيث فرق بين الهمزة والألف واعتبر أن كلاً منهما صوت مستقل عن الآخر.

قال : " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، الهمزة والألف، ... والياء والميم والواو " ^(٥) فحروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً إلا عند المبرّد فقد أخرج الألف منها قال ابن جني : " اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها ... " ^(٦).

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص ١٧.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ص ٢٢٠.

(٣) " الهمزة "، الدكتور فؤاد حسنين، بحث منشور في : مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول العدد الثامن،

المجلد الأول، ١٩٤٦م، ص ١٢٩.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٥٤.

(٥) الكتاب، ٤ / ٤٣١.

(٦) سر صناعة الإعراب، ١ / ٤١.

وهذا لا يعني أن المبرد كان لا يعد الألف من حروف العربية، فقد كان يعد الألف والهمزة شيئاً واحداً من حيث المفهوم فإذا تحدث عن الهمزة فإنه يقصد الهمزة والألف والعكس كذلك ألا تراه يتحدث عن الألف ويقصد الهمزة، حتى كأن الهمزة عنده حالة من حالات الألف، قال : " هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف " (١) فالهمزة عنده صورة من صور الألف أو هي الألف بعينها كما يظهر من كلامه. وقال أيضاً : " فاما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل، وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلفة. والمصادر التي أفعالها فيها ألف الوصل وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تثبتئ بساكن " (٢).

إن المبرد يعرف الألف كما يعرف الهمزة، لكن الأمر اختلط عليه؛ لأن صورتيهما الكتابية واحدة تقريباً، فالفرق بين صورة الهمزة وصورة الألف الكتابية برأس العين "ء" الذي للهمزة فقط. فهو لا يفرق بينهما بدقة بل لعله يذكر أحدهما ويقصد الآخر فكان الألف والهمزة عنده صوت واحد. وهناك سبب آخر جعل المبرد يعرض عن الهمزة (الألف) بحيث لم يعدها من أصوات العربية وذلك لأنه يرى أنها كثيرة التغير والتبدل فهي لا تثبت على صورة كتابية واحدة.

قال ابن جني : " إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً... ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة فلا أعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة " (٣). في عبارة أبي العباس السابقة، والتي يرويها عنه ابن جني دلالة واضحة على الخلط بين الهمزة والألف ، بل إن الألف عنده هي الهمزة، فهو يدع الألف من أولها ويقول همزة، ثم إن مقولة أبي العباس هذه تشتمل على خلط بين مستويين المستوى الصوتي ، والمستوى الكتابي فهو يعلل تركه للهمزة لأن صورتها الكتابية غير مستقرة، في حين أن صورتها الصوتية مستقرة فالهمزة همزة في أي صورة كتبت. ويصف الدكتور كمال بشر هذا الخلط بأنه خطأ واضح. قال : " وهنا نرى أن المبرد قد وقع في خطأ واضح ...

(١) المقتضب، ٨٠ / ١.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

(٣) سر صناعة الإعراب، ٤١ / ١.

والواقع أن الذي يتغير هو الصورة الكتابية للهمزة لا نطقها، فمن المؤكد أن الهمزة تنطق سواء أكتبت على ياء أم واو، وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهي الألف " (١).

وعبارة الدكتور كمال بشر الأخيرة " صورتها الأصلية وهي الألف " تؤكد تماماً عمق الارتباط بين الهمزة والألف من ناحية الصورة الكتابية. وهذا هو تعاملنا - حقيقة - مع الهمزة حتى يومنا الحاضر. فلو قيل لأحدنا : اكتب صورة صوت الهمزة لكتبها على ألف (أ) ولن يكتبها على صورة أخرى من صورها الكتابية المختلفة. وهذا مما يؤكد عمق العلاقة التاريخية بين الهمزة والألف من الناحية الكتابية.

وابن جني نفسه الذي أورد عبارة أبي العباس اعترض عليها وتنبه إلى أن الأهمية في المنطوق لا المكتوب، قال " فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجابه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء ؛ وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط ، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ الذي كالهاء والقاف وغيرهما، فسبيلها أن تعتد حرفاً كغيرها " (٢) فنطق الهمزة ثابت، لكن ما يختلف فيها هو الصورة الكتابية فقط، وما يختلف في النطق ليس الهمزة - في اعتقادي - ولكن الحركة المرافقة للهمزة هي التي تجعل صوت الهمزة يختلف، وذلك هو الفرق بين الهمزة الساكنة والمضمومة والمفتوحة والمكسورة من الناحية الصوتية والله أعلم.

ويرى الدكتور كمال بشر أن مما يدل على أن الألف هي اسم للهمزة أيضاً، الأبجدية العربية ، فتاريخها يدل على أن الألف في الأصل هو اسم للهمزة (الوقفة الحنجرية لا ألف المد). وهو رمزها كذلك يظهر ذلك من الترتيب القديم للأبجدية، ذلك الترتيب الذي يظهر في، أبجد هوَ حطي كلمن ... الخ) فالرمز الألف في أبجد هو الألف رسماً ولكنه الهمزة نطقاً (٣).

أما عبارة الدكتور كمال بشر الأخيرة وهي : " فالرمز الألف في أبجد هو الألف رسماً ولكنه الهمزة نطقاً " فهي تحتاج إلى إعادة نظر، حيث تنقصها الدقة في رأيي؛ وذلك لأن هذه الصورة المرسومة في بداية (أبجد) هي صورة الهمزة (أ) وليست صورة الألف كما يقول، حيث

(١) الألف في اللغة العربية، ص ٤٩.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١ / ٤٣.

(٣) الألف في اللغة العربية، ص ٤٨.

إنَّ المنطوق والمكتوب في أبجد واحد هو الهمزة، وذلك لأنَّ الهمزة التي في أبجد لا يمكن أن تكون إلا همزة قطع بحيث تظهر عليها رأس العين وهذه صورة الهمزة . إضافة إلى أن المنطوق همزة ، وبهذا فإنَّ الهمزة التي في صدر كلمة أبجد لا تدلُّ على الألف لا من قريب ولا من بعيد، وما دلالتها على الألف إلا من باب التَّوهم الذي أملتَه الصُّورة الكتابيَّة المشتركة (تقريباً) للصوتين.

ومما يدل على أننا ما زلنا نخلط بين الهمزة والألف حتى يومنا هذا - نظراً لصورتيهما الكتابية المشتركة (تقريباً) - أنه لو أراد الواحد مِنَّا عَرْضَ مسألة معينة بكل أجزائها وتفصيلها ؛ فإنه يقول كناية عن ذلك (سأعرضها من الألف إلى الياء)، حيث يقصد بذلك من بدايتها حتى نهايتها، وعليه فهو يقصد من الهمزة إلى الياء، وليس من الألف إلى الياء؛ لأنه يعلم أن الألف ليست الصوت الأول في ترتيب أصوات العربية الهجائي؛ فالسبب في الخلط إذن هو الكتابة العربية التي لم تفرق بوضوح بين صورة الألف الكتابية، وصورة الهمزة، حتى جاء الخليل بن أحمد وأضاف للهمزة رأس العين (ء). فوق صورة الألف (ا).

وفي رد ابن جني على المبرد عندما أخرج الهمزة من حروف المعجم ما يدل على أن ابن جني لم يفرق بين الألف والهمزة من الناحية الكتابية حيث قال : " اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة، وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال " (١) فعبارة ابن جني الأخيرة تدل دلالة قاطعة على عمق العلاقة بين الألف والهمزة من الناحية الكتابية، بل إن صورة الهمزة، هي لصوتَي الهمزة والألف.

ومما يدل كذلك على أن الألف هي الهمزة في اعتباراتنا الخاطئة الترتيب الألفبائي، فإننا نبدأ فيه بالهمزة ونقول "ألف" فإذا أراد الواحد مِنَّا ترتيب قائمة أسماء معينة ترتيباً ألفبائياً مثلاً، فإنه سيبحث - بالتأكيد - أولاً عن الأسماء المبدوءة بالهمزة ولن يأبه بالألف، لأنه يعي تماماً أن الألف لا تكون أصلاً في المتمكن ، ثم هي لا تكون أصلاً ولا زائدة في بداية كلمة عربية قط، حيث لا تبدأ الكلمة العربية بالألف لأنها ساكن عند القدماء، والساكن لا يُبدأ به وهي حركة عند المحدثين والحركة لا يُبدأ بها أيضاً. وبناء على ذلك فإن الخلط موجود بين الهمزة والألف حتى يومنا الحاضر.

(١) سر صناعة الإعراب، ١ / ٤١

وعلى الرغم من أن سيويه قد فرق بين الألف والهمزة عندما ذكر حروف المعجم؛ إلا أنه قرر أن الألف هو أقرب الحروف إلى الهمزة، قال : " وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها " (١). (يقصد الألف). ولعل هذه القرابة ناتجة عن الصورة الكتابية المشتركة (تقريباً) أولاً، ثم من كثرة التبدلات بين الهمزة وحروف العلة (الواو والياء) ثانياً. كما أن لاختلاف اللهجات دور في كثرة تبدلات صورة الهمزة، مما يؤدي إلى عدم وضوح في الرؤية تجاه صورة الهمزة الكتابية، مما جعلهم يقرّبونها من الألف أحياناً، ويعدونها ألفاً أحياناً أخرى.

وقد عزا الدكتور كمال بشر التغير في صورة الهمزة الكتابية إلى تعدد اللهجات العربية، واختلاف مصادر دراسة الظاهرة اللغوية الواحدة، قال : " وفي هذا العمل - في رأينا - خلط كبير نتج عنه أحكام متناقضة أو متضاربة للظاهرة اللغوية الواحدة أما سبب هذا الخلط فسهو بالطبع تعدد البيئة اللغوية أو عدم وحدة المادة المدروسة " (٢) والذي يراه الباحث أن حكم الدكتور كمال بشر السابق على الهمزة يصدق على أصوات العربية جميعها، فبيئاتها مختلفة، ومصادر جمع مادتها اللغوية متعددة.

ويرى الدكتور كمال بشر كذلك أن تخفيف الهمزة إن لم يكن لهجة من اللهجات كما هو ثابت عد القدماء (٣)، فهو تنوع ألفوني لفونيم واحد هو فونيم الهمزة ليس إلا ، وذلك ناتج عن ثقل الهمزة (٤). ويرى كذلك أن الهمزة إذا حَقَّقَتْ وجب أن تُكْتَبَ على الألف بغض النظر عن الحركات المرافقة، قال : " ومعناه أننا إذا كنا من محققي الهمزة وجب أن نعطيها أحكام التحقيق على كل المستويات وهذا يوجب علينا كتابتها بالألف دائماً (وهو علامتها الأصلية)، بقطع النظر عن موقعها وعن حركاتها أو حركات ما قبلها وما بعدها (٥).

فالصورة الأصلية للهمزة إذن هي على الألف (أ) على رأي الدكتور كمال بشر، وهو السائد عموماً. وعليه تكون الصور الأخرى للهمزة تنوعات كتابية لهذه الصورة الأصلية.

(١) للكتاب، ٣ / ٥٤٤ - ٥٤٥.

(٢) الألف في اللغة العربية، ص ٥١.

(٣) السابق، ٤٩.

(٤) السابق، ٥١.

(٥) السابق، ٥١.

وأما رأي الدكتور كمال بشر في أن تثبت الهمزة على صورة واحدة فهذا مما يحتاج - في رأي - إلى إعادة نظر، فصحيح أن الهمزة صوت صامت له وجوده واستقلاله الخاص، لكن هذا لا يلزم أن يثبت هذا الصوت على صورة كتابية واحدة، فكثير من صوامت العربية ما يتخذ صورا كتابية متعددة كالعين والغين والحاء والجيم والياء والهاء وغيرها، دون أن تلتبس الصورة الكتابية لأي منها بصورة غيره من الأصوات الأخرى، كما هو الحال بين الهمزة والألف. وعليه فهذا لا يمنع أن يكون للهمزة صور كتابية فرعية أخرى وذلك كالتنوعات الألفونية للفونيم الواحد في الجانب الصوتي، وإن كان التنوع في الجانب الصوتي أوضح. وذلك أسوة للهمزة بغيرها من أصوات العربية التي تتغير صورها الكتابية من موقع إلى آخر. فالجيم مثلاً تتغير صورتها الكتابية بين أول الكلمة ووسطها وآخرها، ثم إن صورتها وهي في حشسو الكلمة تختلف عنها مفردة، ومثلها الحاء والحاء والغين والياء والصاد والضاد، والكساف والسين والشين... والألف التي هي أقرب الحروف إلى الهمزة كما قال سيبويه^(١) تتغير صورتها الكتابية كذلك وتبذل، فهي قائمة ومقصورة وممدودة، فإن قيل إن تغير صورة الألف بين قائمة ومقصورة يعود لغاية وظيفية، هي تمييز أصول الكلمات الواوية عن اليائية، حيث إن الألف تكون منقلبة عن ياء أو واو، فإن تغير صورة الهمزة الكتابية ممكن أن يكون كذلك لغاية وظيفية تمييزيه بين أنواع الهمزة من حيث كونها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. ولعل قضية التحقيق والتخفيف هي الأهم في هذه المسألة فعندما تخفف الهمزة تأخذ شكل الصوت الذي منسه حركتها كما هو معلوم.

ومهما يكن من أمر فإن الهمزة تتغير صورتها الكتابية أكثر من غيرها من أصوات العربية، وهذا مما يؤلّد مشكلة لدى المتعلمين نظام الكتابة العربية ولاسيما من كان من غير أبناء العربية.

والدكتور كمال بشر لم يرض بهذه التغيرات والتبدلات الكثيرة للهمزة من قلب وإبدال وتخفيف وتحقيق وتغير في صورتها الكتابية وغير ذلك، قال: " وفي الحق أن علماء العربية قد خلطوا في قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وقلب وإبدال) خلطاً واضحاً وأساس هذا الخلط أنهم يعدون التخفيف وأخواته عارضاً يعرض للهمزة، وربما يعدونه الهمزة بادية في صور مختلفة. وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التي تتعلق بها وبأحوالها^(٢). وإنني أوافق الدكتور كمال بشر في ما ذهب إليه في رأيه هذا.

(١) الكتاب، ٣/ ٥٤٤ أو ص ٨١ من هذا البحث.

(٢) دراسات في علم اللغة، ص ٨٤.

أما المرحلة الثانية التي مرّ بها الألف أثناء تطوره فهي مرحلة وجود صورة كتابية له مستقلة عن صورة الهمزة الكتابية. بعد أن كانت الصورة الكتابية للحركات الطويلة والقصيرة مهملة، وذلك في مرحلة متقدمة من مراحل الكتابة العربية حيث كان الاهتمام فيها منصّباً على جانب الصّوامت، ويعود ذلك لاعتبار أن أصول الكلمات العربية تتألف من الصوامت فقط، وأمّا الحركات في نظر القدماء فهي شيء عارض، ثانوي، طارئ على الأصول الصامتة للكلمات العربية. ونتج عن هذه النظرة للحركات عدم وجود صور كتابية مستقلة لها. أمّا فهم الناس للمقروء فيعتمد القارئ فيه على سياق الكلام ومقتضى الحال. وعليه فيرى القدماء أنه لا داعي لوجود صور كتابية للحركات.

يقول الدكتور كمال بشر: " وكان هذا الإهمال مطبقاً على الحركات كلها قصيرها وطويلها ومن ضمنها الفتحة الطويلة التي لم يكن لها علامة مستقلة تدل عليها، وظلّت الحال كذلك إلى أن أحسّ الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات، فكان - ضمن ما قاموا به في هذا السبيل - أن استغلوا الألف (الدالة على الهمزة في الأصل) للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك^(١). وأغلب الظنّ أنهم فعلوا ذلك لما رأوا من أن الهمزة (تقلب) فتحة طويلة في بعض مواضع التخفيف، فاستعملوها في هذه المواضع وفي غيرها كذلك طرداً للباب. وربما فعلوا ذلك أيضاً تقليداً لما حدث في حاليّ الياء والواو، فهما في الأصل كانتا رمزين للسواو والياء بصفتي صوتين ساكنين فقط أو ما يُسمّى أنصاف حركات، ثم استخدمتا في ما بعد للدلالة على الواو والياء بصفتي حركتين، أي ضمة طويلة وكسرة طويلة " (٢).

وهذا ما أكدّه الدكتور رمضان عبد التواب قال: " وهكذا بعد أجيال، بدأ للناس كأن الألف رمز للفتحة الطويلة، إلى جانب أنها رمز للهمزة، مع أنها كانت في الأصل رمزاً للهمزة فحسب، ومثل ذلك ظنّه الناس في الواو والياء أنهما رمزان للضمة الطويلة والكسرة الطويلة، إلى جانب أنهما رمزان لصوتي الواو والياء الصامتين " (٣).

فالمرحلة الثانية التي مرّ بها الألف في تطوره هي مرحلة استقلاله عن الهمزة بحيث أصبح لكل منهما صورته الكتابية الخاصة به بعد أن قضيا رداً من الزمن وصورتها الكتابية

(١) يقول الدكتور رمضان عبد التواب: " فقد كانت الألف في الأصل رمزاً للهمزة في مثل: *أكل* و *رأس* و *ملا* مثلاً " فصول في فقه اللغة، ص ٣٩٨.

(٢) الألف في اللغة العربية، ص ٥٣ - ٥٤.

(٣) فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٩٩.

واحدة. ومنذ ذلك الوقت أخذ يُمَيَّز بين صورة الألف الكتابية وصورة الهمزة الكتابية، حيث كسان لهذا الرمز الذي ابتدعه الخليل (راس العين " ء ") والذي مَيَّز به الهمزة عن الألف كتابة أثَّره الواضح في التفريق بين صورتيهما الكتابيتين ، لكنَّ الخلط في الاستعمال بقي مستمراً عند علماء العربية رغم هذا التفريق كما ثبت من أقوالهم في الصفحات القليلة السابقة.

– الفرق بين الهمزة والألف :

ليس غريباً أن نقول إنه لا علاقة بين الألف والهمزة إلا في كونهما صوتين من أصوات العربية. ويمكننا أن نقول أيضاً إنه لا قرابة بين الألف والهمزة إلا خداع الصورة الكتابية لكل منهما.

فالهمزة صوت صامت يقبل جميع الحركات، حيث تكون الهمزة مفتوحة نحو " أقبل " وتكون مكسورة نحو " إقبال " وتكون مضمومة نحو " أقبل ". كما أن الهمزة تقع في صدر الكلمة وحشوها وآخرها كما في " أمر وسأل وبدأ " على التوالي.

وأما الألف فهو حركة طويلة تنتج عن امتداد صوتي ينشأ عن إشباع الفتحة التي فوق الحرف الذي قبلها ^(١). ويكون في حشو الكلمة نحو " قال وباع وكاتب "، وفي آخرها نحو " سما وبني وفدوى ". ولا تكون الألف في صدر الكلمة أبداً لأنها حركة ولا يبدأ في العربية بحركة. والحركة لا تقبل الحركات كما هو الحال في الصوامت ومنها الهمزة.

قال المازني : " الهمزة حرف حي متحرك والألف ساكنة " ^(٢). ووصف الألف بأنه ساكن ليس عند المازني فقط، بل عند جمهور القدماء، فهم يعدّون الألف ساكناً لا يقبل الحركات، ولم يعدّوه حركة طويلة كما هو عند المحدثين وهذه حقيقة الألف.

ثم إنَّ الألف وبما أنه فتحة طويلة فإنه يُقَصَّر في كثير من الحالات إلى حركة قصيرة وهذا هو شأن الحركات الطويلة الثلاث. بينما الهمزة لا تُقَصَّر لأنها صامت وهذا شأن الصوامت جميعها. وهذا مما تختلف الهمزة فيه عن الألف أيضاً.

(١) الإملاء والترقيم، عبد العلم إبراهيم، ص ٣٧.

(٢) المنصف، ابن جني، ٢ / ٨٣.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : "الألف صوت انطلاقي مجهور، أي "حركة" أو مصوت بالإطلاق الحديث، على نقيض الهمزة تماماً، وكما يختلفان في وصفهما يختلفان في مخرجهما " (١).

ومن الفروق بين الهمزة والألف كذلك أن الألف من أقوى الحركات إسماعاً، والحركات بعامة أقوى من الصوامت إسماعاً. بينما الهمزة أقل الصوامت إسماعاً؛ لأنها وقفة حنجرية لا يمكن معها مد الصوت أو رفعه أبداً. فإذا أرادوا أن تبين الهمزة حرّكوا الساكن الذي قبلها بحركتها، قال سيبويه : "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم : هو الوثوء، ومن الوثيء، ورأيت الوثأ " (٢). لقد عرف سيبويه والناطقون بالعربية بعامة أن الهمزة مسن أخفى الأصوات وأقلها إسماعاً وخاصة عند الوقف فحرّكوا الساكن الذي قبلها بحركتها وذلك لا لشيء إلا إظهاراً لها.

وأخيراً يقول الدكتور عبد الصبور شاهين "وقد كان هذا الاختلاط التاريخي بين مفهومي الألف والهمزة هو أساس خطأ القدماء في وصف الألف، فقد ألقت عليها الهمزة دائماً ظلّالها لتصبح في أعينهم صوتاً ساكناً، بالرغم من أنهم قد اعترفوا بأن الفتحة جزء من الألف، فلو لا هذا الظلّ الهمزي لاستمروا في تصوّرهم عن الحركة القصيرة وشكلها حين تطول، ولعاملوا جميع الحركات الطويلة حينئذ معاملة علمية صحيحة، فلم يعتبروها حروفاً ساكنة، مناقضين بذلك تصوّرهم من أن "الحركات أبعاض حروف المد" فكان الخطأ في فهم الألف جرّهم إلى الخطأ في فهم واو المد و يائه، بطريقة تعميم الحكم " (٣).

وبعد هذه الجولة مع الهمزة وبعض مسائلها وأحكامها، تبقى في الذهن أسئلة واستفسارات حول الهمزة من حيث تعدد صورها الكتابية ، فإذا سلّمنا بأن أصل الصورة الكتابية للهمزة هو (ا) صورة الألف فوقها رأس العين، وأن الهمزة المضمومة تكتب على واو، والهمزة المكسورة تكتب على ياء، فلماذا كُتِبَت الهمزة منفردة بعد الحركات الطويلة (الألف والواو والياء)، وذلك كما في

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٥.

(٢) الكتاب، ٤ / ١٧٧.

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٣.

"براءة" و "مروءة" و "مريء" وكذلك إذا جاءت ساكنة متطرفة نحو "عبء". إن مردّ هذا التغيير الكتابي على صورة الهمزة يعود إلى ارتباط الألف بالهمزة في أذهان القدماء، فلو كتبت الهمزة على صورتها الأصلية (أ) حرف المد (الواو أو الألف أو الياء) لالتقى ساكنان كما هو في عرف القدماء، ولذلك فقد حاولوا الهروب من ذلك بتغيير صورة الهمزة الكتابية التي لا علاقة لها في الحقيقة بالمنطوق؛ لأن كل مكروه أو مرفوض في قوانين اللغة مردّه الجانب الصوتي وليس الجانب الكتابي، فليس للصورة الكتابية أي أثر في تغيير الجوانب الصوتية للألفاظ. فالكتابة ما هي إلا رمز للمنطوق، وعليه فإن كتابة الهمزة على أية صورة لن يؤثر في صورتها النطقية؛ وذلك لأن الصورة الكتابية متواضع عليها يمكن تغييرها، لكن الصورة النطقية وإن تنوعت فإن صوت الهمزة يبقى دالاً عليها وليس على أي صوت آخر.

وقبل أن أنهى حديثي عن الهمزة أعرض فيما يلي رأياً فيها للدكتور أحمد الحمو مفاده أن الهمزة ليست من حروف المباني في العربية، قال : "ما هي حقيقة الهمزة إذن؟ ينبغي التأكيد قبل كل شيء أن الهمزة ليست من حروف المباني، وأن وجودها أو عدمه لا يغيّر شيئاً من مدلول الكلمة بخلاف بقية أصوات اللغة التي يؤدي استبدال واحد منها بغيره أو سقوطه إلى ظهور نسج صوتي جديد يحمل مدلولاً مختلفاً. وعلى سبيل المثال، إن قولنا (يومنون) دون همزة لا يدل على غير ما يدل عليه قولنا (يومنون) بنطق الهمزة.

ويضيف قائلاً : وفي المقابل لو أسقطنا من كلمة (يومنون) حرف النون مثلاً لظهر لدينا أيضاً نسج صوتي جديد بمدلول جديد هو (يومون) ، ولو أبدلنا من الميم "قاف" لظهر لدينا أيضاً نسج صوتي جديد بمدلول جديد هو (يوقنون). وهذا ما ندعوه في اللسانيات الحديثة "الوظيفة التمييزية". وتعني هذه الوظيفة أن غياب صوت لغوي من أصوات النسج الصوتي أو حلول صوت لغوي آخر مكانه يؤدي إلى ظهور نسج صوتي جديد بمدلول جديد، لأن كل صوت لغوي يُميّز من خلال وجوده أو عدمه، وكذلك من خلال موقعه أيضاً بين نسج صوتي وآخر. ولذلك سُمّيت وظيفته بالوظيفة التمييزية. أما غياب الهمزة في النسج الصوتي فلا يؤدي إلى ظهور نسج صوتي جديد ولا إلى تغيير في المدلول الذي يحمله النسج . لأن وظيفة الهمزة ليست تمييزية بل هي "وظيفة تباينية" قبل كل شيء . ومعنى الوظيفة التباينية أن الصوت اللغوي يساعد في أن يُسهّل على السامع عملية تحليل الكلام إلى وحدات متعاقبة. إن وظيفة التباين غالباً ما

تكون منوطة بالنبر في أكثر اللغات المعروفة، لكن الهمز في حقيقته ليس إلا نوعاً من أنواع النبر. وكانت العرب تنبر بأشكال مختلفة منها الهمز والمد " (١).

ويجدر بنا أن نتوقف ملياً عند هذا الرأي، والبحث في ما جاء به وذلك بالتطبيق العملي على مفردات اللغة العربية، فإن بعض قضايا الهمزة مما عرض خلال هذا البحث تبين أن وجود الهمزة فيها كان لغاية صوتية تباينية ، وليس لغاية وظيفية تمييزية ومن ذلك مثلاً الهمزة الموجودة في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف والتي يرى القدماء وأتباعهم أنها منقلبة عن واو أو ياء وقد بينت عند الحديث عن ذلك أن شبه الحركة الواو أو الياء قد سقطت وجيء بالهمزة لعلّة صوتية فقط، تتمثل ببداية المقطع الثاني من اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف بصامت بعد حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة فيه؛ وذلك لأن المقطع لا يبدأ بحركة وتحقيق الحركة يوجد الهمزة (٢).

ولعل العربية قد جاءت بالهمزة هنا لأن الحركة (الكسرة) التي في اسم الفاعل (حركة العين) لا تستقيم من غير الصامت (وذلك بعد حذف شبه الحركة) فالحروف عندهم أي الصوامت أوعية الحركات وما المنطوق - في اعتقادي - في اسم الفاعل إلا صوت الكسرة محققة وتحقيقها يكون بالصامت وهذا الصامت هو الهمزة . وكانت الهمزة دون غيرها لأنها قلما تغير في المعاني والله أعلم. ومثل ذلك يمكن أن يقال في الهمزة التي في صيغة "فعائل" كما في "صحائف وعجائز" ومما يعزّر أن قيمة الهمزة في كثير من مواقعها صوتية وليست وظيفية أن الهمزة التي جاءت بدلاً من الواو والياء (المنقلبة عنهما) لم تغير في المعاني في حين أنه لو جسيء بأي صوت صامت آخر لغير في المعاني، وكذلك فإن تخفيف الهمزة إلى الصوت الذي هو من جنس حركتها أو حركة ما قبلها كما في (بئر ← بير، ورأس ← راس، ولؤم ← لوم) يدل على أن قيمة الهمزة فيها صوتية. وكذلك فإن الهمزة في مثل سماء وبناء والتي يقال عنها أنها منقلبة عن واو أو ياء إنما جيء بها لغاية صوتية فقط تتمثل في رغبة العربية في إقفال مقاطعها المفتوحة أو شبه المفتوحة (المنتهية بأشباه الحركات). كما في سماو بناي حيث ينتهي المقطع الثاني منهما بشبسه حركة.

(١) محاولة السنية في الإعلال، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص ٤١.

ولذلك فقد لجأت العربية إلى إسقاطه والتعويض عنه بهذا الصامت القسوي الذي هو الهمزة، قال سيبويه : "وزعم الخليل أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً فيهمز، وهذه حُبلأ".

وعليه فإن ما ذهب إليه الدكتور أحمد الحمو يمكن أن يؤخذ ببعضه، بشرط ألا يعمم ذلك على الهمزة في كل مواقعها، بحيث يُخرجُ الهمزة من حروف المباني العربية، لأن ذلك سوف يلحق بالهمزة إجحافاً وظلماً، لكن فمن العدل أن نقول إن الهمزة ولا سيما المنقلبة عن أصل قلما تكون لها وظيفة تمييزية، حيث تنحصر قيمتها في الجانب الصوتي والله أعلم.

المبحث الرابع : الحركات

- مفهوم الحركة (الحركات).

لم يُعرّف القدماء الحركة -في ما أعلم- تعريفاً واضحاً، ولعل ذلك ناتج عن عدم اهتمامهم بها. وهذا ما سأتبينه في ما بعد عند الحديث عن أهمية الحركات إن شاء الله، إلا أن القدماء وصفوا الحركات بأنها أبعادٌ لحروف المد واللين ^(١).

أما المحدثون فقد عرّفوا الحركة تعريفاً صوتياً، وهو ما يقتضيه الدرس الصوتي، ومن الذين عرّفوا الحركة دانيال جونز، وذلك "بأنها صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والقم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً" ^(٢).

وعرّف الدكتور عبد الصبور شاهين الحركات بقوله : "الحركات أصوات انطلاقية تحدث منذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها وليس للقم من دور في إنتاجها سوى اتخاذ شكل معيناً باعتباره غرفة رنين تعطي الصوت المار بها طابعاً خاصاً" ^(٣). والحركات عند الدكتور عبد القادر مرعي "أصوات مجهورة يهتز معها الوتران الصوتيان ولا يضيق مجرى الهواء أثناء النطق بها، بحيث لا يحدث أثناء نطقها احتكاك مسموع" ^(٤).

يلحظ من التعريفات الثلاثة السابقة للحركة أو الحركات أنها تشترك جميعاً في كون الهواء يمرّ حراً طليقاً دون أن يعترض مجراه أي عائق أثناء مروره عبر القناة النطقية، وذلك خلال نطق الحركة؛ وهذا يعني أنه لا دور لأعضاء النطق في إنتاج الحركات، وهذا هو التصور

(١) أنظر سر صناعة الإعراب، ١ / ١٧، وشرح الشافية، ٢ / ٢١١-٢١٢، وشرح المفصل، ١٠ / ٨٧.

(٢) نقلاً عن أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، ص ١٥٦-١٥٧.

(٣) المنهج الصوتي، ٢٩.

(٤) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، الدكتور عبد القادر مرعي، مؤتم للبحوث والدراسات المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٩٢، ١٩٨.

الشائع عن الحركات، يقول الدكتور عبد القادر مرعي : "وغالباً ما يكون هذا الصوت أحد أصوات المد واللين وذلك لأن هذه الأصوات لا يعترض مجراها أي عائق " (١).

والذي يراه الباحث غير ذلك، فلكل عضو من أعضاء الجهاز النطقي عمل في إنتاج أي صوت من الأصوات اللغوية مهما قل هذا العمل واختلف من صوت لآخر، وإن كانت أهمية العضو في إنتاج صوت معين أكبر منها في إنتاج صوت آخر ، فلو سلمنا بأن الهواء يخرج دون أن يعترض مجراه أي عائق لما كان الناتج صوتاً لغوياً مميزاً ، ولكانت أصوات الحركات واحدة لا يمكن تمييز الواحد منها عن الآخر.

وعليه فللشفتين دور في إنتاج الحركات، وإن كان الدكتور فوزي الشايب يرى أن حركة الشفاه في إنتاج الواو (وهي من جنس الضمة) ما هي إلا حركة مرافقة لا غير " (٢)، حيث يقصد بذلك أن لا دور للشفتين في إنتاج الواو. وعن دور الشفتين في إنتاج الحركات يقول الدكتور رمضان التواب: "ولا شك أن الشفتين لهما أثر في إحداث كل حركة من هذه الحركات جميعها، لا يمكن إغفاله، فهما منفرجتان مع بعض الحركات. ومستديرتان مع بعضها الآخر. وتختلف درجة الانفراج والاستدارة في صوت عن الآخر" (٣). فدور الشفتين مهم إذن في إنتاج كل حركة من الحركات.

وكذلك لكل من الحنك السفلي واللسان والوترين الصوتيين واللهة أثره الذي لا يمكن تجاهله في إنتاج أصوات الحركات، فليست الحركات مجرد نفس طليق كما يرى الدكتور فوزي الشايب (٤) وكما يظهر من تعريفات الحركة السابقة؛ إذ لو كانت الحركات كذلك لكانت زفيراً كأي زفير يخرج من غير أن ينتج صوتاً لغوياً مفهوماً.

وأما عمل الحنك السفلي فيتمثل في اتخاذه وضعاً معيناً عند إنتاج كل حركة من الحركات، يقول الدكتور عبد القادر مرعي : "ونتبين مما سبق أن الحركات الإعرابية الثلاث مصطلحات صوتية تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الحركات " (٥).

(١) ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، الدكتور عبد القادر مرعي، مؤتمنة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول ، ١٩٩٤، ٢١.

(٢) محاضرات في اللسانيات، ص ١٩٣.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٩٣.

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢٤.

(٥) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، ص ٢٠٠.

ويتمثل عمل اللهاة في إنتاج الحركات بأن تقوم بإغلاق الفراغ الأنفي ليستمر الهواء في مجراه الفموي لتنتج الحركات . وأما الوتران الصوتيان فيتمثل دورهما بالذبذبة أثناء نطق الحركة لإنتاج الجهر الذي هو صفة بارزة ومشاركة بين الحركات جميعها. قال الدكتور عبد الرحمن أيوب : "وبالرجوع إلى التعريف المذكور من قبل (يقصد تعريف دانيال جونز) نجده يتضمن الإشارة إلى أنواع من النشاط تقوم بها الأعضاء الصوتية لإنتاج الحركات كذبذبة الأوتار الصوتية لإنتاج الجهر، واتخاذ اللهاة وضعا يجعل الهواء يخرج من الفم لا من الأنف " (١). وقال أيضاً : "هذا ويجب أن نشير هنا إلى نوعين من تدخل الأعضاء الصوتية يعتبران من الشروط الهامة لتحقيق الأصوات التي تسمى بالحركات، أما أحدهما فهو تدخل الأوتار الصوتية بالذبذبة لا بسد مجرى الهواء داخل الحنجرة (٢) وأما الثاني فتدخل اللهاة بإقفال الفراغ الأنفي، ولذلك لن نعتبر هذين النوعين من التدخل مقصودين بالذات عندما نتحدث عن عدم تدخل الأعضاء الصوتية " (٣).

وأثر اللسان كبير أيضاً في إنتاج الحركات، حيث يؤدي اللسان عملاً مميزاً في إنتاج كل حركة من الحركات، فأوضاع اللسان المختلفة من ارتفاع وانخفاض وتقدم وتأخر داخل التجويف الفموي هي التي تحدد نوع الحركة اللغوية، فمرة يتخذ اللسان وضعاً أفقياً تقريباً فتنتج حركة ماء، فإذا غير اللسان وضعه وارتفع قليلاً فإن حركة لغوية مغايرة للأولى ستنشأ عن هذا الوضع الجديد للسان، فأثر اللسان مهم في إنتاج الحركات كما أنه مهم في إنتاج الصوامت، يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب : "ولكن الذي يعنينا عند الحديث عن الحركات هو التدخل الذي يحدث بواسطة اللسان في فراغ الفم " (٤). أما الدكتور سمير ستيتية فيبين عمل اللسان وأوضاعه المختلفة في إنتاج الحركات، حيث يقول : "ونحن لا نقصد بذلك أن اللسان يتحرك عند إنتاج الحركات دون الصوامت. ولكننا نقصد أن الحركة التي يتحركها اللسان عند إنتاج الحركات، إنما هو تحريك محض، يتخذ فيه اللسان وضعاً أفقياً أو عمودياً ويكون هذا الوضع أساساً في إنتاج الحركات، وتمييز بعضها من بعض، ولا يمكن إغفال هذا الوضع عند وصف أية حركة أو تجاوزه عند التمييز بين الحركات. ولا يعد هذا الأمر ذا بال عند وصف الصوامت وعلى ذلك، فكل صوت نجد أنفسنا مضطرين عند وصفه إلى ذكر الوضع الأفقي أو العمودي للسان فهو حركة، وكل صوت لا نحتاج عند وصفه إلى ذكر الوضع الأفقي أو العمودي للسان فهو صامت. ولتوضيح

(١) أصوات اللغة، ص ١٥٧.

(٢) عندما تسد الأوتار الصوتية مجرى الهواء يحدث صوت الهمزة (الوقفة الحنجرية).

(٣) أصوات اللغة، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) السابق، ١٥٨.

هذه الفكرة نقول : إنَّ الفرقَ بين الحركتين [i] و [a] مثلاً، هو فرق في درجة تحرك اللسان، وذلك أنه عند إنتاج الحركة الأولى [i] وتبرز نقطة في ظهر اللسان، لتكون هي أعلى نقطة متقدمة فيه إلى الأمام. أمّا عند نطق الحركة [a] فينخفض اللسان إلى الأسفل، وعند ذلك تكون أبرز نقطة فيه في الأمام بعد انخفاضه " (١).

إذن فـ للسان دورٌ مهم في إنتاج الحركات، وعلى أوضاعه المختلفة من ارتفاع وانخفاض وتقدم وتأخر يترتب إنتاج الحركات اللغوية كما ذكر سابقاً، حتى كأنني أجد نفسي مضطراً إلى القول إنَّ إنتاج الحركات منوطٌ بحركة اللسان في الدرجة الأولى.

وحركة اللسان هذه ليست عشوائية أو غير محددة، فهو يتحرك بمقدار ثابت فإذا تجاوز اللسان المنطقة المحددة له في إنتاج حركة ما نتجت حركة أخرى، أو ينتج صوت غير لغوي، أو على الأقل غير مميز من بين أصوات عربيتنا . وقد ينتج صامتٌ من الصوامت إذا تجاوز اللسان حدود أوضاعه ضمن المنطقة المخصصة لإنتاج الحركات، يقول الدكتور سمير ستيتية : "هذه الأوضاع الثابتة في نطق الحركات، تُعدُّ معياراً أساسياً في تلازم أمرين هما :

- ١- تحرك اللسان بمقدار ثابت، في اتجاه معيّن، وحركة معينة للشفتين ينتجان دائماً حركة واحدة، بغض النظر عن حجرة الرنين الفموية.
- ٢- إذا تغيّر مقدار حركة اللسان، أو تغيّر اتجاه تحركه، أو تغيّر وضع الشفتين تغيّرت الحركة اللغوية الناجمة عن ذلك.

ويضيف الدكتور سمير قائلاً : وهذا يعني أنه بالإمكان، إيجاد حدود قصوى لتحرك اللسان في إنتاج الحركات. ولا نقصد بذلك أن اللسان لا يمكن أن يتجاوز هذه الحدود بإطلاق وإنما نقصد أن تلك الحدود هي الغايات التي تنتج عندها حركات، فإذا تجاوزها اللسان، فإمّا أن تضيق الحركة وتصبح صامتاً، وإمّا أن تكون النتيجة حركة غير مختلفة عن حركة الحد الأقصى من الناحية الفونولوجية، فتفقد قيمتها اللغوية " (٢).

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ١٣٢.

(٢) السابق، ص ١٣٣.

لم يغفل القدماء عن هذه الحقيقة، بل تنبّهوا إليها. قال الفراء : "فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين، والفتحة تخرج من طرف الفم بلا كلفة" (١).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن معظم أعضاء النطق تشترك في إنتاج الحركة، ولا يعني هذا أن الاشتراك يكون في إنتاج الحركات دون الصوامت، لكنني أعتقد أن اشتراكها في إنتاج الحركات أولى وأدق منه في إنتاج الصوامت، وذلك لعدم تحديد مخرج نطقي بارز لكل حركة من الحركات وذلك خلافاً للصوامت والله أعلم.

وأما مفهوم الحركات كما يراه الباحث فهي أصوات صائتة مجهورة، يلعب اللسان والشفتان دوراً بارزاً في إنتاجها إضافة لبقية أعضاء النطق، ولها أهمية كاهمية الصوامت أو أكثر.

ونظراً لعدم وجود معيار محدد متفق عليه لتحديد خصائص الحركات بشكل عام وخصائص كل حركة بشكل خاص، وذلك من حيث المخرج والصفة وآلية النطق، فإن دراسة الحركات تبقى من أصعب أنواع الدراسة الصوتية وهذا ما أكدّه الدكتور سمير ستيتية حيث قال : " تعد دراسة الحركات من أشدّ جوانب الدراسات الصوتية صعوبة وتعقيداً، لأسباب منها أنه لا يوجد معيار متفق عليه لتحديد خصائص الحركات ، تحديداً يتم به إدخال الصوت الذي تتوافر فيه تلك الخصائص في باب الحركة كما يخرج الصوت الذي تتوافر فيه تلك الخصائص من باب الحركة. وسنرى أن هذه المشكلة تبرز بشكل واضح عندما نجد عدداً من الأصوات فيه بعض خصائص الحركات، وبعض خصائص الصوامت، الأمر الذي قد يؤدي إلى إدخال هذه الأصوات في باب الحركات ، وهذا ما فعله بعض علماء الأصوات مع ما اشتهر من تصنيف تلك الأصوات في باب الصوامت. فاللام مثلاً، من الأصوات التي نظر إليها بعض العلماء باعتبارين : "... فإذا اعتبرنا أن الهواء ينحصر في وسط الفم ، عند نطق اللام وأن الهواء ينسرب من الجانبين، فاللام صوت صامت، وإذا اعتبرنا مرور الهواء بحرية دون اعتراض من الجانبين فاللام حركة" (٢). ويتابع الدكتور سمير حديثه قائلاً : لهذا فتعريف الحركة تعريفاً جامعاً لا يدخل فيه شيء، ومانعاً لا يخرج منه شيء، أمر لا نكاد نعثر له على وجود في كتب علم الأصوات. وما زال

(١) معاني القرآن، الفراء، ١٣/٢.

(٢) نقلاً عن الحركات بين المعايير، النظرية والخصائص النطقية، ص ١٢٣.

L. Brosnahan. G. B. Malmberg. Introduction to Phonetics. Cambridge w. Heffer 8, sonslted 1970 P. 84.

الأمر موضع دراسة وحوار بين العلماء والباحثين في هذا العلم " (١). فتحديد مفهوم للحركة أمر في غاية الصعوبة إذن وذلك كما هي الحال بالنسبة لدراستها.

- سبب تسمية الحركات بهذا الاسم :

يرى القدماء أن سبب تسمية الحركات بهذا الاسم يتصل بكونها تثقل الحرف الصامت أي تحركه من حالة كونه ساكناً، قال ابن جني : " وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تثقل الحرف الذي تثقل به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو " (٢).

فالحركة سميت بذلك لأنها تحرك الحرف من حالة السكون، وفي اعتقادي أن وصف هذه الأصوات بالنقص كما ذكر ابن جني ليس قليلاً من شأنها أو أهميتها أي من حيث معناها أو من حيث نطقها؛ ولكنها ناقصة مقارنة بالحركات الطويلة (حروف المد عنده) ، وعليه يكون نقصها في الكمية أو الطول.

أما المحدثون فيرون أن سبب تسمية الحركات بهذا الاسم يتفق مع آلية نطقها وذلك في ما يتصل بحركة اللسان أثناء إنتاجها. يقول الدكتور سمير سبتيتية : "والذي نراه أن مصطلح "الحركة" تسمية تتمشى مع الحقيقة العلمية للحركات والتي يمكن أن ينظر إليها من خلال حركة اللسان، تلك الحركة التي يمكن أن تعد أساساً لبناء معيار مُطَرِّد لتمييز الحركات من الصوامت " (٣).

وليس هناك أي تعارض بين رأي ابن جني ورأي الدكتور سمير السابقين، فإن ابن جني نظر إلى الحركة من ناحية وظيفية بينما نظر إليها الدكتور سمير سبتيتية من ناحية نطقية صوتية.

وقد عرف القدماء أن الحركات أبعاض الحروف كما قلت سابقاً، فقد قال الاستربادي : "وذلك لأن الضمة بعض الواو" (٤). والكسرة عند ابن يعيش بعض الياء (٥) ، وقال ابن الجوزي :

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٢٣.

(٢) مر صناعة الإعراب، ٢٦ / ١ - ٢٧.

(٣) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ١٢٣.

(٤) شرح الشافية، ٢ / ٢١١ - ٢١٢.

(٥) شرح المفصل، ١٠ / ٨٧.

"والجمهور على أن الفتحة من الألف والضمّة من الواو والكسرة من الياء، فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليست الحركات مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات" (١) وجاء في الإنصاف "فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم والصيارف " (٢).

وقد بين الدكتور كاصد الزبيدي أنه مما يؤكد أن الحركات أبعاد لحروف المد حذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح المجزوم . وفي ما يقابل ذلك من حذف الحركة الطويلة من آخر الفعل الناقص المجزوم. قال: "ومما يدل ذلك أن الحركات أبعاد الحروف أو أن حروف المد هي نتيجة لإشباع هذه الحركات، فإن هذه الحروف تُحذف من آخر المعتل الآخر في حالة الجزم كما تُحذف الحركة من الصحيح، فعلمة جزم الصحيح حذف الحركة وتسكينه وكذلك المعتل الآخر حذف الحركة الطويلة (حرف العلة) من آخره، لأنه الحرف الذي تظهر عليه العلامة الإعرابية. وهذا مؤشر قوي على قوة الارتباط بين الحركات وحروف المد الثلاثة (الواو والياء والألف). وهذا مما يؤكد أن الحركات أبعاد هذه الحروف" (٣).

إن ما ذهب إليه الدكتور كاصد الزبيدي أمر ممكن، لكن فكرة حذف الحركة الطويلة من آخر الفعل الناقص المجزوم أمر يحتاج إلى إعادة نظر، فقد بينت في مواضع كثيرة من بحثي هذا أن الحركة الطويلة في الفعل الناقص المجزوم تقصر ولا تحذف . ولو قال الدكتور الزبيدي إن الحركة الطويلة تقصر لكان وجه المقارنة بين الحالتين أقوى، فالحركة القصيرة تحذف برمتها من آخر الفعل الصحيح المجزوم وفي المقابل فإن الحركة الطويلة تقصر في آخر الفعل الناقص المجزوم؛ وذلك لأن حذف الحركة القصيرة لا يساوي حذف الحركة الطويلة كما أرى، لكن حذف الحركة القصيرة يعادل تقصير الحركة الطويلة وتحويلها إلى حركة قصيرة، أي حذف ما يعادل الحركة القصيرة من الحركة الطويلة وذلك بالنسبة للفعل الناقص والله أعلم.

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/ ٢٠٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١/ ١٢١، والبيت في سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٥ وهو ممن أبيات الفرزدق.

(٣) فقه اللغة العربية، الدكتور كاصد الزبيدي، ص ٣٤٨.

- أهمية الحركات

لم تنظم مجموعة صوتية أو حتى صوت واحد مثلما ظلمت الحركات في اللغة العربية، ويتصل هذا الظلم بالحركات بعامة والقصيرة منها بخاصة . فلم يأبه علماء العربية القدماء كثيراً، ولم يهتموا بها اهتمامهم بالصّوامت، بل لعلّ الحركات كانت مهمة مقارنة مع أخواتها الصوامت، فهي ثانوية ولا تذكر إلاّ عرضاً، وليس لها نصيب في الصور الكتابية للأصوات العربية كتلك التي للصّوامت، فأول من ابتدّع للحركات القصيرة رموزاً هو الخليل بن أحمد، وأول من ضبط الكلمات بالحركات هو أبو الأسود الدؤلي (١).

وليس ذلك نتيجة لعدم أهميتها في الكلام، فالصوائت الطويلة والقصيرة أهم من الصوامت حقيقة، قال الدكتور كمال بشر: "إنّ الحركات أهم من الحروف في بناء الكلمات ... ومسألة التفضيل بين الأصوات مسألة مشكوك فيها ولا يأخذ بها العلم الحديث، ولكنها "نظرية الأصول" عند علماء العربية هي التي وضعتهم هذا الموضع غير المسلم به، وكان من أهم نتائجها ذلك الاهتمام البالغ بالحروف دون الحركات " (٢).

لكن علماء العربية كانوا يعطون الأهمية الكبرى للصوامت ظناً منهم أنّ كلمات العربية تتكون من تآلف الصوامت فقط، ثم يرون أنّ للحركات بعض الأثر في الأوزان والصيغ الصرفية المختلفة. والحقيقة أنّ ورود الصوائت يفوق كثيراً ورود بعض الصوامت في الكلمات العربية، فلا تخلو لفظة واحدة في اللغة العربية من صائت أو أكثر في حين أنّ بعض الصوامت قلماً يذكر في الكلام.

وعن أهمية الحركات يقول الدكتور الطيب البكوش: "ولا يسعنا إلاّ أن نلاحظ في نطاق وصف النظام الصوتي العربي نقصاً في إهمال النظام الحركي العربي، فلئن كانت الحركات العربية الوظيفية ثلاثاً فحسب بالنسبة إلى ما يقارب الثلاثين حرفاً (أي بنسبة العشر)، فإن أهميتها التوزيعية تفوق الأربعين في المائة في العربية " (٣).

(١) فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٤٠٠.

(٢) دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال بشر، ص ٧٦.

(٣) النظريات الصوتية في كتاب ميبويه، الدكتور الطيب البكوش، حوليات الجامعة التونسية، العدد الحادي عشر

١٩٧٤م، تونس، ١٤٨ - ١٤٩.

إن هذا الإجحاف بحق الحركات ليس مردّه علماء العربية، بل إنّ نظام الكتابة العربيّة الذي أوجده العرب أنفسهم هو المسؤول عن عدم إعطاء الحركات حقها ومكانتها الصحيحة، ذلك أنّ حرم الحركات من صور كتابية، اللّهم إلّا الفتحة الطويلة (الألف)، ولم يكن ذلك إنصافاً لها، بل لأنهم ظنوها صوتاً ساكناً كبقية السواكن (الصوامت) أو أنها صورة الهمزة الكتابية كما مرّ سابقاً. علماً بأن شيخاً من شيوخ العربية وهو ابن جني، قد اهتمّ بالأصوات الصائتة وتحدث عنها في كتابيه: سر صناعة الإعراب والخصائص. لكن علماء العربية عامّة لم يهتموا بالحركات اهتمامهم بالصوامت، قال الدكتور فوزي الشايب: "لم يول القدماء الحركات القصيرة، الأهمية نفسها التي أولوها للصوامت، ويرجع ذلك إلى عدم وجود رموز مستقلة للحركات القصيرة تكتب في صلب الكلم، وإنّما توضع فوق الصامت أو تحته، وهذه التبعية الخطيّة التي فرضتها رسوم الكتابة العربية السامية عامة، قد أوحى إلى القدماء فكرة تفوق الصامت وأهميته، وتبعية الحركة و دونيتها. فالتبعية الخطية ترتب عليها تبعية وظيفية، وتبعية في القيمة والأهمية، مما جعل القدماء ينظرون إلى الحركات وكأنها عناصر ناقصة، ضعيفة، لا تقوم بذاتها، وإنّما تكون تابعة دائماً وأبداً للصامت. فالصامت متبوع، والحركة هي التابع، والمتبوع - من ناحية منطقية - أهم وأقوى بطبيعة الحال من التابع، إذ لا بدّ للتابع من متبوع يعتمد عليه، يوجد بوجوده، وينعدم بعدمه" ^(١) ويضيف الدكتور فوزي الشايب قائلاً: "هذا هو موقف القدماء من العلاقة بين الصوامت والحركات والذي قوامه القول بقوة الصامت واستقلاليته. وضعف الحركة وتبعيةها وهذا الموقف في الحقيقة قائم على أسس معيارية بحثية، فالدراسة الوصفية تهدمه وتنسفه من أساسه، فليست الصوامت أقوى صوتاً، وأقوى جرساً من الحركات، وليس الصامت هو المتبوع والحركة هي التابع، بل العكس هو الصحيح" ^(٢).

وعن عدم وجود صور كتابية للصوائت، ووجودها للصوامت وذلك للاهتمام بالصوامت دون الصوائت يقول الدكتور كمال بشر: "ومن أسباب اهتمامهم بالحروف كذلك وجود رموز مستقلة لها، دون الحركات التي ليس لها مثل هذه الرموز، والعلامات المعروفة (—) علامات حديثة نسبياً، إذ هي من ابتكار الخليل، وليست لها في الطبع في نظرهم أهمية الحروف المستقلة. وهذا في واقع الأمر منهج خاطيء إذ هم في ذلك متأثرون بالكتابة على حين أن الأساس هنا هو النطق" ^(٣).

^(١) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، الدكتور فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد

الثلاثون، السنة العاشرة، ١٩٨٦، ص ٧٩-٨٠.

^(٢) السابق، ص ٨١.

^(٣) دراسات في علم اللغة، - الأصوات -، ص ٧٦.

وقد وصل الظلم بحق هذه الصوائت في العربية إلى درجة أنها لم تكن تحسب في عداد أصوات الكلمة العربية، ففي الفعل (كتب) مثلاً نقول : هو فعل ثلاثي (أي عدد حروفه ثلاثة) وذلك بالنظر إلى الصوامت فقط، ومثل ذلك يقال في الثنائي والرباعي والخماسي فالمعدود فيها هو الصوامت دون الصوائت. والحقيقة أن كلمة مثل الفعل (كتب) هي سداسية حيث تتكون من ثلاثة صوامت وثلاث حركات^(١)، لكن نظام الكتابة العربية الذي لا يبرز الصوائت في مباني الكلمات هو الذي صرف اهتمام القدماء عن دراسة هذه الصوائت والعناية بها اعتناءهم بالصوامت والله أعلم.

والحركات - عندي - أهم من الصوامت. وإن قال قائل إن الكلمات تفهم معانيها من خلال السياق الذي توجد فيه من غير الحركات، وعليه فما قيمة الحركات البنائية إذن؟ فالجواب على ذلك إن الحركات مقدرة في الذهن نتيجة خبرات متراكمة وإن لم تظهر صورتها الكتابية، وما هذا السياق إلا نتيجة لتقديرات ذهنية ومعلومات مخزونة في الذاكرة عن هذه الحركات فالكلمات بلا حركات أجسام ميتة فإذا أعطيت حقها من الحركات بُعِثَت الحياة فيها ، وأصبحت لها معانيها الخاصة ومدلولاتها التي تفرق بين كل كلمة وأخرى وإن تشابهت الصوامت وتطابقت في الكلمتين.

فالحركات أدوات وصل للصوامت في الكلمة الواحدة وبين الكلمات بحيث لا تستقيم الألفاظ في العربية بدونها، فهي الخيط الذي تنتظم به الكلمات لتشكل نسجاً صوتياً معيناً له معناه المختلف عن أي نسج صوتي آخر؛ فمن غير هذه الحركات لم تقم ألفاظ لسانها دلالات وإن تضامنت الصوامت في ما بينها وشكلت هياكل كتابية. علماً بأن نظام الكتابة العربية نفسه لا يسمح بذلك فهو لا يجيز أن يلتقي صامتان في مقطع واحد إلا في حالة الوقف ، وهي حالة إستثنائية كما هو معلوم، قال الدكتور عبد الصبور شاهين : "ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع، وإنما يكونها دخول الحركات عليها، وارتباطها بها " ^(٢).

إن الصوامت ليست أهم من الصوائت في مباني الكلمات ودلالاتها على المعاني، فالصوائت تحمل قيماً وظيفية تمييزية كما هو الحال في الصوامت، فيتغَيَّر الصوائت تتغَيَّر دلالات الألفاظ، يقول الدكتور عبد القادر الجليل : "هذا التغَيَّر في البنى التركيبية للصوائت هو

^(١) انظر أبحاث في اللغة، الدكتور داود عبده، ص ٣٥ - ٣٦.

^(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤٣.

الذي أدى إلى التغيّر في المدلولات، مما يترتب عليه القول أنها تحمل قيما وظيفية تمييزية، إلى جانب الصوامت وهو ما أغفل جوانب منه الدرس اللغوي القديم " (١).

والدكتور إبراهيم أنيس لا يعزو الإجحاف الذي لحق بالحركات لنظام الكتابة العربية فحسب، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يرى أن هذا الإجحاف الذي لحق بالحركات العربية مرده الكتابة السامية التي عُنيت بالصوامت دون الحركات، قال : "وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنها أكثر شيوعاً فيها لم يُعنَ بها المتقدمون من علماء العربية، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية، لا على أنها من بنية الكلمات بل كعرض يعرض لها ولا يُكوّن منها إلا شطراً فرعياً... ولعلّ الذي دعا إلى هذا الإنحراف أن الكتابة السامية منذ القدم عُنيت فقط بالأصوات الساكنة فرمزت لها برموز ثم جاء عهد عليها أحسن الكتاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين فكتبوهما في بعض النصوص والنقوش القديمة، وظلّت الحال هكذا حتى وضعت أصوات اللين القصيرة (الحركات) في العصور الإسلامية " (٢).

ومن دليل اهتمامهم بالصوامت دون الحركات أنهم عدّوا الصامات كالمحل للحركة، فالصوامت - في عرفهم تستقيم من غير الحركات ولكن الحركات لا تستقيم من غير الصوامت، فهي محتاجة إليها، ووجودها مرهون بوجود الحركات، قال ابن جني : "إن الحرف (يقصد الصامت) كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه " (٣).

إن الذي دعا ابن جني إلى هذا القول هو نظام الكتابة العربية، فقد نظر إلى المكتوب، وأهمّل المنطوق. وهو بهذا يقرر أمرين اثنين يتصلان بالحركات هما :

- ١- الحرف (الصامت) محل للحركة ومعنى هذا أن الحركة تحتاج إلى حرف (صامت) ليتحقّق وجودها . وهذا يصدق في الحقيقة على الحركة والصامت معاً إذ لا يمكن نطق الصامت من غير الحركة ولا الحركة من غير الصامت. لكن كل واحد منهما متحقّق موجود من غير الآخر في النظام اللغوي أي أن الحركة صوت مستقل بنفسه كما هو الحال في الصامت.
- ٢- الحرف (الصامت) رئيسي وركن في الكلمة، بينما الحركة ثانوية عرضية. وهذا الكلام يحتاج إلى إعادة نظر وقد بيّنت ذلك سابقاً، إذ لا مفاضلة بين أصوات اللغة الصامات منها والحركات، وإن كان ولا بد من هذه المفاضلة فالحركات أفضل من الصوامت لما تؤدّيه من وظائف لغوية تفوق بها الصوامت كثيراً.

(١) التنوعات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، ص ١٦٧.

(٢) " بحث في اشتقاق حروف العلة "، ص ١٠٤-١٠٥.

وهذا يدل دلالة أخرى على أن الحركات لم تعط حقها أسوة بالصوامت وقد ترتب على ذلك أن أهملت تقريباً في الدرس اللغوي القديم ، بينما كان الاهتمام منصباً على الصوامت ، فالصامت جوهر والحركة مظهر ، ولا يغني المظهر عن الجوهر شيئاً ، ولا يكون هذا المظهر إلا بوجود هذا الجوهر وليس العكس، وهذه نظرة القاء إلى كل من الحركة والصامت، قال ابن جني " وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف ، صارت كأنها قد حلتها وصار هو كأنه قد تضمنها " (١).

وعليه فوجود الحركة مرهون بوجود الصامت عندهم . وقد بينت في السطور القليلة السابقة أنه لا وجود لأحدهما مستقلاً عن الآخر. ومن أمثلة ذلك أنه لا يبدأ في العربية بحركة وفي المقابل لا يبدأ فيها بصامت ساكن ، فالبدائية يجب أن تكون بصامت متحرك. وهذا يؤكد أنهما متلازمان. وعليه فإن كلاً من الصامت والحركة يطلب الآخر، وبالتالي فإن أحدهما لا يمكنه أن يستغني عن الآخر كي يتحقق وجوده بالفعل، وإن ظهر الاستغناء عن الحركات في نظام الكتابة العربية فهو استغناء صوري مادي لا صوتي ولا ذهني ، فصورة الحركات مقدرة في الذهن وإن لم تظهر في مباني الكلمات ومن غيرها لا تستقيم المباني ولا تفهم المعاني والعبرة في المنطوق لا المكتوب. يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " فالكتابة ليست إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الأصوات اللغوية، صرفت القاء عن أهمية أصوات اللين فلم يرمز لها برموز في صلب الكلمات " (٢).

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " والواقع أن نظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصراً ثابتاً، وآخر متغيراً، فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها، وتمنحها معناها، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية " (٣). وعن علاقة الصوامت بالحركات ودورها في إنتاج الكلمة العربية، قال : " فيجب أولاً أن نستحضر في الذهن التعارض الأساسي بين الصوامت والمصوتات، وهو ما يتجلى في التحول الداخلي، والطريقة الأساسية في التنظيم اللغوي للعربية هي : أن الأصول، وهي أساس اللغة مكونة من صوامت، وصوامت فقط، أما تحقيق وجود الكلمات فيتم بواسطة إدخال المصوتات في الأصل، فالصوامت والمصوتات تعمل إذن في اتجاهين مختلفين ، إذ تقوم الصوامت بتكوين الأصل وعلى

(١) سر صناعة الإعراب، ٣٧ / ١.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ٣٢.

(٣) المنهج الصوتي للبناء العربية، ص ٤٣.

المصوتات استخدام هذا الأصل " (١). فالصامت والحركة إذن كالشريكين اللذين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وإن استغنى أحدهما عن شريكه، بطلت وانحلت شركتهما وهذه حال الصوامت والحركات.

ورداً على قول ابن جني السابق من أن الحرف قد يوجد بلا حركة ، والحركة لا توجد إلا مع الحرف يقول الدكتور فوزي الشايب : " وعليه، فالقول بأن الصامت قد يوجد ولا حركة معه قول مردود، لأنه لا وجود للأصوات منفردة، ففي النطق لا يوجد صامت دون حركة، ولا وجود لحركة دون صامت، لأننا إنما نتكلم سلاسل صوتية متصلة ... ولا وجود لأي منهما دون الآخر، فكلاهما مفتقر إلى الآخر بالضرورة وهذه حقيقة معروفة، ومن ثم فإن تجزئة الكلام إلى صوامت وحركات يعد عملاً اصطناعياً، الغرض منه فقط، هو تيسير عملية الوقوف على حقيقة الأصوات وخصائصها وكيفية نطقها " (٢).

ومع هذه الأهمية التي تحظى بها الحركات في حقيقتها، فإن سيبويه قرر أن الصوامت أهم من الحركات وهذا مجمل رأي القدماء ممن جاء بعده من علماء العربية، قال : " فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة " (٣) فالصوامت عنده أقوى من الحركات وهذا ما ظهر من كل ما سبق من حديث عن هذه المسألة. يقول الدكتور الطيب البكوش: " ولا شك أن طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية ، والخط العربي الحرفي ، والفرق الكبير بين عدد الحروف والحركات، إلى جانب النظرية التي تعتبر الحركات متفرعة عن السواو والياء والألف، من الأسباب التي جعلت سيبويه يهمل الحركات في وصفه الصوتي الذي امتاز ما عدا ذلك بالدقة والإيجاز في نفس الوقت " (٤).

وليس من السهل الآن رفع هذا الظلم الذي لحق بالحركات ، وذلك لأنه من نتائج نظام الكتابة العربية أو السامية كما تبين مما سبق ، وعليه فلا يمكن تغيير هذا النظام الكتابي بسهولة

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٤٣.

(٢) من مظاهر المعيارية في الصّرف العربي، ص ٨٢.

(٣) الكتاب، ٤ / ١٩٩.

(٤) النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، ص ١٤٩.

بعد أن مضى عليه مئات السنوات واستقر في الأذهان ، وملئت رفوف المكتبات العربية بكتابات ومؤلفات عربية قوامها هذا النظام الكتابي.

– الفرق بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة :

لقد عرفت العربية ست حركات رئيسة ثلاث منها قصيرة ، وثلاث طويلة ، وقد عرف القدماء أن الحركات الطويلة (حروف المد) تنشأ عن إشباع الحركات القصيرة؛ لكنهم عند الحديث عن الحركات كانوا لا يقصدون إلا القصيرة منها ، أما الطويلة فهي عندهم حروف مد وهي أقرب إلى الصوامت (السواكن) منها إلى الحركات كما يرون ، وإن عدّوها حروف علة ، فكثيراً ما كانوا يصفون اجتماع الواو والألف أو الواو والياء أو الألف والياء بأنه اجتماع ساكنين ، وهذه الواو أو الياء التي يتحدثون عنها في مثل هذه الحالات ما هي إلا حركة طويلة (ضمة طويلة أو كسرة طويلة) ووصفهم للواو والياء بأنهما من السواكن يدل على أنهم كانوا يعاملونهما معاملة الصوامت وإن وصفوهما بالمد أو اللين.

ومن القدماء من أشار إلى أن الألف تقارب الحركة وذلك ابن جني، حيث قال : " ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحسن موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : "أرد" للدقيق " ماست " للبن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت " ماست " كأنها مست " (١).

أما الفرق بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فيكاد ينحصر عند القدماء بالطول، وإن كان القدماء لا يعترفون إلا بالحركات القصيرة أما الطويلة فهي عندهم حروف مد أو ليسن فهي أقرب إلى الصوامت منها إلى الحركات كما ذكر سابقاً ، قال ابن جني : " اعلم أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو ، وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة " (٢).

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ٩١ / ١.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١٧ / ١.

لقد بين ابن جني أن الحركات في العربية ثلاث فقط وهي القصيرة منها أما الطويلة فهي عنده حروف مد ، وقد بين أيضاً أن هذه الحركات (أعني القصيرة) أبعاد حروف المد (الحركات الطويلة) . ثم قرر أن الحركات الطويلة (حروف المد) تنشأ عن إشباع الحركات القصيرة. قال : " ويدلك على أن الحركات أبعاد لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عين "عَمَر" فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت عامر . وكذلك كسرة عين "عَيْنَب" إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك : عَيْنَب . وكذلك ضمة عين "عُمَر" : لو أشبعتها لأنشأت بعدها واو ساكنة وذلك قولك ، عُوَمَر . فلو لا أن الحركات أبعاد لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها " (١).

إن هذا الذي قاله ابن جني لا يختلف عن رأي علم الأصوات المعاصر في نظريته للحركات الطويلة والقصيرة، فإذا أشبعت الحركات القصيرة نشأت عنها الحركات الطويلة، إلا أن ابن جني يرى أن الحركات الطويلة حروف مد فالفرق عنده بين كتب وكاتب يتمثل في الفرق بين الحركة وحرف المد. بينما هو فرق بين الحركة القصيرة والحركة الطويلة كما يرى الدرس الصوتي، فالخلاف إذن ليس جوهرياً بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين إلى الفرق بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة، وذلك من حيث الطول أو الكمية فالألف تنشأ عن إشباع الفتحة، والواو تنشأ عن إشباع الضمة، والياء تنشأ عن إشباع الكسرة، ويمكن إشباع الحركة وتحويلها إلى حرف مد عند الحاجة (أي لغاية وظيفية تمييزية) . والمقصود بالواو والياء والألف هنا الحركات الطويلة (ā , ī , ū).

قال ابن جني : " فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومنتشئة عنها، وإن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وإن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة. والواو ضمة مشبعة يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ الحرف فتشبع الفتحة فتتولد بعدها ألف ، وتشبع الكسرة فتتولد بعدها ياء ، وتشبع الضمة فتتولد بعدها واو ، وأنشد سيبويه :

فبيننا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة (٢) وزناد راعي (٣)

(١) السابق، ١ / ١٨.

(٢) الوفضة: الكنانة توضع فيها السهام/ الكتاب، ١ / ١٧٠.

(٣) البيت في الكتاب، ١ / ١٧١، وقد نسب سيبويه إلى رجل من قيس عيلان.

أراد " بين نحن نرقبه أتنا " فأشبع الفتحة فحدثت بعدها الف " (١).

فالفرق إذن بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة عند القاء يتماثل بالفرق بينهما في الطول ، فالحركات عندهم القصيرة فقط وأما الطويلة فهي حروف مد تنشأ عن إطالة الحركات القصيرة.

أما المحدثون فيرى كثير منهم أن الفرق بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة هو فرق في الكمية الصوتية ، فالحركة الطويلة تكون كميتها الصوتية أكبر من الكمية الصوتية للحركة القصيرة . ويرى علم الأصوات الحديث أن الحركة الطويلة تعدل حركتين قصيرتين ، فالفتحة الطويلة تساوي فتحيتين قصيرتين والضمة الطويلة تساوي ضميتين قصيرتين والكسرة الطويلة تساوي كسرتين قصيرتين، وذلك على النحو التالي:

$$\bar{a} \leftarrow a + a$$

$$\bar{u} \leftarrow u + u$$

$$\bar{i} \leftarrow i + i$$

ومثل هذا تقريباً ما رآه القدماء من أن الحركات أبعاض لحروف المد، فالفتحة ألف صغيرة والضمة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة ، كما مر سابقاً، وكما قلت فإن المحدثين يرون الفرق الأساس بين الحركات الطويلة والقصيرة هو فرق في الكمية، قال الدكتور كاصد الزبيدي : " فالفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة إنما هو فرق في الكمية لا في النوعية " (٢). وهذا هو رأي الدكتور رمضان عبد التواب في الفرق بين الحركات، حيث قال : " ومما يعرفه علماء الأصوات في الوقت الحاضر أن الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة في اللغة، هو فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل صوت ، فإذا قصر كان الصوت قصيراً، وإذا طال كان الصوت طويلاً ، والذي يحدد الطول والقصر هنا هو العرف عند أصحاب اللغة " (٣).

يفهم من كلام الدكتور رمضان عبد التواب أن المدة الزمنية التي يستغرقها نطق الصوت هي التي تحدد نوع الحركة طويلة أم قصيرة ، وعليه فمدة الصوت تعني كمية الصوت. لكن الدكتور تمام حسان يفرق بين كمية الصوت ومدته فهو يرى أن الفرق بينهما عظيم، قال : " وينبغي أن يكون واضحاً تماماً أن هناك فرقاً عظيماً جداً بين كمية الحرف وبين

(١) سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣-٢٤.

(٢) فقه اللغة العربية، ص ٤٣٧.

(٣) دراسات وتعليقات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٧٦.

المدة التي يستغرقها نطق الصوت ، والكمية جزء من النمطية اللغوية فهي جزء من النظام والمدة هي الوقت الذي يستغرقه النطق فهي جزء من تحليل الكلام " (١).

إن أكثر ما يلفت النظر في قول الدكتور تمام حسان السابق قوله : " فرقاً عظيماً جداً " فهذه العبارة توحي بأن الفرق بين الكمية والمدة لا يمكن أن يزول بحالٍ من الأحوال فهما متباعدان جداً وأن هذا الفرق لا يمكن تجاهله، وما يراه الباحث أن الفرق بينهما ليس عظيماً، فإذا كانت الكمية من طبيعة الصوت، فطبيعة الصوت تكون ضمن مدة زمنية . فالمدة الزمنية التي يستغرقها نطق كل صوت تختلف عن المدة الزمنية التي يستغرقها نطق صوت آخر، وذلك نظراً لأن طبيعة كل صوت تختلف عن طبيعة أي صوت آخر، أي أن كمية كل صوت تختلف عن كمية غيره من الأصوات.

وقد كفاني أستاذي الدكتور سمير ستيتية مناقشة هذا الرأي، حيث قال : " لا شك في أن كمية الصوت تمثل مقدار ذبذباته وشدتها وعلوها، ولا شك في أنه بالإضافة إلى ذلك يشمل مدته التي ينطق بها، فإذا كان التفريق بين كمية الصوت ومدته، يعني التفريق بين العمام والخاص، فذلك لا خلاف عليه وإذا كان يعني أنه لا صلة بينهما، فذلك غير صحيح، ذلك أن عدد الحزم الصوتية في حركة ما ، يزداد بزيادة مدة نطق الحركة وكذلك الشأن بالنسبة إلى تردداتها وسرعة الهواء وحركته " (٢). فالفرق إذن بين كمية الصوت ومدته ليس عظيماً.

وقد فهم بعض الباحثين في علم الأصوات أن كمية الصوت هي المدة الزمنية التي يستغرقها نطقه ومنهم برتيل المبرج ، قال : " تتميز أصوات اللغة بعضها عن بعض لا بالفروق الكيفية فحسب، بل بمدتها (أي : امتدادها في الزمن ... ويطلق على مدة الأصوات هذه أيضاً الكمية) " (٣).

والكمية عند المهدي بوروبة هي المدة الزمنية التي يستغرقها نطق الصوت كذلك قال : " ويلتقي جل القدماء والمحدثين في أن الفرق بين الحركات والممدود (يعني الحركات

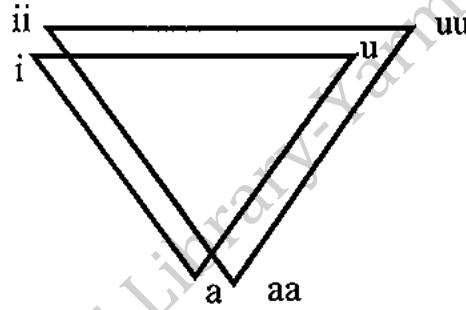
(١) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص ٣١٠.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، الدكتور سمير ستيتية، البلقاء للبحوث والدراسات المجلد الرابع، العدد الأول، حزيران، ١٩٩٦، ص ١٦-١٧.

(٣) علم الأصوات، برتيل المبرج، ص ١٧٥.

الطويلة والحركات القصيرة) لا يتعدى الكمية ، بمعنى أن اللسان يتخذ في كليهما وضعاً واحداً، لكن الذي يميز هذا الصوت عن ذلك هو الزمن الذي يستغرقه النطق لكل منهما^(١).

والدكتور أحمد مختار عمر لم يفرّق بين الحركات الطويلة ، والحركات القصيرة على أساس الكمية فقط، وإنما على أساس الكيفية كذلك . فهو يرى أن التقابل بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة قد يؤدي إلى تغيير المعنى أو الصيغة، ومعنى هذا أن كلا منهما فونيم مستقل، وهذا أمر لا خلاف عليه، بل هو الصواب بعينه كما أرى، فالحركة القصيرة فونيم مستقل عن الحركة الطويلة التي هي من جنسها، ولكل منهما وجوده الصوتي والوظيفي الذي يختلف فيه عن الآخر. أما تفرقه بينهما على أساس الكيفية فيرتبط بموقع اللسان فهو مع إحدى العلتين المتقابلتين مختلف قليلاً كما يتّضح من الشكل التالي : (٢)



وإنني أوافق الدكتور أحمد مختار عمر بأن وضع اللسان يختلف عند نطق الحركات القصيرة عما هو عليه عند نطق الحركات الطويلة ؛ فاللسان مع الحركات الطويلة يكون أكثر ارتفاعاً وأكثر تأخراً داخل التجويف الفموي مما هو عليه مع الحركات القصيرة، أي أن أوضاع اللسان أثناء نطق الحركات لا يمكن تجاهلها أو التغافل عنها عند التفريق بين الحركات الطويلة والقصيرة، إضافة للكمية ومدى الصوت ثم إن هناك فرقاً صوتياً جوهرياً بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة يتمثل في أن الطويلة منه أقوى إسماعاً من القصيرة ، ثم إن الحركات القصيرة لا يمكن مدها مقابل الحركات الطويلة ، فكان القصيرة وقفية في حين تكون الحركات الطويلة استمرارية قابلة للمد بحيث تعادل مدة الحركة الطويلة مدة حركتين قصيرتين من جنسها أو أكثر، وهذا ما يؤكد علماء الأصوات المحدثون ومنهم جان كانييتو، حيث قال : " يطلق اسم

(١) المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، المهدي بوروي، رسالة ماجستير جامعة حلب، ١٩٨٩،

ص ١٥٩.

(٢) انظر دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، ٢٨٢ - ٢٨٣ والشكل رقم (٤١) ص ٢٨٣ من المرجع نفسه.

الحركات الطويلة على الحركات التي يمتد فيها إخراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق بها ، مساوياً مدى النطق بحركتين بسيطتين ، وقد يتعدى ذلك " (١).

وقد تنبه ابن جني إلى هذا حيث قال : " ومعلوم أن الحرف (يقصد حرف المد: الحركة الطويلة) أوفى صوتاً، وأقوى جرساً من الحركة " (٢).

وبناءً على ما تقدم فإن الباحثين لم يجمعوا على أن الفرق الوحيد بين الحركات الطويلة والقصيرة هو فرق في الكمية فقط. يقول زيد القرالة : " فإن اختلاف المواضع النطقية في الحركات الطويلة عن القصيرة أمر طبيعي، إذ الجهد المبذول في الطويلة ، أكثر منه في القصيرة، وهذا الجهد يستدعي انقباض العضلات النطقية بشكل أكبر وخاصة عضلات اللسان مما يؤدي إلى تراجع اللسان للخلف بعض الشيء في الحركات الطويلة " (٣).

ومن الذين لا يوافقون كذلك على أن يكون التفريق بين الحركات القصيرة والطويلة على أساس الكمية فقط أستاذي الدكتور سمير ستيتية، يقول : " والمسألة الثانية تتمثل في الاختلاف النوعي بين الحركات القصار والحركات الطوال ، ذلك الاختلاف الذي يؤدي إلى عدم صحة المقابلة بين هذين النوعين من الحركات باعتبار الطول ومعنى ذلك عدم صحة القول أن الفارق الوحيد بين الحركة القصيرة ونظيرتها الطويلة ، إنما هو فارق في الطول فقط " (٤).

ومن الذين يحصرون الفرق بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة في الطول فقط الدكتور عبد القادر مرعي، يقول : " إن الفرق بين الحركات (الفتحة والكسرة والضمّة) وبين حروف المد واللين (الألف، والياء، والواو) ليس إلا فرقا في كمية الصوت، أو طول الصوت، أو في الزمن الذي يستغرق في نطق هذه الأصوات ... فالفرق إذن بين الحركات وبين أصوات

(١) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ١٥٤ وانظر دراسات وتعليقات في اللغة رمضان عبد التواب، ص ١٨٦.

(٢) الخصائص، ٢ / ٣٢٥.

(٣) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد القرالة رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. ١٩٩٤، ص ٢٠.

(٤) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، ص ١٧.

المدّ ليس إلا فرقاً يتمثل في إشباع الحركات ومطلها مع أصوات المدّ، وتقصير الصوت واختلاسه في الحركات " (١).

إذن يمكن القول إن الحركات الطويلة تختلف في مواضعها النطقية عن مثيلاتها القصيرة، وذلك من حيث موقع اللسان إرتفاعاً وانخفاضاً، وتقدماً في الفم وتراجعاً فيه، إضافة إلى اختلافها في الكمية أو المدة أو الطول وقوة الإسماع والاستمرارية، كما أنها تختلف في كمية الجهد المبذول لنطقها، فالحركات الطويلة يحتاج نطقها إلى جهد أكبر مما يحتاجه نطق الحركات القصيرة. والله أعلم.

(١) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، ص ١٩٨.

الفصل الثاني

الأفعال المعتلة

الفعل المعتل :

هو ما كان أحد حروفه الأصلية واحداً من حرفي العلة (الواو أو الياء) أو أكثر. أمّا الألف فلا تكون أصلاً في المتمكن أبداً^(١)، وإنما هي منقلبة عن واو أو ياء . ولا يسمى ما دخل حروفه الأصلية الهمزة دون الواو أو الياء معتلاً ، على الرغم من أن النحاة كثيراً ما كانوا يعدّون الهمزة من حروف العلة أو يضيفونها إليها^(٢).

لقد قُسم الفعل المعتل بحسب حروف العلة فيه من حيث موقعها وعددها ، فهو عند الميداني ثلاثة أقسام يقول : " ينقسم المعتل بحسب موضع حرف العلة إلى ثلاثة أقسام : مثال وأجوف وناقص " ^(٣) . وأقسام المعتل عند ابن الحاجب خمسة ، قال : " فالمعتل بالفاء مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الأربعة ، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون ، وبالفاء واللام لفيف مفروق " ^(٤) ، وقسم الدكتور عبد الصبور شاهين المعتل أربعة أقسام هي : المثال والأجوف والناقص واللفيف بنوعية : المفروق والمقرون^(٥).

إذن أقسام المعتل عندهم أربعة : المثال والأجوف والناقص واللفيف بنوعيه. أما قول الميداني إنها ثلاثة وهو الشائع فذلك على اعتبار أن اللفيف بنوعية ملحق بالناقص ويعامل معاملة في معظم أحكامه.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الأفعال المعتلة متطورة عن أفعال صحيحة ، حيث كان في موضع حرف العلة حرف صحيح ، يقول : " الفعل المعتل جاء عليه عهد كان فيه على صورة فعل صحيح ، وإنه كان في موضع حرف العلة حرف صحيح من تلك الحسروف التي تشبه أصوات اللين وهي : النون واللام والراء والميم . أي أن الفعل المعتل متطور في أغلب أمثله عن فعل صحيح " ^(٦).

(١) شرح الشافية، ٦٨ / ٣.

(٢) انظر " الهمزة وعلاقتها بحروف العلة " في الفصل الأول من هذا البحث، ص ٩٦

(٣) نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني، ص ٢٣٢.

(٤) شرح الشافية، ٣٢ / ١.

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٨٢-٩٣.

(٦) الأصوات اللغوية، ص ١٠٠ - ١٠١.

الفعل المثال :

الفعل المثال هو ما كانت فاؤه حرف علة (الواو أو الياء) أما الألف فلا يُبتدأ بها ولا تكون أصلاً في المتمكن كما ذكر سابقاً ، ولكنها منقلبة عن الواو أو الياء وسُمِّيَ مثلاً لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه ، وقيل سُمِّيَ مثلاً لأن الأمر منه يماثل الأمر من الأجوف في البقاء على حرفين. والذي أميل إليه أن المثال إنما سُمِّيَ مثلاً لمماثلة الصحيح في الماضي وفي اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان والزمان وغيرها. ويعامل المثال (الواوي منه واليائي) معاملة السالم والمهموز من الأفعال.^(١)

والمثال قسمان : واوي وهو ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاءً ويائي وهو ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً.

لا يطرأ على بنية الفعل الماضي من المثال الواوي واليائي عند إسناده إلى الضمائر أي تغيير يذكر، حيث تثبت الواو والياء فيه عند اتصاله بالضمائر جميعها، قال الدكتور عبد الصبور شاهين : " وحكم الأفعال الأمثلة كحكم الأفعال السالمة، من حيث الاتصال بالضمائر"^(٢).

والمثال الواوي في العربية كثير مقارنة بالمثال اليائي . فالمثال اليائي لا يبلغ (٧%) من العدد الكلي للفعل المثال بنوعيه الواوي واليائي ، بينما تشكل نسبة المثال الواوي نحو (٩٣%) من الفعل المثال بنوعيه^(٣). وعليه فإن المثال اليائي يكون أقل بكثير من المثال الواوي. ويرى الدكتور الطيب البكوش أن قلة المثال اليائي تدلُّ على ثقل صوت الياء وقلة تصرفه مع بقية الحروف^(٤).

وأعتقد أن ما ذهب إليه الدكتور الطيب البكوش تنقصه الدقة ، فلو كانت قلّة المثال اليائي ناتجة عن ثقل الياء لكان المثال الواوي أولى بالقلّة من المثال اليائي ، فالأمر الذي لا

(١) في تصريف الأفعال، الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين، ص ١١٤.

(٢) المنهج الصوتي، ٨٢.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٣٤.

(٤) السابق، ص ١٣٥.

خلاف عليه أن الواو أثقل من الياء ، وعليه فلا يكون الهروب من الخفيف (اليائي) بل من الثقيل (الواوي)، والواقع أن المثال الواوي أكثر بكثير من المثال اليائي.

– مضارع الفعل المثال :

لعل أهم ما في هذه المسألة هو سقوط فاء المثال الواوي في حالة المضارعة، وثبوت فاء المثال اليائي وذلك بشكل عام . ولم تفت هذه المسألة علماء العربية القدماء فقد لاحظوا أن الواو تسقط من مضارع المثال الواوي بينما تثبت الياء في مضارع المثال اليائي، قال سيبويه : " وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذفُ منه وذلك قولك ينس ييسر ويسر ويمُن ييمن^(١) وقال أيضاً : " وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء فإنها بمنزلة غير المعتل؛ لأنها تتم ولا تعتل^(٢) .

أما عن حذف الواو من المثال الواوي ، فقد قال ابن عصفور : " فإن وقعت فاء (الواو) على وزن " فعل " فإنها تُحذفُ في المضارع ، فنقول في مضارع " وعدّ " يَعدّ " وفي مضارع " وزن " يَزن^(٣) .

أما سبب سقوط واو المثال من مضارعه فقد اختلف فيه ، حتى عدّها أبو البركات الأنباري مسألة من مسائله الخلافية^(٤) . فعلة الحذف عند سيبويه صوتية تتمثل في طلب الخفة، قال : " فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : يا جل ويجل ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعُلْ ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة ، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها^(٥) . ويرى أيضاً أن الواو إذا لم تقع بين ياء وكسرة ، فإنها تثبت ولا تحذف كما حذفت عندما جاءت بين ياء وكسرة ، قال " وقالوا : وَجِلْ يُوْجِلْ وهو وَجِلْ فأنموها لأنها لا كسرة بعدها ، فلم تُحذفْ ، فرّقوا بينها وبين يَفْعِلْ^(٦) .

(١) الكتاب، ٤ / ٥٤ ، وشرح المفصل، ١٠ - ٦٢ .

(٢) السابق، ٤ / ٩٤ .

(٣) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٢٦ .

(٤) المسألة ١٢ من "الإنصاف في مسائل الخلاف"، الأنباري، ص ٧٨٢ - ٧٨٥ .

(٥) الكتاب، ٤ / ٥٢ - ٥٣ .

(٦) السابق، ٤ / ٥٣ .

فالسبب عند سيبويه صوتي هو ثقل الواو إذا وقعت بين الياء والكسرة ، على الرغم من أنها لم تقع في مضارع المثال بين ياء وكسرة ، بل بين حركة وصامت، هما الفتحة والقاف كما في يوقِفُ : (ي - وُق - ف) والكتابة الصوتية توضح ذلك ، يوقِفُ : yawkifu فشبه الحركة الواو كما هو ملاحظ وقعت بين الفتحة والصامت (k).

وابن عصفور يعزو الحذف للسبب ذاته الذي ذكره سيبويه ، قال في الممتع : " وإنما حُذِفَت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهما ثقيلتان ، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف " (١).

أما الأنباري فقد بين علة الحذف وأورد حجج كل من الكوفيين والبصريين (٢)، حيث اعتبر الكوفيون علة الحذف وظيفية تمييزية بين اللازم والمتعدي ، فالواو تحذف من مضارع المثال الواوي المتعدي نحو " وَعَدَ يَعِدُ " و " وَزَنَ يَزِنُ " وتثبت في مضارع السلازم نحو " وَجَلَ يَوجِلُ " و " وَحَلَ يَوحِلُ " وكان المتعدي أولى بالحذف ، لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " إنما قلنا إن الواو حُذِفَت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستتكرة التي توجب ثقلًا وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال (٣).

يفهم مما سبق إذن أن الحذف كان لواحدة من علتين : علة وظيفية تتمثل برأي الكوفيين ، وهي علة تحتاج إلى إعادة نظر ، فكثير من الأفعال اللازمة قد حُذِفَت منها الواو وذلك نحو : " وَكَفَ يَكْفُ ، وَوَنَمَ الذباب يَنَمُ ، وَوَجَدَ فِي الحزن يَجْدُ " والأصل فيها وَكَفَ يَوَكْفُ ، وَوَنَمَ يَوَنَمُ ، وَوَجَدَ يَوَجْدُ ، وكلها لازمة (٤). وعلة صوتية هي حجة البصريين وقد بينت رأيي فيها مسبقاً.

(١) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٢٦.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٧٨٢ - ٧٨٣.

(٣) السابق، ٢ / ٧٨٣.

(٤) السابق، ٢ / ٧٨٢.

وقد بين الأنباري فساد حجة البصريين ، قال : " قالوا ولا يجوز أن يقال : إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة " لأننا نقول : هذا يبطل بقولهم " أعد ونعد ونعد " والأصل فيه " أوعد ونوعد وتوعد " ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تُحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغي أن تُحذف من قولهم : " أوعد يوعد " ، بضم الياء فيقال : " يُعد " لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه " (١).

هذا مجمل رأي البصريين والكوفيين في بيان سبب حذف فاء المثال السواوي من المضارع كما بينها الأنباري ، لكنه يرجح رأي البصريين ويرى أن حذف الواو من " أعد ونعد وتعد " - وإن لم تقع بين ياء وكسرة على رأي البصريين - جاء حملاً لها على " يعد " ورغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة ، قال : " إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً لحروف المضارعة - التي هي الهمزة والنون والتاء - على الياء لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة؛ ليجري الباب على سنن واحد " (٢). قال الاستربادي : " ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من " تعد وأعد ونعد " ، طرداً للباب " (٣).

إن ما جاء به الكوفيون من حجة تبين سبب الحذف الوظيفي ، أي حذف الواو من مضارع المثال الواوي المتعدي لتمييزه عن المثال الواوي اللازم - في اعتقادي - هي حجة تنقصها الدقة، ذلك أن معظم التغيرات الصرفية أو الصوتية التي تطرأ على صيغ الأبنية مردها في الأغلب الجانب الصوتي لا الوظيفي وذلك طلباً للخفة وتسهيلاً للنطق واختصاراً للجهد، وهذا ما يراه الدكتور فوزي الشايب، حيث يقول : " ذلك أن التغيرات التي تعرض للصيغ إنما تقوم في الأغلب على اعتبارات صوتية لا وظيفية " (٤).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٧٨٢ - ٧٨٣.

(٢) السابق، ٢ / ٧٨٥.

(٣) شرح الشافية، ٣ / ٨٩.

(٤) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة الرسالة الثانية والستون، ١٩٨٩م، ص ٢٦.

وقال الدكتور فوزي الشايب معقّباً على رأي الأنباري ورافضاً حجة الكوفيين وحجة البصريين على السواء : " وبعد هذا نقول : إذا كان الأنباري قد انتصر لأهل البصرة بتبنيه وجهة نظرهم ، وتفنيده وجهة نظر الكوفيين وردّها ، فإننا ننتصر أيضاً للكوفيين سلبياً قائلين إن ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين غير صحيح " (١).

والقدماء أنفسهم يعلمون أن الحذف إنما يكون للثقل وليس لعلّة وظيفية وقد ذكر ابن عصفور ذلك صراحة، حيث قال : " وزعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي نحو " يعدّ " و"يزنّ" وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدي نحو " يوجل " و " يوحل " وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه خارج عن القياس ، ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل " (٢). وكذلك يرى الاستربادي أن سبب حذف الواو من مضارع المثال الواوي هو الثقل ، قال : " وإنما حُذِفَت الواو دون الياء لكونها أثقلها " (٣).

وأما المثال اليائي فلا تحذف الياء من مضارعه ؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، قال سيبويه : " وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ، وذلك قولك "يئس يئس" ، و "يسر يسر" ، "ويمن يمن". وذلك أن الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرون من استئقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع ، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه ؛ وهي أخف . فلما كان أخف عليهم سلّموه " (٤).

وقد وردت عن العرب بعض الأفعال حُذفت الياء منها في مضارع المثال اليائي ، وقد وصف سيبويه ذلك بأنه قليل : " وزعموا أن بعض العرب يقول : " يئس يئس فاعلم، فحذفوا الياء من يفعل لاستئقال الياءات ها هنا مع الكسرات ، فحذف كما حذف الواو فهذه في القلة كَيَجُذُّ " (٥). وإذا كان سيبويه قد وصف هذا بالقلّة ، فإن الاستربادي قد وصفه بالشذوذ. (٦)

(١) السابق والصفحة نفسها.

(٢) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٣٥.

(٣) شرح الشافية، ٣/ ٨٣.

(٤) الكتاب، ٤/ ٥٤.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) شرح الشافية، ٣/ ٩١.

وقد جمع ابن الحاجب بين السبب الوظيفي والسبب الصوتي في تفسيره لسبب سقوط فاء المثال الواوي في المضارع حيث عزا حذف الواو منه إلى ثلاثة أسباب ، قال : " وإنما حذفوا الواو من " يَوْعِدُ " ولم يحذف في " يَبْنِعُ وَيَبْسُرُ " لأوجه ثلاثة : أحدهما لأن الواو أثقل ، والياء أخف فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف والآخر أن وقوع الواو أكثر ، فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قل . والأخير أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لبس ، وفي الياء يؤدي إلى اللبس ، وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع وليس كذلك في الواو ، لأنها لا تكون حرف مضارعه " (١) .

وبهذا يكون ابن الحاجب قد جمع بين السببين الوظيفي والصوتي اللذين على أساسهما يمكن تفسير سبب حذف فاء المثال الواوي وثبوت فاء المثال اليائي ، وذلك في المضارع منهما إضافة إلى كثرة الواوي وقلة اليائي . ولعل هذه هي الأسباب التي اعتمدها القدماء في تفسير هذه الظاهرة اللغوية .

أما المحدثون ومنهم الدكتور فوزي الشايب فيذهب في تفسير حذف الواو من مضارع المثال الواوي مذهباً آخر ، حيث يرى أن الحذف كان من الأمر أولاً ثم قيس المضارع على الأمر ، فهو يرى أن علة الحذف في الأمر من المثال الواوي وليس في المضارع منه ، يقول : " وفي الحقيقة إننا لا نجد مسوغاً صوتياً لسقوط الواو من مثل " يَوْعِدُ " أي من المضارع ولكننا إذا ما تركنا المضارع جانباً ، وتأملنا الأمر منه ، فإننا حينئذ سنضع أيدينا على السبب الحقيقي لسقوط الواو ، ففي الأمر من المثال مطلقاً تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربياً البتة ، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ الصوتي الحقيقي لسقوط الواو ، وهذا يعني أن الواو من وجهة نظرنا ، إنما تسقط أولاً من فعل الأمر ، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر " (٢) .

وأعتقد أن الدكتور فوزي الشايب قد خالف في قياسه هذا القياس المعهود في مثل هذه المسائل ، وهو قياس المضارع على الماضي والأمر على المضارع ، ثم المشتق على الفعل . أي قياس اللاحق على السابق ، علماً بأن الدكتور فوزي الشايب يعترف بأن الأمر فرع المضارع

(١) الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، ٤ / ٥١ .

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، ص ٣٠ .

لأنه أخذ منه ويورد في تفسيره هذا آراء كل من الاستربادي وابن يعيش والتفتازاني التي تثبت أن الأمر فرع المضارع ، وأن الأمر يؤخذ من المضارع بإسقاط حرف المضارعة^(١).

ثم يصف الدكتور فوزي الشايب ما جرى في صيغة الأمر من المثال الواوي لتحذف الواو منه، يقول : " ونحن إذا ما قمنا بتجريد يَوْعِدُ yaw<idu " من حرف المضارعة ، وتسكين آخره فإننا سنحصل في النهاية على " وَعِدَ : w<id " وبتوليد الأمر من المضارع ينشأ كما هو ظاهر محظور لغوي ، أي سياق صوتي مرفوض عربياً وسامياً أيضاً، ألا وهو التقاء صامتين في بداية مقطع وهذا لا يجوز ولا يكون بحال^(٢). حيث " لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة ، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما ، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول ، ونادراً بعده ، وكونت معه مقطعاً مستقلاً وهذه الحركة المساعدة في العربية هي الكسرة^(٣).

ثم يتابع الدكتور فوزي الشايب تفسيره لهذه الظاهرة قائلاً : " وبالحاق الكسرة المساعدة تصبح الصيغة " وَعِدَ : iw<id " ولكن إضافة الكسرة لا تحل المشكلة لأن المقطع في العربية والساميات لا يبدأ إلا بصامت^(٤)، وتخلصاً من هذا الإشكال الصوتي تعمد العربية وبشكل تلقائي إلى تحقيق الحركة وتحقيقها بتخلق همزة الوصل^(٥)، وتحقيق الحركة وتخلق همزة الوصل تصبح الصيغة " أوعد : iw<id > " وهنا فقط نضع أيدينا (والكلام مازال للدكتور الشايب) على السبب الحقيقي لسقوط الواو من المثال ، وذلك أنه بتخلق همزة الوصل تشكل سياق صوتي مرفوض أيضاً ألا وهو المزدوج الهابط : أو : iw " في المقطع الأول " ^(٦).

وبعد الخطوات السابقة جميعها والتي مرت بها صيغة الأمر من المثال السواوي تبدأ عملية الحل عند الدكتور فوزي الشايب وذلك للتخلص من هذه السياقات اللغوية المحظورة يقول : " وتخلصاً من هذه السياقات الصوتية المرفوضة ، تقوم العربية ، وبشكل آلي، بالمخالفة بين عنصري المزدوج ، وهو هنا " أو : iw " عن طريق حذف الصامت ومد

(١) انظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٣٠.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص ٧٣.

(٤) السابق، ص ٤٣.

(٥) السابق، ص ٤١.

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٣١-٣٢.

الحركة، وبذلك ينتقل الفعل من " أوْعِدْ : <id>īw> إلى " اَيْعِدْ : <id>i> أي من أفعِلْ " إلى " اَيْعِلْ " وبسقوط الواو التي كانت السبب الحقيقي لتخلق همزة الوصل ، يسقط المقطع الأول الذي يتشكّل من همزة الوصل وكسرتها الطويلة " إِيْ : <ī> " لأنه إذا سقطت العلة ارتفع المعلوم ، فإذا انتفى سبب وجود همزة الوصل لم يعد لوجودها ما يسوغه ، فتسقط مع حركتها ، ومن ثم تصبح الصيغة : " عِدْ : <id> وبهذا يكون الأمر من " وَعَدَ " قد مرّ بالمراحل التالية : وَعِدْ : <id> w< ، وَعِدْ : <id>iw< ، أوْعِدْ : <id>iw> ، اَيْعِدْ : <id>i> ، عِدْ : <id> وقياساً على الأمر سقطت الواو من المضارع والمصدر المنتهي بالتاء أيضاً ^(١).

ويختم الدكتور فوزي الشايب حديثه عن هذه المسألة قائلاً : " بهذا يُفسّر سقوط الواو من المثال يستوي في ذلك ما كان مضارعه مكسور العين ، أو مفتوحها ، أو مضمومها ، الواوي واليائي في ذلك سواء ، لأننا إذا ما أردنا الأمر من المثال مطلقاً بحيث يكون في ابتداء الكلام تشكلت سياقات صوتية مرفوضة عربياً فيتخلص عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الهابط وذلك بحذف العنصر الصامت ، أي فاء الفعل ، واواً كانت أو ياءً ثم يعوّض منه بمدّ الحركة السابقة " ^(٢).

إن المتأمل في رأي الدكتور فوزي الشايب السابق يرى أنه يحتاج إلى إعادة نظر ، فلا اعتقد أن فاء المثال قد حذفت من المضارع قياساً على حذفها في الأمر أولاً . وذلك لسببين أولهما : أن المنطق يقتضي أن يقاس الأمر على المضارع لأنه أخذ منه فهو فرعه ، والمضارع أصل الأمر ، والفرع يقاس على الأصل وليس العكس ، والدكتور فوزي الشايب نفسه يعترف بأن الأمر قد أخذ من المضارع كما ذكرت سابقاً ، وثانيهما أن الحذف في الأصل لعلّة صوتية وطلباً للخفة ، وهذا ما يؤكد الدكتور فوزي الشايب نفسه أيضاً ^(٣).

وعليه فإنه إذا حُذف شيء من الماضي لعلّة صوتية فليس بالضرورة أن يُحذف الشيء نفسه من مضارعه إذا لم تستوجب المسألة ذلك ، وكذلك الحال بالنسبة للأمر فليس بالضرورة أن يُحذف منه شيء لا لعلّة إلا لأن ذلك الشيء قد حُذف من مضارعه أو من ماضيه مثلاً. فكيف يكون إذن حذف فاء المثال الواوي من مضارعه لا لعلّة صوتية فيه توجب الحذف بل لأن الفاء منه حذفت في الأمر لعلّة فيه والأصل أن نقيس العكس على

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٣٣.

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) السابق، ص ٢٦.

الأقل وليس كما فعل الدكتور فوزي الشايب ، علماً بأن مبدأ الحمل والقياس في المسائل الصوتية - عندي - يحتاج إلى إعادة نظر وذلك لأن الألفاظ تُعلّ لعلّة فيها وليس حملاً أو قياساً على غيرها وهي خالية من علة الإعلال والله أعلم.

ثم إن افتراض الدكتور فوزي الشايب أن الأمر من الفعل المثال قد أخذ من المضارع في بنيته العميقة (يُوزَنُ وَيُوعَدُ) وهذا ما يراه بعض القدماء أمر يحتاج إلى إعادة نظر أيضاً؛ وذلك لأن الأمر يؤخذ من البنية السطحية للفعل المضارع وذلك بإسقاط حرف المضارعة. وآراء القدماء في هذه المسألة تشير إلى ذلك والدكتور فوزي الشايب ذكر بعضها حيث أورد رأياً للتفتازاني يقول فيه " لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ، ويُعطى آخره حكم المجزوم " ^(١). بل إن الدكتور فوزي الشايب نفسه يقول : " ويتم لنا الحصول على الأمر عن طريق إسقاط حرف المضارعة " ^(٢). وبناءً عليه يثبت أن الأمر مأخوذ من المضارع بإسقاط حرف المضارعة من بنيته السطحية لا العميقة وهذه حقيقة - في اعتقادي - لا خلاف عليها وذلك بالقياس على الصحيح والمعتل.

ومضارع الفعل المثال في بنيته السطحية تكون فاؤه محذوفة ، نحو " يعدد ويوزن ويصف ، قال الاستربادي : " والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو يعدد ؛ ولو أخذناه أيضاً من يوعد الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً ؛ لكونه فرعاً " ^(٣).

ولأن ما بعد حرف المضارعة متحرك يبقى الفعل على حاله ولا يلزمه أي تغيير ، فنقول " عَدَ " من " يَعدُّ " و " صَفَ " من " يَصِفُ " ، قال ابن يعيش : " وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً أبقيته على حركته نحو قولك في يتدحرج : تدحرج ، ... ، وفي تقوم قُمْ ، وإن كان ساكناً أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكناً " ^(٤).

وإذا سلمنا بأن اللغة محكومة بقوانين وأنظمة ، وأنظمة هذه اللغة يطرد فيها الصحيح والمعتل بحيث يقاس المعتل على الصحيح ، وذلك على اعتبار أن الصحيح هو الأصل

^(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٣١.

^(٢) السابق والصفحة نفسها.

^(٣) شرح الشافية، ٨٩ / ٣.

^(٤) شرح المفصل، ٥٨ / ٧.

والمعتل هو الفرع ، والتصحيح الأصل والإعلال طارئ وإن كثر ، فهذا لا يخالف ما ذهبت إليه من أن الأمر قد أخذ من المضارع في بنيته السطحية (يَعْدُ وَيَزِنُ) وذلك قياساً على الصحيح فإذا كان المضارع من "فَعَلَ" الصحيح "يَفْعَلُ" بتسكين الفاء ، فالأمر منه على هذا يكون "فَعَلَ" ولأنه لا يبدأ بالسكن فيؤتي بهمزة الوصل فتصبح الصيغة "أَفْعَلُ" وهذا أمر - في اعتقادي - لا خلاف عليه عند القدماء والمحدثين على السواء، فالذي جرى للفعليين : الصحيح والمعتل تم على النحو التالي :

كَتَبَ ← يَكْتُبُ ← كَتَبَ ← اكتب.
وَزَنَ ← يوزنُ ← يَزِنُ ← زنُ.

وعليه فإن الأمر يكون مأخوذاً من البنية السطحية للفعل المثال وليس من البنية العميقة. والذي يميل إليه الباحث أن الفعل المثال قد مرّ بمرحلتين : مرحلة "يَفْعَلُ : يوزنُ" وهي مرحلة نظرية تمثل البنية العميقة لمضارع المثال الواوي ثم تطوّر الفعل إلى مرحلة "يَعِلُ : يَزِنُ" وهي البنية السطحية لمضارع الفعل المثال ومنها أخذ فعل الأمر مباشرة، وعليه فلا أرى أن فعل الأمر قد مرّ بمرحلة "أَفْعَلُ : أوزنُ" والدكتور فوزي الشايب نفسه يعترف بأن مرحلة "أَفْعَلُ" بتسكين فاء الصحيح في الأمر وكذلك "أَفْعَلُ" بالنسبة للمضارع المزيد هي مرحلة نظرية أملتها قوانين النظام المقطعي للغة العربية^(١) وقياساً على ذلك تكون مرحلة "أَفْعَلُ : أوزنُ" مرحلة نظرية أيضاً.

يقول الدكتور عبد الفتاح إبراهيم " من المبادئ النظرية في علم الصرف في العربية مبدأ " الأصل "، و الأصل في أذهان النحاة العرب قديماً ، بنية مجردة تجرّداً كاملاً وليسست حالات واقعة مشهودة خاصة في الفعل الثلاثي من غير الصحيح والسالم . إذ إنه لما كانت بعض الصيغ في الفعل أشكالاً غامضة مبهمة تعرقل الشمول في صياغة القواعد ، اضطر النحاة إلى معالجتها بضروب من " القياس النحوي " تعتمد إرجاع هذه الأشكال إلى " أصل " وليس هذا الأصل عندهم من المظاهر الأنثوية للغة ، ولا هو من المظاهر التاريخية للتطور اللغوي ، ولكنه بنية تتميز بأنها أكثر وضوحاً وأكثر تداولاً ، وأشدّ تلاؤماً وتواتراً واستعمالاً وانتظاماً " (٢).

(١) انظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، الدكتور فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٠، السنة العاشرة ١٩٨٦م، ص ٨٣ - ٨٥.

(٢) في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتية عند بعض النحاة قديماً وحديثاً، عبد الفتاح إبراهيم، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣١، ١٩٩٠، ص ٥.

وكذلك فإنني أرى أن مُسَوِّغ الحذف في مضارع الفعل المثال موجود فيه، في نحو "يُوزِنُ : yawzinu" وليس كما يرى الدكتور فوزي الشايب في أنه لا مُسَوِّغ للحذف فيه؛ فلعلهم استثقلوا الانتقال من الياء إلى الفتحة إلى الواو (yaw). بل إن اجتماع الواو والياء ثَقِيل، فالفتحة التي تفصل بينهما ليست بحاجز قوي، فعندما استثقلوا ذلك كان عليهم أن يتخلصوا من هذا الأمر المستثقل، ويكون ذلك إما بالقلب أو الحذف، فلم يلجأوا إلى قلب الياء أو حذفها؛ لأنها تمثل مورفيم المضارعة وقد جيء بها لعل وظيفة فتركوها على أصلها دون أي تغيير. وأمّا الفتحة فإنهم يستخفونها فتركوها على حالها كذلك، فكانت الواو هي موطن التغيير، وتغييرها يكون بقلبها أو بحذفها أمّا القلب فلا يكون إلى الياء وذلك لسببين : أولهما وظيفي وذلك لئلا يلتبس مضارع المثال الواوي بمضارع المثال اليائي، وثانيهما صوتي وهو أن توالي الأمثال مكروه في العربية، وهو توالي ياءين ليس بينهما حاجز حصين وهو الفتحة. ولا يمكن أن تقلب الواو هنا ألفاً وذلك لتعذر التقاء ألفين (حركتين طويلتين) تعذراً تاماً، قال بروكلمان : " من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً " (١). لذلك لجأوا إلى حذف الواو وليس إلى قلبها. قال الاستربادي: " فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام " (٢).

وأكاد أزعم أن الأصل في المثال اليائي هو الحذف كما هو الحال في المثال الواوي، ولكنهم أبقوا على الياء لعل وظيفة وهي التمييز بين مضارع المثال اليائي ومضارع المثال الواوي من جهة، وبين ماضي المثال اليائي ومضارعه فيما لو حذفت منه الياء وذلك نحو يَمُنْ ← يُمِينُ ← يَمِنُ من جهة أخرى. ولذلك أبقت العربية على الياء في المثال اليائي، يضاف إلى هذا خفة الياء مقابل الواو. قال الاستربادي : " وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما مع أن الياء علامة المضارعة وأن الثقل حصل من الواو لكونها الثانية " (٣).

إن الرأي الذي تبناه الدكتور فوزي الشايب في مسألة سقوط واو المثال في المضارع يمرّ بمراحل عدة، وعمليات ذهنية افتراضية، تكاد تكون في مجملها فلسفية عvisية على عقل المتعلم. والدكتور فوزي الشايب نفسه يطالب بإتباع الأسهل والأقرب في تفسير الظواهر اللغوية، وأخذ الأمور على ظاهرها يقول : " إن أخذ الأمور على ظاهرها هو الأولى فلا

(١) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

(٢) شرح الشافية، ٨٣ / ٣.

(٣) السابق، ٨٨ / ٣ - ٨٩.

يُصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي^(١). فلا أدري إذن لماذا لجأ - سامحه الله - إلى هذه العمليات العقلية الكثيرة كلها ، وأخذ الأمور على ظاهرها أولى وأسهل ؟ وهذه المراحل التي ذكرها ليست جديدة على الصرف العربي ، فقد علل بها القدماء سقوط فاء الأمر من المثال قياساً على المضارع وبصورة أسهل، لكن الدكتور فوزي الشايب قاس المضارع على الأمر. يقول الدكتور محمد الروابدة : " ولا يخفى على أحد أن ما جاء به (يقصد الدكتور فوزي الشايب) قد علل به القدماء سقوط فاء المثال فسي الأمر وليس في المضارع مع تغيير معروف في هذه التحويلات ، أي أن ما قاله القدماء في سقوط فاء المثال في الأمر أسقطه الدكتور الشايب على الأمر^(٢)."

ويميل الدكتور محمد الروابدة إلى أن حذف واو المثال يعود إلى قانون السهولة والتيسير في النطق، يقول : " ويبدو لي أن ما حدث في هذه الظاهرة من حذف لـ " فاء" المثال في المضارع في الأمثلة التي حذفت منها يتبع قانون السهولة والتيسير في النطق^(٣). يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " تميل اللغة في تطورها، نحو السهولة والتيسير، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة وتستبدل بها أصواتاً أخرى، لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة^(٤)."

وأما رأي الدكتور محمد الروابدة بحذف واو المثال فيتمثل بأن الفعل قد مرّ بمرحلتين قبل أن يصل إلى بنيته السطحية ، حيث كانت صورته الأولى " يُوعِدُ" وهي البنية العميقة لمضارع الفعل المثال، ثم تطور الفعل عن طريق انكماش الصوت المركب (الحركة المزدوجة) "aw" إلى صورة " يُوعِدُ" على اعتبار أن الواو هنا هي ضمة طويلة ممالاة (ō) مثلها في ذلك مثل نطقنا لـ (صنوم ويوم) هذه الأيام ولثلاثا يلتبس المبني للمجهول بالمبني للمعلوم لأن صورتها الكتابية واحدة فقد حذفوا هذه الضمة الممالاة التي صورتها فسي العربية (الواو : w) فتكونت البنية السطحية يُعِدُ^(٥).

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٣٨.

(٢) الحذف الصرفي في اللغة العربي، " محمد أمين " الروابدة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص ٧٥.

(٣) السابق، ص ٧٧.

(٤) التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٤٧.

(٥) انظر تفاصيل ذلك في : " الحذف الصرفي في اللغة العربية "، ص ٧٧.

إذن يرى الدكتور محمد الروابدة أن الفعل المثال قد مرّ بالمراحل التالية :

$$ya<idu \leftarrow y\bar{o}<idu \leftarrow yaw<idu$$

إنّ ما ذهب إليه الدكتور الروابدة في تفسير هذه الظاهرة يحتاج إلى إعادة نظر وذلك لأن المرحلة الثانية عنده ($y\bar{o}<idu$) لا تؤول إلى المرحلة الثالثة ($ya<idu$) أي أنه إذا حصل أنكمش حسب قانون السهولة للحركة المزدوجة (aw) وتشكلت الضمة الطويلة الممالة ($\bar{o}$)، فأين تراها ذهبت هذه الضمة الطويلة في المرحلة الثالثة ومن أين تولدت الفتحة ثانية فيها (في البنية السطحية $ya<idu$)؟

وقد أوافق الدكتور الروابدة في ما ذهب إليه في حالة واحدة هي أن تكون المرحلة الثانية نظرية لم تتشكل ولم يمر بها الفعل في مراحل تطوره أبداً. ويكون الذي حصل فقط هو حذف شبه الحركة الواو (w) من مضارع المثال الواوي مباشرة وذلك :

" $ya<idu \leftarrow yaw<idu$ " وبحذف شبه الحركة تكون اللغة قد أمنت اللبس بين مضارع المبني للمعلوم ومضارع المبني للمجهول في المثال الواوي ، وذلك لأنه لا فرق في نظام الكتابة العربية بين الواو شبه الحركة (w) والضمة الطويلة ($\bar{a}$) ويكون بذلك قد تحقق التخفيف المطلوب بعملية واحدة بسيطة دون اللجوء إلى عمليات ذهنية افتراضية كئسيرة والله أعلم.

ويرى الدكتور الطيب البكوش أن علة الحذف وظيفية تمييزية وليست صوتية ، فالواو عنده ليست أثقل من الياء ، بل لعل الياء أثقل، والحقيقة المعروفة أن الواو أثقل حرفي العلة (أشبه الحركات) كما أن الضمة أثقل الحركات ، يقول : " تنزع الواو في المثال الواوي إلى السقوط في المضارع ، بينما تنزع الياء في المثال اليائي إلى الثبوت في المضارع ، فمن الناحية الصوتية ، الحركة المزدوجة / $\bar{a}$ / ليست أخف من / $\bar{o}$ / بل إنها قد تكون أثقل. السرّ إذن ليس في خصائص الواو والياء الصوتية وإنما هو في وظيفتهما المعنوية : فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية يمكن من تمييز المثال اليائي من المثال الواوي ولكن، قد نتساءل: لماذا لم يقع هذا التمييز بإثبات الواو وإسقاط الياء ولاسيما أن الياء أقل بكثير؟ الجواب في هذا التفاوت الكمي بالذات فالمثال الواوي أكثر عدداً وتصرفاً من المثال اليائي لذلك وقع

الحذف للتخفيف في كل الحالات العادية ، ولم يقع الاحتفاظ بالصيغة الأصلية - رغم ثقلها - إلا لغاية التمييز فمن الطبيعي أن يقع ذلك الاحتفاظ في ما هو قليل الاستعمال قليل التواتر^(١).

لو كانت الياء أثقل كما يرى الدكتور الطيب البكوش لحذفوها وأبقوا على الواو، وذلك من باب حذف الأثقل والإبقاء على الأخف ، وعلّة الحذف التمييزية لا تنفي علّة الحذف الصوتية .

أما الأفعال الواوية التي صحت الواو في مضارعها ولم تحذف وذلك نحو " يوصل ويوجل " فيرى جمهور القدماء أن الواو فيها ثبتت لوقوعها بين ياء وفتحة^(٢) على العكس مما حذف الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة كما يرون . ويرى الدكتور فوزي الشايب أن هذه الأفعال قد شذت عن القياس وجاءت على الأصل وليست علّة ثبوت الواو فيها وقوعها بين ياء وفتحة (ياء ومفتوح) ، يقول : " لأن هذه الأفعال ، نقلتها في الاستعمال لم يشتهر مجيء الأمر منها فهي كلمات منعزلة ، ومثل هذا النوع من الكلمات يكون شوكة ناتئة في حلق القياس ، تقاوم عمله ، وتحذ من نشاطه ، ثم إنه لو استعمل الأمر من هذه الأفعال واشتهر أمره فلا يعني سقوط الواو في حالة فعل الأمر وجوب سقوطها من المضارع أيضاً ، ذلك أن سقوط الواو من المضارع إنما يكون قياساً على الأمر ، فليس عن علّة مستحكمة ، والقياس كما قدمنا نزوي متقلب ، وأكثر ما يكون فعالية ونشاطاً في الكلمات التي يكثر دورانها على ألسنة الناس " ^(٣).

صحيح أن ما تشكّل في المثال الواوي لا يختلف كثيراً عما تشكّل في المثال اليائي ، وعليه فإن حذف السواو من مضارع المثال الواوي يترتب عليه حذف الياء من مضارع المثال اليائي وذلك قياساً على حذف الواو، لكنّ القياس تخلف مع المثال اليائي في هذه الحالة، بحيث ثبتت الياء وذلك لأسباب ذكرتها سابقاً. إلا أن المثال الواوي يختلف قليلاً عن المثال اليائي؛ وذلك لأن الواو تختلف في خصائصها النطقية عن الياء ، ولذلك فانه ليس بالضرورة أن يقاس أحدهما على الآخر قياساً مماثلة، أو يطبق ما قيل عن المثال الواوي تماماً على المثال اليائي. ولكن الدكتور فوزي الشايب يرفض التفريق بين نوعي المثال وبعد التفريق بينهما مظهراً من مظاهر تفتت الظاهرة اللغوية الواحدة. يقول: " والتمييز بين المثال الواوي والمثال

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٣٨.

(٢) الكتاب، ٥٣ / ٤.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٤١.

اليائي هو مظهر لتفتيت الظاهرة اللغوية الواحدة ولذا نقول إنَّ المبدأ العام الذي يحكم سقوط الفاء هنا وهناك واحد، ألا وهو سقوطها من الأمر أولاً، وقياساً عليه تسقط من المضارع والمصدر، الواوي واليائي في ذلك سواء ذلك أننا إذا ما رحنا نأخذ الأمر من المثال اليائي نحو : يئس وييسر ... سنجد أنفسنا أمام الظواهر الصوتية نفسها التي قابلتها في الواوي^(١).

وخلاصة القول في هذه المسألة إنَّ ما حدث في مضارع الفعل المثال بنوعيه الواوي واليائي هو تتابع الياء والواو في مضارع المثال الواوي ، وتتابع الياء والياء في مضارع المثال اليائي تفصل بينهما في النوعين الفتحة، والفتحة حاجز ليس قوياً ، وشكلت معهما حركة مزدوجة (ay , aw)، فعمدت العربية إلى حذف الواو من مضارع المثال الواوي وأبقت على الياء في مضارع المثال اليائي وذلك لما ذكر من أسباب في ثنايا مناقشة هذه المسألة في الصفحات القليلة السابقة ، وسيوضح ما جرى أكثر عند الحديث عن الحركة المزدوجة إن شاء الله.

أما ما بقي من المثال الواوي على أصله دون حذف فائه في المضارع وذلك نحو يوجل ويوجل، فليس ذلك - في رأيي - لوجود الفتحة بعد الواو (على الصامت الذي بعد الواو) أي أثر في بنية الكلمة كما يعتقدون ، متذكراً بأن الفتحة أخف من الكسرة. والذي أراه أن ما جاء على الأصل من المثال الواوي دون حذف فائه في المضارع ، يمكن أن يفسر على اعتبارين : أولهما : أن الأصل فيها أن تكون محذوفة الفاء في المضارع لكنها بقيت على أصلها لم يشملها التطور اللغوي وعليه فهي تعدُّ من باب الركام اللغوي^(٢). وثانيهما : أن القياس تخلف فيها وذلك لقلتها وقلة دورانها على السنة الناس كما قال الدكتور فوزي الشايب، وعليه فهي تعدُّ من الشاذ. وبناءً عليه لا يكون للفتحة التي يتحرك بها ما بعد الواو أي أثر في ثبوت الواو، كما أنه ليس للكسرة التي يتحرك بها ما بعد الواو أي أثر في حذف الواو.

أما ثبوت الياء في مضارع المثال اليائي فليس سببه الوحيد خفة الياء كما يرى القدماء والمحدثون، لكن ثبوتها جاء لعلّة وظيفية أيضاً تتمثل في التفريق بين الماضي والمضارع المحذوف الياء منه ، وللتفريق بين المثال الواوي واليائي المحذوف الفاء في المضارع وهذا ما ذكرته سابقاً ، حيث لو حذفت الياء من مضارع المثال اليائي كما هو الحال في الواو لالتبس

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٤٦.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ١٢.

الماضي منه بالمضارع ، والواوي باليائي لذلك أبقت اللغة على الياء واكتفت بحذف الأكثر والأثقل وهو الواو والله أعلم.

أمر الفعل المثال :

يحاول الباحث أن يجيب هنا على سؤال واحد هو : كيف تشكلت صيغة الأمر من الفعل المثال أو لماذا حذفت الواو من أمر المثال الواوي وثبتت الياء في أمر المثال اليائي ؟ ولئلا يُكرَّر ما ذكر سابقاً عند الحديث عن مضارع الفعل المثال ^(١) فإن القول سيقتصر على ما يلي:

لقد حمل العلماء من قدماء ومحدثين أمر الفعل المثال على مضارعه، فلأن الواو قد حذفت من المضارع فإنها - عندهم - بالضرورة يجب أن تحذف من الأمر حملاً على المضارع ، ولأن الياء ثبتت في مضارع المثال اليائي فكذلك يجب أن تثبت في الأمر منه، ولأن الأمر يؤخذ من المضارع بإسقاط حرف المضارعة حيث إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً لم يحدث للأمر منه شيء وإن كان ساكناً جيء بهمزة الوصل تخلصاً من البدء بالساكن ^(٢). قال الدكتور إبراهيم السامرائي : " وهو من المضارع بعد نزع حرف المضارعة" ^(٣). فقد اعتبر العلماء أنه يؤخذ من المضارع في بنيته العميقة " يَفْعُلُ " نحو " يَوْعِدُ وَيُؤْزِنُ " ولعل الذي دعاهم إلى ذلك القياس (غير الصحيح في رأيي) على الفعل الصحيح وذلك نحو " يَكْتُبُ وَيَلْعَبُ " فبعد إسقاط حرف المضارعة تكون فاء الفعل ساكنة ، ولأن الابتداء بالساكن في العربية لا يجوز فقد جيء بهمزة الوصل وذلك على النحو التالي :

يَكْتُبُ ← كَتَبَ ← اَكْتُبْ

وقياساً عليه فقد اعتبروا أن الأمر من الفعل المثال يمرُّ بالمراحل التالية :

يُؤْزِنُ ← وَزِنَ ← اِوزِنُ ← اِزِنُ ← زِنْ

وتفسير ذلك أنه بعد إسقاط حرف المضارعة من المثال الواوي كانت الفاء منه ساكنة فجيء بهمزة الوصل لامتناع البدء بالساكن ، وبعد أن تخلصوا من البدء بالساكن

(١) انظر ص ١١٢ من هذا البحث.

(٢) شرح المفصل، ٧ / ٥٨.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، ص ٤٨.

حذفوا الواو حملاً على حذفها في المضارع ، والحمل في المسائل الصرفية والصوتية - عندي - غير مقبول كما ذكرت ذلك أكثر من مرة . وبعد عملية الحذف هذه أصبح ما بعد همزة الوصل متحركاً فبطلت الحاجة لهمزة الوصل فحذفوها فأصبحت الصيغة "عِذْ" و "زِنْ".

وأنطلق في تفسير هذه الظاهرة من أن فعل الأمر من المثال قد أخذ من المضارع في بنيته السطحية "يَعِذُ وَيَزِنْ" وبحذف حرف المضارعة نحمل على، "عِذْ" و "زِنْ" دون أي تغيير؛ وذلك لأن ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، قال الزمخشري : " وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته إلا أن تنزع الزائدة فنقول في " تضع ضغ " وفي " تضارب ضارب " وفي " تخرج دخرج " ونحوها مما أوله متحرك " (١)؛ وذلك لأن صيغة (يُوعِد) هي مرحلة نظرية تطورت إلى (يَعِذُ) كما أن (يَكْتَبُ) بتسكين الفاء متطورة عن (يَكْتَبُ) بفتح الفاء وعليه فإن الأمر يؤخذ من المضارع في بنيته السطحية.

وأما الأمر من المثال اليائي فقد ثبتت الياء فيه وذلك ليس لأنها ثبتت في المضارع منه ، بل لعل وظيفة فيه؛ فلو حذفت الياء من أمر المثال اليائي قياساً على حذف الواو لألتبس بغيره وذلك نحو يَسْرُ ← سِرْ كما في وَجَدَ ← جَدِ فلا يُدرى هل هي أمر للأجوف (سار) أم للمثال اليائي (يسر)، وكذلك فقد ثبتت للتفريق بين أمر المثال الواوي وأمر المثال اليائي ، إضافة إلى خفة الياء مقابل ثقل الواو.

والذي جرى في أمر المثال اليائي تمّ على النحو التالي :

يَسْرُ ← يَنْسِرُ ← يَسْرُ ← اِنْسِرْ

فبعد حذف ياء المضارعة من أوله كانت فاءه ساكنة لأنها لم تحذف لما ذكر من أسباب سبق الحديث عنها وذلك كما هي الحال في الأفعال الصحيحة؛ ولأن البدء بالساكن لا يجوز فقد جاء بهمزة الوصل فأصبحت صورة الفعل على ما هي عليه الآن. قال الزمخشري : " فإن سَكُنْ زدت لثلاثاً تبدئ بالساكن همزة وصل فنقول في تضرب اضرب وفي تتطلق وتتسخرج انطلق واستخرج " (٢).

(١) شرح المفصل، ٥٨ / ٧.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

وعليه فالخلاف بين رأيي ورأي الجمهور في هذه المسألة يتمثل في الاختلاف بالنقطة التي بدأ منها تفسير هذه الظاهرة اللغوية فقط ، فهم يرون أن الأمر أخذ من المضارع في بنيته العميقة ويكون بذلك قد مرّ الفعل بخمسة مراحل، وتلك المراحل هي :

يُوزِنُ	←	وَزِنَ	←	اَوْزِنَ	←	اِزِنَ	←	زِنَ
البنية العميقة	←	الفاء مأكنة بعد حذف حرف المضارعة	←	جلبُ همزة الوصل للتخلص من البدء بالساكن	←	حذفت الواو حملاً على حذفها من المضارع	←	حذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها

ونحن في غنى عن هذه المراحل . وما أراه أن الأمر أخذ من المضارع في بنيته السطحية وتمّ بمرحلة واحدة تتمثل بإسقاط حرف المضارعة فقط وذلك يَزِنُ ← زِنَ ويُعِدُّ ← عِدَ ، قال الاستربادي : " والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو يُعِدُّ " (١).

الفعل الأجوف :

الفعل الأجوف هو ما كان الحرف الثاني من حروفه الثلاثة الأصول أحد حرفي العلة الواو أو الياء ، أما الألف فهي منقلبة في المتمكن عن إحداها . والأجوف نوعان واوي وهو ما كانت عينه واواً ، ويائي وهو ما كانت عينه ياءً ، وذلك نحو " قال وباع " . ويسمى الأجوف ذا الثلاثة ، وقد سُمِّيَ أجوف تشبيهاً له بالشيء ، الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف ؛ وذلك لأن عينه تذهب كثيراً وذلك نحو قُلْتُ وِبِعْتُ " ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ " ، وإنما سُمِّيَ ذا الثلاثة اعتباراً بأول ألفاظ الماضي ، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو " ضربتُ وِبِعْتُ " لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو " قُلْتُ وِبِعْتُ " (٢).

لعلّ الفعل الأجوف وإسناده إلى الضمان من القضايا الصرفية المهمة - إن لم يكن من أهمها - التي تناولها علماء العربية قديماً وحديثاً بالدرس والتحليل والتفسير ، فكثيرون هم الذين أدلوا بدلائلهم فيها ، فمعظم الكتب النحوية والصرفية التراثية تناولت هذه الظاهرة اللغوية

(١) شرح الشافية، ٨٩ / ٣.

(٢) السابق، ٣٤ / ١.

لما فيها من تغيرات غريبة تقريباً ولا سيما ما يتصل منها بقلب الواو أو الياء فيه ألفاً، ثم تغير حركة فائه من الفتح إلى الضم وذلك عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة.

وسأتناول مسألتين فقط من المسائل التي تتصل بالفعل الأجوف وللإعلال فيهما أثر وهما : قلب عين الأجوف ألفاً كما يرى القدماء ، وضم فاء الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وسأعرض آراء القدماء وآراء المحدثين في هاتين المسألتين مع مناقشة هذه الآراء بحيث أبين مدى الاتفاق أو الاختلاف بينها ثم أبدي رأيي المتواضع في المسألتين ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

– قلب عين الأجوف (الواو أو الياء) ألفاً في الماضي :

يجمع القدماء ومن تبعهم في ذلك من المحدثين على أن الألف في الفعل الأجوف منقلبة عن واو أو ياء لأن القاعدة عندهم على أن الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " والقاعدة القديمة تقول في هذه الأمثلة وأشباهها : تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها ، فقلب كل منهما ألفاً، وصارت الكلمات إلى وضعها الذي نطقه : قال " باع ، خاف " ، بوزن " فَعَلَ " ^(١).

وقد عُرِضَتْ آراء القدماء سابقاً وذلك عند الحديث عن قلب الواو والياء ألفاً ^(٢). ولكن يحسن التذكير هنا بأمرين : أولهما أن مسألة أصل الأجوف الواوي واليائي (البنية العميقة) ليس بالضرورة أن يكون الفعل قد مرّ بها في مراحل تطوّره حيث لم يجمع القدماء على ذلك ولكنها مرحلة نظرية تكون في المعتل قياساً على الصحيح، قال ابن جنّي : " هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته وذلك كقولنا : الأصل في " قام " " قَوْمٌ " وفي " باع " " بَيْعٌ " وفي طال " طَوْلٌ " وفي " خاف ونام وهاب " : " خَوْفٌ وَنَوْمٌ وَهَيْبٌ ". وفي " شدّ شدّد " وفي " استقام استقام " وفي " يستعين يستعون " وفي " يستعد يستعد " فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه، قد كان مرة يُقال؛ حتى أنهم كانوا يقولون في موضع " قام زيد " قَوْمٌ زيد " وكذلك " نَوْمٌ جعفر " و " طَوْلٌ محمد " ومن شدّد أخوك يده " و " استعدّد الأمير لعدوه " وليس الأمر كذلك بل يصده وذلك أنه لم يكن قط اللفظ به إلا ما تراه وتسمعه وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا

(١) المنهج الصوتي، ص ٨٢، وانظر الحذف الصرفي في اللغة العربي، ص ١٠.

(٢) انظر هذا البحث ، ص ١١ من هذا البحث.

أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلَّلْ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأمّا أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه في ما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر " (١).

وابن جني لا يكون بهذا قد أنكر فكرة أصل الأجوف ، لكنه يسرى أن هذا الأصل (البنية العميقة) أصل نظري لم يكن مستعملاً في الكلام في يوم من الأيام ، ومما يدل على ذلك أنه قال في موضع آخر : " ومن ذلك قولهم : إن أصل " قام قَوْمٌ " ، فأبدلت الواو الفاء ، وكذلك " باع " أصله " بَيَّعَ " ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو - لعمري - كذلك " (٢).

أما الأمر الآخر الذي أودّ التذكير به فهو أن الفعل في الإعلال على ضربين أصلٌ ومحمول عليه ، قال الاستربادي : " الفعل في هذا الإعلال على ضربين ، أصل ومحمول عليه والأصل ما يتحرك واؤه أو ياءه ويفتح ما قبلهما ، نحو " قَوْلٌ وَيَبِيعُ وَغَزَوْا وَرَمَى " ، والمحمول عليه ما يفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي ، وذلك إمّا في المضارع المبني للفاعل كيخاف ويهاب ، أو المبني للمفعول كيخاف ويُهاب ويقال ويُبَاع ، أو الماضي مما بني من ذي الزيادة " (٣).

أما المحدثون فلهم في هذه المسألة أكثر من رأي وإن كان معظم المحدثين لا ينكر أصل الفعل الأجوف الواوي واليائي وذلك على اعتبار أن الواو أو الياء هي عين الأجوف في بنيته العميقة وما هذه الألف التي تظهر في صورته السطحية إلا طارئة على صيغته الأصلية. ومن الذين بحثوا مسألة عين الأجوف الدكتور عبدالصبور شاهين حيث يرى أن موقع العين في الفعل الأجوف هو موقع واو أو ياء ، وليس الواو أو الياء فهو يسرى أن البنية العميقة للفعل الأجوف لم تتشكل أبداً ، وعليه فهو لا يرى أن أصل قال وباع هو قَوْلٌ وبيع ، لكنه يرى أنه من المفروض أن تكون عين الأجوف واواً أو ياءً لكن ذلك لم يكن ، وذلك لأن أشباه الحركات عنده تتشكل من توالي الحركات المتخالفة وليست أصولاً قائمة بذاتها ، فالياء تتشكل - في رأيه - من تتابع الفتحة والكسرة ، والواو كذلك تتشكل من تتابع الفتحة والضمة ، ولأن النظام القطعي لا يسمح بأن يتشكل المقطع من حركات فقط ، فقبل أن تتشكل الواو أو الياء في الفعل الأجوف يُحذف أحد عنصري الحركة المزدوجة تخلصاً من الوضع

(١) الخصائص ، ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) السابق ، ٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٣) شرح الشافية ، ٣ / ٩٦ - ٩٧.

المرفوض، فالتقت الفتحان القصيرتان، وتشكلت منهما الفتحة الطويلة التي هي الألف في عرف القدماء وذلك في مثل " قال وباع " ، أما في مثل " خاف " فإن الضمة قد حذفت حسب رأيه ثم طوّلت الفتحة فصارت الألف (الفتحة الطويلة) وتالياً رأي الدكتور عبد الصبور شاهين بالتفصيل : "ومن المؤكد أن موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء ، نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة ، وإليك الأمثلة بالكتابة الصوتية (ha-u-ifa) ، (ba - i - a <a) ، (ga-u-ala) فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء ، التي هي عين الكلمة في الأصل . ولكن لنعبد إلى خصائص المقطع العربي، (والكلام ما زال للدكتور عبد الصبور شاهين) ولنذكر أن هذا المقطع لا يمكن أن يتكون من حركات فقط فإذا أجرينا تقسيماً مقطعيّاً لهذه الكلمات كان على النحو التالي لثلاثة نماذج :

$$\begin{aligned} qa/ua/la &= fa / <a / la \\ ba/ia/<a &= fa / <a / la \\ ha/ui/fa &= fa / <a / la \end{aligned}$$

فالمقطع الأوسط فيها مكوّن من حركات مزدوجة وهذا أمر ترفضه اللغة، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول والكسرة في الثاني، فلا يبقى فيها سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة هكذا : qaa/la - baa/ <a وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معاً، لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى، حملاً لها على قال وباع، تبعاً لعامل القياس الموحّد haa/fa " (١).

أعتقد أن رأي الدكتور عبد الصبور شاهين السابق تنقصه بعض الدقة أو يشوبه شيء من الخلط . فالواو والياء غير موجودتين في أصل الأجوف لكنه يفترض أن تكونا موجودتين، ثم يُقدّر أن المقطع الثاني من الفعل الأجوف يتكون من حركات فقط ولا أدري كيف يكون موقع العين في الأجوف هو موقع واو أو ياء ولا تتشكل الواو أو الياء فيه أبداً ولو نظرياً؟ فالذي يفهم من كلامه إذن أن البنية العميقة في الفعل الأجوف تخلو من الواو أو الياء. أما ألف الأجوف فهي متشكلة عنده من الفتحتين القصيرتين وليست منقلبة عن واو أو ياء وهذه النتيجة يلتقي بها مع تفسيرات المحدثين لمثل هذه المسألة، وجوهر الخلاف بين هذا الرأي ورأي صاحب البحث يكمن في النقطة التي ينطلق منها كل منهما حيث يرى الباحث أن البنية

(١) المنهج الصوتي، ص ٨٢ - ٨٣.

العميقة للفعل الأجوف تحتوي على الواو أو الياء ولو نظرياً، بينما يرى الدكتور شاهين أن البنية العميقة للأجوف تخلو من الواو أو الياء.

أما النتيجة فهي عندهما واحدة وهي تشكل الفتحة الطويلة (الألف) من الفتحيتين القصيرتين وإن اختلفت طريقة التفسير عند كل منهما.

والدكتور داود عبده ينكر أن تكون الألف منقلبة عن واو أو ياء وحجته فسي ذلك أن الواو أو الياء في البنية العميقة للفعل الأجوف تسبق بفتحة وتلق بأخرى، فأين تراهما قد ذهبتا في ما لو سلمنا بأن الواو أو الياء قلبت ألفاً، يقول: " يقول النحويون إن " قول " تصبح " قال " ويصح " تصبح " باع " بإبدال الواو والياء فيهما ألفاً، ولكن النحويين لا يخبروننا عما يحدث للفتحة السابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما في مثل الكلمات الأنفة، فكلمة " قول " مثلاً تتألف من ستة أصوات لغوية هي قاف وفتحة وواو وفتحة ولام وفتحة بهذا الترتيب، وكان من الممكن أن تكتب " ق و ل - " وكذلك تتألف كلمة " بيع " من ستة أصوات منها فتحة تقع قبل الياء وأخرى تقع بعدها : " ب - ي - ع - " فماذا حدث لهاتين الفتحيتين إذا كان الألف في مثل " قال " و " باع " منقلبة عن واو في الكلمة الأولى وعن ياء في الكلمة الثانية" (١)

إن ما ذكره الدكتور داود عبده - في اعتقادي - هو الصحيح، فالمسألة إذن ليست مسألة قلب للواو أو الياء؛ لأن فكرة قلبهما تجعلنا نتساءل عما حدث للفتحيتين المجاورتين للواو أو الياء، وهل نقول إنهما قد سقطتا؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الداعي لسقوطهما؟ هذا من جهة. وأما من جهة أخرى فإن شبه الحركة الواو أو الياء تضعف ثم تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين (٢) وقد وقعت الواو أو الياء في هذا الموقع بين حركتين متماثلتين فضعفت ثم سقطت وبعد سقوطها انفتحت الفتحتان القصيرتان التقاءً مباشراً ومن التقائهما تشكلت الفتحة الطويلة التي هي عين الأجوف في بنيته السطحية.

ويرفض الدكتور داود عبده تحليل النحاة لهذه الظاهرة حيث يعارض بشدة فكرة قلب الواو أو الياء ألفاً وذلك لأسباب يذكرها في رأيه التالي، حيث يقول: " إن تحليل النحاة هذا

(١) أبحاث في اللغة العربية، الدكتور داود عبده، ص ٣٥ - ٣٦.

(٢) العربية الفصحى، هنري فليش، ص ٤١ وانظر أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧.

يصطدم بعدد من المشكلات : أولاها أن ليس هناك تفسير مقبول لسقوط الفتحين ^(١)، وثانيتهما أن الواو والياء (وهما تشتركان في عدد من الخصائص اللغوية ليستا من جنس الألف لكي تنقلبا ألفاً^(٢))، وثالثتهما أن الواو في مثل " وصل " أو " قول " لا تختلف عن الضمة وهي مدّ قصير ، إلا في مقدار المسافة بين اللسان وأقصى الحنك عند النطق بهما (حيث تكون هذه المسافة أقل في حالة النطق بالواو) ، وبالتالي فإن من المنتظر حين تنقلب إلى مدّ أن يكون هذا المدّ قصيراً ومن المعلوم أن الألف ليست مدّاً قصيراً، بل هي مد طويل يقابله المد القصير المعروف بالفتحة ، ومثل هذا القول ينطبق على الياء فهي حين تنقلب إلى مدّ قصير فإن هذا المد لا يمكن أن يكون ألفاً لأنه من جنس الياء أولاً، وليس مدّاً قصيراً ثانياً ^(٣).

وأما تفسيره لهذه الظاهرة اللغوية فيتمثل بسقوط شبه الحركة الواو أو الياء من الفعل الأجوف لوقوعها بين حركتين متماثلتين ثم تشكل الفتحة الطويلة (الألف) من التقاء الفتحين القصيرتين، يقول الدكتور داود عبده : " إن ما طرأ على كلمة " قَوْل " حين أصبحت " قال " و " بَيَّع " حين أصبحت " باع " يمكن تفسيره كما يلي :

أولاً : تحذف الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين متماثلتين أي مدّين قصيرين متماثلين.
ثانياً : ينتج عن المدّين القصيرين وقد أصبحا متواليين بعد سقوط الواو والياء مد طويل من جنسهما ^(٤).

إذن لقد وقعت الواو أو الياء بين حركتين متماثلتين فضعفت ثم سقطت فالتقت الفتحان القصيرتان ومن التقائهما تشكلت الفتحة الطويلة (الألف) وهذا - في اعتقادي - هو التفسير الصحيح لما حدث لعين الأجوف في الماضي مما سماه القدماء " الإعلال بالقلب " وعليه فالواو والياء لم تقلبا ألفاً ولكنهما سقطتا ثم تشكلت الألف بعد سقوطها والله أعلم.
وهذا ما يراه الدكتور فوزي الشايب حيث تشكلت الألف من الحركتين القصيرتين بعد سقوط شبه الحركة لكنه يرى أن شبه الحركة تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين أو

^(١) يقول الدكتور داود عبده : " لا بد أن نستج وإن كان النحاة لا يصرحون بهذا - أن هاتين الفتحين قد سقطتا "، أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧.

^(٢) لقد أعلمني الدكتور سمير ستيقية أن الواو والياء يمكن أن تقلبا إلى أي صوت آخر من الأصوات الصائتة حسب قانون التقريب وهذا مما أعتمدته في بعض المسائل في بحثي هذا.

^(٣) أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٦-٣٧.

^(٤) السابق، ص ٣٧.

غير متماثلتين والذي أراه أن شبه الحركة لا تسقط إلا إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، وذلك لأسباب سأذكرها بعد ذكر رأي الدكتور فوزي الشايب، يقول : " قَوْل : kawala وبيَع bayā وطَوَّل tawula وخَوَّفَ hawifa وهَيَّبَ hayiba ، في كل منها وقع شبه الحركة بين حركتين قصيرتين ووجودهما في موقع كهذا يضعفهما فتسقطان^(١) وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعنا فتشكلت منهما حركة طويلة وبذلك نحصل على " قال وباع " أما إذا كانت الحركتان مختلفتين فإنه لا سبيل إلى إدماجهما في حركة واحدة، ولا سبيل إلى تتابعهما^(٢)، ولهذا فإذا كانتا مختلفتين فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض منها بمد حركة المقطع الأول وبذلك نحصل على طال وخاف وهاب^(٣).

إن الرأي السابق لا خلاف عليه وذلك في ما يتصل بوقوع شبه الحركة بين حركتين متماثلتين ثم سقوطها، ثم تشكل فتحة طويلة من الفتحين القصيرتين إلا أن سقوط شبه الحركة إذا وقعت بين حركتين مختلفتين كما في " خوف وطول " يحتاج إعادة نظر، ذلك أنني أرى أن شبه الحركة تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين فقط، لأن سقوطها في هذه الحالة لا يؤدي إلى محذور أو مكروه لغوي ، فالنقاء الحركتين القصيرتين المتماثلتين تنتج عنه حركة طويلة من جنسهما، أما النقاء حركتين قصيرتين مختلفتين فهذا مما لا تجيزه العربية. أما قول الدكتور فوزي الشايب بأن القاعدة في العربية تقضي بسقوط الحركة بعد سقوط شبه الحركة وذلك إذا كانت الحركتان مختلفتين فالحقيقة أنني لا أدري أي قاعدة تلك التي يشير إليها.

ومما يعزز ما ذهبنا إليه من أن شبه الحركة تسقط فقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين قول الدكتور داود عبده : " تحذف الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين متماثلتين^(٤) وهذا ما يراه الدكتور الطيب البكوش أيضاً حيث قال : " تسقط الواو في الماضي إذا كان على وزن " فَعَلَ " وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين ، وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي فتحة طويلة هنا : قَوْل ← قال " ^(٥). والذي أراه أن الحركة

(١) العربية الفصحى، هنري فليش، ص ٤١.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٨.

(٤) أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧.

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٣٩.

لا تدغم في الحركة كما يقول الدكتور الطيب البكوش ولكن التقاء الحركتين القصيرتين يشكل حركة طويلة وذلك أنني فيما أعرفه أن الحركات جميعها لا تدغم. لكن الحركتين القصيرتين إذا التقتا تشكل من التقاءهما حركة طويلة من جنسهما، وهذا - في ظني - من المنفق عليه ومما لا يدغم أيضاً الهمزة من الصوامت. والله أعلم.

ومما يقوي ما ذهبت إليه أيضاً قول جان كانتينو : " والدليل على صحة ما نقول عدم سقوطها في المضارع المسبوق بحرف " لن " لن يقضي ، فقد صحت الياء لأنها لم تقع بين علتين متماثلتين^(١) .

ومما يعزز ما ذهبت إليه أيضاً من أن شبه الحركة لا تسقط إلا إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، أنها لم تسقط من الفعل الناقص كما في (رضي ، سرؤ) وذلك لأن شبه الحركة فيهما لم تقع بين حركتين متماثلتين كما هو مبين : (radiya, saruwa) فشبه الحركة الياء وقعت بين حركتين مختلفتين هما الكسرة والفتحة في " رضي " ولذلك ثبتت ومثلها شبه الحركة الواو في " سرؤ " حيث وقعت بين ضمة وفتحة فثبتت أيضاً ولم تسقط، وذلك للسبب نفسه ، بينما سقطت الواو والياء من الناقص الذي جاءتا فيه بين حركتين متماثلتين وذلك كما في (دعو ورمي) وذلك على النحو التالي :

da<ā	←	da<aa	←	da<awa
ramā	←	ramaa	←	ramaya
تشكل الفتحة الطويلة من الفتحتين القصيرتين		سقوط شبه الحركة من بين الحركتين المتماثلتين		البنية العسقة

وبناءً على ما سبق فإن وقوع شبه الحركة بين حركتين غير متماثلتين لا يسقطها؛ وذلك لأن سقوطها في مثل هذه الحالة يؤدي إلى محذور لغوي جديد هو التقاء حركتين التقاءً مباشراً وهو مما لا يسمح به نظام العربية المقطعي ، قال بروكلمان : " من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً " ^(٢) . وهو ما تنبه إليه الدكتور فوزي الشايب . لكنه يرى أن شبه الحركة تسقط سواء كانت بين حركتين متماثلتين أو غير متماثلتين، وذلك كما في (خوف وطول) حيث يرى أن شبه الحركة فيها سقطت رغم وقوعها بين حركتين غير متماثلتين ، وبعد حذف شبه الحركة حذفت الحركة التالية لها ثم عوض مسن ذلك بمد

(١) دراسات في علم أصوات العربية، ص ٤٣ .

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٤١ .

الفتحة السابقة لهما. إلا أن الدكتور داود عبده يرى خلاف ذلك فهو يشترط المماثلة بين الحركات في مثل (خَوْفَ وطَوْلَ) وبعد عملية المماثلة تسقط شبه الحركة فتلتقي الحركتان المتمثلتان التقاءً مباشراً ثم يتشكل من التقاءهما حركة طويلة من جنسهما هي الفتحة الطويلة (الألف) في (خاف وطال وهاب).

ولكن الدكتور فوزي الشايب لا يقبل بالتفسير الذي ذهب إليه الدكتور داود عبده، يقول الدكتور فوزي الشايب : " وهذا في رأينا أولى من ادعاء تحول " طَوْلَ " إلى " طَوْلَ " و " خَوْفَ " إلى " خَوْفَ " و " هَيْبَ " إلى " هَيْبَ " ذلك أن افتراض مثل هذا التغيير على بنية الفعل أمر يعسر هضمه ويصعب تقبله " (١).

والذي أميل إليه وأزعم أنه الصحيح هو ما ذهب إليه الدكتور داود عبده حيث تمت المماثلة أولاً ثم حصل الحذف ثانياً، فالتقت الحركتان المتمثلتان فشكلتا الحركة الطويلة (الألف) والله أعلم . وليس هذا التفسير عسير الهضم صعب التقبل كما قال أستاذي الدكتور فوزي الشايب، حيث إن هذا التفسير يستقيم وقواعد القدماء في طرد الباب على وتيرة واحدة.

أما أن هنري فليش لم يشترط تماثل الحركتين وهو صاحب الرأي - في اعتقادي - في هذه المسألة، فأرى أن رأيه بقي عائماً حيث لم يذكر أن الحركتين متمثلتان أو متخالفتان، ولكنه ذكر ما معناه أن وقوع شبه الحركة بين الحركتين يضعفها فتسقط (٢).

وقبل أن انتقل من هذه المسألة (مسألة إعلال عين الأجوف) إلى مسألة أخرى تخص الأجوف نفسه، فإنني سأعرض رأياً طريفاً غريباً - بالنسبة لي - في مسألة إعلال عين الأجوف بالقلب وهي المسألة مدار حديثنا . وصاحب هذا الرأي هو الدكتور أحمد الحمو (٣) حيث ينكر فيه فكرة قلب الواو أو الياء ألفاً، كما ينكر أصل الفعل الأجوف (البنية العميقة) مثل (قَوْلَ وَيَبَّعَ) كما ينكر أيضاً أن يكون الفعل الأجوف ثلاثياً . وسبب هذا كله أن القدماء لم يخبرونا - على حد رأيه - لماذا كان هذا القلب، فعلة تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما لا توجب قلبهما ألفاً، ولا يقبل الدكتور الحمو بفكرة القلب هذه؛ لأن مخرج كل مصوت من هذه المصوتات الثلاثة (الواو والياء والألف) يختلف عن مخرج الآخر، كما ويرى أن تغيير الدال

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٨.

(٢) العربية الفصحى، ص ٤١.

(٣) انظر " محاولة السنية في الإعلال"، ص ١٧٠ - ١٧٦.

يؤدي إلى تغيير المدلول، فلو حصل القلب لتغير الدال وبالتالي يتغير المدلول وعليه تكون "قول" لا تساوي "قال" في المعنى. والأهم عنده أن الصرفيين لم يخبرونا من أين جاء هذا الأصل المزعوم الذي تفتقت أذهانهم عنه على حد رأيه.

وبعد أن أنكر هذا الأصل المزعوم للفعل الأجوف، والقلب غير المبرر لعين الأجوف على حد قوله، أشار الدكتور الحمو لآراء بعض من علماء الساميات وآراء الصرفيين العرب حيث أبدى رفضه لمجمل هذه الآراء ثم أشار إلى رأي الدكتور عبد الصبور شاهين في هذه المسألة (الرأي الذي ذكرته قبل صفحات) وفي البداية أظهر قبوله لهذا الرأي فقد وصفه بقوله: "واقترب بذلك كثيراً من الحقيقة"^(١)، لكنه سرعان ما غيرت فكرته عن هذا الرأي حيث أبدى رفضه له؛ لأنه لا يختلف عن آراء القدماء، فقد انطلق من أصل مفترض كما يرى الدكتور الحمو، حيث يقول: "لقد حاول الدكتور شاهين في هذا التفسير أن يستفيد من بعض معطيات اللسانيات الحديثة، لاسيما ما يتعلق منها بنسبة المصوتات القصيرة إلى الطويلة، إلا أنه وقع مع ذلك في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدامى عندما انطلق من أصل مفترض غير موجود، هو (قول). ولقد رأينا أن هذا الأصل المزعوم لم تعرفه اللغة العربية وأن النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فعل) الذي كان أيضاً من وضعهم. وفي رأينا أن الحل الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلا دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها."^(٢)

وتفسير هذه الظاهرة عنده ينطلق من أن جذر الماضي الواوي مثل قال "قل" وليس قال، مستدلاً على ذلك من إسناده للضمان، وكذلك الماضي اليائي مثل "باع" وهو "بغ" وليس باع، كما يرى أن للفعل الأجوف جذرين واحد للماضي وآخر للمضارع، فالذي للماضي هو "قل وبغ" وأما الذي للمضارع فهو "قول وبيع" وأنه لا فرق بين الجذرين - كما يرى - إلا في طول المصوت الداخلي، فهو قصير في جذر الماضي وطويل في جذر المضارع. ثم يقرر أن جذر المضارع قد نتج عن إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي: "قل : قول" و "بغ : بيع".

لقد خالف الدكتور الحمو في رأيه هذا آراء القدماء والمحدثين في أصل الأجوف، وأنكر بنيته العميقة، ثم أنكر أن تكون الألف فيه منقلبة عن أصل هو الواو أو الياء، كما يرى

(١) محاولة ألسنية في الإعلال، ص ١٧١.

(٢) السابق، والصفحة نفسها.

القدماء، كما أنكر رأى المحدثين في هذه الألف من حيث إنها وقعت موقع أصل هو الواو أو الياء وتشكلت من الفتحيتين المجاورتين للواو أو الياء بعد سقوطها كما بينت سابقاً. لكنه يرى أن هذه الألف طارئة على الفعل الأجوف يقول : " يعني أن الألف دخيلة على الفعل مثلما أن اللواحق دخيلة عليه أيضاً . أي أن الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في " قَوْل " ولا عن انقلاب الياء في " بَيْع "، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه، وهذا يلغي فكرة (الإعلال بالقلب) من الأساس " (١).

أما عن رأيه في جذري الأجوف، فيقول : " ... لتبين لنا أن للفعل الأجوف جذرين، واحداً للماضي هو " قُل " وآخر للمضارع " قول " وأنه لا فرق بينهما إلا في طول المصوت الداخلي، فهو قصير في جذر الماضي وطويل في جذر المضارع " (٢). ومن الذين ينكرون أصل الأجوف كذلك، الدكتور إبراهيم السامرائي حيث يقول بعد مناقشة هذه المسألة : " وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل " قال وباع " " قَوْل " و " بَيْع " (٣).

أما في ما يتصل باستحوذ وما جاء على شاكلتها من غير إعلال، أي أن الواو والياء فيه جاءت على أصلها، ولم تُلحَ فهو عندي إما أن يكون من باب الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة حيث إن هذه الصيغ تخلفت عن مثيلاتها في التطور اللغوي، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " أما التطور الصرفي، فيندر أن يشمل جميع الحالات التي يؤثر فيها، فهو يدع إلى جانب الصيغ الجديدة التي يستحدثها، عدداً كبيراً من الصيغ القديمة التي تستمر في الاستعمال " (٤). فتكون بذلك قد جاءت على أصلها، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته عليه فالبحث يجب أن يكون في ما تطور وليس في ما بقي على الأصل لا سيما وأن ما بقي على أصله قليل وقد يكون ما جاء على أصله شاذاً كما يرى الاستربادي حيث قال : " ... وشذأ أعول وأغيلت المرأة واستحوذ وأجود وأطول واستروح (أي شمّ الريح)، وأطيب، وأخيلست السماء وأغيمت " (٥).

(١) محاولة السنية في الإعلال، ص ١٧٤.

(٢) السابق، ص ١٧٣.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، ص ١١٠.

(٤) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ١٢.

(٥) شرح الشافية، ٣/ ٩٦ - ٩٧.

ويرى الدكتور داود عبده أن سبب عدم الإعلال في مثل هذه الكلمات يعود لاحتمال أن تكون إحدى الفتحيتين طارئة، قال : " هناك حالات لا تسقط فيها الواو والياء، وهي نفس الحالات التي يقول النحاة إن الواو والياء لا تتقلبان فيها ألفاً، كما في " غَيْدَ " و " حَوْلَ " وفي ظني أن إحدى الفتحيتين في مثل هاتين الكلمتين طارئة، فأما إن الأولى كانت غير الفتحة، وبالتالي لم تسقط الواو والياء كما سقطتا في مثل " قَوْلَ " و " بَيْعَ " و " بَوْبَ " أي " باب "، ... الخ لأنهما لم تكونا واقعيتين بين حركتين متماثلتين^(١).

وهذا تفسير ممكن لأن الأصل الذي تبناه العلماء من المحدثين في سقوط الواو والياء وهو وقوعهما بين حركتين متماثلتين، أما إذا وقعتا بين حركتين غير متماثلتين فلا تسقطان كما بينت سابقاً، وإذا حاولت اللغة إسقاطهما لجأت إلى المماثلة بين الحركتين.

ويقدم الدكتور داود عبده تفسيراً ثانياً لعدم سقوط الواو والياء في هذه الألفاظ وذلك أن الواو والياء كانتا ساكنتين في الأصل، فانتقض شرط القلب عند القدماء، وشرط الحذف عند المحدثين، قال : " وإما أن الفتحة الثانية لم تكن موجودة أصلاً وأضيفت في ما بعد، أي أن الأصل في مثل " غَيْدَ " و " حَوْلَ " هو سكون الواو والياء^(٢).

- وزن ماضي الفعل الأجوف :

يرى جمهور القدماء أن وزن الفعل الأجوف من مثل " قال وباع وخاف " : " فَعَلَ "، فهو ثلاثي الصوامت عندهم، فهو على " فعل " مع مراعاة التغير في حركة عين الفعل. إلا أنني وقعت على رأي لأحدهم يخالف فيه جمهورهم وذلك بأن وزن الأجوف عنده " قال " وليس " فعل " فقد وجدت العبارة التالية في شرح شافية ابن الحاجب، يقول الاستربادي فيها : " وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : " يجوز أن يُعْبَرُ عنه بالمبدل ؛ فيقال في قال : إنه على وزن " قال " ^(٣). وعليه يكون عبد القاهر (وأعتقد أنه يقصد عبد القاهر الجرجاني) قد خالف جمهور النحاة في وزن الأجوف.

فالقدماء يزِنون إذن أصول الكلمات نحو " قَوْلَ وَبَيْعَ وَخَوْفَ وَطَوْلَ " فتكون على " فعل " بتغيير حركة العين مع كل منها ويكون هذا وزنها قبل إعلالها، يقول الدكتور

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧ - حاشية رقم (٣).

(٢) السابق والصفحة نفسها والحاشية نفسها كذلك.

(٣) شرح الشافية، ١ / ١٨.

فوزي الشايب : " فأما الألفاظ المعلة فمثل : قال، باع، دعا، رمى، أقام واستقام، ومقام ومقيم ومستقيم ...، فعند وزن هذه الكلمات ونظائرها يزنون بدلاً منها أصولها، فبدلاً من قال وباع، ودعا ورمى، يزنون : قَوْلَ وَيَبَّعَ وَدَعَا وَرَمَى، أي يزنون الأصول التاريخية لهذه الألفاظ، ومن ثم يزنونها على "فَعَلَ" ويزنون "خاف، على "فَعَلَ" و"طال" على "فَعَلَ" (١).

وهذا ما يؤكد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، يقول : " وإذا حصل في الموزون إعلال كقلب عينه أو لامه ألفاً، جئت بالميزان على حسب أصله قبل الإعلال فتقول فسي نحو " قال وباع وقام"، إنها على وزن "فَعَلَ" ولا يجوز أن تقول إنها على وزن "قال" (٢).

إن ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب أمر ممكن، إن لم يكن هو الأمر الذي حصل فعلاً ؛ لكنني أرى أنه من الممكن أيضاً أن يكونوا قد وزنوا الأجوف بعد إعلاله، واعتبروا جوفه (عينه) صامتاً وليس حركة، وذلك أنهم كثيراً ما يعدون الألف ساكناً. وبالتالي فإن وزن الأجوف عندهم في الحالتين "فَعَلَ" وذلك على اعتبار أن جوفه - عندهم - صامت وليس حركة وذلك إن كان بعد الإعلال، أو شبه حركة إن كان قبل الإعلال .

ولكن إذا كان القدماء قد وزنوا الأجوف قبل إعلاله، أي من حالة تصحيح العين وذلك (قَوْلَ وَيَبَّعَ) فلماذا وصفوه إذن بأنه أجوف ؟ أم أن الوزن كان للبنية العميقة وكانت التسمية للبنية السطحية ؟ وهذا ما أعتقد ؛ لأن مفهوم الأجوف هو الفارغ، أي أن جوفه فارغ من الحروف الصحيحة (الصامته)، لكن الوزن معه لم يأت فارغاً فعين الميزان من الأجوف صامت وهو العين في "فَعَلَ" .

هذا بالنسبة للقدماء ومن اتبع سبيلهم، لكن المحدثين ممن تأثروا بعلم اللغة الحديث وأخذوا بالدرس الصوتي، فإن وزن الأجوف عندهم " قال " وذلك على اعتبار أن جوف الفعل فارغاً وخالياً من الصوامت وهذا وزنه بعد الإعلال وليس قبله، يستوي في ذلك مفتوح العين ومضمومها ومكسورها، وهذا ما أميل إليه، بل أرجحه، ذلك أن الاعتبار في اللغة للمستعمل المنطوق وليس للصورة الذهنية الأصلية (البنية العميقة) ، كما أن القاعدة في الميزان الصرفي تقول : ما يحذف من الموزون يحذف ما يقابله في الميزان ، وما يزداد في الموزون من حروف

(١) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص ٩١.

(٢) دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ص ٢٠.

الزيادة يزداد في الميزان . وعليه فإن الواو أو الياء التي تقع موقع العين من الأجوف قد حُذِفَتْ أو لنقل - تجاوزاً - قلبت وجيء مكانها بالالف فيكون الميزان مثلها تماماً حيث تذهب العين منه ويؤتى بالالف مكانها لأنها زِيدَتْ في الموزون.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " وإذن فالصواب أن يكون وزنها جميعاً " قال "، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية " (١). وهذا ما عليه جمهور المحدثين ويشاركهم الباحث فيه.

- تغيّر حركة فاء الماضي الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة .

من المعلوم أن الأجوف المجرد مفتوح الفاء في الماضي، لكن حركة فائه تتغير عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، حيث تضم فاء الأجوف الواوي وذلك نحو : " قُلْتُ وَقُلْتُمْ وَقُلْنَ ... "، وتكسر فاء الأجوف اليائي كذلك، نحو : " بَعْتُ وَبَعْتُمْ وَبَعْتُنَّ ... " فمن أين اجتلبت هذه الحركة الجديدة (الضمة والكسرة) ؟ وأين ذهبَت الحركة الأصلية (الفتحة) ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عليه تالياً وذلك من خلال آراء القدماء والمحدثين، ثم أعطي رأيي المتواضع في المسألة.

- آراء القدماء :

قال سيبويه : " اعلم أن فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعِلْتُ منهما معتلة، ... فلما اعتلت هذه الأحرف جُعِلَت الحركة التي في العين محوَّلة على الفاء، وكرهوا أن يَقْرَؤا حركة الأصل حيث اعتلت العين ... فكَذَلِكَ هذه الحروف حيث اعتلت جُعِلَت حركاتهن على ما قبلهن كما جُعِلَت من الواو والياء حركة ما قبلها، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل . ألا ترى أنك تقول خِفْتُ وَهَيْبْتُ فَعَلْتُ فَأَلْقُوا حركاتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركاتها الحركة التي كانت في المعتل الذي بعدها ... لئلا يجري المعتل على حال الصحيح " (٢). وقال أيضاً : " وأما قُلْتُ فَأَصْلُهَا فَعَلْتُ مَعْتَلَةٌ مِنْ فَعَلْتُ، وإنما حُوِّلَتْ إِلَى فَعَلْتُ لِتُغَيَّرَ حَرَكَةُ الْفَاءِ عَنْ حَالِهَا لَوْ لَمْ تَعْتَلْ؛ فَلَوْ لَمْ يَحْوُلْهَا وَجَعَلُوهَا تَعْتَلْ مِنْ قَوْلْتُ لَكَانَتْ إِذَا هِيَ أَلْقَى عَلَيْهَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ غَيْرَ مُتَغَيِّرَةٍ عَنْ حَالِهَا لَوْ لَمْ تَعْتَلْ، فَلِذَلِكَ حَوِّلُوهَا إِلَى فَعَلْتُ فَجَعَلَتْ مَعْتَلَةً مِنْهَا " (٣).

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٨٣.

(٢) الكتاب، ٤ / ٣٣٩.

(٣) السابق، ٤ / ٣٤٠.

وعن إعلال اليائي قال سيبويه : " وأما بَعْتُ فَإِنِهَا مَعْتَلَةٌ مِنْ فَعَلْتَ تَفْعَلُ ، ولو لم يحولوها إلى فَعِلْتَ لكان حال الفاء كحال قُلْتُ ، وجعلوا فَعِلْتُ أولى بها كما أن يفعل من رميت حيث كانت حركة العين محوَّلة من يفعل ويفعل إلى أحدهما ، كان الذي من الياء أولى بها " (١).

فعلة الحذف عند سيبويه التمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي، وهذا ما جاء به المبرد حيث قال : " فإذا قُلْتُ : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلقي حركة العين على الفاء كما فَعَلْتَ ذلك في يَفْعَلُ ، وتسقط حركة الفاء ، إلا أنك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتُ) إلى فَعَلْتَ لتدل الضمة على الواو ؛ لأنك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء ، وذلك قولك ، قُلْتُ وَجَلْتُ " (٢).

إذن يرى المبرد أن عين الأجوف تضم أولاً ثم تحذف حركة فائه. وبعد ذلك تنقل حركة العين (الضمة) إلى الفاء. وبذلك يتحول الفعل من " قَوْلْتُ إلى قَوْلْتُ ← قُولْتُ". والتحويل عنده ليس استجابة لقانون صرفي أو صوتي ولكنه لغاية وظيفية هي الدلالة على أن أصل الفعل واوي أو يائي. وعن الأجوف اليائي يقول المبرد : " وإذا قلت (فَعَلْتُ) من الياء نقلتها إلى (فَعِلْتُ) لتدل الكسرة على الياء كما دلت الضمة على الواو. وذلك قولك بَعْتُ وَكَلْتُ " (٣).

أما ابن جني فيرى أن علة تحول فاء الأجوف من الفتح إلى الضم أو الكسر ليست التمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي، ولكن لعل وظيفية أخرى هي تمييز الجامد عن المتصرف، وبالتالي فالعلة عنده أيضاً ليست صرفية أو صوتية، قال في المنصف : " فإن قيل: ولم نقلت " قلت " إلى " فَعَلْتُ " و " بَعْتُ " إلى " فَعِلْتُ " ؟ قيل لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمانة للتصرف، ألا ترى أن " ليس " لما لم يرد فيها التصرف لم يغيروا حركة الفاء، وذلك قولهم " لَسْتُ " فلما كانت القاف في " قُلْتُ " مضمومة والياء في " بَعْتُ " مكسورة بعدما كانتا مفتوحتين في " قال ، باع " دلّسك ذلك على أن الفعل متصرف وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما، وأنه ليس كسالحروف التي تلزم ضرباً واحداً من الحكم كـ " ليت " ولا كـ " ليس " الذي ليس متصرفاً، ألا ترى أنك لو قلت : " قُلْتُ وَبَعْتُ " لجرى مجرى " لَسْتُ " ولم تكن ثمة حركة غريبة تدل على العين

(١) الكتاب، ٤ / ٣٤٠.

(٢) المقتضب، ١ / ٩٧.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

المحذوفة وأن الفعل متصرف ونُقِلَتْ " قَلْتُ " إلى " فَعَلْتُ "؛ لأن الضمة من الواو؛ و " بَعْتُ " إلى " فَعِلْتُ " لأن الكسرة من الياء ^(١).

فعلة التغير عند ابن جني إذن هي التمييز بين الجامد والمتصرف، وهذه العلة - في اعتقادي - ضعيفة، وذلك أن " ليس " وردت مضمومة اللام، قال ابن هشام: " وسَمِعَ " لُسْتُ " بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة كهيؤ ^(٢)، كما أن الأصل فيها كسر الياء جاء في مختار الصحاح قوله: " ليس: كلمة نفي. وهو فعل ماضٍ وأصلها " لَيْسَ " بكسر الياء فَسُكِّنَتْ استقلاً ^(٣) وكذلك يمكن التمييز بين الجامد والمتصرف من خلال تصريفات الفعل، وذلك المضارع منه والأمر والمشتقات كلها فهي مؤشرات قوية تثبت أن الفعل متصرف بينما تكون " ليس " جامدة حيث لا توجد لها صورة أخرى ولا يُشتق منها اسم ولا فعل.

أما ابن عصفور فحجته أيضاً تمييزية وليس للقوانين الصرفية أو الصوتية فيها أي أثر، يقول: " فإن قيل ولأي شيء حُوِّلَتْ "فَعِلٌ" إلى "فَعُلٌ" في ذوات الواو، وإلى "فَعِلٌ" في ذوات الياء؟ فالجواب أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولم نحولها كسرة ولا ضمة، لم يُذَر: هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصلية التي كانت قبل النقل أو فتحة العين، بخلاف "فَعِلٌ" و "فَعُلٌ" لأنه إذا انضمت الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، عَلِمَ أن الحركة التي في الفعل حركة العين نُقِلَتْ. فلذلك حُوِّلَتْ الفتحة إلى غيرها لِيُعْلَمَ أن الحركة التي في الفاء هي حركة العين وحُوِّلَتْ حركة العين في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، لأن الضمة تدلُّ على الواو؛ لأنها منها. والكسرة تدلُّ على الياء؛ لأنها أيضاً منها ^(٤).

إن تفسير ابن عصفور لما حدث لِتَغْيِيرِ حركة فاء الأجوف يحتاج إلى إعادة نظر، فالذي أراه أن الأمر لم يتم حسب الخطوات التي ذكرها في تغيير حركة فاء الأجوف، فهو يرى أن حركة عين الأجوف (الفتحة) قد سقطت، ثم تحركت عين الأجوف بحركة مماثلة هي الضمة في الواو والكسرة في الياء وبعد ذلك سقطت فتحة الفاء ونقلت مكانها حركة عين الفعل، وهذه العمليات من نقل وإسقاط تمت بغير القوانين الصرفية أو الصوتية، وعليه فلا داعي إذن لكل هذه الخطوات وهذه التغييرات كي نقول إن تغيير الحركة جاء للتمييز بين

(١) المنصف، ابن جني، ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٣٨٧.

(٣) مختار الصحاح، مادة " ليس ".

(٤) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٤١ - ٤٤٢.

الأصل الواوي واليائي. فلو اكتفى ابن عصفور بالقول إن ضمَّ فاء الأجوف الواوي وكسر فاء الأجوف اليائي كان للتفريق بينهما بعد حذف عين كل منهما، دون تفسير، لكان الأمر أسهل وأقرب إلى القبول.

أعتقد أن ابن عصفور كان مضطرباً في التفسير حيث يفهم من كلامه السابق أن النقل قد تمَّ قبل الحذف وذلك ليُعْلَمَ أن حركة الفاء منقولة من العين ثم حذفت العين ثم يعود ويرى أن النقل قد تمَّ بعد الحذف يقول: "فإن قيل فلأي شيء لما حذفوا العين نقلوا حركتها إلى الفاء؟ فالجواب أنهم لما اضطروا إلى الحذف، كان الأسهل عندهم ألا يحذفوا الحرف بحركته، وأن يُبقوا الحركة التي كانت في العين فنقلوها إلى الفاء لذلك" (١).

لقد عزَّ عليهم أن يحذفوا الحرف بحركته، وما ذلك لشيء إلا لاعتقادهم أن الحرف محل للحركة، فالحركة مرتبطة بالصامت، والواقع أن الحرف (الصامت) صوت والحركة صوت مثله. ثم يبيِّن ابن عصفور علة أخرى لنقل هذه الحركة من العين إلى الفاء كما يرى وهذه العلة هي التي ذكرها ابن جني في التفريق بين الجامد والمتصرف، قال ابن عصفور: "وأيضاً فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين حذف عين الفعل المتصرف وغير المتصرف، فلما كانوا لا ينقلون في غير المتصرف، فيقولون "لَسْتُ" في "ليس"، نقلوا في المتصرف" (٢). وهذا يقودني إلى القول إن ابن عصفور - يرحمه الله - لم يكن مقتنعاً أو متأكداً من السبب الحقيقي لتغيُّر حركة فاء الأجوف من الفتح إلى الضمَّ أو الكسر وذلك عند إسناده إلى الضمائر والله أعلم.

أما الاسترباذي فإنه يرفض فكرة النقل هذه ويرى أنه لا مسوغ لها ولا طائل تحتها، يقول: "ولا هو منقول إليه كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النحاة، وذلك لأنهم قالوا: نَقَّلَ "قَوَّلْتُ" إلى "قَوْلْتُ" و "بَيَّعْتُ" إلى "بَيْعْتُ" لينقلوا بذلك ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدلُّ عليهما، وهو الضمة والكسرة واعترض المصنِّف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب ... ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل، لا لفظية ولا معنوية" (٣).

(١) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٤٠.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) شرح الشافية، ١ / ٧٨ - ٧٩.

وعلة ضم الفاء في الأجوف الواوي وكسر الفاء في الأجوف اليائي عند الاسترادي هي التمييز بينهما ومن أجل وزنيهما. والمحذوف في نظرة من الأجوف الألف وليس الواو أو الياء، أي أن الحذف تم بعد الإعلال وجيء بالحركة بعد الحذف، قال: " فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم فسقطت الألف في جميعها للساكنين، فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الوزن - أي الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها ... لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط " (١). وقال أيضاً: " فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين، وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في باع؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء " (٢).

هذه مجمل آراء القدماء في مسألة ضم فاء الأجوف أو كسرها، وذلك عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وجميعها تدور في فلك العلة التمييزية، لا الصوتية ولا الصرفية وتفسيرهم لما حدث لم يبين - في اعتقادي - على أسس قويسة حسب القوانين الصرفية والصوتية فمنها ما هو افتراضي ومنها ما هو متأول ومنها ما يمكن رده.

- آراء المحدثين

لقد تباينت آراء المحدثين في تفسير سبب تغير حركة فاء الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، فمنهم من سار على نهج القدماء وقال إن السبب وظيفي تمييزي، وذلك للتفريق بين الأجوف الواوي واليائي، ومنهم من كانت له رؤيته الخاصة، ومنهم من حمل اللغة مسؤولية النقل، فإلى آراء المحدثين في المسألة:

يقول الدكتور الطيب البكوش: "ونظراً إلى أنه لا شيء يدل عند ذلك على الأصل الواوي فإن فتحة الفاء تقلب ضمة؛ لأنها من جنس الواو: قُلْتُ، قُلْنَا، قُلْنَ... (٣)، وقال أيضاً: " ولا يقع التمييز بين صيغة الواوي واليائي إلا في الصيغ المبدوءة بمقطع منغلق، إذ تُقْلَبُ فتحة الفاء كسرة في اليائي، مثلما تقلب ضمة في الواوي، سَرْتُ - سِرْتُ " (٤). فسبب تغيير حركة فاء الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة هو التمييز بين الأجوف الواوي

(١) شرح الشافية، ١ / ٨٩ - ٨٠.

(٢) السابق، ١ / ٨٠.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٤١.

(٤) السابق، ص ١٤٥.

والأجوف اليائي عند الدكتور الطيب البكوش، وهذا ما قال به معظم القدماء، ولم يقدم الدكتور الطيب البكوش تفسيراً لما جرى تحديداً.

ومن المستشرقين برجستراسر الذي يرى أن السبب هو المشابهة بين حركة فاء ماضي الأجوف المسند إلى الضمائر وحركة فاء المضارع منه، فهو يقيس الماضي على المضارع وأرى أن هذا القياس لا يستقيم والمنطق؛ لأن الأصل قياس المضارع على الماضي؛ لأنه أخذ منه، يقول: برجستراسر "ومما خالفت فيه العربية اللغة السامية الأم أن الأفعال الجوفاء شبهت حركة ماضيها بحركة مضارعها في مثل "قُمْتُ" على قياس "يقوم" و "سرت" على قياس "يسير" (١).

وقد ذهب وليم رايت wright إلى أن الذي حصل في "قَوْلْتُ" و "بَيَّغْتُ" و "طَوَّلْتُ" و "هَيَّيْتُ" وأشباهها، هو مجرد سقوط المزدوج الصاعد في كل منها، أي "و" و "ي" و "و" و "ي" غير أن تأثير هذه المزدوجات يكون من القوة بحيث يقوى على تغيير فتحة الفاء في "قَوْلْتُ" و "طَوَّلْتُ" إلى ضمة، وتغيير فتحة الفاء في "بَيَّغْتُ" و "هَيَّيْتُ" إلى كسرة (٢). ولا أدري هل أثر المزدوج قبل أن يسقط أم أنه سقط وأثر بعد سقوطه! على اعتبار أن أثره قوي كما يقول، فقد أثر في حال غيابه وهذا ما استبعده، علماً بأن الدكتور فوزي الشايب، الذي أورد هذا الرأي لم يبنِ عليه أية ملاحظة أو تعليق ولو بكلمة واحدة. ولا أدري أيضاً ماذا يقصد بوصفه للمزدوج بأنه قوي ويقوى على تغيير حركة الفاء من الفتح إلى الضم أو الكسر، وهل قوة هذا المزدوج متخصصة في تغيير الحركات أم ماذا؟.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فأعتقد أنه لم يقدم تفسيراً لما حصل في هذه الظاهرة اللغوية، واكتفى بتحميل اللغة مسؤولية ما جرى، وبعد أن قدم ثلاثة نماذج هي، "صَوَّمُ وَيَبَّغُ وَخَوَّفَ"، قال: "فأما عن النموذجين الأولين وهما غالب الأفعال الجوفاء فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيها عندما يكون الفعل ماضياً غير مسند إلى ضمير، أو مسنداً إلى

(١) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ٦١ .

(٢) نقلاً عن تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص ٥٧ : Wright, Agrammer- Vol. 1, PP. 84-85 .

ضمائر الرفع الحركية، أي: في حالات: (قال، قالاً، قالوا). وفي بقية الحالات يغلب عنصر الضمة في الأول وعنصر الكسرة في الثاني " (١).

يُلاحظ من الرأي السابق أن الدكتور عبد الصبور شاهين لم يبيّن لماذا جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة في حالات، وتغليب عنصر الضمة وعنصر الكسرة في حالات أخرى؟.

وللدكتور فوزي الشايب رأي في المسألة مفاده أن ما حصل لـ (فاء) الأجوف من ضمّ أو كسر كان لغايات تمييزية، لكنه لم يفسّر كيفية تحوّل "قَوْلْتُ وَيَبِغْتُ" إلى "قُلْتُ وَبِغْتُ"، قال: "بعد ذلك تأتي عملية الإسناد إلى الضمائر الصامتة فتصبح الأفعال: قَسَلْتُ وَبَاعْتُ وَطَلْتُ وخَفْتُ وَهَبْتُ ... تماماً كما نقول مع الأسماء الظاهرة: قال زيد، وباع عمرو، وطال الليل، وخاف الرجل وهابَ الطفل ... " (٢). ويستشهد هنا برأي الاسترياذي قائلاً قال الرّضّي: "وأي داعٍ لنا إلى لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقول وَيَبِغُ اللّذين هما أصلاً قال وباع؟ وهل هما في الفاعليّة إلّا كالظواهر في نحو: "قال زيد" و "باع عمرو"؟ فالوجه إلحاق الضمائر بقال وباع مقلوبا الواو والياء ألفاً " (٣).

ثم يتابع الدكتور فوزي حديثه؛ فيقول: "ورأي الرّضّي هذا ينسف قضية التحويل من أساسها كما ينسف تلك الافتراضات التي اعتمد عليها الدكتور داود عبده (٤). ثم يضيف قائلاً: "وبإلحاق الضمائر الصامتة تتشكّل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفسّدة الإغلاق (ص ح ص)، ومثل هذه المقاطع مرفوضة على هذه الصورة. وهنا يذكر قول بزركلمان "وفي المقاطع المغلقة لا تتحمّل اللغات السامية أصلاً إلّا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تُقَصَّرُ" (٥) وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: "قُلْتُ وَبِغْتُ وَطَلْتُ وَخَفْتُ وَهَبْتُ"، وهنا تعتمد العربية إلى التمييز بينهما، فما كانت يساء أو محرّكة بالكسر، تكسر فاءه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتضم فاء ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثمّ تصبح الأفعال في النهاية: قُلْتُ وَطَلْتُ، وَبِغْتُ، وَخَفْتُ وَهَبْتُ، وبعبارة أخرى فإن

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٨٤.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٨-٥٩.

(٣) شرح الشافية، ٧٩ / ١.

(٤) إشارة لرأي الدكتور داود عبده في هذه المسألة الذي سيعرض في ما بعد.

(٥) فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

ما تجوز فيه الإمالة تكسر فاؤه، وما لا تجوز فيه تضمُّ فاؤه ^(١). والذي أراه أن الدكتور فوزي الشايب لم يضيف على ما قاله القدماء في هذه المسألة، إلا في فكرة المقطع المديد المقفل بصامت. وهذا ما تحدث عنه القدماء على اعتبار أنه التقاء ساكنين، لكنه لم يفسر جوهر المسألة، أي الطريقة التي تغيرت بها حركة فاء الأجوف المسند إلى الضمائر ولم يبيِّن القانون الصرفي أو الصوتي الذي اتبعته اللغة في هذه الظاهرة، واكتفى بقوله: "وهنا نعلم العربية إلى التمييز بينهما ... فما كانت عينه ياء أو محرقة بالكسر تكسر فاؤه، وتضم فيما عدا ذلك". فهو بهذا يكون قد وصف الظاهرة كما وصفها القدماء ولم يقدم لها تفسيراً وهو جوهر هذه المسألة.

إن ما ذهب إليه الاسترياذي وتبعه في ذلك الدكتور فوزي الشايب من أن الضمائر لحقت الأفعال بعد اعتلالها - في ظني - يحتاج إلى مراجعة، وذلك في ما يتصل بهذا النوع من الأفعال على الأقل. لأن هذا الرأي لا يمكن أن يقدم لنا تفسيراً لما جرى من تغير حركة فاء الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع.

سواء أسند الفعل الأجوف إلى الضمائر من حالة التصحيح أو من حالة الاعتلال فإن صورته ستكون في النهاية واحدة، وذلك على النحو التالي:

- من حالة الاعتلال (قال وباع):

kāltu ← kal̥tu ← kultu

لقد تشكَّل المقطع المديد ثم قصرت نواته وبعد ذلك استبدلت الفتحة بالضممة للتفريق بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي، فعَلَّ القَلْب إذن وظيفية لكن السؤال الذي يبقى قائماً هو كيف تمت عملية التغيير هذه؟.

أما عند إلحاق الضمائر بالفعل الأجوف من حالة التصحيح (قَوْلٌ وَيَبِيعُ) فيتم الأمر فيه على النحو التالي:

kawaltu ← kuwultu ← kuultu ← kaultu ← kultu

فقد حدثت مماثلة بين شبه الحركة والحركتين المجاورتين لها وذلك بقلب كل منهما ضمة مماثلة للواو في الأجوف الواوي، وقلب كل من الفتحتين كسرتين مماثلة للياء في

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٨ - ٥٩.

الأجوف اليائي. وبعد ذلك تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين، فتلتقي الحركتان القصيرتان (الضمتان في الأجوف الواوي والكسرتان في الأجوف اليائي)، ومن النقاء كل حركتين متماثلتين تتشكل حركة طويلة من جنسهما فيكون الناتج ضمة طويلة في الأجوف الواوي وكسرة طويلة في الأجوف اليائي، وهنا يتشكل محذور لغوي هو المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) فتعتمد العربية إلى تقصير نواته وذلك تخلصاً منه، فيتحوّل من مقطع مديد مقفل بصامت (ص ح ح ص) إلى مقطع طويل مقفل بصامت أيضاً (ص ح ص) وتكون بهذا فاء الفعل قد ضمت في الأجوف الواوي، وكُسِرَتْ في الأجوف اليائي، ويكون الفعل قد تحوّل من (قَوْلْتُ وَبَيَّعْتُ) إلى (قُلْتُ وَبِعْتُ)، وعليه يكون تفسير ما جرى صوتياً وغايته وظيفية والله أعلم.

فالنّتيجة إذن أن غاية تغيير حركة فاء الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع عند القدماء وعند المحدثين تمييزية، وهي كذلك عند الباحث نفسه. لكنّ ما جاء به القدماء من تفسيرات لم تكن صورته - في رأيي - واضحة كما يُفترض أن تكون، فهي تحتاج إلى إعادة نظر وزيادة في التوضيح. وتفسيرات المحدثين لا تختلف عن تلك التي قال بها القدماء فقد اكتفوا بوصف نتيجة ما جرى ولم يفسروا كيفية حدوث ما جرى لحركة فاء الأجوف المسند إلى الضمائر.

أمّا رؤية الباحث لهذه الظاهرة اللغوية فهي تنطلق من قانون المماثلة كما أُشرت قبل قليل، وذلك ينطبق على أنماط الأجوف الثلاثة: "قام وباع، خاف، طال"، عند اتصالها بضمائر الرفع المتحركة ونون النسوة، بحيث لا يختلف منها شيء، وتكون النتيجة فيها: ضم فاء الأجوف الواوي وكسر فاء الأجوف اليائي وهذا ما عليه الصورة السطحية للأفعال الجوفاء المسندة إلى الضمائر. وبهذا يكون قانون المماثلة قد عمل في هذه الظاهرة اللغوية وطرده الباب فيها على وتيرة واحدة. وهذا مبتغى القوانين الصوتية والصرفية في ما أظن.

وتالياً توضيح ما جرى في الأنماط الثلاثة عند اتصالها بالضمائر

١- بناء "فَعَلَ" وذلك:

قَوْمٌ: قَوْمْتُ ← قَوْمْتُ ← قَوْمْتُ ← قَوْمْتُ ← قَوْمْتُ
kūmtu ← kūmtu ← kūmtu ← kūwumtu ← kawamtu

بَيْعٌ: بَيَّعْتُ ← بَيَّعْتُ ← بَيَّعْتُ ← بَيَّعْتُ ← بَيَّعْتُ
bi<tu ← bi<tu ← bii<tu ← biyi<tu ← baya <tu

٢- بناء "فَعْلَ" وذلك:

- طَوَّلَ: طَوَّلْتُ ← طَوَّلْتُ ← طَوَّلْتُ ← طَوَّلْتُ ← طَوَّلْتُ
ṭawultu ← ṭuwultu ← ṭuultu ← ṭūltu ← ṭultu

٣- بناء "فَعِلَ" وذلك:

- خَوَّفَ: خَوَّفْتُ ← خَوَّفْتُ ← خَوَّفْتُ ← خَوَّفْتُ ← خَوَّفْتُ
ḥawiftu ← ḥiwiftu ← ḥiiftu ← ḥiftu ← ḥiftu

- وأما مع نون النسوة

- قَوْلَ: قَوْلُنْ ← قَوْلُنْ ← قَوْلُنْ ← قَوْلُنْ ← قَوْلُنْ
ḳawalna ← ḳuwulna ← ḳuulna ← ḳūlna ← ḳulna

وقد تمت هذه العملية (ضمّ أو كسر فاء الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع ونون النسوة) بالخطوات التالية:

- ١- المماثلة بين الحركات وأشباه الحركات.
- ٢- سقوط شبه الحركة من بين الحركتين القصيرتين.
- ٣- إلتقاء الحركتين القصيرتين إلتقاءً مباشراً.
- ٤- تشكّل حركة طويلة من جنس الحركتين القصيرتين وهي صورة الواو في الأجوف الواوي وصورة الياء في الأجوف اليائي.
- ٥- تشكّل المقطع المديد المقلّ بصامت (ص ح ح ص).
- ٦- تقصير المقطع المديد (ص ح ح ص) وتحويله إلى مقطع طويل مقلّ (ص ح ص) وذلك عن طريق تقصير نواته من حركة طويلة إلى حركة قصيرة (الضمة الطويلة إلى ضمة قصيرة في الأجوف الواوي والكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة في الأجوف اليائي). ويترتب على هذا أن الذي جرى للحركة الطويلة هو تقصير وليس حذفاً كما يرى القدماء. وبعد عملية التقصير لعين الأجوف نحصل على الصورة السطحية للأفعال الجوفاء المسندة إلى ضمائر الرفع المتحركة مضمومة الفاء أو مكسورة، وذلك نحو: "قُلْتُ وَبِغْتُ وَخِفْتُ وَطَلْتُ وَطَلَنْ".

وللأمانة العلمية فإنني بعد أن توصلتُ إلى هذا التفسير وقعت على رأي مشابه للدكتور داود عبده وهو الذي أشار إليه الدكتور فوزي الشايب سابقاً. يعتمد فيه على قانون النبر حيث تتجه حركات الكلمة نحو حركة المقطع المنبور. وكانت نتيجته كالتالي توصلتُ إليها، لكن الدكتور داود عبده يرى أن الواو قد قلبت ياء في "خَوِفْتُ" وفي اعتقادي أن ما ذهب إلى أقرى؛ وذلك لأن شبه الحركة الواو التي يرى الدكتور داود عبده أنها قلبت ياء سَحَذَفُ في الحالتين قَلِبْتُ أم لم تُقَلَّبْ فهو يرى أن خَوِفْتُ تصبح أولاً خِيفْتُ ولا داعي لذلك لأنها ستَحذف في الحالتين. وما ذهب إليه تَطَرَّدُ فيه أنماط الأجوف جميعها، بينما تحدث بعض التجزئة في الطريقة التي اتبعها الدكتور داود عبده كما في قلب شبه الحركة الواو في خوف يساء. وتالياً توضيح ما يجري لهذه الواو حسب التفسيرين:

$\text{hifu} \leftarrow \text{hiifu} \leftarrow \text{hiwifu} \leftarrow \text{hawifu}$

$\text{hifu} \leftarrow \text{hiifu} \leftarrow \text{hiyifu} \leftarrow \text{hawifu}$

فالتفسير الأول هو الذي اعتمده الباحث، والتفسير الثاني هو تفسير الدكتور داود عبده.

وهكذا فإن قانون المماثلة هو المسؤول عن تفسير سبب ضمّ فاء الأجوف الواوي. وكسر فاء الأجوف اليائي عند اتصالهما بضمائر الرفع المتحركة ونون النسوة. وبذلك تكون الطريقة التي اتبعتها اللغة صوتية وغايتها تمييزية كما يرى القدماء والمحدثون وكاتب هذه السطور. وبقانون المماثلة هذا يمكن تفسير ما جرى للأجوف المسند إلى الضمائر ونون النسوة بأنماطه المختلفة، وهذا التفسير أفضل من غيره كما أرى؛ وذلك لأنه بُني على تأثير قانون صوتي، يسعى إلى المجانسة اللفظية والتقليل في الجهد في ما يعمل فيه، وذلك هو قانون المماثلة.

إن من الممكن تفسير ما جرى للأجوف بطريقة أقرب وأسهل من الطريقة السابقة وبأثر قانون المماثلة نفسه. والنتيجة هي نفسها كالتالي في الطريقة الأولى فبعد أن تتم مرحلة المماثلة تسقط الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة (yi, wu) برمتها. وذلك أنها من المزدوجات التي لا تبقى العربية عليها، قال الدكتور فوزي الشايب: "وبالنسبة لهذا النوع من المزدوجات فإن العربية التزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوجات: "yu, wu, yi, wi" وذلك في ما إذا وقعت في حشو الكلمة، وفي قطاع الأفعال على وجه الخصوص" (١). وبذلك تنتج الصيغة النهائية كالتالي في الطريقة الأولى، وتالياً توضيح ذلك وفق الطريقة الثانية:

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢٤.

قَوْلَ	←	kawaltu	←	kuwultu	←	kultu
بَيَعَ	←	baya<tu	←	biyi<tu	←	bi<tu
طَوَّلَ	←	tawultu	←	tuwultu	←	tultu
خَوَّفَ	←	hawiftu	←	hiwiftu	←	hiftu
قَلَّنَ	←	kawalna	←	kuwulna	←	kulna
البنية العريقة			←	المماثلة بين		
			←	الحركتين وشبه		
			←	سقوط الحركة		
			←	المزدوجة برمتها		
			←	وتشكل البنية		
			←	السطحية للفعل		

وهذه الطريقة أسهل من الأولى وأوضح منها، وعليه فإنني أميل إليها أكثر من الطريقة الأولى.

أما إذا كانت الضمان قد لحقت الأفعال الجوفاء بعد إعلالها، وذلك " قال وباع وخاف وطال"، ففي ظني أنه لا يمكن تفسير ما جرى لقاء الأجوف من الضم أو الكسر بالاعتماد على القوانين الصوتية والصرفية، وعندها يُكتفى بالقول: أن حركة فاء الأجوف وهي الفتحة قد سقطت، وعوض منها بالضمّة في الأجوف الواوي وبالكسرة في الأجوف اليائي، وما ذلك لعلّة صوتية فيها، ولكنه جاء للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي بعد حذف عين كل منهما.

مضارع الأجوف

إن أهم ما يستحق البحث في مضارع الفعل الأجوف هو الإعلال بالنقل والتسكين والإعلال بالحذف. أما النقل والتسكين فيرى القدماء ومن سار على طريقهم أن مضارع الأجوف قد حدث فيه إعلال بالنقل والتسكين، وقد عرضت آراء القدماء في هذه المسألة عند الحديث عن الإعلال بالنقل والتسكين، وذلك في الفصل الأول من هذا البحث وعليه فلا داعي لتكرار ما قيل، فقد قاس القدماء المعتل على الصحيح وذلك بتسكين فاء الفعل عند اتصاله بحرف المضارعة ثم تنقل إليه حركة عين الفعل^(١).

(١) انظر ١٤٦ من هذا البحث.

وبالنظر إلى مجمل آراء القدماء في هذه المسألة يلحظ أنها تتمثل في الأمور التالية:

١- إن البنية العميقة للفعل الأجوف هي "يَفْعُلُ" بالنسبة للأجوف الواوي، وذلك نحو "يَقُولُ" و "يَفْعُلُ" بالنسبة للأجوف اليائي، وذلك نحو "يَبِيعُ".

٢- تنقل حركة عين الأجوف إلى الساكن قبله أي إلى الفاء، وهذا - في ظني - أمر تنقصه الدقة، فلماذا كان هذا النقل، وما مبرره؟، وها هو أحد أعلامهم يقول: "فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ (١) إِلَى أَنْ "يَقُولُ" وَ "يَبِيعُ" وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَنْقَلَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَنَقَلْتُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، فَسَكَنَتَا فَعِيرَ مَعْبُوءَ بَقُولِهِ، لِأَنَّ الْوَاوِ وَالْيَاءَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا جَرَّتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَلَمْ تَسْتَنْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ " (٢).

٣- تَحَوَّلَتِ الصَّبِيغَةُ بِهَذَا النِّقْلِ مِنْ "يَقُولُ" إِلَى "يَقُولُ" كَمَا يَرَوْنَ، وَهَذَا الْإِفْتِرَاضُ مَبْنِي عِنْدَهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ صَوْرَةَ الْوَاوِ فِي الْبُنْيَةِ الْأُولَى "يَقُولُ: yakwulu" هِيَ نَفْسُهَا فِي الْبُنْيَةِ الثَّانِيَةِ "يَقُولُ: yakūlu" - وَهَذَا فِي رَأْيِي - غَيْرُ صَحِيحٍ، فَالْأُولَى شَبِهُ حَرَكَةَ (w) وَالثَّانِيَةُ ضَمَّةٌ طَوِيلَةٌ (ū) كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي الصُّورَةِ الْكِتَابِيَّةِ لِكُلِّ مَنِهْمَا. وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلَا بُدَّ مِنْ تَفْسِيرٍ أَوْضَحَ وَأَدَقَّ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَهَذَا مَا أُبْحَثُ عَنْهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَمَا هُوَ مَرْجُوعٌ عِنْدَ الْبَاحِثِ نَفْسِهِ.

يقول الدكتور فوزي الشايب: "وَأَمَّا الْإِعْلَالُ بِالنِّقْلِ فَقَطْ، وَالَّذِي يُمَثِّلُونَ لَهُ عَادَةً بِـ: يقول ويبيع ونظائرها، فهذان يعنقد القدماء أن أصلهما يَقُولُ وَيَبِيعُ، ثُمَّ نَقَلْتُ حَرَكَةَ حَرْفِ الْعَلَّةِ إِلَى الصَّحِيحِ السَّاكِنِ قَبْلَهُ وَبَقِيَتِ الْعَيْنُ عَلَى حَالِهَا! وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ وَنَظَائِرَهُمَا هُوَ سَكُونُ الْفَاءِ مَرْفُوضٌ، وَالْقَوْلُ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنْ أَصْلٍ لِآخِرِ مَرْفُوضٌ أَيْضاً، وَمَا قَلْنَاهُ عَنِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ نَقُولُهُ هَاهُنَا، أَيَّ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا تَتَابُعُ أَرْبَعَةِ مَقَاطِعَ قَصِيرَةٍ، وَقَعَتْ فِيهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ فَضَعُفَ مَرْكَزُهُمَا، فَسَقَطَتَا، فَتَشَكَّلَ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَكَتَّفَانِهَا حَرَكَةُ طَوِيلَةٍ، فَمِنْ يَقُولُ إِلَى يَقُولُ وَمِنْ "يَبِيعُ إِلَى يَبِيعُ" (٣).

(١) الذي ذهب إلى هذا هو الفراء في الحادثة التي يرويها ابن عصفور في الممتع إذ يقول: ويحكى أن أبا عمر الجرمي رحمه الله دخل بغداد، وكان بعض كبار الكوفيين يغشاه، ويكثر عليه المسائل ويقال هو الفراء - وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إن هذا الرجل قد ألحَّ عليك بكثرة المسائل فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في "قَمَ" فقال له أقوم فقال له: فما الذي عملوا به؟ فقال استنقلوا الضمة على الواو فأسكنوها، فقال له: أخطأت لأن القاف قبلها ساكنة! فلم يعد إليه بعدها. الممتع ٢/ ٤٤٩-٤٥٠. والخصائص، ٣/ ٣٠٢.

(٢) المنصف، ١/ ٢٤٨.

(٣) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص ٨٩-٩٠.

إنّ يرفض الدكتور فوزي الشايب أن تكون فاء مضارع الأجوف ساكنة، ويرفض كذلك فكرة النقل من أساسها، ويرى أن فكرة تسكين فاء الأجوف قد نتجت عن النظام المقطعي للغة العربية. وهذا مما أوافقه عليه، كما أوافقه على رأيه في رفضه لفكرة النقل، لكنّه يُفسّر هذه الظاهرة على أساس سقوط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين ولم يبيّن من أين جاءت الحركتان المتماثلتان، ومن أين جاء بالأصل " يَقُولُ وَيَبِيعُ "، حيث إن شبه الحركة تقع بين حركتين متماثلتين، فتسقط وتتشكل الحركة الطويلة من التقاء الحركتين القصيرتين. ولا أدري من أين جاءت فاء الفعل المماثلة لحركة عينه وهو موطن شك عند الدكتور فوزي الشايب نفسه؟ يقول: "كل من " يَخْرُجُ وَيَضْرِبُ وَيُقْسِمُ "، تمثل في الحقيقة صورة متطورة عن أخرى تتكون من أربعة مقاطع قصيرة، اختزلت في ما بعد إلى ثلاثة فكسّنت: " يَخْرُجُ وَيَضْرِبُ وَيُقْسِمُ ". لكن ما الحركة التي كانت للفاء؟ أي نفس حركتها في حالة الفعل الماضي، أم أنها حركة مجانسة لحركة العين، أم غير ذلك؟ لا نستطيع أن نقطع بشيء، وكل ما نقطع به أن المضارع: في الأصل، كان يتكون من أربعة مقاطع قصيرة، لأنه الماضي زيد عليه مورفيم المضارعة، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد بأن الحركة ربما كانت متجانسة لحركة العين، أي أن يَخْرُجُ في الأصل يَخْرُجُ وَيَضْرِبُ : يَضْرِبُ، وَيُقْسِمُ : يُقْسِمُ. هذا مجرد احتمال يعوزه الدليل، ثم تطوّر هذا الأصل المفترض إلى الصورة الحالية بإدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد، هذا في الأفعال الصحيحة، أما في الأفعال المعنّلة، فلا يحدث شيء من هذا القبيل، لأن الإعلال يمنع تشكّل أربعة مقاطع قصيرة، فيخاف ويهاب ويقال ويقم، ليس فيها يَخَوْفُ وَيَهْيَبُ وَيَقُولُ وَيَقُومُ، وإنما هو في اعتقادنا يَخَوْفُ وَيَهْيَبُ وَيَقُولُ وَيَقُومُ، وهنا وقعت كل من الواو والياء بسين حركتين، ووقوعهما في سياق كهذا يضعفهما فتسقطان، فتلتقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفانهما، فتتشكل منهما حركة طويلة وبذلك تتحول إلى يخاف ويهاب ويقوم ويقم " (١).

أعتقد أن رأي الدكتور فوزي الشايب السابق يحتاج إلى مراجعة، ويحسن الوقوف عنده، فأنا معه في أن أصل المضارع يتكون من أربعة مقاطع قصيرة؛ وذلك لأن المضارع صورة الماضي بزيادة مورفيم المضارعة، وهذا موطن إجماع عند القدماء والمحدثين كما أعلم. وأما ما يميل إليه الدكتور فوزي الشايب من أن أصل حركة فاء المضارع من الأجوف هي حركة مجانسة لحركة عين الفعل، فهو افتراض يعوزه الدليل، بل إنه أصلٌ مفترض، كما يقول. ولكنني أميل إلى عكس ذلك وهو أن فاء المضارع كانت مفتوحة على الأصل؛ وذلك لأن

(١) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص ٨٩.

الدكتور فوزي الشايب والجمهور على أن المضارع هو صورة الماضي بزيادة مورفيم المضارعة، والدكتور فوزي الشايب نفسه يؤكد أن فاء المضارع كانت أصلاً متحركة، فإذا كان يقبل أنها كانت متحركة في الأصل، فأصل حركتها في الأجوف الفتحة وذلك "قَوْلٌ وَيَبْعُ وَهَيْبٌ..." وهذا ما ذكره تماماً في موضع آخر، حيث يقول في معرض حديثه عن ضمّ فاء الأجوف: "وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: قَلْتُ وَبَعْتُ وَطَلْتُ وَخَفْتُ وَهَبْتُ" (١).

ففاء الأجوف متحركة وأصل حركتها الفتحة كما هو معروف من أبنية الثلاثي الأجوف، لكنّ الدكتور فوزي الشايب وبالرغم من هذا فإنه يميل إلى أن حركة الفاء هي الضمة، وما كان هذا الميل إلا لتماثل الحركتان وتسقط شبه الحركة من بينهما. وبعد ذلك تلنقي الحركتان القصيرتان فتشكّلان حركة طويلة من جنسهما، وهذا ما يريد أن يصل إليه. وعليه فلا بدّ لهذا الرأي من إعادة نظر كما أرى.

وللدكتور أحمد مختار عمر رأي في هذه المسألة يتمثل بنقل حركة عين الأجوف إلى الصحيح الساكن الذي قبله، ثم تحذف شبه الحركة (عين الفعل) وبعدها تطول الضمة المنقولة إلى الساكن الصحيح، يقول: "المضارع من قال أصله: يَقُولُ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت يقول " (٢)، ويوضح ذلك بقوله: "أولاً بتسكين الواو، وثانياً بحذفها مع إطالة الضمة" (٣).

أما الدكتور رمضان عبد التواب فيرى أن مضارع الفعل الأجوف قد مرّ بأربع (٤) مراحل هي:

- ١- مرحلة التصحيح وذلك نحو "قَوْلٌ وَيَبْعُ وَخَوْفٌ وَطُولٌ" وذلك على نمط الصحيح تماماً.
- ٢- مرحلة التسكين أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف فيصبح الفعل على نحو: قسول وبيع وخوف... الخ.
- ٣- مرحلة انكماش الأصوات المركبة حيث تتحول الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة، وذلك كما نلفظ "يوم وحوض" yōm, hōd وكذلك بالنسبة للياء المفتوح ما قبلها تتحول إلى كسرة طويلة كما في لفظنا لـ زيت وبيت: "zēt, bēt".

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٥٩.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٨.

(٣) السابق والصفحة نفسها، حاشية رقم (١).

(٤) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ٢٩١ - ٢٩٦.

٤- التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص، ذلك أن الحركة الممالّة الناتجة من انكماش الصوت المركب، كثيراً ما تتطور في اللغات المختلفة فتتحوّل إلى فتحة طويلة.

أمّا الدكتور عبد القادر مرعي فيرى أنه لا إعلال بالنقل أو التسكين، وهذا النوع من الإعلال عنده يقوم على افتراضات وهمية بعيدة عن منطق التطور اللغوي^(١)، ويرى أن ما جرى لمضارع الأجوف هو سقوط شبه الحركة منه والاستعاضة عنها بمد الحركة، يقول: "وإنما الذي يحدث لهذه الأمثلة هو إسقاط حرف العلة والتعويض عنه بطول الحركة التي بعدها"^(٢) وعليه فإن رأي الدكتور عبد القادر مرعي السابق، رأي يؤخذ به، لأنه يفسّر هذه الظاهرة اللغوية بطريقة مناسبة ليس فيها تقدير أو افتراض، فهو يرى أن شبه الحركة قد سقطت من المزدوج الحركي (yi, wa)؛ وذلك لأن وقوعها في هذه الصيغة مكروه.

وأوافق الدكتور عبد القادر وأشار به هذا الرأي، لكنني أرى أنه يمكن تفسير ما جرى بطريقة أخرى، وذلك حسب قانون المماثلة فقد يكون هذا القانون قد أثر في هذه الأفعال بحيث ماثل بين شبه الحركة والحركة، فالتقت حركتان متشابهتان تشكلت منهما الضمة الطويلة (ū) في الأجوف الواوي وكسرتان قصيرتان تشكلت من التقائهما الكسرة الطويلة (ī) في الأجوف اليائي وتلتقي هذه النتيجة مع ما توصل إليه الدكتور عبد القادر. وتطرد هذه الطريقة مع أنماط الأجوف جميعها وذلك كما يلي:

يَقُولُ : yakwulu	←	yakuulu	←	yakūlu
البنية العسقة	←	مسألة الحركة والحركة u-w	←	تشكل الحركة الطويلة
يَبْيَغُ : yabyi<u	←	yabii<u	←	yabi<u
يَخَوْفُ : yahwafu	←	yahaafu	←	yahāfu
يَهْيَبُ : yahyabu	←	yahaabu	←	yahābu

ويلاحظ من الأمثلة السابقة لأنماط الثلاثي الأجوف، أن قانون المماثلة يمكن أن يكون قد أثر فيها، واطّردت القاعدة في الأنماط جميعها، دون تقدير، أو تأويل، أو تجزئة للقانون العام الذي يحكمها جميعاً وهو المماثلة بين شبه الحركة والحركة، ثم تشكل الحركة الطويلة من جنس كل حركتين قصيرتين متماثلتين، وهي الضمة الطويلة والكسرة الطويلة والفتحة الطويلة.

(١) انظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٦٦.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

حذف عين الأجوف

لقد أشرت إلى هذه المسألة عند الحديث عن الإعلال بالحذف، وذلك في ما مضى من هذا البحث ^(١) وأستكمل ما قلته هناك، وذلك لأن هذا موطنه. فيرى القدماء ومن تبعهم في المنهج في تفسير هذه الظاهرة اللغوية أن عين الأجوف تحذف في حالتين: المضارع المجزوم والأمر منه، حيث يكون الفعل في الحالتين ساكن الآخر لعلّة وظيفية إعرابية، وهي أن السكون هو علامة جزم الفعل الصحيح الآخر. وقد اختلف القدماء وبعض المحدثين في تفسير هذه الظاهرة ويكمن هذا الخلاف في الأمور التالية:

١- يرى القدماء أن عين الأجوف قد حذفت لإلتقاء الساكنين، قال ابن يعيش: "فأصل قَمْ وَبَغْ تَقُومُ وَيَبِيعُ ... فصار، قومَ فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها، فصار قَمْ، وكذلك نظائرها، نحو قُلْ وَبَغْ هذا مقتضى القياس فيها إلا أنها ما استعملت على الأصل، ثم أعلت" ^(٢).

وقال ابن الحاجب: "فإن كان غير ذلك وأولهما مدّة حذفت نحو خَفَ وَقُلْ وَبَغْ" ^(٣) وسبب الحذف عند الاسترادي في نفسه الذي عند ابن الحاجب، يقول: "... وإن لم يؤد الحذف إلى اللبس حُذِفَ المدُّ، سواء كان ساكن الثاني من كلمة الأول كما في "خَفَ وَقُلْ وَبَغْ" أو كان كالجاء منها، وذلك يكون ضميراً مرفوعاً متصلاً، نحو تخشيش وتغزون وترمين" ^(٤). وسبب الحذف عند ابن عصفور هو التقاء الساكنين كذلك، يقول: "وكذلك قَمْ" و "بَغْ" ... ثم سكنوا الآخر وحذفوا حرف العلة لإلتقاء الساكنين" ^(٥).

(١) انظر ص ٤١ من هذا البحث.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٣) شرح الشافية، ٢/ ٢٥٠.

(٤) السابق، ٢/ ٢٢٦.

(٥) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٤٩.

ويرى بعض المحدثين وكاتب هذا البحث أنه لم يلتق هنا ساكنان، بل حركة طويلة وصامت ساكن، حيث تشكل في هذه الصيغة المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) وهو مقطع مرفوض في العربية، إلا في حالة الوقف، وحالة كون الصوت الأخير فيه مكرراً في بداية المقطع الذي يليه (١).

٢- يرى القدماء أن الساكن الأول من الساكنين (حرف المدّ) يُحذفُ وتبقى حركة قصيرة من جنسه دالة عليه، وذلك نحو (قُلْ وَبِعْ وَخَفْ) فهم يرون أن ضمة القاف وكسرة الباء وفتحة الخاء فيها للدلالة على حرف المدّ المحذوف، وذلك الواو والياء والألف وما يراه بعض المحدثين وكاتب هذا البحث أن المحذوف - على رأي القدماء - ليس واواً أو ياءاً (شبه حركة: y, w) ولكنه حركة طويلة هي الضمة الطويلة (ū) في يقول: yakūlu والكسرة الطويلة (ī) في يبيع: yabī<u والفتحة الطويلة في يخاف: yahāfu. ويرون أيضاً أن هذه الحركة لم تحذف - كما يرى القدماء - ولكنها قُصُرَتْ؛ وعليه فإن الحركات القصيرة التي تظهر في أبنية الأمر من الفعل الأجوف ليست دوالً على المحذوف، ولكنها شطره. وتتمثل آراء المحدثين في هذه المسألة بما يلي:

قال بروكلمان: "وفي المقاطع المعلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تُقَصَّرُ" (٢). ويقول الدكتور داود عبده: "فالمَدّ الطويل يتحول إلى المدّ القصير في كل حالة يتلوه فيها صوت صحيح ساكن" (٣). وهذا ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب في تفسير ما جرى لعين الأجوف المجزوم، يقول: "... وذلك مثل قُمْ، ولم يَقَمْ فهذان الفعلان الأصل فيهما هو قوم: kūm، ولم يَقوم: yakūm، ومثلهما بَغ ولم يَبِعْ، والأصل فيهما بيع: bi< ولم يَبِيع: yabi< وفراراً من المقطع المديد هاهنا عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة فيهما وحولت المقطع من مديد مقفل إلى طويل مقفل أي من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)" (٤).

(١) انظر أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربي، الدكتور يحيى القاسم، أبحاث اليرموك، المجلد (١١)،

العدد (٢)، ١٩٩٣، ص ١٥٥.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

(٣) أبحاث في اللغة العربية، ص ٤٣.

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٦.

٣- ومما يخالف فيه بعض المحدثين جمهور القدماء هو أن الأمر (قَمْ وبيع) أخذ مسن البنية العميقة لمضارع الأجوف أي: أقومُ وبيعُ ثم حدث فيها إعلال بالنقل والتسكين وبعدهما التقى ساكنان، حرف المد ولام الفعل فحذف أولهما، يقول ابن يعيش: "فأصل قَمْ وبيع تقوم وتسبيع ... فجئت بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة، وهي القاف مثلاً، فصار أقومُ، فأرادوا إعلاله حملاً على الماضي لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصحة والاعتلال فنقلوا الضمة من عينه إلى فائه، فحصلت الغنية عن همزة الوصل، بحركة الفاء، فحذفت، فصار، قَوْمُ، فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها، فصار قَمْ، وكذلك نظائرها، نحو قُل وبيع" (١) وهذا ما يراه ابن عصفور كذلك (٢).

والذي يراه بعض المحدثين وكاتب هذا البحث أن الأمر من الأجوف أخذ من البنية السطحية لمضارعه، أي من: يقول وبيع وذلك بحذف مورفيم المضارعة فقط فتشكل المقطع المديد المقفل بصامت (قول: kũl وبيع: bĩ) فقُصرت نواته ولم تُحذف كما ذكر سابقاً. وهذا ما أشار إليه الدكتور فوزي الشايب برأيه السابق. وقد وضحت ذلك عند الحديث عن أمر الفعل المثال في ما سبق من هذا البحث (٣) وهذه حقيقة ما جرى في الفعلين والله اعلم.

الفعل الناقص (المعتل الآخر)

وسمي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصاً؛ فإنه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه، وسمي هاهنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، نحو أغزُ وأرمِ واخشَ ولا تغزُ ولا ترمِ ولا تخش (٤).

من المسائل المهمة في الفعل الناقص مسألة قلب الواو والياء ألفاً في آخره كما يرى القدماء، أو تشكل الألف من الفتحتين القصيرتين كما يرى المحدثون. وما قيل عن قلب الواو والياء ألفاً في الأجوف، يقال نفسه عنهما في الفعل الناقص؛ فقاعدة القدماء ومن سار على طريقتهما ترى أن الواو أو الياء قد تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، و يرى المحدثون وتبعهم الباحث في ذلك أن شبه الحركة (الواو أو الياء) قد وقعت بين حركتين متماثلتين

(١) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٤٩.

(٣) انظر ص ١٢٦ من هذه البحث.

(٤) شرح الشافية، ١ / ٣٤.

فضعفت ثم سقطت، وبسقوطها التفت حركتان قصيرتان متماثلتان هما الفتحتان، فتشكلت منهما الحركة الطويلة التي من جنسهما، وهي الفتحة الطويلة (الألف) وذلك على النحو التالي:

- الناقص الواوي نحو: دَعَوْ-دعا: da<awa ← da<aa ← da<a
البنية العويقة ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة

- الناقص اليائي نحو: رَمَى-رمى: ramaya ← ramaa ← ramā

وعليه يكون الفرق بين القدماء والمحدثين أن القدماء يرون أن شبه الحركة قد قُلبت ألفاً، بينما يرى المحدثون أن شبه الحركة قد سقطت وتشكلت الحركة الطويلة من الحركتين القصيرتين اللتين تكتنفان شبه الحركة الساقطة. ولا داعي إذن لتكرار ما قيل في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، لكن ما يستحق العرض والتفسير هنا هو مسألة إسناد الفعل الناقص إلى الضمائر وما يطرأ على لام الفعل من تغيير يتصل بموضوع الإعلال.

يرى القدماء أن الفعل الناقص تَرَدُّ لَامُهُ إلى أصلها الواوي أو اليائي عندما يسند إلى الضمائر، وذلك نحو "دَعَوْتُ ورميتُ، ودَعَا ورميًا، ودَعَوْنُ ورميْنُ..."، قال ابن عصفور: "فإن أسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف، أو ما في آخره ياء، أو واو؛ فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد، نحو "زَيْدٌ غَزَا" و"عمرو رمى" وإن أسند إلى ضمير غائبين رُدَّتْ الألف إلى أصلها، نحو "غَزَوْا" و"رَمَيَا" ولم تُحذفْ لالتقاء الساكنين، لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وإن أسند إلى ضمير غائبين حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين وعدم اللبس، نحو "غَزَوْا" و"رَمَوْا" وإن أسند إلى ضمير غائبات رُدَّتْ الألف إلى أصلها، ولم تعتل، نحو "غَزَوْنَ" و"رَمَيْنَ"؛ لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً وحرف العلة إذا سَكَنَ وانفتح ما قبله لم يعتل إلا في "يوجل" خاصة. وإن أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب كائناً ما كان، رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، نحو "رَمَيْتُ" و"غَزَوْتُ" و"رَمَيْتُمَا" و"غَزَوْتُمَا" و"رَمَيْتُمْ" و"غَزَوْتُمْ" و"رَمَيْتُنَّ" و"غَزَوْتُنَّ"، و"رَمِينَا" و"غَزَوْنَا"؛ لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن أيضاً" (١).

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٥٢٧ - ٥٢٨.

هذا هو مجمل رأي القدماء في مسألة إسناد الفعل الناقص إلى الضمائر وما يجري
للامه من ردٍّ إلى أصلها في هذه الحالة، ولا أريد أن أناقش رأي ابن عصفور السابق ولكنني
أذكر بأنه لا يوجد ساكنان في "غزوا" و "رميا" كما قال ابن عصفور وكما هو اعتقاد عامة
القدماء، ولكن الموجود هو شبه حركة (واو أو ياء) وفتحة طويلة (الألف)، وذلك
غزوا: gāzawā ورميا ramayā ، وسأبين بعد قليل ما جرى للام الفعل الناقص عند اتصاله
بالضمائر خلافاً لما رأى ابن عصفور.

إن الفعل الناقص إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة رُدَّتْ لامه إلى أصلها، إلا منع
ضمير المفرد الغائب وذلك نحو: "دعا" و"غزا" وضمير الغائبة نحو: "غزَتْ" و "رَمَتْ" وهذا ما
عليه جمهور القدماء.

إذن لقد سقطت شبه الحركة (الواو أو الياء) من آخر الفعل الناقص في مثل " دعا " و
" رمى " لوقوعها بين حركتين متماثلتين. أما في مثل: " سَرَوْ وَرْضِي " فإن لام الفعل فيها
جاءت مصححة؛ وذلك لأن شرط القلب كما يرى القدماء أو الحذف كما يرى المحدثون لم
يتحقق؛ وذلك لأن شبه الحركة في كل منهما لم تقع بين حركتين متماثلتين ولم تكن الحركة
السابقة لهما فتحة وهو شرط القدماء في قلبها ألفاً.

ومسألة القلب لشبه الحركة أو حذفها من آخر الفعل الناقص ترتب عليها اختلاف بين
القدماء والمحدثين في وزن الفعل الناقص، فالقدماء يرون أن وزن الفعل الناقص " فَعَلَ "
وذلك على اعتبار أن الألف (الفتحة الطويلة) هي لام الفعل، أو حُلَّتْ محل لام الفعل أو أن
يكونوا قد وزنوا الفعل قبل الإعلال.

أما المحدثون فيرون أن وزن الفعل الناقص هو " فعا " وذلك على اعتبار أن لام الفعل
عندهم محذوفة. وهذه الألف التي في آخر الفعل الناقص (الفتحة الطويلة) طارئة على بنية
الفعل والقاعدة الصرفية تقول: ما زيد في الموزون من حروف الزيادة يزداد في الميزان. أما
مسألة رد لام الفعل الناقص إلى أصلها عند اتصاله بالضمائر؛ فيرى القدماء أن هذا الرد في
مجمله كان لعلّة وظيفية؛ وذلك لئلا يلتبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد، وحذفت
اللام لعدم اللبس بين الاثنين، والجماعة، ورُدَّتْ اللام إلى أصلها أيضاً عندما أسند الفعل لنون
النسوة، لأن ما قبل نون النسوة لا يكون إلا ساكناً وغير ذلك من أسباب الردّ أو الحذف
كما يظهر من رأي ابن عصفور السابق.

والذي دعا القدماء ومن تبعهم في هذا الرأي إلى هذا التفسير هو اعتبارهم أن الفعل الناقص أسند إلى الضمائر بعد إعلاله وذلك على النحو التالي:

دعا + (١) ألف الاثنين = دعا : $da < \bar{a}\bar{a} = da < \bar{a} + \bar{a}$

رمى + (١) ألف الاثنين = رما : $ram\bar{a}\bar{a} = ram\bar{a} + \bar{a}$

وبهذا يتشكل محذور لغوي هو التقاء الساكنين (الألفين) كما يعدُّهما القدماء، والحقيقة أنهما فتحتان طويلتان كما يتضح ذلك من الصورة الكتابية لكل منهما، ولأن نظام العربية المقطعي لا يقبل بالتقاء الساكنين (الألفين) في اعتبار القدماء، فكان لابد من التخلص من هذا المرفوض، وذلك إما عن طريق الحذف أو القلب؛ لأن التحريك لأي منهما متعذر، فالقدماء يعلمون أن الألف لا تحرك دون أن يعتبروها حركة طويلة، والحذف غير جائز؛ لأن ذلك سيُعِيدُ الفعل إلى حالته الأولى وعندها يلتبس الفعل المسند إلى المفرد بالفعل المسند إلى ضمير الاثنين (دعا ورمى) فعمدت العربية إلى رد الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي، فعاد الفعلان إلى ما كانا عليه قبل الإعلال عند اتصالهما بضمير الاثنين، وبهذا يكون قد أمن اللبس؛ وذلك لأن صورة المسند إلى المفرد هي (دعا ورمى) وصورة المسند إلى ألف الاثنين هي (دعوا ورميا) .

وينطلق الباحث في تفسيره لهذه الظاهرة من اعتبار أن الفعل أسند إلى الضمائر من حالة الصحة وليس من حالة الاعتلال، وعليه فكل ما جرى هو سقوط الفتحة القصيرة من آخر الفعل الناقص في بنيته العميقة (دعوا ورمى)، وذلك لأن الأصل فيها علامة إعرابية، فهي ليست من أصل الكلمة وما كان زائداً من الحركات قد يحذف ولا يؤبه به، لأنه لا يؤثر في بنية الكلمة وعليه فالفتحة تسقط من آخر الناقص عند إسناده إلى الضمائر كما تسقط في الأفعال الصحيحة عند اتصالها بالضمائر كما في كَتَبَ + (١) ألف الاثنين = كَتَبَا $kataba + \bar{a} \leftarrow katab\bar{a}$ ويتم ذلك في الفعل الناقص على النحو التالي:

دَعَوَ + (١) ← دَعَوَ + (١) ← دَعَوَا

مرحلة ضياع الحركة

(مرحلة سقوط فتحة الواو)

ومثلها

رَمَى + (١) ← رَمَى + (١) ← رَمَيَا

مرحلة ضياع الحركة

وتالياً توضيح ما جرى صوتياً:-

da<awā ← da<aw+ā ← da<awa+ā
ramayā ← ramay+ā ← ramaya+ā

مرحلة ضباع الحركة

وبصدق هذا على الفعل الناقص عند اتصاله بضمائر الرفع جميعها وذلك نحو: دَعَوْتُ
وَرَمَيْتُ ودَعَوْتَ وَرَمَيْتَ دَعَوْتُمْ وَرَمَيْتُمْ ودَعَوْنَا وَرَمَيْنَا.

دَعَوْتُ ← دَعَوْتُ + تْ = دَعَوْتُ : da<awtu ← da<awa + tu
رَمَيْتُ ← رَمَيْتُ + تْ = رَمَيْتُ : ramaytu ← ramaya + tu
دَعَوْتَ ← دَعَوْتُ + تْ = دَعَوْتُ : da<awta ← da<awa + ta
رَمَيْتَ ← رَمَيْتُ + تْ = رَمَيْتَ : ramayta ← ramaya + ta
دَعَوْتُمْ ← دَعَوْتُ + تُمْ = دَعَوْتُمْ : da<awtum ← da<awa + tum
رَمَيْتُمْ ← رَمَيْتُ + تُمْ = رَمَيْتُمْ : ramaytum ← ramaya + tum
دَعَوْنِ ← دَعَوْتُ + نْ = دَعَوْنِ : da<awna ← da<awa + na
رَمَيْنِ ← رَمَيْتُ + نْ = رَمَيْنِ : ramayna ← ramaya + na

وبعزز ما ذهب إليه، أن ما جاء على أصله غير مُعَلٍّ نحو: سَرَوُ ورَضِي لم يطرأ
عليه أي تغيير إلا سقوط الفتحة من آخره: وذلك كما يلي:

لَقِي + (١) = لَقِيَ : Lakiya+ā ← Lakiy + ā ← Lakiyā
سَرَوُ + (١) = سَرَوَا : saruwa+ā ← saruw+ā ← saruwā

مرحلة ضباع الحركة البنية السطحية

وهذا في اعتقادي كل ما جرى للفعل الناقص عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة،
يقول أمجد طلافحة: "وكما نرى فلا مشكلة في إسناد الناقص من بناء "فَعَلَ" إلى الضمائر
المتحركة - باستثناء عدم الدقة في وصف ما جرى حقيقة- فلا نرى أي تغييرات في بنية
الفعل عدا سقوط الفتحة التي هي علامة الإسناد إلى ضمير الغيبة "هو" (١)، ويقول أيضاً: "
فالآلف التي نراها في غزا ورمي ساكنة، في رأيهم، وآلف الاثنين ساكنة، فلا بد من سقوط
إحدهما عند حدوث الإسناد، وهذا ما كان في رأيهم، لكن الحقيقة غير ذلك تماماً، فالآلف في

(١) إسناد الأفعال إلى الضمائر، أمجد طلافحة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م، ص ٢٧.

مثل رمى وغزا حركة طويلة (ā) وألف الاثنتين حركة طويلة (ā) أيضاً، وليس هناك إلتقاء لهاتين الحركتين عند الإسناد، بل إن ما يحدث هو اتصال ألف الاثنتين (ā) بالفعل في صورته الأولى قبل حدوث الإعلال، أي بصورة غزو: gazawa ، ورمي ramaya ، وسرو: saruwa ، وخشي hašiya " (١)

أما عند إسناد الفعل الناقص الواوي واليائي إلى ضمير الغائبين؛ فإنه يتشكّل في الكلمة مقطعان طويلان متتاليان من نوع (ص ح ح) مما يُخرج الكلمة عن نظام الأبنية الصرفيّة العربيّة؛ وذلك كما في (دعاتا ورماتا).

أما سبب تشكّل هذه الصيغة، فهو أنّ الحركة الإعرابية (الفتحة) لم تسقط من آخر الفعل عند إسناده إلى ضمير الغائبين؛ لأنّ لام الفعل تبقى محرّكة بحركتها عند اتصالها بضمير الغائبين، وذلك في الفعل الصحيح وفي الفعل المعتلّ على السواء، حيث يكون وزن الفعل في هذه الحالة " فعَلتا " بفتح الفاء وتحريك العين وفتح اللام، وذلك نحو: كَتَبَتَا وشرَبَتَا من الصحيح.

أما في الفعل الناقص، فالذي حصل هو أنّ الواو أو الياء (لام الفعل) قلبت ألفاً على رأي القدماء لتحقّق شرط القلب، وهو تحريكها وانفتاح ما قبلها، ثم سقوطها لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وتشكّل الفتحة الطويلة من هاتين الحركتين القصيرتين اللتين تكتنفانها؛ وذلك على رأي المحدثين. وبعد عملية القلب أو السقوط وتحقق وجود الألف في الصيغة الجديدة ينتج البناء الخارج عن أبنية اللغة العربية الصرفيّة وهو (فعَلتا عند القدماء وفعاتا عند المحدثين) وذلك نحو: " دعاتا ورماتا ". وتخلصاً من هذا المرفوض تعتمد العربيّة إلى المخالفة بين المقطعين الطويلين المتتاليين وذلك بتقصير أولهما وتبقي ثانيهما على حاله؛ لأنه جيء به لغاية وظيفية فهو ضمير له دلالة التي لا يمكن الاستغناء عنها. وتالياً توضيح ما جرى في هذه الحالة:

دَعَوَ + تا =	←	دَعَا	←	دَعَاتَا	←	دَعَاتَا
da<awa+tā	←	da<aata	←	da<āta	←	da<atā
الفعل في حالة التصحيح	←	سقوط شبه الحركة من	←	تشكّل الحركة الطويلة	←	تقصير المقطع الأول من
+ ضمير الغائبين		بين الحركتين المتماثلتين		وتوالي مقطعين طويلين		المقطعين الطويلين

(١) السابق، ص ٣٣.

ومثلها: رمّا

رَمَيَّ + تَا = ← ← رمّا ← ← رَمّا
ramaya+tā ← ← ramaatā ← ← ramātā ← ← ramatā

يقول الدكتور الطيب البكوش: " سقوط الياء بين الفتحيتين القصيرتين في هما - فعلتا - (رميتا) ينتج عن صيغة (رماتا) التي تخرج عن نظام الأبنية الصرفية العربية، ولذلك تُقَصَّر حركة العين فتصبح الصيغة المستعملة (رمّا) وهو ما رأيناه في الناقص الواوي. " (١)

مضارع الفعل الناقص:

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " يرى الصرفيون أن النماذج الأربعة (٢) تسلك في حالة المضارع والأمر مسلكتاً واحداً، عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة؛ فمع ألف الاثنين لا تحذف اللام فيقال: يغزوان، يرميان، يرضيان، يسروان، وينضم إليهما نموذج خامس، ينتهي بالألف في الماضي والمضارع، وهو نموذج (سعى يسعى) فيقال في إسناده، إلى ألف الاثنين: يسعيان طرداً للباب على وتيرة واحدة" (٣).

والمسألة التي ستبحث هنا هي مسألة مضارع الفعل الناقص المرفوع المسند إلى المفرد وما يتصل بها. أمّا بقية مسائل مضارع الفعل الناقص فستعرض في ما بعهد في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

يرى القدماء أن لام المضارع من الفعل الناقص ترد إلى أصلها عند إسناده إلى الضمائر، ومن ذلك ضمير المفرد نحو " يدعو ويرمي ". فلماذا رُدَّتْ الألف إلى أصلها؟ ثم ماذا جرى لحركة لام الفعل؟ وهل حُذِفَتْ أم ماذا جرى لها؟ وهل هذه الواو التي في آخر الفعل الناقص الواوي المرفوع والياء التي في آخر اليائي المرفوع هي لام الفعل أم غيرها؟ أي هل رُدَّتْ الألف إلى أصلها، أم أن الأصل (الواو أو الياء) قد حُذِفَتْ؟ وسأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ما يلي:

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٦٥، وانظر رأيه في الناقص الواوي، ص ١٥٨.

(٢) يُقَصِّدُ بالنماذج الأربعة، فَعَلَ الواوي واليائي نحو : دعا ورمى، وفَعَلَ نحو : سَرَوَ،/ وفَعَلَ نحو رَضِيَ.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٩١.

قال ابن عصفور: " وأما حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي، إن كان على "فَعَلَ" أتى مضارعه أبداً على وزن "يَفْعَلُ" كما كان ذلك في الصحيح، فنقول: "يسرُّو". وإن كان على "فَعِلَ" فإنه يأتي مضارعه على "يَفْعَلُ"، فتحرك حرف العلة وما قبله مفتوح، فيقلب ألفاً نحو "يرضى" على قياس الصحيح. فإن كان على "فَعَلَ" فإن مضارعه إن كان من ذوات الياء على "يَفْعَلُ" بكسر العين نحو "يرمي" وإن كان من ذوات الواو، على "يَفْعَلُ" نحو "يغزو" (١).

وبناءً على الرأي السابق فإن ما كان من الأفعال الناقصة مضموم العين في الماضي وكانت لامه مصححة بقي على حاله في المضارع، وذلك نحو (سرُّو يسرُّو)، فلا يحدث فيه قلب لحرف العلة (الواو) ألفاً؛ وذلك لأن ما قبله مضموم. وعليه فلم يتحقق شرط القلب كما يرى القدماء، ولم تحذف الواو؛ لأنها لم تقع بين حركتين متماثلتين وهو شرط المحدثين في حذفها. أما ما كان مكسور العين في الماضي، فإن مضارعه يأتي مفتوح العين وتقلب لامه ألفاً وذلك لتحقيق شرط القلب، وذلك نحو :-

رضيبي ← يرضي ← يرضي

أما ما كان معتل اللام في الماضي فإن لامة تُردُّ إلى أصلها في المضارع وذلك نحو:

"دعا ← يدعو"، و "رمى ← يرمي"

والذي أراه أن لام الناقص لم تُردِّ إلى أصلها. ولكن الفعل أسند إلى الضمائر من حالة التصحيح وليس من حالة الإعلال. وهذا ما بيَّنته في المسألة السابقة من هذا البحث. ومما يراه القدماء أن مضارع الفعل الناقص تحذف حركة آخره في حالة الرفع (الضمة)، وذلك لاستئصال الواو مع الضمة (Wu: و) والياء مع الضمه كذلك (yu: ي)، وهذا الأمر لا خلاف عليه، فقد تشكّل مزدوج مرفوض في مضارع الفعل الناقص الواوي واليائي، وهو من المزدوجات التي لا تبقى العربية عليها (٢).

أما في حالة النصب فهم يرون أن الفتحة تثبت على آخر مضارع الفعل الناقص المنصوب، وذلك لخفة الفتحة مع الواو والياء، وهذا أيضاً لا خلاف عليه، فقد تشكّل في مضارع الفعل الناقص المنصوب مزدوج حركي صاعد مقبول هو (wa: و) في الناقص

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٥٣٠.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢٤.

الواوي، و (يا:ي) في الناقص اليائي، وهذا المزدوج تبقي العربيّة عليه؛ وذلك لخفة الفتحة مع شبه الحركة .

أما الخلاف بين القدماء والمحدثين في مسألة مضارع الفعل الناقص المرفوع فيكمُن في فكرة حذف الحركة عند القدماء وحذف شبه الحركة عند المحدثين . قال ابن عصفور: " وما كان من هذه الأفعال المضارعة في آخره واو أو ياء، فإنه يكون في موضع الرفع ساكن الآخر نحو " يغزو " و " يرمي " فتحذف الضمة لاستتقالها في الياء والواو ؛ لأنها مع الواو بمنزلة ياء وواو وذلك ثقيل " (١). فالأصل في هذين الفعلين " يغزو " و " يرمي " (٢) .

وأعتقد أن هذا الرأي يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، فمسألة ثقل الضمة مع السواو والياء مسألة لا خلاف عليها ولا ينكرها أحد، لكن القول بحذف الضمة في هذا الموطن (من آخر مضارع الفعل الناقص المرفوع) غير صحيح. والذي أميل إليه هنا أن القدماء لم يخطئوا، ولكن نظام الكتابة العربيّة هو الذي دفعهم إلى هذا التفسير فهو لا يُميّز بين شبه الحركة (w) والضمة الطويلة (ū).

إن الذي حصل - في رأيي - لمضارع الفعل الناقص المرفوع هو سقوط شبه الحركة، وليس سقوط الحركة، حيث وقعت شبه الحركة في الناقص الواوي المرفوع بين حركتين قصيرتين متماثلتين (ضمتين)، فضعفت ثم سقطت، فالتفت الضمتان القصيرتان ومن الثنائيهما تشكّلت الضمة الطويلة (ū) وذلك على النحو التالي :-

yad<ū	←	yad<uu	←	yad<uwu
تشكل الحركة الطويلة (ū)	←	سقوط شبه الحركة (w)	←	البنية العميقة

وإذا صحّ هذا التفسير فإن الفرق بين منهج القدماء ومنهج المحدثين في تفسير هذه الظاهرة ، يكمن في ما يلي :-

١- يرى القدماء أن الحركة هي التي سقطت وسُكّن آخر الفعل، بينما يرى المحدثون أن شبه الحركة هي التي سقطت كما يظهر ذلك من الرأي الذي تبناه الباحث، وما هذه الواو " التي تظهر في آخر مضارع الناقص المرفوع إلا ضمة طويلة (ū) . يقول الدكتور الطيّب

(١) الممتع في التصريف، ص ٥٣٥.

(٢) المنصف، ١١٤ / ٢.

البكوش: " كما تسقط الواو بين الضمتين القصيرتين في المضارع المرفوع: يدنُو ← يدنو. (فالواو المرسومة هي علامة طول الضمة " (١).

٢- إن صورة الواو في آخر الفعل يدنو عند القاء هي شبه حركة (واو : w) بينما هي عند المحدثين حركة طويلة (ضمة طويلة: ū).

٣- بناءً على تفسير القاء يكون وزن مضارع الفعل الناقص المرفوع الواوي " يَفْعُلْ "، وذلك لأن لام الفعل عندهم لم تحذف، ولكن الذي حُذِفَ هو حركتها (الضمة)، بينما يرى المحدثون أن وزن "يدعو" هو " يفعو "؛ وذلك لأن لام الفعل قد سقطت وفق رأيهم ، ويشاركون الباحث هذا الرأي. ومن الذين اعتمدوا هذا التفسير في حذف شبه الحركة من آخر مضارع الفعل الناقص الواوي المرفوع أمجد طلافحة، حيث يرى أن الواو في " يغزُو " قد وقعت بين حركتين فسقطت ثم تشكلت الضمة الطويلة من التقاء الضمتين القصيرتين فأصبحت صورتها " يغزو ":

(٢) yaǧzuu ← yaǧzū

وهذا ما يراه الدكتور داود عبده كذلك، يقول: " ومن أمثلة تكون ضمة طويلة من ضمتين متواليتين الفعل المضارع "يدعو" وأشباهه أصله "يدعو" : (ي د ع و) على وزن " يَفْعُلْ " فالواو تسقط لوقوعها بين مدين قصيرين متماثلين هما الضمتان، ثم يتكون من الضمتين مدً طویل نرمر إليه في الكتابة بحرف الواو " (٣).

وما حصل للناقص اليائي - في اعتقادي - هو الشيء نفسه الذي حصل للناقص الواوي مع فرق وحيد هو المماثلة بين الكسرة والضمة، حيث تغلب الضمة التي هي علامة الرفع كسرة مماثلة للكسرة السابقة للياء، وبعد المماثلة يحدث للناقص اليائي ما حدث للناقص الواوي تماماً، حيث تسقط شبه الحركة، فتلتقي الحركتان القصيرتان (الكسرتان)، فنتشكل من التقائهما حركة طويلة (كسرة طويلة: ī)، وعليه يكون الفرق بين تفسير القاء وتفسير المحدثين لهذه الظاهرة متمثلاً بما يلي:

١- هذه الياء التي نراها في آخر الناقص اليائي المرفوع هي شبه حركة (y) عند القاء، وحركة طويلة (ī) عند المحدثين.

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٥٨.

(٢) إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص ٦٠.

(٣) أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٧.

٢- لم تحذف الضمة إذن من آخر المضارع اليائي المرفوع، ولكنها قُلبت كسرة مماثلة للكسرة السابقة للام الفعل (الياء)، بينما يرى القدماء أنها حُذِفَتْ.

٣- وزن الناقص اليائي عند القدماء "يَفْعُل" وذلك على اعتبار أن لام الفعل لم تحذف بينما يرى المحدثون - وبشاركتهم الباحث هذا الرأي - أن لام الفعل قد سقطت وماهذه الياء التي تظهر إلا الكسرة الطويلة (ī) المتشكلة من إنقواء الكسرتين القصيرتين اللتين تكتنفان الياء الساقطة، (الكسرتين المتشكلتين بعد عملية المماثلة). وعليه فسيان وزن الناقص اليائي المرفوع عند المحدثين هو "يفعي" وليس "يفعل" كما يرى القدماء والله أعلم.

وممن اعتمدوا هذا التفسير الدكتور الطيب البكوش حيث يرى أن الياء قد حُذِفَتْ من آخر مضارع الفعل الناقص اليائي المرفوع، ولكن من غير أن تتم المماثلة بين الحركتين، وذلك ما أشرت إليه سابقاً، يقول: " وتسقط الياء في المضارع المرفوع بين كسرة قصيرة وضمة قصيرة لتتأخر الحركتين: يَرْمِيْ ← يرمى. نلاحظ أن الضمة تدغم في الكسرة؛ لأن الكسرة هي الحركة الأساسية (حركة العين) ^(١) والذي أراه أنه قد حدثت مماثلة بين الحركتين قبل أن تسقط شبه الحركة؛ لأن شبه الحركة لا تسقط إلا إذا وقعت بين حركتين متماثلتين كما بيّنت ذلك سابقاً. كما أن فكرة إدغام الحركة بالحركة -عندي- غير مقبولة. وقد جرى الحذف على النحو التالي:-

yarmiyu ← yarmiyi ← yarmii ← yarmi
البنية العميقة ← المماثلة بين الحركتين ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة

ولأمدد طلافحة رأي في ما حصل لمضارع الناقص اليائي، يقول: " وأما ما يحدث في حالة يَرْمِيْ، فإن سقوط الياء يؤدي إلى اجتماع حركتين مختلفتين لا يمكن الجمع بينهما، وهما الكسرة والضمة، فيحدث انزلاق حركي تتشكل منه شبه الحركة " الياء/y " فيعود الفعل إلى الصورة "يَرْمِيْ: yarmiyu" مع وجود فارق بين هذه الصورة والصورة الأولى، فالفعل في الصورة الأولى بوزن " يَفْعُل " في حين أنه في الصورة الجديدة بوزن " يفعي "، ثم بعد ذلك تستقل الضمة على الياء لأنهما أضداد، فتسقط هذه الضمة وبسقوطها يتشكل مزدوج هابط لا يثبت في العربية، من النوع "iy" فتحدث مخالفة بين عنصري المزدوج بإسقاط شبه الحركة والاستعاضة عنها بمد الحركة قبلها، فيصبح الفعل في صورته النهائية " يرمي: yarmi بوزن يفعي. ويمكن توضيح ذلك بالرموز كما يأتي :

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٦٥.

yarmiyu ← yarmiū ← yarmiyu ← yarmi ← yarmi ← yarmi
 تسقط الياء ← اتزلاق حركي ← سقوط الضمة ← مخالفة بين عنصري المزدوج^(١)

لست مع أمجد طلافحة فيما ذهب إليه من تفسير ما حدث لياء ناقص اليائي المرفوع؛ وذلك لأن رأيه هذا مبني على افتراضات وتأويلات تستغرق عمليات ذهنية كثيرة، أرى أنه لا داعي لها، فشبّه الحركة الياء تحذف - عنده - ثم تتزلق ياء أخرى بدلاً منها، لكنها تختلف عنها، بل وتؤدي إلى اختلاف في الوزن كذلك، ويبدو أمجد متأثراً برأي الدكتور فوزي الشايب، حيث يسمي هذه الياء التي جاءت عوضاً من شبه الحركة (الياء) المحذوفة، ياء بالوكالة^(٢). وقد أكثر أمجد طلافحة في خطوات تفسير هذه الظاهرة من عمليات الحذف والتعويض، التي كان بالإمكان أن يستغني عنها لو عامل الناقص اليائي معاملة الناقص الواوي بزيادة مرحلة المماثلة التي أشرت إليها سابقاً.

يقول الدكتور محمد الروابدة: "وكذلك الحال في الفعل المعتل الآخر بالياء حيث الأصل فيه "يرمي" ثم تتحول الضمة إلى كسرة لمماثلة الياء، ثم تسقط شبه العلة لوقوعها بين عليتين متماثلتين هما الكسرتان، يتكون من مجموعهما كسرة طويلة نرمز إليها في الكتابة العربية بحرف الياء"^(٣). وهذا يعزز ما ذهبت إليه إلا أنني أرى أن المماثلة قد حدثت بين الحركة وليس بين الحركة وشبه الحركة كما يرى الدكتور الروابدة ومما يعزز ما ذهبت إليه أيضاً أن الياء لم تسقط من آخر الناقص اليائي المنصوب وذلك نحو لن يقضي: Lan yaḳḍiya .

وثمة رأي آخر يمكن أن يفسر على أساسه ما حدث لياء الناقص اليائي المرفوع، ويتمثل هذا لرأي بمرحلتين فقط، وذلك بحذف المزدوج الحركي الصاعد (ي:yu) برمته، ثم يعوض من المحذوف بمد الحركة السابقة وهي الكسرة وذلك على النحو التالي:

yarmiyu ← yarmi ← yarmi
 البنية العميقة ← حذف المزدوج (yu) برمته ← مد الكسرة تعويضاً عن المحذف

وهذا التفسير لا يختلف عن التفسير الأول في أن شبه الحركة الياء قد حذفت وما صورة الياء التي تظهر في آخر الناقص اليائي المرفوع إلا كسرة طويلة.

(١) إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص ٦٠.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٠.

(٣) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ٨٧.



الاسم المعتل عند ابن جني على ضربين : منقوص ومقصور^(١)؛ لكنني لن أكتفي بهذا في هذا الفصل، فالمقصود بالأسماء المعتلة هنا : الأسماء التي دخلها إعلال وهي كثيرة ولكنني سأتناول بالبحث المشهور منها وذلك اسم الفاعل واسم المفعول من الفعلين الأجوف والناقص، والاسم المنقوص نوع من أنواع اسم الفاعل. أمّا اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل المثال فلا يحدث فيهما تغيير، أيّ أنهما يبقيان على حالهما دون إعلال وذلك لأن الفعل المثال أقرب ما يكون إلى الفعل الصحيح، ومن أمثلة اسم الفاعل واسم المفعول من المثال : واقف وموقوف، من الثلاثي (وقف)، وياسر وميسور من الثلاثي (يسر). ومما له نصيب في هذا البحث أيضاً، الاسم المقصور وما يتصل به. ويكون تناول هذه الأسماء بعرض آراء القدماء وآراء المحدثين فيها، ثم بيان رأي الباحث كلما وجد إلى ذلك سبيلاً.

اسم الفاعل من الفعل الأجوف :

معلوم أن الفعل الأجوف هو ما كانت عينه واواً أو ياءً. وأمّا اسم الفاعل فهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل للدلالة على من أحدث الفعل^(٢). ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل، أي بزيادة ألف بعد فاء الفعل تُسمى ألف (فاعل)، وذلك نحو : " كاتب وشارب وواقف " من الأفعال الثلاثية " كتب وشرب ووقف " على التوالي.

قال العيني : " وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل " (٣) وذلك بالنسبة للصحيح والمعتل، إلا أن تغييراً يطرأ على عين الفعل (عين فاعل) عند اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الأجوف، وذلك بقلبها همزة على رأي القدماء، قال سيبويه : " تقول بعته بيعاً، وكلته كيلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وكائل وبائع، كما قالوا : ضربه ضرباً وهو ضارب. وقالوا سقته سوقاً، وقتله قولاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا قتله يقتله قتلاً وهو قاتل " (٤). وقال ابن عصفور " فأما اسم الفاعل من " فعل " و " فاعل " نحو " قائم " و " بائع " (٥).

(١) اللمع في العربية، ص ١٤.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٤.

(٣) شرح المراح في التصريف، العيني، ص ١١٥.

(٤) الكتاب، ٤ / ٤٩.

(٥) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٥٠.

إذن لا يختلف اسم الفاعل من الأجوف عن اسم الفاعل من الصحيح، إلا أن عين اسم الفاعل من الأجوف تُقلب همزة كما ذكرت سابقاً. فماذا حدث لعينه؟ وما حقيقة هذه الهمزة؟. هذا ما سأحاول الإجابة عليه فيما يلي :

آراء القدماء :

قال سيبويه : " اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلُ " فعلٌ " منه. ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات " (١).

لقد قلبت الواو والياء في اسم الفاعل من الأجوف همزة على رأي سيبويه، لا لعلّة صوتيّة أو صرفيّة فيه، ولكن لأنهم كرهوا أن يأتي مصححاً كما هو الحال بالنسبة لاسم الفاعل مما لا يعتل فعله، فقلبوا ولم يحذفوا؛ لأن الحذف قد يلبسُ اسم الفاعل بالفعل. والمبرد كذلك يرى أن اسم الفاعل من الأجوف أعلّ لا اعتلال فعله، وهروياً من التقاء الساكنين، قال : " فإن بنيت فاعلاً من قلت وبعث لزمك أن تهمز موضع العين، لأنك تبنيه من فعلٍ معتل، فاعتل اسم الفاعل لا اعتلال فعله، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين همزة، وذلك قولك قائلٌ وبائعٌ، وذلك أنسه كان قال وباع، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة؛ فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين - لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما : قالٌ : فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا حُركت صارت همزة. وذلك قولك : قائلٌ وبائعٌ " (٢).

هذه علّة القلب عند المبرد، وهذا تفسير ما جرى لعين اسم الفاعل من الأجوف، فقد التقى ساكنان على رأيه، والحقيقة أنهما فتحتان، والنتيجة واحدة، فكما لا يجوز إلتقاء الساكنين في العربية، فلا يجوز التقاء الحركتين التقاءً مباشراً (٣). ويرى ابن جني أن الهمزة التي في اسم الفاعل من الفعل الأجوف مُبدلة من الواو أو الياء، قال : " وقالوا : قائمٌ وبائعٌ، فأبدلوا من الواو والياء " (٤)، لكنه يرى أن الهمزة في الحقيقة مُبدلة من الألف، قال : " فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف، والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدلٌ من الياء والواو، إلا أن النحويين إنما

(١) الكتاب، ٤ / ٣٤٨.

(٢) المقتضب، ١ / ٩٩.

(٣) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

(٤) سر صناعة الإعراب، ١ / ٩٢.

اعتادوا هنا أن يقولوا إنَّ الهمزة منقلبة من ياءٍ أو واو، ولم يقولوا من ألف؛ لأنهم تجوَّزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها الهمزة هي بدل من الياء أو الواو، فلمَّا كسَّنت بدلاً منهما جاز أن يُقال إنَّ الهمزة منقلبة عنهما، فأما الحقيقة فإنَّ الهمزة بدلٌ من الألف المبدلة عن الياء أو الواو ^(١).

لا أعتقد أنَّ الهمزة في اسم الفاعل من الأجوف مبدلة من الألف كما يقول ابن جنِّي، وذلك لأن اسم الفاعل - عندي - مشتق من الفعل في بنيته العميقة، "قَوْلٌ" و "بَيْعٌ" بزيادة ألف (فاعل) بعد فائه فالناتج "قَاوُلٌ" و "بَايِعٌ"، وليس "قَالَ" و "بَاعَ" كما يرى عامة القدماء. ومما يؤكد ما أقول أن البنية العميقة لاسم المفعول من الأجوف "مَقْوُولٌ" و "مَبْيُوعٌ" بزيادة الميم في أول الفعل و واو (مفعول) بعد عينه في صورته المصححة لا المعتلَّة. ولو كان اسم المفعول قد اشتق من الفعل بعد إعتلاله، لكان على صورة "مَقَاوِلٌ" و "مَبَاوِعٌ" وهذا غير وارد البتة كما أعلم. فالمسألة إذن ليست مسألة التقاء الساكنين أبداً، ولكنها رؤية القدماء لاسم الفاعل من الفعل الأجوف في بنيته العميقة.

ومما يؤكد أيضاً أنَّ الهمزة في اسم الفاعل من الفعل الأجوف ليست مبدلة من الألف، أن الألف نفسها في الفعل مبدلة عن أصل هو الواو أو الياء التي هي عين الفعل والذي أراه أن المبدل لا يبدل مرة أخرى، إلاَّ عند المماثلة وفق قانون التقريب، ولا مماثلة في قلب عين اسم الفاعل من الأجوف همزة.

ولكن القدماء يرون ذلك أيضاً، فاسم الفاعل أُعِلَّ عند ابن يعيش لعلتين لا تختلفان عما ذكر سابقاً من آراء وهما : عِلَّةٌ صوتية تتمثل في عدم إمكانية النطق بالألفين (التقاء الساكنين وعِلَّةٌ الحمل على الفعل، فقد أُعِلَّ اسم الفاعل - عنده - لاعتلال فعله، والعلتان - عندي - ضعيفتان، يقول ابن يعيش : "ومن ذلك أسماء الفاعلين لمَّا اعتلَّت عين "فَعَلٌ" ووقعت بعد ألف فاعل همزة نحو "قائمٌ وخائفٌ وبائعٌ" وجميع ما اعتلَّ فعله ففاعل منه معتلٌّ، وذلك لأنَّ العين كانت قد اعتلَّت فانقلبت في قال وباع أُلْفَاً فلما جئت إلى اسم الفاعل صارت قبل عينه أَلْفٌ فاعل والعين قد كانت أُلْفَاً في الماضي فالتقى في اسم الفاعل ألفان نحو قائمٌ وذلك مما لا يُمكن النطق به فوجب حذف أحدهما أو تحريكه فلم يجر حذف لئلا يعود إلى لفظ قام فحرَّكت الثانية التي هي

(١) السابق، ٩٣/١ وهذه رؤية الاستربادي، يقول : "وقول النحاة في هذا الباب : تقلب الواو همزة، ليس بمحمول على الحقيقة، وذلك لأنه قلبت العين أُلْفَاً، ثم قلبت الألف همزة، فكانه قلبت الواو والياء همزة". شرح الشافية، ١٢٧/٣.

عين كما حُرِّكت راء ضارب، فانقلبت همزة لأنَّ الألف إذا حُرِّكت صارت همزة، فصار " قسائم وبائع " كما ترى، ووجه ثانٍ أنه لما كان بينه وبين الفعل مضارعة ومناسبة من حيث إنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ويعمل عملُه اعتلَّ أيضاً باعتلاله، ولولا اعتلال فعله لما اعتلَّ، فلذلك قلت " قائم وخائف وبائع " والأصل " قساوم وخاوف وبائع " فأرادوا إعلالها لاعتلال أفعالها " (١).

فالذي يراه ابن يعيش إذن أن اسم الفاعل أخذ من الفعل بعد اعتلاله وذلك لم يكن لشيء إلا لأنَّ فعله قد اعتلَّ، فالبنية العميقة لاسم الفاعل من " قال وباع " - عنده - هي (قال وباع) وهذا ما ورد في الآراء السابقة. لكن ابن عصفور يرى خلاف ذلك، فاسم الفاعل من الأجوف أخذ من الفعل قبل اعتلاله، أي في بنيته العميقة، وذلك : قَوْلُ ← قاول وبيَّع ← بايع، وهذا ما يراه الباحث، قال ابن عصفور : " ونقلب الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل، بشرط أن يكون الفعل أجوف، وكانت عينه قد أُعلِّت وذلك مثل : قائل، إذ الأصل أن تكون قاول، ومثل : بائع فهي في الأصل بايع " (٢).

هذا مجمل آراء القدماء في إعلال اسم الفاعل من الفعل الأجوف، فسهم متفقون على أن عين الفعل قد قلبت همزة، ولكنهم اختلفوا في عين الفعل، هل هي الواو أو الياء على الأصل؟ أم الألف المنقلبة عن الواو أو الياء؟ ثم إنَّ إعلال اسم الفاعل - في نظرهم - كان قياساً على فعله المعتل وحملاً عليه، فكروا أن يعتلَّ الفعل ولا يعتلَّ اسم الفاعل، كما أنهم يرون أن الإعلال كان لعلَّة أخرى هي التقاء الساكنين كما يظهر من أقوالهم السابقة، ويقصدون بالساكنين الألفين (ألف فاعل وألف الفعل) والحق أنهما فتحتان طويلتان.

شرح المفصل، ١٠ / ٦٦.

(٢) الممتع في التصريف، ١ / ٣٢٧.

آراء المحدثين :

أما المحدثون فمنهم من سار على منهج القدماء في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، ووافقهم على أن الهمزة منقلبة عن الواو أو الياء، ومن هؤلاء براجستراسر، حيث يقول " إن الواو والياء قد أبدلتا همزة وهذا الإبدال مطرد قديم جداً يرتقي إلى اللغة السامية الأم، بدليل وجوده في الأكديّة والآرامية " (١).

ويرى وليم رأيت أن الواو قد أبدلت همزة ثم أبدلت الياء همزة قياساً عليها (٢) ويعلق الدكتور فوزي الشايب على رأي وليم رأيت هذا بقوله : " وهذا يعني أن الهمز في مثل : دائن وبائع وسائر... مدين في وجوده إلى الأجوف الواوي " (٣).

وكذلك يرى جمال العريني أن الواو أو الياء في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف قلبت همزة، وسبب هذا القلب - عنده - هو كراهية توالي الحركات وأشباه الحركات، يقول : " ولعلّ الصواب يتمثل في قلب الواو أو الياء همزة لكره العريّة لبعض التتابعات الصوتية المرفوضة، وهي في هذه الحالة توالي حركة الفتحة الطويلة مع نصف الحركة الواو أو الياء وإحلال الهمزة محلها " (٤) وقريب من هذا رأي هنري فليش الذي يقول فيه : " وكراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة وكذلك الواو مع الكسرة، هذه الكراهة تُفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو أو الياء همزة " (٥).

إن القلب غير الإبدال، فالقلب تحويل الصوت إلى صوت آخر مماثل له أو بينهما قرابة في المخرج وتشابه في الخصائص. أما الإبدال فيكون بحذف الصوت وجلب صوت آخر ليقوم مقامه، ولا يشترط في البديل ما يشترط في القلب من تماثل أو تقارب في الخصائص والمخرج (٦). وعليه فإن رأي هنري فليش لا يعني بالضرورة أن الواو أو الياء قلبت همزة، بل لعلها حذفت وجيء بالهمزة بدلاً منها.

(١) التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر، ص ٤٩.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص ٦٨، نقلاً عن wright lucturs. P. 250.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٨.

(٤) مناهج الصرفيين العرب المحدثين، جمال دليع العريني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥م، ص ١٩١.

(٥) العربية الفصحى، هنري فليش، ص ٤٧.

(٦) انظر ص ٧ من هذا البحث.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن علة التغيير هي توالي الحركات، ولكن الواو أو الياء لم تقلب أيّ منهما همزة في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف، لأن الهمزة لا يربطها بأشباه الحركات أيّ رابط، يقول: " فإذا أريد صنوغ إسم الفاعل من هذين الفعلين (يقصد قال وباع) فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة: " قال gaa-u-il"، و " باع baa-i-i" وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسيغه الناطق العربي أيضاً، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة، ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو والياء وأحلّ صوت الهمزة، وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبري، بين الحركات المتعاقبة، فصارت الكلمتان: " قائل gaa>il"، "وبائع baa>i<" . وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة؛ لأنه لا قرابة صوتية بينهما ^(١).

فالواو والياء لا يقربان للهمزة وذلك لاختلاف مخرجيهما عن مخرج الهمزة، فالهمزة من الحنجرة بينما الواو والياء من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة، وكذلك الواو والياء مجهورتان بينما الهمزة مهموسة أو على الأقل ليست مجهورة ^(٢). يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " فمن الممكن إذن القول بأن الواو أو الياء إذا وقعت إحداها بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلت محلها الهمزة " ^(٣).

إذن حُذفت الواو أو الياء وحل محلها صوت الهمزة، هذا ما يراه الدكتور عبد الصبور شاهين وكذلك ما يراه الدكتور محمد الروابدة حيث إن الواو أو الياء قد حُذفت من اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف ولم تقلب أيّ منهما همزة، لكنه يرى أن المحذوف حركة طويلة وليست شبه حركة وهذا - في اعتقادي - غير صحيح، فالصورة الكتابية لكل منهما تثبت غير ما يقول، حيث إن المحذوف شبه الحركة وليس الحركة الطويلة، وذلك كما يلي:

kāwil ← kā>il و bāyi< ← bā>i<

يقول الدكتور محمد الروابدة " وفي ضوء ما تقدّم فإننا نتفق مع القدماء في توجيهه ما أعلنت عينه بالحذف لا بالقلب في ما ورد عن العرب... وهو ما حدث أيضاً في اسم الفاعل من

^(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١٤-١١٥.

^(٢) انظر السابق، ص ١٧٢.

^(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٧.

الأجوف في مثل : قال وباع، إلا أنه عُوِّضَ هنا عن حذف الحركة الطويلة الواو والياء بإحلال صوت الهمزة مكانهما " (١).

ولا يختلف رأي الدكتور الطيب البكوش في هذه المسألة عن الرأيين السابقين، فشبه الحركة تحذف من اسم الفاعل، ويؤتى بالهمزة بدلاً منها، إلا أنه - وعلى طريقة القدماء - يُسمَّى ما جرى قلباً للتبسيط، يقول : " قلب عين الفعل المكسورة في فاعل من الأجوف همزة : قائل وبائع ← بائع وكذلك من المشترك نائم ونائل... والواقع أنه لم يقع قلب وإنما وقع حذف الواو والياء، وبقيت الكسرة، لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وإن نطقت بها كما هو الشأن في ألف الاتكاء (يقصد همزة الوصل) التي نجدها في أول الأفعال المزيدة مثل انفعَل، فهي كسرة تعتمد حتى لا يبدأ بحرفين متتاليين (أي بحرف ساكن). ونظراً إلى أن العربية لا تتصور رسم الحركات مستقلة عن الحروف، ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة (وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العلمية الحديثة) فقد كان من الضروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل قائل ولذلك نقول للتبسيط - مع النحاة القدامى - إن الواو والياء قلباً همزة " (٢).

إذن لقد تخلّقت الهمزة من تحقيق الكسرة التي بقيت من المزدوج الحركي المتشكل فسي اسم الفاعل من الفعل الأجوف بعد حذف شبه الحركة منه (أي من المزدوج الحركي).

وأما الدكتور فوزي الشايب فيرى أن شبه الحركة قد سقطت لوقوعها بين حركتين فالتفت الحركتان، وهذا أمر لا يجوز في العربية، فتحققت الكسرة وبتحقيقها تخلّقت الهمزة. ويكون رأيه هذا لا يختلف كثيراً عن رأي الدكتور الطيب البكوش، يقول الدكتور فوزي الشايب : " أما من وجهة النظر المعيارية فنقول بأن الأصل في " قائم وبائع " هو قَاوِمٌ kāwim و بايِعٌ bāyi، وهنا وقعت أشباه الحركات بين حركتين فسقطت، فتتابعت حركتان kām و bāi وهذا لا يجوز البته، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل أسقطوا شبه الحركة والحركة التي تليها، أي أسقطوا المزدوج الصاعد كُلة، فكان الناتج قَامُ وبَاعُ، وأما الغالبية العظمى للعرب التي تحرص على كمال الصيغة، فقد لجأوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلّقت الهمزة، فكان الناتج قائم وبائع " (٣).

(١) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٤٦.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٩-٧٠.

إن فكرة سقوط المزدوج الحركي الصاعد برمته كما يرى الدكتور فوزي الشايب، أمرٌ ممكنٌ، وقد ورد هذا عن العرب، وسأعرضه في ما بعد، وكذلك فكرة تحقيق الكسرة، وتخلق الهمزة ممكنة أيضاً، وهذا ما أكده بروكلمان، حيث قال: "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية، تنطق في الأصل محققة بمعنى أنها تسبق بهمزة" (١). وعليه فإن رأي الدكتور فوزي الشايب السابق جديرٌ بالاهتمام، إلا أن سقوط شبه الحركة عند وقوعها بين حركتين غير متمثلتين، فأعتقد أنه غير ممكن.

وللدكتور أحمد الحمو رأي في هذه الظاهرة اللغوية يخالف فيه آراء القدماء والمحدثين، فهو يرفض فكرة البنية العميقة لاسم الفاعل من الثلاثي الأجوف "قاول" و "بايع" ويرفض كذلك أن تكون الواو أو الياء قد قلبت همزة، يقول: "ولكن ماذا عن انقلاب المصوتات همزة حسب ادعاء الصرفيين؟ إنهم يقولون بانقلاب الواو في "قاول" إلى همزة في "قائل" وانقلاب الياء في "بايع" إلى همزة في "بائع"، أي أنهم يفترضون أصل "قائل" قاول،، وأصل "بائع" بايع. انطلاقاً من الأصول المفترضة (قَوْل) و (بَيْع) ... والأمر الثاني أن الهمزة ليست من جنس المصوتان، بل هي من الصوامت، وهذا ما لم ينكره القدماء" (٢).

يلحظ أن الدكتور الحمو قد أنكر أن يكون أصل قائل وبائع: قاول وبائع، كما أنكر البنية العميقة لفعليهما (قَوْلَ وَبَيْعَ) (٣) وعن همزة اسم الفاعل من الأجوف يقول الدكتور الحمو: "وبما أن هذا هو حال الهمزة (٤)، فما حقيقة وجودها في أسماء الفاعل مثل (قائل) و (بائع)؟ من المعلوم أن عين اسم الفاعل تكون متبوعة دائماً بكسرة، أي بمصوت قصير اصطلاح على تسميته بالكسرة، مثل (قائل، مانع، طالع، الخ)، إلا أن أسماء الفاعل التي اشتقت من أصل ثنائي أو معتل لا يوجد فيها في مكان العين سوى المصوت القصير أي الكسرة، وبما أن الألف في اسم الفاعل قد باعدت بين فائه وبين تلك الكسرة - صرنا ننطق بالكسرة عارية عن أي صامت قبلها" (٥).

(١) فقه اللغات السامية، ص ٤١.

(٢) محاولة السنية في الإعلال، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) انظر رأيه في أصل الأجوف، وحقيقة الهمزة في بحثه السابق، ص ١٧٠-١٨٣.

(٤) يرى أن وظيفة الهمزة تباينية وليست تمييزية، انظر بحثه السابق والصفحات نفسها.

(٥) محاولة السنية في الإعلال، ص ١٨١.

إذن يرى الدكتور الحمو أن أصل الفعل الأجوف ثنائي^(١)، وأنه لا واو ولا ياء في اسم الفاعل من الفعل الأجوف، والأولى أن نقول لا ألف متقلبة عن ياء أو واو لأنهما غير موجودتين أصلاً في بنية الفعل أو اسم الفاعل على رأي الدكتور الحمو. وبعد حكمه هذا يُضيف قائلاً: "وبناءً عليه فإن ما يوجد في مكان العين من اسم الفاعل (قائل) و (بائع) هو الكسرة فقط لا شيء سواها، ونستطيع أن نكتب أسماء الفاعل هذه على الشكل التالي: (قَا - ل) بدلاً من قائل (وبا - ع) بدلاً من بائع. لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد هنا همزة إلا أن وجودها ليس ناشئاً عن انقلاب الواو في (قاول) أو انقلاب الياء في (بايع)، بل يرتبط بما ذكرناه سابقاً (ما زال الكلام للدكتور الحمو) عن خصائص الهمز؛ فالهمزة هنا تقوم بوظيفة الفصل بين مصوتين متتابعين: الألف الطويلة والكسرة القصيرة. والسبب الثاني لوجود الهمزة هنا هو أن المرء لا يستطيع لأسباب فيزيولوجية أن ينطق بالمصوت وحده عارياً عن أي صامت قبله، دون أن يبدأ بنطق الهمزة. فلا نستطيع نطق ألف قصيرة (فتحة) ولا طويلة وحدها دون أن نبداً بنطق همزة في أولها والشئ نفسه ينطبق على الواو والياء سواء أكانتا حرف مد أو حركة قصيرة... لذلك نستنتج أن الهمزة التي توهمها الصرفيون في عين اسم الفاعل ليست في حقيقة الأمر سوى المصوت القصير غير المسبوق بحرف صامت، ووجود الهمزة تابع لوجود ذلك المصوت وليس نتيجة انقلاب عن واو أو ياء لا وجود لهما"^(٢).

إن ما ننتقله في اسم الفاعل من الأجوف هو كسرة، لكنها كسرة محققة، وتحقيق هذه الكسرة تخلق الهمزة الموجودة في اسم الفاعل والتي لا يمكن تجاهلها أو إنكارها لأنها موجودة. أما أن موقع العين من اسم الفاعل من الأجوف كسرة فقط كما يرى الدكتور الحمو فهذا - في اعتقادي - كلام غير دقيق، فموقع العين منه أصلاً الواو أو الياء ثم جاءت الهمزة وحلت محلها.

أما وبعد أن تبيننا آراء القدماء وآراء المحدثين في مسألة إعلال عين اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف، فيمكن أن أبدي الملاحظات التالية:

١- أوافق من ذهب إلى أن أصل (قائل وبائع) هو (قاول وبائع) سواء كان من القدماء أو المحدثين، وذلك على اعتبار أن البنية العميقة للفعل الأجوف الواوي (قال) هي (قَول) وللأجوف اليائي (باع) هي (بَيع). ولا أوافق الدكتور الحمو في ما ذهب إليه من إنكار البنية العميقة لاسم الفاعل من الفعل الأجوف، والبنية العميقة لفعله، فهذه أصول موجودة وغير مزعومة ولم يختلفها الصرفيون كما يقول.

(١) انظر رأيه في الفعل الأجوف، ص ١٣٦ من هذا البحث.

(٢) محاولة ألسنية في الإعلال، ص ١٨٢، حيث يدلل على صحة ما يقول بأمثلة تطبيقية.

٢- يرى القدماء ومن سار على منهجهم في هذه المسألة أن الواو أو الياء قد انقلبت همزة في اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف، بينما يرى معظم المحدثين ويوافقهم الباحث في ذلك أن الواو أو الياء قد حذفت وجيء بالهمزة بدلاً منها. وعليه فلم تقلب شبيهة الحركة (الواو أو الياء) همزة.

٣- لقد اختلف المحدثون في سبب الحذف وكيفية التعويض كما ظهر من الآراء السابقة، أي سبب حذف عين اسم الفاعل، وسبب التعويض عن المحذوف بالهمزة.

والذي يراه الباحث في تفسير ما حدث لعين اسم الفاعل من الفعل الأجوف ينطلق من اعتبار أن اسم الفاعل قد أخذ من البنية العميقة للفعل الأجوف، وذلك أن أصل (قائل) هو (قاول) وأصل (بائع) هو (بايع) ثم حذفت شبه الحركة (الواو أو الياء) التي هي عين اسم الفاعل، ولكن ليس لوقوعها بين حركتين كما يرى الدكتور فوزي الشايب، ولكن لتشكل حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة في اسم الفاعل من الأجوف الواوي والأجوف اليائي على السواء، وتلك هي: (و: wi) و (ي: yi) في كل من: (kāwil) و (bāyi) فعمدت العربية إلى التخلص من هذا المزدوج المرفوض، فخالفت بين عنصرية وذلك بحذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة، وبعد حذف شبه الحركة تشكل محذور لغوي هو أن المقطع الثاني في الكلمة أصبح مبدوء بحركة، هي الكسرة القصيرة المتبقية من المزدوج الحركي، وهذا مما لا يجيزه نظام العربية المقطعي، حيث لا يبدأ المقطع في العربية بحركة^(١)، فلجأت العربية إلى تحقيق هذه الكسرة وبتحقيقها تخلقت الهمزة، أو لنقل جيء بالهمزة تصحيحاً للنظام المقطعي وتقوية لجوف الكلمة الضعيف، حيث إن الهمزة صامت حنجري نبري وقفي قوي. وبهذا تكون اللغة قد عوّضت عن المحذوف بما هو أقوى منه. أما فكرة القلب - عندي - في هذه المسألة فهي مرفوضة وهذا ما حصل لعين اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف والله أعلم.

أما ما جاء من أسماء الفاعلين المأخوذة من الأفعال الجوفاء على أصله دون إعلال عينه، فسبب ذلك عند القدماء هو عدم إعلال أفعالها، فكما أن اسم الفاعل اعتل لاعتلال فعله، فقد صحّ عندهم - اسم الفاعل لأن فعله قد صحّ، حيث ربط القدماء بين عين اسم الفاعل وعين الفعل، وقرروا أنه إذا صحّت عين الفعل (الواو أو الياء) من الفعل الأجوف، صحّت كذلك في اسم الفاعل منه نحو عاور وصايد من الفعلين عَوَرَ وصِيدَ، قال ابن يعيش: "... إذا صحّت الواو والياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل نحو عاور، ألا تراك تقول عاور وحاول وصايد لقولك في

(١) فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

الفعل عَوِرَ وَحَوَلَ وَصَيَّدَ " (١). وهذا ما يراه الاسترياذي أيضاً، قال : " قوله " بخلاف نحو عاور " يعني أن اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعلال " (٢).

والذي أراه هو أن اسم الفاعل الذي جاء مصححاً من الفعل الأجوف كان حقه الإعلال، فهو لا يختلف من الناحية الصرفية والصوتية عن نظيره المعتل نحو قائل وبائع، وما قيل عن قائل وبائع يمكن أن يقال عن عاور وصايد، إذ لا فرق - في اعتقادي - بينهما إلا في شيء واحد هو اختلاف فعليهما من حيث الصحة والاعتلال، ففعل (قائل) معتل العين، وفعل (عاور) صحيح العين. وبالتالي حُمِلَ كل منهما على فعله، فما أعلَّ فعله أعلَّ وما صحَّ فعله صحَّ، وهذا - في رأيي - ليس شرطاً ملزماً، إذ علَّة الإعلال يجب أن تكون في الكلمة نفسها لا أن تحمل على غيرها، سواء كانت اسماً أم فعلاً وهذا ما قلته في أكثر من موضع من بحثي هذا.

لكن قدسية القاعدة ومحاولة تعميمها هي التي جعلت القدماء يقيسون هذا القياس، ويعزون سبب صحة عاور لصحة فعله، فإذا كان شرط الإعلال غير موجود في عَوِرَ مثلاً فهو موجود في عاور، فما المانع إذن من إعلال عاور وصايد ومثيلتهما، حيث تشكلت فيهما الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة أو على الأقل التي لا تبقى العربية عليها، وذلك (yi, wi)، وعليه فكان حقها الإعلال.

ويمكن تفسير ما جاء على أصله من أسماء الفاعلين دون إعلال عينه على اعتبار أنه من الركाम اللغوي الذي بقي على أصله دون تطور، أو أنه من الشاذ الذي تخلف القياس فيه والله أعلم.

ويحسن بي أن أذكر هنا بأمر مهم في مسألة إعلال اسم الفاعل من الفعل الأجوف، ألا وهو أن القياس في اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الأجوف لم يكن مطرداً، فقد سلكت اللغة مسلكاً آخر في اشتقاقه غير الذي عرضته سابقاً، ويتمثل هذا المسلك في ما جاء من أسماء الفاعلين من الأفعال الجوفاء فيه قلب مكاني، وذلك نحو شاك، والقياس فيها أن تكون (شاك) لأن البنية العميقة لها تكون (شايك) من الثلاثي الأجوف (شيك)، فما الذي جرى في هذه الحالة من أسماء الفاعلين؟

(١) شرح المفصل، ١٠ / ١٠.

(٢) شرح الشافية، ١٢٨ / ٣.

قال سيبويه : " وأكثر العرب يقول : لاث وشاك سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة " (١).
ومن الشواهد الدالة على ذلك قول تميم بن طريف العبدي :

فتعرفوني أنني أنا ذاكمُ شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعَلَّمٌ (٢)

ومن هذا القبيل راحٌ وصافٌ، يقال يوم راح وكبش صاف (٣).
قال ابن جني " وإنما " شاكٍ " فاعل من الشوكة من الواو يراد به السلاح. و " لاثٌ " من
لاثٌ يلوث إذا جمع وكفى، وأصلهما : لاثت وشائك، فقلبوا العين إلى موضع اللام فزالست
الهمزة التي إنمّا وجبت لمصاحبة العين ألف فاعل (٤) وقال أيضاً : " وحكي أنهم يقولون، شاكٌ
ولاثٌ بحذف العين أصلاً وأنشد :
لاثٌ به الأشياء والعُبري.

ووجه هذا أنهم لما قالوا في الماضي "شاكٌ ولاثٌ"، وسكنت العين بانقلابهما ألفاً، وجاءت
ألف فاعل، التقت ألفان فحذفت الثانية حذفاً ولم يحركها حتى تتقلب همزة كما فعل من يقول
قائلٌ وبائع (٥).

وللمحدثين رأي في هذه المسألة، يقول الدكتور فوزي الشايب : " إذا حكمنا النظرة
الوصفية في بناء اسم الفاعل من الأجوف تبين لنا أن العرب في صياغتهم اسم الفاعل من
الأجوف كانوا فريقين فريق لم يراع كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل كما تكون من الأفعال
القوية الصحيحة، فبني اسم الفاعل من الفعل المعلن دون مراعاة لما حذف منه، وفريق آخر وهو
معظم العرب، راعى في صياغة اسم الفاعل الصورة الصوتية الكاملة له، فعلى حسب طريقة
الأول تصب مادة الفعل " قام " أو " باع " في قالب " فاعل " فينتج قام وباع، ومما جاء وحفظ عنهم
منه : لاثٌ وشاكٌ وهارٍ، وهذه عندهم محذوفة الهمزة " (٦) أما رأيُه في هذه الظاهرة فيتمثل بقوله:
" وهذا كله وأمثاله ينظر إليه على أنه صيغ مرتجلة لاسم الفاعل لم يراع فيها المشاكل اللفظية

(١) الكتاب ، ٤ / ٣٧٨.

(٢) السابق والصفحة نفسها، ٤ / ٣٧٨، وانظر شرح الشافعية، ٣ / ١٢٨.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٩

(٤) المصنف، ٢ / ٥٣

(٥) السابق، ٢ / ٥٤

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٩

فحسب " (١) وجاء حكمه هذا بعد أن عرض أمثلة وشواهد شعرية معظمها ورد في الآراء السابقة.

أما الدكتور محمد الروابدة فيرى أن هذه الظاهرة قد فسّرت تفسيرين، يقول : " أما ما حذفته عنه من أسماء الفاعلين نحو "لاث" و"شاك" فقد وجه هذا الحذف توجيهين اثنين (٢) أحدهما أن الأصل منه شاك بالهمز على مقتضى القياس كقائم وبائع إلا أن فيها قلباً مكانياً حيث تقدمت اللام مكان العين فأصبحت : هاعي وشاكي وهاري ثم أعلت إعلال قاض فصارت هاع ولاع وهار، فهو بهذا يرى أن هذه الأسماء عوملت معاملة الاسم المنقوص، لأنها أصبحت على شاكلته بعد القلب المكاني الذي جرى فيها.

والتوجيه الآخر : أن الأصل فيها هاع ولاع وشاك، ثم دخلت ألف فاعل، فالتقت ألفان فصارت : هاع ولاع وشاك فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، فأصبحت " شاك ولاع وهاع " وهذا ما قاله ابن جني في رأيه السابق، وهذا التوجيه - عندي - غير مقبول، لأنه ليس من الممكن أن يكون أصلها " هاع ولاع وشاك " وذلك لأن الألف لا تكون أصلاً في المتمكن بإجماع القدماء والمحدثين.

والذي يراه الباحث أن هذه الأسماء، إما أن تكون مرتجلة كما قال الدكتور فوزي الشايب، وإما أن تكون شاذة، وإما أن تكون هذه الصورة من اسم الفاعل من الفعل الأجوف لغة قوم بعينهم. وإن لم تكن كذلك، فحكم هذه الأسماء ألا يحذف منها شيء، وألا يقع فيها قلب مكاني، فهي لا تختلف عن بقية أسماء الفاعلين من الثلاثي الأجوف مما جاء تاماً وأعل من مثل قائل وبائع. والذي يقوي صحة ما أقول هو أننا في استعمالنا لهذه الأسماء ومثيلاتها نردها تامةً غير محذوف منها شيء، كما هو في شاك وأصلها شاك. ومما يقوي ما ذهب إلىه أيضاً أنه لا داعي في هذه الأسماء للقلب المكاني

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٩.

(٢) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٤٢.

اسم الفاعل من الفعل الناقص (الاسم المنقوص) :

المنقوص، كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة، نحو القاضي والداعي^(١). وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين^(٢). وأضاف الشيخ أحمد الحملوي على التعريف السابق أن هذا الاسم معرب وياؤه لازمة، قال : " هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها"^(٣) وعليه فلا يكون الاسم المنقوص إلا معرباً، وأضاف الدكتور عبده الراجحي أن الياء في الاسم المنقوص لازمة غير مشددة^(٤). وأما سبب تسمية الاسم المنقوص بهذا الاسم فلأنه نقص شيئين^(٥) : حركة وحرفاً، فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء وذلك في حالتي الرفع والجر بينما تبقى الياء في حالة النصب لخفة الفتحة عليها.

ومن المعلوم أن النحاة العرب قد اشترطوا في حذف ياء الاسم المنقوص أن يكون نكرة، فإذا عُرِفَ ثبتت ياءه، كما ثبتت في حالة النصب إذا كان نكرة، وذلك لخفة الفتحة وقبول اجتماعها مع الياء ، في حين لا تظهر الضمة أو الكسرة على ياء الاسم المنقوص المعرفة، وذلك لاستئصال الضمة أو الكسرة مع الياء ، حيث لم تقبل العربية الضمة في إثر واو، ولا كسرة في إثر ياء أو واو.

ولكن ماذا عن سبب هذا الحذف في حالة التثنية وعدمه في حالة التثنية؟ وكيف تعامل القدماء مع هذه الظاهرة؟ وما تفسيرهم لها؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه مسترشداً برأي القدماء والمحدثين ومبدئياً ما أستطيع من رأي في المسألة.

قال ابن يعيش : " وأما " قاضٍ " و " مستقضٍ " و " ساعٍ " فإنها أسماء متمكنة، لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن، فاستحققت لذلك أن تدخلها الحركات الثلاث والتثوين، كسائر الأسماء المتمكنة إلا أن آخرها لما كان ياء مكسوراً ما قبلها استغلت عليها الضمة والكسرة في حال الرفع

(١) اللع في العربية، ص ١٤.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) هذا العرف في فن الصرف، ص ٩٦.

(٤) التطبيق الصرفي، ص ١١٠.

(٥) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ١٣٧.

والجر، فحذفت وبقيت الياء ساكنة وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت لالتقاء الساكنين، وخصت الياء بذلك، لكثرة اعتلالها، وكون الكسرة قبلها تدل عليها^(١).

ويؤكد الأنباري أن الياء قد حذفت من الاسم المنقوص النكرة لالتقاء الساكنين كما قال ابن يعيش، يقول الأنباري : " والذي يدل على صحة هذا ثبوت التنوين في المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما، ألا ترى أنك تقول في المنقوص " هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ " والأصل فيه " هذا قاضيٌ ومررت بقاضي " إلا أنهم لما حذفوا الكسرة والضمة استغفلاً لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وأبقوا التنوين؛ لأن الياء ما جاء لمعنى والتنوين جاء لمعنى؛ فكان تبقية أولى " ^(٢).

وعن علة حذف الياء يضيف الأنباري في موقع آخر قائلاً : " وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين : أحدهما أن الياء إذا حُذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها، وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى. والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى " ^(٣).

لقد مرّ الاسم المنقوص على رأي ابن يعيش والأنباري كما يبدو من رأييهما السابقين بالمرحلة التالية :

- ١- مرحلة التصحيح أو الأصل وهي " قاضيٌ في حالة الرفع و " قاضيٌ في حالة الجر.
- ٢- مرحلة حذف الضمة أو الكسرة عن الياء، وذلك استغفلاً، ثم بقاء الياء ساكنة.
- ٣- مرحلة التقاء الساكنين، وهما الياء الساكنة والتنوين الذي هو نون ساكنة. ثم حذف الياء، وكان حذفها أولى لما ذكر من أسباب.

إن المتأمل في الرأيين السابقين (رأي ابن يعيش ورأي الأنباري) يلحظ أن تفسير ما حصل لياء الاسم المنقوص قد تمّ بناءً على المنطوق وهو ما توضحته الكتابة الصوتية، وليس بناءً على نظام الكتابة العربية، فالكتابة العربية لا تظهر ياء الاسم المنقوص متلوّة بضمة في حالة

(١) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٤٩-٣٥٠

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٤٩/٢

(٣) أسرار العربية، ص ٣٧-٣٨.

الرفع أو كسرة في حالة الجر تتبعها نون ساكنة، لكنها تظهر ياء المنقوص متلوّة بالتثوين في الحالتين، والكتابة العربية لا تقسم التثوين إلى حركة ونون ساكنة، وإن كان المنطوق هو ذلك. وغالباً ما كان النحاة العرب يتعاملون مع المكتوب لا المنطوق في مثل هذه القضايا، وقلما أعاروا الحركات اهتماماً يذكر في نظام الكتابة العربية^(١)، لكن الكتابة الصوتية توضح ما ذكره ابن يعيش والأنباري تماماً وذلك كما في : قاضي : *kāḍiyun*، فقد وقعت الضمة بين شبه الحركة الياء والنون الساكنة، وكذلك في قاضي *kāḍiyn* فقد وقعت الكسرة بين شبه الحركة الياء والنون الساكنة أي أن ياء الاسم المنقوص كانت متلوّة بحركة (كسرة أو ضمة) ثم يليها التثوين الذي هو النون الساكنة.

وبعد حذف الحركة لاستئصالها على الياء، يرى القدماء أن ساكنين قد التقيا وهو صحيح إذا تمّ الحذف بهذه الطريقة، وذلك هما الياء (شبه الحركة) والنون الساكنة (التثوين) والكتابة الصوتية توضح ذلك جلياً :

kāḍiyun ← *kāḍiyn* و *kāḍiyn* ← *kāḍiyn*

البنية العميقة حذف حركة الياء

ولأنّ العربية ترفض التقاء الساكنين بشكل عام، فقد تخلّصت من هذا المحذور بحذف أحد الساكنين وكان الحذف للياء والإبقاء على النون لأنه جيء بها لوظيفة تمييزية فأصبحت صورة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر عندما يكون نكرة على النحو التالي : قاضي : *kāḍin*، حيث تستوي صورة المرفوع وصورة المجرور تماماً، وذلك مسن الناحيتين الكتابية والصوتية. وبذلك يكون الاسم المنقوص النكرة المرفوع والمجرور قد تطوّر على النحو التالي :

kāḍiyun ← *kāḍiyn* ← *kāḍin*

kāḍiyn ← *kāḍkiyn* ← *kāḍin*

البنية العميقة حذف حركة الياء حذف الياء

أما في حالة النصب فتثبت ياء الاسم المنقوص وذلك لخفة الفتحة مع الياء، قال العيني " فلا تحذف الياء في النصب لخفة الفتحة على الياء " (٢).

(١) انظر أهمية الحركات، ص ٩٦ من هذا البحث.

(٢) شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٧

أما سبب ثبوت ياء الاسم المنقوص المعرفة وعدم حذفها كما حذفت من النكرة هو عدم النقاء الساكنين، بينما حُذِفَتْ في النكرة لالتقاء الساكنين، قال ابن عصفور: "وذلك نحو " هذا قاضٍ " و"مررت بقاضٍ" حُذِفَتْ الياء لما اجتمعت ساكنة مع التنوين. و "هذا القاضي" و"مررت بالقاضي" أثبتت الياء لما لم يلها ساكن تحذف من أجله (١).

وللمحدثين رأي في تفسير ما جرى لياء الاسم المنقوص، قال الدكتور الطيب البكوش: " في صيغة اسم الفاعل، تسبق الياء بكسرة فتسقط، وتدغم حركة الإعراب إذا كانت ضمة أو كسرة في كسرة العين، مثلما يقع ذلك في الواو أيضا فتصبح كسرة طويلة: (القاضي - القاضي) وإذا أضفنا التنوين في التثنية أصبحت الكسرة الطويلة في مقطع منغلق فتقصّر (قاضين - قاضن - قاضٍ). أما إذا كانت الياء مفتوحة فإنها تثبت: قاضيا (٢)."

لقد بين الدكتور الطيب البكوش أن الياء في "القاضي" غير الياء في "القاضي" و "القاضي" والقاضي" وإن كانت الصورة الكتابية لها جميعا واحدة، وهذا أمر - في ظني - لا خلاف عليه عند المحدثين، والكتابة الصوتية تثبت ذلك :

alkāḍīyu ← alkāḍī ومثلها : alkāḍīyi ← alkāḍī وكذلك بالنسبة لـ (القاضي)
alkāḍīya

أما عن كيفية التحول من الصورة الأولى إلى الصورة الثانية فهو يرى أن الياء تحذف لوقوعها بعد كسرة، ثم تدغم حركتها (الضمة أو الكسرة) في الكسرة السابقة لها بحيث يتشكل منها كسرة طويلة هي صورة الياء في : القاضي : alkāḍī.

وأرى أن الدكتور الطيب البكوش لم يعلل سبب سقوط الياء تعليلاً صحيحاً فهو يرى أن سقوطها جاء لوقوعها بعد كسرة - وأعتقد أن هذا السبب غير كافٍ لإسقاط الياء، ففي حالة النصب وقعت الياء كذلك بعد كسرة ولم تحذف kāḍīyan كما حذفت في حالتي الرفع والجر. وعليه فإن السبب الذي ذكره الدكتور الطيب البكوش ليس هو السبب الصحيح لسقوط ياء الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر. وبعد أن تسقط الياء يرى الدكتور الطيب البكوش أن الحركة الإعرابية تدغم بالكسرة السابقة للياء المحذوفة وفكرة الإدغام هذه - عندي - مرفوضة، إلا أن

(١) الممتع في التصريف، ٥٥٣/٢

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٦٦-١٦٧

تكون الحركتان متماثلتين وقصيرتين حيث تشكلان معاً حركة طويلة من جنسهما وليس هذا فسي الحقيقة إدغاماً، وهذا ما بينته في أكثر من موضع في ما سبق من هذا البحث.

لعل الذي حصل للاسم المنقوص المعرف بال في حالة الجر هو وقسوع شبه الحركة (الياء) بين حركتين متماثلتين، فأضعفها ذلك ثم سقطت، وبعد سقوطها انفتحت الحركتان المتماثلتان فشكلتا حركة طويلة من جنسهما هي الكسرة الطويلة (ī) والتي تظهر في الكتابة العربية على صورة الياء وذلك على النحو التالي :

alkādiyi ← alkādii ← alkādī

والذي حصل للاسم المنقوص المعرف بال في حالة الرفع هو الشيء نفسه الذي حصل له في حالة الجر مع زيادة مرحلة واحدة هي مرحلة المماثلة بين الحركتين، وهما الحركة السابقة للياء واللاحقة لها، وذلك بقلب الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة للياء، وبعدها يحدث في الاسم المرفوع ما حدث في المجرور تماماً، وذلك على النحو التالي :

alkādiyu ← alkādiyi ← alkādii ← alkādī
البيئة العريقة ← المماثلة (u) ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة

وقد حدث هذا للاسم المنقوص المعرف بال في حالتي الرفع والجر، نتيجة لاستئصال الكسرة أو الضمة على الياء وتظهر الفتحة عليها في حالة النصب، وذلك لخفة الفتحة مع الياء^(١)، أي لتشكل حركة مزدوجة صاعدة غير مرفوضة هي (ya).

(١) قال سيبويه * وأما في حال النصب فليس إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل في ما ليست فيه ألف ولام، ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل، وذلك قولك : رأيت القاضي. وقال الله عز وجل (كلا إذا بلغت التراقي، القيامة : آية ٢٦) ونقول : رأيت جواربي ؛ لأنها ثابتة في الوصل متحركة، الكتاب

وبناءً على تشكل الحركات المزدوجة في الاسم المنقوص يمكن تفسير ما جرى له بصورة أخرى وذلك بإسقاط الحركة المزدوجة الصاعدة المرفوضة (yi, yu) برمتها، والتعويض عن المحذوف بمدّ الحركة السابقة وهي الكسرة في الحالتين، وعليه تكون الياء المتشكلة هنا هي كسرة طويلة وليست شبه حركة كما كانت في صورة الاسم الأولى. ويتم ذلك على النحو التالي:

alkāḍī	←	alkāḍi	←	alkāḍiyu
alkāḍī	←	alkāḍī	←	alkāḍiyi
التعويض عن المحذوف بمدّ الحركة	←	حذف الحركة المزدوجة برمتها	←	البنية العسيفة

وتثبتت الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في حالة النصب؛ لأنها من الحركات المزدوجة المقبولة

alkāḍiya	←	alkāḍiya
البنية السطحية / حيث لا تغيير يجري على بنية الكلمة	←	البنية العسيفة

وعليه يكون وزن الاسم المنقوص المعرف بأل هو " الفاعلي " وليس الفاعل، وذلك لأن شبه الحركة الياء قد حُذِفَتْ من آخره (وهي اللام منه) وما هذه الياء التي تظهر إلا الحركة الطويلة كما بيّنت سابقاً.

أما رأي الدكتور الطيب البكوش في الاسم المنقوص النكرة فيقوم على أساس تشكّل حركة طويلة " قاضين " حيث يتشكل منها ومما قبلها وبعدها مقطعاً منغلقاً، أيّ مقطعاً مديداً مقفلاً من نوع (ص ح ص)، فتعتمد اللغة - على رأيه - إلى تقصير هذه الحركة ليتم تقصير المقطع، وأعتقد أن هذا الكلام يحتاج إلى مراجعة، فالياء هنا في " قاضين " شبه حركة (y) وليست حركة طويلة (ā) كما يرى، والكتابة الصوتية توضح ذلك وتثبتته : kāḍiyun بحذف الحركة الواقعة بعد الياء وهي الضمة القصيرة - وهذه رؤية القدماء قبل الدكتور الطيب البكوش - تلتقي شبه الحركة الياء (y) بالنون الساكنة، وهذا لا يحوّل شبه الحركة إلى حركة كما يرى ، وذلك : kāḍiyun ← kāḍiyn فالياء التي يراها حركة طويلة إذن هي شبه حركة، وعليه فإن القدماء كانوا موفقين أكثر منه بكثير عندما قالوا التقى ساكنان.

ويرى وليم رايت أن المزدوج الصاعد (يُ : yu) في حالة الرفع، و (ي : yi) في حالة الجر يحذف برمته، فيتصل التتوين مباشرة بالعين ومن ثم نحصل على قاضٍ^(١) ويتم ذلك على النحو التالي :

kāḍiyn ← kāḍin و kāḍiyn ← kāḍin

ولكن الدكتور فوزي الشايب يرفض التفسير الذي جاء به وليم رايت، كما يرفض رأي القدماء ، فهو يعتبر رأي وليم رايت تفتيتاً للظاهرة اللغوية، يقول : " وهذا التفسير وإن كان أخلق بالقبول - من وجهة نظرنا - لخلوه من سمة الانتقال والتكلف^(٢)، إلا أنه يلتقي وتفسير القدماء في أنه يفتت الظاهرة اللغوية الواحدة، حيث يجعل اسم الفاعل من الناقص يشكل ظاهرتين متميزتين إحداهما لحالة النصب، والأخرى لحالتي الرفع والجر، ظاهرتين لا يربط بينهما رابط، وهذا يشكل خلخلة في النظرية اللغوية"^(٣).

أما رأي الدكتور فوزي الشايب في تفسير هذه المسألة فيقوم على أساس ظاهرة الوقف يقول : " ويمكننا أن نفسر تشكل اسم الفاعل من الناقص على أساس واحد، أي كسائت الحركة الإعرابية، وذلك على أساس ظاهرة الوقف. فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنون حسب الطريقة المشهورة عن العرب تتم عن طريق إسقاط التتوين وحده، وتعوض منه بمد الفتحة هكذا :

قاضياً kāḍiyan ← بالوقف قاضيا : kāḍiā

وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التتوين والضممة والكسرة السابقتين للتتوين هكذا : قاضي : kāḍiyn ← بالوقف قاضي : kāḍiy

قاضٍ kāḍiyn ← بالوقف قاضيا : kāḍiy

بيد أنه بإسقاط التتوين والحركة السابقة له ينشأ مزدوج هسايط مرفوض عريباً هو المزدوج : إي : iy، وبشكل تلقائي يخالف بين عنصره عن طريق إسقاط الصامت أي الياء ومد الحركة تعويضاً، وبذلك يصبح الوقف عليها قاضي : kāḍi في حالتي الرفع والجر. ونظراً إلى

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧١ عن wright. A Grammar Vol. L. P. 90

(٢) إشارة إلى رأي القدماء في هذه المسألة.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧١.

أن الكسرة الطويلة ترسم في الكتابه ياء، فقد ظن بعض القدماء أنه بعد إسقاط التنوين، يُردّ للاسم ما حُذِف منه^(١).

وتعزيزاً لرأيه هذا يستشهد الدكتور الشايب برأي سيبويه الذي يقول فيه : " وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغسازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ها هنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستتقال فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجسود في الوقف وذلك : هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل " ^(٢).

صحيح أن سيبويه قال هذا الرأي، وهو الوقف على المنقوص بالياء، لكن سيبويه نفسه يقول قبل هذا الرأي مباشرة : " هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك : هذا قاض وهذا غاز، وهذا عم، تريد العمي، أذهبوها في الوقف كما ذهبست في الوصل ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر^(٣) " فالجيد الأكثر إذن هو الوقف على المنقوص بحذف الياء وتسكين ما قبلها كمسا يرى سيبويه.

ويتابع الدكتور فوزي الشايب تفسير ما جرى للاسم المنقوص حسب ظاهرة الوقف قائلاً : " وهكذا فإن اسم الفاعل عند الوقف عليه، يكون في الحالات الثلاث منتهياً بحركة طويلة هكذا :

رأيت قاضياً : kādīyā

هذا قاضي : kādī

مررت بقاضي : kādī

هذا في الوقف، وفي الوصل، نُعيد إليه التنوين، فيصبح الاسم على النحو التالي :

النصب : kādīyān

الرفع : kādīn

الجر : kādīn

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧١-٧٢، ويشير هنا الدكتور فوزي الشايب إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة " وقوم من العرب إذا حذفوا التنوين ردوا إليه المحذوف، فيقولون هذا قاضي ومررت بقاضي " / المقرب، ابن عصفور، ٢٩/٢ عن تأملات، ص ٧٢.

(٢) الكتاب، ٤ / ١٨٣.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

ويتابع الدكتور فوزي الشايب حديثه قائلاً : وبإضافة التتوين الذي هو في حقيقته نون ساكنة، يتشكل مقطع مديد من النوع (ص ح ص) وهو مرفوض عربياً على هذه الصورة، فتخلص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة ومن ثم نحصل على: قاضياً : kāḍiyan ^(١)، وقاضٍ kāḍin في حالة الرفع، وقاضٍ kāḍin في حالة الجر أيضاً ^(٢).

هذا هو رأي الدكتور فوزي الشايب في هذه المسألة، وهكذا فسر هذه الظاهرة اللغوية، وقد رفض رأي القدماء ووصف رأي وليم رايت بأنه تفتيت للظاهرة اللغوية، والحقيقة أنني لم أر فيه تفتيتاً يذكر، والله أعلم. ثم إن هذه اللغة محفوظة بأمر الله ولن يؤثر فيها اختلاف وجهات النظر في تفسير ظواهرها، وإن فتت ظواهرها، وأما رأي أستاذي الشايب فلا أستطيع أن أرفضه وكل ما يمكنني القول فيه، إنه يُحسنُ الوقوف عنده ومراجعته، فقد تعامل مع الظاهرة نفسها في الوقف والوصل، وحذف وقصر ثم خالف بين عنصري المزدوج، واستغرق هذا التفسير عمليات ذهنية مجهدة لا يحتاج تفسير هذه الظاهرة اللغوية إليها جميعاً، حيث من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة بطرق أسهل وخطوات أقل، فرأي وليم رايت السابق - في ظني - رأي مقبول، والدكتور فوزي نفسه أشار إلى ذلك بقوله : " وهذا التفسير وإن كان أخلق بسالقبول من وجهة نظرنا (يقصد تفسير وليم رايت) لخلوه من سمة الافتعال والتكلف إلا أنه يلتقي وتفسير القدماء في أنه يفتت الظاهرة اللغوية الواحدة.. " ^(٣) علماً بأن الدكتور فوزي قد أورد تفسيراً مطابقاً لتفسير وليم رايت هذا، يقول فيه : " ويتم أحياناً التخلص من المزدوج الصاعد بحذفه بعنصرية الصامت والحركة، كما حدث مع المزدوجات الهابطة في بعض الصيغ، فكل من المزدوجين الصاعدين wa , wi يُحذفان في مثل هذا غازٍ، ومررتُ بغازٍ، والأصل فيهما غازو و غازٍ gāziwin و gāziwun وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة غازٍ، في حالتي الرفع والجر : gāzin. ومثلها المزدوجان الصاعدان yi , yu في مثل هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ والأصل قاضي وقاضي : kāḍiyin , kāḍiyan وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة قاضٍ في حالتي الرفع والجر ^(٤) ".

(١) هذا في حالة النصب حيث لم يذكر ذلك في مصدره

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٢-٧٣

(٣) السابق، ص ٧١، أو ص ١٧٧ من هذا البحث

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٤٧

يقول الدكتور محمد الروابدة : " لقد تعامل الشايب مع هذه الظاهرة من منطلقين اثنين: منطلق الوقف أولاً، حيث جعله منطلقاً للحديث عن الاسم المنقوص في حال الوصل، ثم حالة الوصل^(١)."

والرأي الذي قدمه الدكتور فوزي الشايب لا يختلف كثيراً عن رأي القدماء، فهو مثله إلا في فرق واحد هو أن الياء عند القدماء هي لام الاسم، بينما يرى الدكتور فوزي الشايب أن الياء محذوفة وهذه التي تظهر في آخر الاسم المنقوص كسرة طويلة. فقد قال المرادي : " إذا وَقِفَ على المنقوص المنون، فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو: رأيتُ قاضياً، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء وبه قرأ ابن كثير فـي بعض المواضع كقوله تعالى : " ولكل قوم هاد^(٢) " ^(٣)."

ويذهب الدكتور الروابدة مذهب وليم رايت في تفسير هذه الظاهرة وبواقفه في ما ذهب إليه ، ويعتبر رأي وليم رايت هو رأي القدماء، يقول : " وهو ما عبّر عنه القدماء بحذف الحركة أولاً استئثالاً ثم الياء -على حد تعبيرهم - لسكونها وسكون التنوين بعدها " ^(٤) ويرى الدكتور الروابدة أن الياء التي في الاسم المنقوص المعرف بال المرفوع والمجرور نحو " القاضي " هي لام الاسم وهذا هو رأي القدماء، يقول : " ... وهو أن الياء التي آخر الاسم المنقوص هي لام الاسم، وهو الصحيح من وجهة نظري (القول للدكتور الروابدة) بينما يرى (يقصد الدكتور فوزي الشايب) أن اللام حذفت وعوّض منها بتطويل الحركة السابقة لها." ^(٥).

هذا مجمل آراء القدماء وآراء المحدثين في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، فالقدماء ومن تبعهم يرون أن الاسم المنقوص المعرفة يُحذف آخره (الحركة الإعرابية) في حالتي الرفع والجر، وذلك لاستئصال الضمة والكسرة مع الياء ، بينما تثبت الفتحة في حالة النصب لخفتها أما المحدثون فيرون أن حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة قد تشكلت، فعمدت العربية إلى حذف شبه الحركة للمخالفة بين عنصرَي المزدوج، وتم ذلك في المجرور مباشرة وفي المرفوع بعد إجراء عملية المماثلة بين الحركتين كما ذكر سابقاً . أو أن الحركة المزدوجة قد حذفت برمتها في حالتي الرفع

(١) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٤٠.

(٢) الرعد /٧.

(٣) شرح المرادي، ١٦٠/٥ عن الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٤٠.

(٤) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٤١.

(٥) السابق، ص ١٤٠.

والجر أيضاً. أما في حالة النصب فبقي الاسم على ما هو عليه وذلك لخفة الفتحة مع الياء، أي لتشكل حركة مزدوجة صاعدة مقبولة في العربية (ya) في الاسم المنقوص المنصوب.

أما الاسم المنقوص النكرة فيرى القدماء أن ياءه تُحذف في حالتي الرفع والجر وذلك لالتقاء الساكنين كما ظهر ذلك من الآراء السابقة، حيث يلتقي الساكنان بعد حذف حركة الياء، الكسرة أو الضمة، وأما الساكنان فهما الياء والتتوين الذي هو نون ساكنة في النطق.

وخلاصة القول في هذه المسألة يرى الباحث أن ما حصل للاسم المنقوص النكرة يمكن تفسيره بطريقتين :

أولاهما : عن طريق إسقاط الحركة المزدوجة برمتها، كما رأى وليم رايت، وذلك في حالتي الرفع والجر فقط بينما تثبت ياءه في حالة النصب كما ذكر سابقاً، ويتم ذلك على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \text{قاضٍ} \leftarrow \text{قاضٍ} &= \text{kāḍiyyun} \leftarrow \text{kāḍin} \\ \text{قاضٍ} \leftarrow \text{قاضٍ} &= \text{kāḍiyyin} \leftarrow \text{kāḍin} \end{aligned}$$

حيث حذفت الحركة المزدوجة برمتها.

وأما الطريقة الثانية التي يمكن تفسير ما جرى على أساسها للاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر، فهي أقرب ما تكون لطريقة القدماء مع فرق واحد هو أن القدماء يرون أن حركة الياء هي التي حذفت في حين يرى المحدثون أن شبه الحركة الياء هي التي حُذِفَتْ. ويترتب على هذا الفرق فرق آخر هو التقاء الساكنين عند القدماء بعد حذف الحركة، والتقاء حركتين قصيرتين التقاء مباشراً تشكلت منهما حركة طويلة بينما يرى القدماء أن أحد الساكنين (وهو الياء) قد حُذِفَ. وتالياً توضيح ما جرى حسب رأي الباحث :

قاضٍ في حالة الجر :

$$\begin{aligned} \text{kāḍiyyin} &\leftarrow \text{kāḍiin} &\leftarrow \text{kāḍin} &\leftarrow \text{kāḍin} \\ \text{البنية الصيغة} &\leftarrow \text{حذف شبه الحركة (y)} &\leftarrow \text{تشكل الحركة الطويلة والمقطع المديد} &\leftarrow \text{تقصير نواة المقطع المديد.} \end{aligned}$$

فالذي جرى هو سقوط شبه الحركة لوقوعها بين الحركتين المتمثلتين في حالة الجر، فالتفتت الحركتان فتشكلت منهما حركة طويلة من جنسهما هي الكسرة الطويلة (ī) مما أدى

إلى تشكّل مقطع مرفوض من نوع (ص ح ص) فلجأت العربية إلى تقصير نواته (الحركة الطويلة) تخلصاً من هذا المرفوض وبذلك تَحَوَّلَ من مقطع مديد مرفوض (ص ح ص) إلى مقطع طويل مقفل (ص ح ص) وأما في حالة الرفع فقد حصل الشيء نفسه، إلا أن مماثلة بين الحركتين قد تَمَّتْ قَبْلَ أن تسقط شبه الحركة وذلك على النحو التالي :

قاضي :

kādiyun ← kādiyin ← kādiin ← kādīn ← kāḍin

البنية العميقة ← المماثلة ← سقوط شبه الحركة ← تشكّل الحركة الطويلة ← تقصير نواة المقطع وتغييره من مديد إلى طويل والمقطع المديد

وأكد أزعم أن هذا التفسير هو الأقرب للقوانين اللغوية والصوتية في تفسير مثل هذه الظاهرة اللغوية والله أعلم.

ولا يختلف الاسم المنقوص الذي هو من أصل يائي، نحو "القاضي" عن الاسم المنقوص الذي هو من أصل واوي نحو "الداعي" إلا أن الياء في "القاضي" في بنيته العميقة من أصل الفعل، بينما الياء التي في "الداعي" ليست من أصل الفعل فقد جاءت مكان الواو حيث إن أصله "الداعو".

وكلمة أخيرة يمكن أن أسجلها هنا، وهي أن التتوين الذي في آخر الاسم المنقوص نحو "قاضي" و "داع" و "رام" إذن ليس تتوين عوض كما يُعْتَقَدُ، فكل العمليات التي سبق عرضها تثبت أن التتوين لم يُحْذَفْ ولكن شبه الحركة هي التي حُذِفَتْ، وبقي التتوين على حاله، وعليه تكون الحركة السابقة للنون الساكنة هي العلامة الإعرابية، وليس هذا التتوين بتتوين عوض. ويظهر ذلك مما يلي :

rāmiyin ← rāmiin ← rāmīn ← rāmin / حسب طريقة من حذف شبه الحركة
ramiyin ← rāmīn / حسب طريقة من حذف الحركة المزدوجة برمتها.

ويصدق هذا على الأسماء المنقوصة النكرة المرفوعة والمجرورة جميعها.
فالنتيجة إذن تثبت أن التتوين لم يُحْذَفْ، وعليه فهو ليس بتتوين عوض كما يُعْتَقَدُ الكثيرون وهذا مما توصلت إليه في هذه المسألة والله أعلم.

اسم المفعول من الفعل الأجوف :

اسم المفعول هو اسم مشتق من " يَفْعَلُ " لمن وقع عليه الفعل وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول " (١) .

لقد أخذت مسألة اسم المفعول من الفعل الأجوف حقها من البحث والدراسة عند القدماء والمحدثين^(٢). وكان التركيز فيها منصبا على المحذوف من اسم المفعول، أهو عين الاسم (الواو أو الياء) أم واو مفعول؟ وللوقوف على حقيقة ما جرى لاسم المفعول وللإجابة على السؤال السابق لابد من عرض مجمل آراء القدماء ومجمل آراء المحدثين في هذه المسألة، ثم رأي الباحث إن كان له رأي فيها.

آراء القدماء :

لقد اختلف القدماء في المحذوف من اسم المفعول وكان لهم في هذه المسألة رأيان^(٣) :
الرأي الأول : يقول إن المحذوف هو واو مفعول ويمثله الخليل وسيبويه وأتباعهما ولهم في ذلك حججهم .

وأما الرأي الثاني فيقول إن المحذوف هو عين اسم المفعول ويمثل هذا الرأي الأخفش، وعنده ما يبرر ذلك، فإلى الرأيين :

قال سيبويه : " ويعتَلُ مفعول منها كما اعتَلَّ فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مفعولٌ ، كما أن الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ . فتقول : مزورٌ ومصوغٌ ، وإنما كان الأصل مَزُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في تَفَعَّلَ وفَعَلَ ، وحذفت واو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان^(٤) . فالمحذوف عند سيبويه

(١) شرح المراح في التصريف، ص ١٢٩

(٢) انظر هذه المسألة عند القدماء في نحو : الكتاب ٣٤٨/٤-٣٤٩، المقتضب ١٠٠/١-١٠٣، الممتع في التصريف ٤٥٤/٢-٤٦٢، وشرح المفصل ١٠٠-٦٤/١٠. وعند المحدثين في نحو : المنهج الصوتي في البنية العربية، ص ٢٠٠، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٧٣-٧٥، الحذف الصرفي في اللغة العربية، ١٤٩-١٥٥.

(٣) ومن القدماء من لم يقطع ما هو المحذوف قال ابن جني " ومن ذلك هذا قول مقول " وهذا فسر من مقول " والأصل " مقول " و " مقوود " فأسكنت الواو الثقل الضمة، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين على الخلاف في المذهبين " / شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥١.

(٤) الكتاب، ٣٤٨/٤.

واو مفعول وعلة الحذف التقاء الساكنين، وهذا ما يراه ابن عصفور، حيث قال : " وأما اسم المفعول، فإنه يأتي على وزن " مفعول " على قياس الصحيح، نحو " مبيوع " و " مقوول " فيجتمع ساكنان : واو مفعول والعين ، فتحذف واو مفعول فيقال " مقول " فيعل حملاً على فعله، فتتقل حركة العين إلى السابق قبله، فيصير " مقوول " في ذوات الواو. وأما " مبيوع " فإنه إذا حذفت واو " مفعول " قلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصح الياء، فتقول " مبيع " هذا مذهب الخليل وسيبويه ^(١).

إن الرأيين السابقين يشيران إلى أن البنية العميقة لاسم المفعول من الأجوف الواوي تكون بواوين، الواو الأصلية التي هي عين الفعل وواو مفعول، وذلك نحو " مقوول " و " مصوون " و " مزوور " و " مصووع " ومن الأجوف اليائي تكون بياء وواو، ياء الفعل وواو مفعول، وذلك نحو : " مبيوع " و " مهيوب "، وهذا ما لا خلاف عليه عند القدماء والمحدثين.

ولما كان اجتماع الواوين في اسم المفعول من الأجوف الواوي، واجتماع الياء والواو في الأجوف اليائي ثقيل، لجأت العربية إلى تسكين عين اسم المفعول (الواو أو الياء) فالتقى ساكنان - على رأي القدماء - وهذا لا يجوز في العربية كما هو معلوم، وللتخلص من هذا الوضع فقد حذفت واو مفعول - على رأي سيبويه في المحذوف - فتحوّلت الصورة في اسم المفعول من الأجوف الواوي من " مقوول " إلى " مقول " وفي اسم المفعول من الأجوف اليائي من " مهيوب " إلى " مهيوب "، ومما احتج به سيبويه والخليل في تبرير حذف واو مفعول وتأيد مذهبهما :

١- أن الزائد أولى بالحذف من الأصل، قال ابن يعيش : " فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أن المحذوف الواو، لأنها مزيدة وما قبلها أصل والمزيدة أولى بالحذف من الأصل " ^(٢)؛ وذلك لأن حذفه لا يؤثر في بنية الكلمة، قال ابن يعيش : " لأنها زائدة لا يختل الاسم بحذفها، والعين هي الثابتة، فإن كان من الواو ظهرت فيه الواو، وإن كان من الياء ظهرت الياء. فتقول في " مفعول " من القول " مقول " وفي مفعول من البيع " مبيع " ^(٣). وقال ابن عصفور : " فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين " ^(٤).

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٥٤.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٦٦ - ٦٧.

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥١.

(٤) الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٥.

٢- ومما يقوي رأيهما أن اسم المفعول من باع مبيع، فلو كانت الواو ثابتة وعين الاسم محذوفة لكانت مبوع، قال ابن يعيش : " ودل قولهم مبيع ومكيل على أن المحذوف الواو الزائدة إذ لو كان المحذوف الأصل لكان مبوعاً ومكولاً " (١).

٣- القياس على مسألة التخلص من التقاء الساكنين، حيث يكون ذلك بتحريك الثاني منهما، قال ابن عصفور : " فمما يحتج به للخليل أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّكَ الثاني منهما، دون الأول فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما " (٢).

يقول الدكتور محمد الروابدة : " وعلى الرغم من مخالفة ذلك للقياس لأن الأصل أن يُحذف الأول منهما إلا أنه خولف هنا بحذف الثاني لسببين : أن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، والسبب الآخر : أن في حذف الثاني يحصل الفرق بين المفعولين : الواوي واليائي ولو حذف الأول لأدى ذلك إلى لبس " (٣).

٤- السماع من العرب، فقد سُمِعَ من العرب ما يُعزِّز رأيهم هذا، قال ابن جني : " فأما الخليل فيقوي مذهبه في أن المحذوف واو مفعول فيما ذكره أبو علي قول الشاعر :

سيكفيك صربُ القوم لخمٍ مُعْرَضٌ وماءُ قدورٍ في القصاعِ مشيبُ

قوله : " مشيب " أصله مشوب لأنه من شبت الشيء أشوبه إذا خلطته بغيره، فلو كانت الواو في مشوب واو مفعول لما جاز أن تقول فيها " مشيب " لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم : رمي فهو مرمي وقضي فهو مقضي، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها ياء كما قلبها الآخر في قوله :

أزمانَ عِيناءُ سرورِ المسرور عِيناءُ حوراءِ من العينِ الحيرِ

وأصله " الحور " لأنه جمع حوراء، فالواو في مشوب عين الفعل بمنزلتها في الحور، ألا ترى أنه قلبها في مشوب كما قلبها في الحور، وقد جاء مثل : مشيب مما قلبت فيه عين الفعل، وهو قولهم : أرض مميت عليها يريدون مموت عليها وغارمزيل، وهو من الواو، أصله منول قال أبو علي : معناه ينال ما فيه، وقال الراجز :

دارٌ لأسماءِ يُعْضِيها المور والدجنُ يوماً والسحابُ المهمور

(١) شرح المفصل، ٦٧/١٠.

(٢) الممتع في التصريف ٤٥٥/٢.

(٣) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٥١.

قد درست غير رَماد مكفور مكتلب اللون مريح ممطور
يريد ب " مريح" مروحاً لأنه من الروح فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل^(١).

أما الأخفش فكان يرى خلاف ما يرى سيبويه والخليل. فقد كان يرى أن المحذوف هو عين اسم المفعول (عين الفعل) وأما واو مفعول فهي ثابتة، قال ابن يعيش " وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوف عين الفعل ووزن مقول ومكيل مفعول ومفعيل والأصل في ذلك مكبول فطرحت حركة الياء على الكاف التي قبلها كما فعلنا في يبيع فكانت حركة الياء من مكبول ضمة فانضمت الكاف وسكنت الياء فأبدلنا من الضمة كسرة لتصح الياء ولم تقلب، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين^(٢)."

وقال أيضاً : " وذلك أن أصل مبيع " مبيوع " فنقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها، فسكنت الياء وقبلها مضموم، فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء كما فعل في "بيض" وأصله "يُبِض" كَحَمَزُ، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو " مفعول " على قياس الحذف لالتقاء الساكنين^(٣).
وأما ما احتج به الأخفش لتأييد مذهبه فيتمثل بما يلي :

١- أن واو مفعول جاءت لمعنى، أي أن لها وظيفة تمييزية، حيث إن فيها معنى المفعولية، لكن العين من بنية الكلمة، فهي لم تأت لمعنى، وحذف ما لم يأت لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، وذلك قياساً على حذف ياء الاسم المنقوص، والإبقاء على التتوين؛ لأن التتوين جاء لمعنى ولم تأت الياء لمعنى، قال الأتباري : " فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وأبقوا التتوين، لأن الياء ما جاء لمعنى والتتوين جاء لمعنى، فكانت تبقىته أولسى^(٤) "، وقال أيضاً " ... والثاني أن التتوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى^(٥) "، وقياساً على هذا فإن حذف عين اسم المفعول من الأجوف أولى من حذف واو مفعول والله أعلم.

(١) المنصف، ٢٨٨/١-٢٨٩

(٢) شرح المفصل، ٦٧/١٠

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥٢

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٦٤٩/٢

(٥) أسرار العربية، ص ٣٧.

- ٢- قياس الاسم على الفعل، فما أُعْلِتْ عينه في الفعل تَعَلَّ في الاسم، وذلك " قال وباع " فقد أعلت العين منهما وحذف المعتل أولى، قال الاستربادي : " يعني أن اسم الفاعل محمول على الفعل في الإعلال " ^(١)، ولا يختلف اسم المفعول عن اسم الفاعل في هذا.
- ٣- إن الساكنين إذا التقيا حُذِفَ أولهما، وخاصة إذا كان ثانيهما قد جيء به لمعنى، وذلك كمسا في الاسم المنقوص، " قاضٍ ورامٍ " حيث حذفت الياء وأبقى التثوين. ومثله فعل الأمر من الأجوف (قول ← قل)، ومثله مضارع الأجوف المجزوم (لم يقول ← لم يقل) فسكون اللام جاء لوظيفة إعرابية فكان التغيير على الحركة الطويلة بتقصيرها. (أو حذفها على رأي القدماء). قال المبرّد : " قد علمنا أن الأصل كان مَبْيُوعٌ، ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها؛ كما فعلنا في يَبِيعُ، وكانت الياء في مَبْيُوعٍ مضمومة، فانضمت الباء، وسكنت الياء، فأبدلنا من الضمة كسرة لثبوت الياء، ثم حذفنا لالتقاء الساكنين " ^(٢).
- ٤- أن العين كما أُعْلِتْ بالقلب في اسم الفاعل فإنها تَعَلُّ بالحذف مع واو مفعول ^(٣).
- ٥- أن مبيعاً يشبه مقيلاً ومسيراً، وهما مصدران ^(٤).

هذه حجج كل من الفريقين كما وردت في مظانها.

وكانت عملية الحذف هذه لا تتم عندهم إلا بعد التقاء الساكنين، وكان التقاء الساكنين لا يحدث إلا بعد عملية نقل حركة عين الاسم إلى الفاء قبلها، وبذلك يلتقي ساكنان - على رأيهم - العين التي هي الواو أو الياء، وواو مفعول، وهذا ما ظهر من رأي سيبويه السابق الذي جاء فيه : " ... فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا من يَفْعَلُ وفَعَلَ، وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان " ^(٥).

وكذلك كان يفعل الأخفش، قال ابن عصفور : " وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول : " مَقُولٌ ". وفي ذوات الياء نحو " مَبْيُوعٌ "، ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة لتصح الياء فيلتقي ساكنان - الياء وواو مفعول - فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب

(١) شرح الشافية، ٣/ ١٢٨.

(٢) المقتضب، ص ١٠٠

(٣) المنصف، ١/ ٢٨٨

(٤) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٥٢.

(٥) الكتاب، ٤/ ٣٤٨

الواو ياء فيقول " مبيع " ^(١) وبهذا يكون اسم المفعول من الأجوف اليائي قد مرّ - عند الأخفش بالخطوات التالية :

مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع ← مَبْيُوع
mabyuw < mabuyw < mabiyw < mabiw < mabiy <

ويظهر من هذا أن صورة اسم المفعول الكتابية ليست الصورة الحقيقية المنطوقة، فالذي يظهر في الصيغة النهائية - كما هو واضح من الكتابة الصوتية لها - لا تشتمل على الكسرة الطويلة (ī) بل على شبه الحركة (y) وحقيقة المنطوق هو الكسرة الطويلة mabī< من اليائي، وتكون صورة اسم المفعول من الأجوف الواوي عنده بالضمة الطويلة لأنه حذف العين التي هي شبه الحركة (الواو : w) وأبقى على واو مفعول التي هي ضمة طويلة (ū) وذلك " مقول : makūl " بينما هي عند سيبويه والخليل شبه الحركة الواو : makwl

وهذا يخالف حقيقة المنطوق، ولعلّ نظام الكتابة العربية كان له أثر كبير في عملية الخلط هذه بين واو مفعول (الضمة الطويلة : ī) وعين الاسم (الواو شبه الحركة : w) وهذا ما سأبينه بعد عرض آراء المحدثين في هذه المسألة.

وترتب على اختلاف الفريقين في المحذوف اختلاف في وزن اسم المفعول، فوزن اسم المفعول من الأجوف عند سيبويه ومن تبعه في حذف واو مفعول هو "مَفْعُلٌ" في الواو " و "مَفْعِلٌ" في اليائي ^(٢). أما وزنه عند الأخفش ومن سار على طريقته في حذف عين اسم المفعول فهو " مقول " في الواوي، و " مفيل " في اليائي ^(٣).

وقد خالف الاستربادي ما جاء في الرأيين (رأي سيبويه ورأي الأخفش) في نقل حركة عين اسم المفعول إلى فائه ، ورأى أنها تحذف ولا تنقل، وذلك لأن علّة النقل في الرأيين السابقين وظيفية وليست صوتية، تتمثل بالتمييز بين أصليّ الاسمين : الواوي واليائي. لكن الاستربادي يرى أن التمييز بينهما لا يكون بنقل حركة العين إلى الفاء، بل بتحريك الفاء بحركة مناسبة للعين، وبذلك فإن الواو تسبق بضمة في الواوي، والياء تسبق بكسرة في اليائي، وعليه فإن حركة العين قد حذفت ولم تنقل، وما الحركة الظاهرة على فاء اسم المفعول إلا حركة مُجتنبَة لغاية

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥١.

(٣) السابق، ص ٣٥٢.

تميّزه، كما فعلوا مع فعله المتصل بضمائر الرفع المتحركة : " قُلْتُ " و " بَعْتُ ". قال الاستربادي : " فالأولى على هذا أن نقول، حُذفت ضمة العين في " مقوول " و " مبيوع " اتباعاً للفعل في إسكان العين، وضُمّت الفاء في الواوي وكُسرت في اليائي، كما قلنا في : قُلْتُ وِبَعْتُ دلالة على الواوي واليائي^(١).

إلا أن الاستربادي لا يختلف معهما (سيبويه والأخفش) في غير عملية النقل، فهو يتفق معهما في النقاء الساكنين وحذف أحدهما. وقد علق المازني على الرأيين (رأي سيبويه والخليل من جهة ورأي الأخفش من جهة أخرى) قائلاً : " وكلا القولين حسنٌ جميل^(٢) أما ابن يعيش فقد وصف الرأيين بقوله : " فمذهب أبي الحسن أقيس ... ومذهب سيبويه أقلُّ كلفةً وعملاً^(٣) ".

إن قول القدماء إن ضمة العين قد انتقلت إلى الفاء، قول تنقصه الدقة، ويحتاج إلى الدليل، فعين اسم المفعول ليست بحركة بضمة قصيرة، ولكنها بحركة بضمة طويلة هي واو مفعول، ثم هل هناك نقص في الحركات القصيرة ليقال إن حركة العين قد نُقلت إلى الفاء؟ أم أنه قد عزّ على النحاة أن تنقسط حركة العين مثلاً، وأن يؤتى بحركة للفاء بطريقة مناسبة؟ تظهر الصورة الكتابية لاسم المفعول الواوي واليائي خلاف ما يقولون :

مقوول : makwūl، مبيوع : <mabyū، وعليه فإن عين اسم المفعول - كما يظهر - متلوة بالضمة الطويلة، ولا توجد في الصيغة ضمة قصيرة لتنتقل إلى الفاء. لكن هذا الافتراض مبني عند الذين قالوا به على اعتبار أن صورة اسم المفعول من الأجوف هي : مقوُول : makwuwl، مَبِيعٌ : <mabyuy.

والذي أراه أن هذه الصورة لاسم المفعول لم تكن قط. وقياس المعتل على الصحيح يعزز ما أقول، وذلك نحو : مكتوب : maktūb حيث تظهر فيه عين اسم المفعول من الفعل الصحيح متلوة بضمة طويلة هي واو مفعول، ولا تظهر في الصيغة ضمة قصيرة أيضاً. وهذا - عندي - هو الصحيح؛ والكتابة الصوتية تمثل المنطوق خير تمثيل. لكن الذي دعا

(١) شرح الشافعية، ٨٣/١.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥٢.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

أصحاب هذا الرأي إلى هذا الافتراض، هو محاولة إيجاد مبرر لإعلال اسم المفعول من الأجوف حملاً على فعله المضارع، ورغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة، والله أعلم.

آراء المحدثين :

رأي المحدثين في هذه المسألة أن المحذوف هو عين الاسم وليس واو مفعول، وبهذا يكونون قد تابعوا الأخفش في مذهبه في هذه المسألة. يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : "إذا رأى الصرفيون أن الأصل: مقول ومبيوع، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى، والواو في الثانية، كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير لأن هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة مفعول، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيبتها، وذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة، الواو الأولى في مقول، والياء في مبيوع، ثم تبقى (مقول) كما هي دالة على المفعولين، وتقلب الضمة الطويلة في (مبيوع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائيّه، فيقال مبيع" ^(١) وهذا هو الرأي الأرجح، قياساً على المحذوف من الاسم المنقوص، فما جاء به لغاية وظيفية له الحق أن يثبت، وأن يُحذف ما لا يؤثر في المعنى أو المبنى، وهو عين الكلمة في هذه المسألة تحديداً. لكنّ مما يؤخذ على رأي الدكتور عبد الصبور شاهين السابق، تجاهله رأي الأخفش في هذه المسألة حيث قال : " ويرى الصرفيون أن الأصل مقول ومبيوع، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى والواو في الثانية" فهو بهذا يعمم هذا الرأي، والأخفش يقول خلاف ذلك، فراه لا يمكن تجاهله ولا يجوز إهماله.

وهذا ما يراه الدكتور فوزي الشايب حيث يقول : " والأمر عندنا أيسر بكثير، مما ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة للواوي makwūl كل ما يحصل هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wū) عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة أو ما يُسمى بـواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة، "مقول" بوزن مقول " ^(٢).

إن ما جرى لاسم المفعول من الأجوف الواوي برأي الدكتور فوزي الشايب هو عملية واحدة، تمثلت في المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wū) وذلك بحذف شبه الحركة، فتحوّلت الصيغة من makwūl إلى makūl. وعمّا حصل لاسم المفعول من الأجوف اليائي يقول الدكتور فوزي الشايب : " أما بالنسبة لليائي " مبيع " وأصله " مبيوع " فالذي يحصل أولاً هو

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٠.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٤.

عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة (yū) عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فتحول الكلمة بذلك من "مبيوع: <mabyū" بوزن مفعول إلى "مبييع" <mabyī بوزن "مفعيل" ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عُنصري المزدوج الصاعد (yi) بإسقاط الصامت، أي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة "مبييع"، بوزن "مفعيل" وبذلك تكون الصيغة من اليائي قد مرّت بالخطوات التالية :

مبيوع ← مبييع ← مبييع^(١).

إن ما حصل إذن لاسم المفعول من الأجوف اليائي هو نفسه الذي حصل لاسم المفعول من الأجوف الواوي بزيادة عملية المماثلة في اليائي فقط ويمكن توضيح ما جرى كما يلي :

mabyū<	←	mabyī<	←	mabī<
البنية العميقة		قلب الضمة الطويلة كسرة طويلة		حذف شبه الحركة (y) من
		مماثلة للياء (ā ← a)		المزدوج الصاعد (yi)

والذي أميل إليه أن هذا هو ما حصل لاسم المفعول من الأجوف الواوي واليائي. وهذا ما ذهب إليه عبد الله كناعنة، قال : " وأما عن تحول صيغة " مبيوع " إلى " مبييع "، فقد تمّ على مرحلتين : الخطوة الأولى حدثت فيها عملية مماثلة مدبرة متصلة بين شبه الحركة (الياء) والضمة الطويلة التي تليها، حيث تحولت إلى كسرة طويلة، وفي الخطوة الثانية تخلّصت اللغة من شبه الحركة (الياء) فأصبحت مبييع

<mabyū ← <mabyī ← <mabī^(٢).

وكما كانت مسألة المحذوف في اسم المفعول من الأجوف موضع خلاف بين القدماء كذلك لم يسلم المحدثون من خلاف في تفسير هذه الظاهرة؛ فالدكتور محمد الروابدة مثلاً لا يوافق الدكتور فوزي الشايب في أن مرحلة المماثلة قد تمّت في اسم المفعول من الأجوف اليائي، ويعترض على هذا الرأي بقوله : " ومما يؤخذ على الشايب أنه لا يفسّر لنا كيف تمت عملية المماثلة في الأجوف اليائي بين الواو والياء أولاً وهل هي قاعدة مطّردة بين الحركة وشبه الحركة ؟ أم أنها تتشكل بالصورة المطلوبة، وتوظف حسب الحاجة، فتارة تكون بلا تعويض كما هي الآن وأخرى تكون بالحذف والتعويض؟^(٣) ".

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٤-٧٥

(٢) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، عبد الله الكناعنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥م،

ص ١٩١

(٣) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ص ١٥٤.

وإنني إذ أوافق الدكتور فوزي الشايب في تفسير ما حصل لاسم المفعول من الأجوف الواوي واليائي تماماً، فإنني لا أخالف الدكتور محمد الروابدة في ما ذهب إليه من أن حذف شبه الحركة الياء قد وقع، ثم قلبت واو مفعول ياءً، وذلك لغاية تمييزية بين ما أخذ من أجوف واوي وما أخذ من أجوف يائي. فهو يرى أن سبب القلب وظيفي لا صرفي ولا صوتي. وهذا هو رأي الأخفش الذي يتمثل بسقوط عين اسم المفعول. ولكن مما يؤخذ على رأي الدكتور الروابدة قوله : " بين الواو والياء"، والصواب أن يقول : بين الضمة الطويلة والياء أو بين الحركة وشبه الحركة. أما ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب من مماثلة بين الحركة وشبه الحركة فهو صحيح أيضاً ويوافقه الباحث عليه. وعليه فإن كلا منهما (الشايب والروابدة) قد نظر إلى المسألة من زاوية تختلف عن الزاوية التي نظر منها الآخر إليها فالذي راعى الجانب الوظيفي حذف ثم قلب، والذي راعى الجانب الصوتي ثم الوظيفي مائل (قلب) ثم حذف، وبالنهاية فالمحذوف واحد، والنتيجة واحدة، ووزن اسم المفعول عندهما واحد .

أما رؤية الدكتور محمد الروابدة لما جرى لاسم المفعول فتظهر من خلال قوله التالي : "ونحن نرى أنه في بناء اسم المفعول في الأجوف اليائي أو الواوي يلتقي صوتاً مدّ طويلاً داخل سياق لغوي شبيه في تكوينه بالمضارع المعتل الآخر عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة. وفي مثل هذه الحالة تعد العربية إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق حذف أحد هذين المدين، وأرى أن المحذوف هو من بناء الكلمة. لا الذي جاء لمعنى المفعولية أي الصوت الأصيل، بمعنى أن المحذوف هو عين الفعل لا واو مفعول، فيؤول الوزن بعد الحذف إلى "مبوع" في الأجوف اليائي، و "مقول" في الأجوف الواوي، ثم تعد العربية لأسباب تمييزية من ناحية أو لتحقيق المغايرة بين واوي الأصل ويائيه من ناحية أخرى، بقلب واو مفعول في الأجوف اليائي إلى ياء فيقال "مبيع"، بوزن "مفيل" ^(١). ومما يؤخذ على رأي الدكتور الروابدة السابق قوله: "يلتقي صوتاً مدّ طويلاً" في اسم المفعول من الأجوف الواوي، فهذا في اعتقادي غير صحيح ؛ لأن الذي يجتمع في اسم المفعول من الأجوف هو شبه حركة وحركة طويلة، أي : واو (w) وضمة طويلة (ū) في ما أخذ من الأجوف الواوي، وياء (y) وضمة طويلة (ū) في ما أخذ من الأجوف اليائي، والكتابة الصوتية تثبت ذلك :

مقول : makwūl، مبيع : mabyū، فالذي يجتمع هو (yū, wū) وعليه فلا يجتمع صوتاً مد طويلاً كما يرى الدكتور الروابدة.

(١) الحذف الصرفي في اللغة العربية، ١٥٤-١٥٥.

ومن المحدثين من يرى رؤية القدماء في أن عين اسم المفعول كانت محركة بالضم ونقلت الحركة إلى الفاء ومن ذلك الدكتور أحمد مختار عمر، يقول : " اسم المفعول من قال أصله : مقول، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت مقول، ثم اكتفى بإحدى واوي المد فصار مقول^(١). فهو يرى أن عين اسم المفعول كانت محركة بضمة نقلت إلى الفاء، ويعتبر أن الواوين حرفا مد، وما هما إلا حركة طويلة (u) وشبهه حركة (w)، وإن توحدت صورتها الكتابية في العربية.

وهذا ما يراه الدكتور الطيب البكوش، قال : " في اسم المفعول من الأجوف الواوي حيث تكون الواو مضمومة بعد حرف، فإنها تدغم كالعادة في حركتها. ونظراً إلى أن الحركة هي ضمة طويلة فإن إدغام الواو فيها لا يزيد لها طولاً، وكأنما قد حفت : مقول ← مقول^(٢).

إذن يرى الدكتور الطيب البكوش أن عين اسم المفعول كانت محركة بالضم، ولعله يقصد بقوله بعد حرف أي بعد صامت، ويكون على رأيه قد اجتمع واو وضمة قصيرة وضمة طويلة (wūu)، وهذا ما لا يظهر في صورة الاسم الكتابية أو النطقية، ثم يرى أن الواو قد أدغمت في الضمة ولم يزد لها ذلك طولاً فكان ما حصل - في رأيه - حذف شبه الحركة الواو! أما عن اسم المفعول من الأجوف اليائي، فيقول : " أما في اسم المفعول من الأجوف اليائي، فإن الياء في مثل " مبيع " توجد بين حرف وضمة طويلة، لكن إدغام الياء في الضمة يعطي كسرة طويلة (مبيع) وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي^(٣).

وبعد عرض آراء القدماء وآراء المحدثين في ما جرى لاسم المفعول من الفعل الأجوف، أرى أن الاختلاف بين القدماء والمحدثين لم يكن كبيراً في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، فتمسك خلاف جزئي بين القدماء، وآخر بين المحدثين، وبالتالي خلاف غير جوهري بين القدماء والمحدثين، وقد عُرِضت الآراء، وتحددت نقاط الالتقاء، ونقاط الاختلاف بين القدماء أنفسهم من جهة، والمحدثين في ما بينهم من جهة ثانية، ثم ما كان بين القدماء والمحدثين من جهة ثالثة، وذلك في الصفحات القليلة السابقة. ويمكن إجمال الأفكار الرئيسية في هذه المسألة بما يلي:

١- يتفق القدماء والمحدثون على أن اسم المفعول من الأجوف السواوي في بنيته العميقة، مثل " قال "، هو " مقول"، ومن الأجوف اليائي مثل " باع" هو " مبيع".

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٨.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٥٤.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

- ٢- اختلف القدماء والمحدثون في تحديد المحذوف من اسم المفعول فمعظم القدماء يرى أن المحذوف هو واو مفعول، بينما يرى المحدثون أن المحذوف هو عين الاسم^(١).
- ٣- لقد ترتب على الاختلاف في المحذوف، اختلاف في وزن اسم المفعول، فمن حذف واو مفعول كان وزن اسم المفعول من الأجوف الواوي عنده "مَفْعَلٌ..."، ووزن اسم المفعول من الأجوف اليائي هو "مَفْعِلٌ"، وأما وزنه عند من حذف عين اسم المفعول فهو "مفول" في ما أصله واوي، و"مفيل" في ما أصله يائي.
- ٤- يرى القدماء وبعض المحدثين^(٢) أنه حصل نقل لحركة عين اسم المفعول إلى الساكن الصحيح الذي قبلها، بينما يرى معظم المحدثين أن ذلك لم يحصل، حيث لا وجود لهذه الحركة (الضمة) التي يتحدثون عنها.
- ٥- يرى الباحث أن ما حدث لاسم المفعول من الأجوف هو حذف شبه الحركة من المزدوج الحركي الصاعد، أي حذف الواو من الواوي والياء من اليائي، ولكن بعد أن حدثت في اليائي مماثلة بين الحركة وشبه الحركة وذلك بقلب الضمة الطويلة كسرة طويلة قبل عملية الحذف كما يلي :
- mabyū ← mabyī ← mabī، ويرفض الباحث فكرة نقل الحركة من العين إلى الفاء، كما يرفض أن تكون العين في اسم المفعول محركة بضمة قصيرة تسبق الضمة الطويلة (واو مفعول).

- مجيء اسم المفعول من الأجوف على أصله :

احتفظت اللغة العربية ببعض النماذج لاسم المفعول من الأجوف في بنيته العميقة، وذلك في بعض لهجاتها، أو في ما سَمِعَ عن العرب، وذلك من مثل : "مدووف" و "مبيوع" قال سيبيويه : "وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع"^(٣). وهذا بالنسبة لاسم المفعول من الأجوف اليائي "خاط وباع". أما ما أخذ من الأجوف الواوي فلا يعلم سيبيويه أن العرب تنميه على الأصل، قال : "ولا نعلمهم أتموا في الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة "^(٤).

(١) إشارة إلى الأخفش من القدماء لأنه خالفهم في مسألة المحذوف.

(٢) إشارة إلى الدكتور احمد مختار عمر فقد وافق القدماء في مسألة نقل حركة العين إلى الفاء.

(٣) الكتاب، ٣٤٨/٤.

(٤) السابق، ٣٤٩/٤.

أما ابن عصفور فيرى أن الإتمام في ذوات الياء لغة بني تميم، يقول : " ويجوز الإتمام في "مفعول" من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم قال وكأنها تفاحة مطبوخة

وقول علقمة

حتى تذكر بيضات، وهيجة يوم رذاذ عليه الريح، مغيوم والإعلال أفصح^(١).

أما في ذوات الواو فيرى ابن عصفور أنه لا يجوز إلا في المسموع، يقول : " ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا في ما سُمع من ذلك " مسك مدووف".

قال الراجز : * المسك في عنبره المدووف *

والأشهر "مدوف" وقالوا : " رجل معوود" و " فرس مقوود" و " ثوب مصوون" و قول " مقوول". وإنما لم يجر الإدغام في "مفعول" من ذوات الواو، إلا في ما شذ لأن الواو أثقل من الياء^(٢).

وقد خالف المبرد النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه^(٣).

وكذلك فعل الكسائي، قال الاستربادي : " وحكى الكسائي خاتم مصووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً " ^(٤).

وعن الألفاظ التي جاءت على الأصل تأمة يقول الدكتور فوزي الشايب : " وهذه وسابقتها من الأصول المرفوضة أو ما يؤثر بعضهم بتسميته بـ " الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة " ^(٥)، فهي مجرد آثار لغوية احتفظ بها في بعض اللهجات العربية بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها بالنسبة إلى غيرها من اللهجات " ^(٦).

وهذا ما يراه الدكتور إبراهيم السامرائي حيث يقول : " إن لهجاتنا الحديثة الذارجة لا تلجأ إلى هذا الإعلال، بل تصوغه على وزن "مفعول"، فنقول "مبيوع"، وهذه الصفة واردة في

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٦٠-٤٦١، وانظر شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٢) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٦١، وانظر شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٥٤.

(٣) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٦١.

(٤) شرح الشافعية، ٣/ ١٤٩-١٥٠.

(٥) التطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٢، ولحن العامة، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٧٦.

(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٥.

الفصح من العربية ؛ ولكنها مسموعة وسماعها يخالف القياس المشهور، وهو دليل على أنه من البقايا اللغوية القديمة التي تنسم بها المرحلة السابقة " (١).

اسم المفعول من الفعل الناقص :

اسم المفعول من الفعل الناقص بنوعيه : الواوي واليائي نحو : " دعا ورمى " هو " مدعوٌ ومرميٌ " في صورته الحالية، أما الأصل فيه فهو : " مدعوو ومرموي "؛ ولأن نظام الكتابة العربية لا يفرق بين أشباه الحركات والحركات الطويلة، فإن الأمر قد التبس على الكثيرين، حيث يزعمون أن الواو قد أدغمت في الواو، وذلك بالنسبة لاسم المفعول من الناقص الواوي، يقول الدكتور فوزي الشايب : " فالذي حصل على رأي التقليديين عموماً هو مجرد إدغام الواو في الواو بالنسبة للناقص الواوي " (٢).

قال الاستربادي : " إذ المدّ إنما يمنع من الإدغام إذا كان في آخر الكلمة، نحو قوله تعالى: " قالوا واقبلوا " و " في يوم "، أما في الكلمة الواحدة فلا، نحو مغزو ومرمي، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال، فاجتمع مع خوف زوال المدّ عدم الاتصال التام " (٣). وقال ابن عقيل: " وإن كان معتلاً بالواو فالأجود التصحيح، إن لم يكن الفعل على " فَعِلَ " نحو : " مَعْدُو " من " عدا "، ... ومنهم من يُعِلُّ، فيقول " معدّي "، فإن كان الواوي على " فَعِلَ " فالصحيح الإعلال، نحو : " مرضيٌ " من " رضي " ؛ قال الله تعالى " ارجعي إلى ربّك راضية مرضية " (٤). والتصحيح قليل، نحو " مَرَضِيُو " (٥).

إذن فالمسألة عند القدماء هي مسألة إدغام إحدى الواوين بالأخرى، وذلك "مدعو ← مدعو"، والصواب غير ذلك، فأحدى الواوين شبه حركة وهي لام الفعل والأخرى ضمة طويلة وهي واو مفعول (ī) كما يتضح من صورتها الكتابية : mad < īw.

وما ذهب إليه المستشرقون في تفسير هذه الظاهرة لا يختلف عما ذهب إليه معظم الصرفيين العرب، وذلك حسب رأي الدكتور فوزي الشايب، حيث يقول : " وهذا عين ما ذهب

(١) التطور اللغوي التاريخي، الدكتور إبراهيم السامرائي، ص ٧٥.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٥.

(٣) شرح الشافية، ١٤٠/٣.

(٤) الفجر : ٢٨.

(٥) شرح ابن عقيل، ٢٣٩/٤.

إليه المستشرقون أيضاً، فوليم رايت Wright يرى هو الآخر أن الضمة الطويلة في صيغة مفعول تندمج مع الأصل الثالث للكلمة أي الواو، ومن ثم تتشكل الواو المشددة " (١).

إن فكرة الإدغام بين الضمة الطويلة والواو غير واردة في ما أرى؛ لأن الحركات لا تدغم بأشياء الحركات كما بينت ذلك سابقاً؛ ولأن الضمة الطويلة لم تختفِ بكاملها من البنية السطحية لاسم المفعول، ولو أدغمت لاختفت تماماً؛ ولكن الضمة تحولت من ضمة طويلة إلى ضمة قصيرة ($\bar{u} \leftarrow u$)، وذلك على النحو التالي :

$\text{mad} < \text{uw} (\text{un}) \leftarrow \text{mad} < \text{uw} (\text{wun})$ فأصبحت عين الاسم محركة بالضمة القصيرة بدلاً من الضمة الطويلة.

يقول الدكتور فوزي الشايب: " ولا يزيد الأمر عندنا على كونه عملية حذف وتعويض، فقد اختزلت الضمة الطويلة في "مدعو": $\text{mad} < \text{uwun}$ ، وعوّض من الجزء المختزل بمد (تشديد) الواو وبالتالي أصبحت الكلمة "مدعو": $\text{mad} < \text{uwwun}$ ويرجع ذلك إلى أن المقاطع الطويلة المفتوحة (ص ح ح) تمثل بسبب طول الفسحة الزمنية التي يستغرقها نطقها عنصر خلخله وتوهين في الصيغة (٢)؛ ولهذا عمدت العربية إلى التخلص من هذا النوع من المقاطع ها هنا للمحافظة على إتزان الصيغة " (٣).

والذي يراه الباحث في ما حصل لاسم المفعول من الناقص الواوي لا يختلف عما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب، فما حدث هو أن صورة اسم المفعول في بنيته العميقة تكون مخلخله وغير متزنة؛ لأن الاسم يكون مكوناً من ثلاثة مقاطع الأول والثالث منها من النوع الطويل المقفل (ص ح ص)، بينما يكون المقطع الثاني وهو الأوسط فيها من النوع الطويل المفتوح (ص ح ح)، فيكون الانتقال من المقطع المقفل إلى المفتوح ثم المقفل انتقلاً غير متزن،

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٥-٧٦ نقلاً عن Wright. Agrammar. Vol.1 P. 91

(٢) يقول الدكتور فوزي الشايب: " الكلمة العربية نسيج محكم من المقاطع القصيرة والطويلة بنوعها في أغلب الأحيان، والمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع، في حين تمثل المقاطع الطويلة المفتوحة، عنصر التخلخل والضعف في الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع الطويل المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية - في أغلب الأحوال - معتدلة في نسجها تجمع بين القوة والضعف، أو بين التوتر والتخلخل وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والطويلة / أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٦.

مما يؤدي إلى خلخلة في وزن الكلمة ونظامها المقطعي، فتعتمد العربية إلى تقصير الحركة الطويلة والتعويض من الجزء المحذوف بتشديد شبه الحركة الواو. ولم يكن هذا التعويض لأن إجحافاً قد لحق بالكلمة من جراء الحذف أو التقصير ؛ ولكن لأن النظام المقطعي للكلمة العربية لا يسمح بالصورة المتبقية من الكلمة بعد التقصير وقبل التشديد ؛ لأن المقطع الأخير فيها -بعد إعادة تنظيمها المقطعي - يبدأ بحركة، وهذا مما لا تسمح به العربية، حيث لا يبدأ المقطع فسي العربية بحركة كما هو معلوم، وتخلصاً من هذا المحذور لجأت العربية إلى التشديد وتالياً توضيح ما جرى :

mad/<uw / wun	←	mad/<uw/un	←	mad/<ū/wun
تشديد الواو تصحيحاً للنظام المقطعي في الكلمة	←	تقصير الحركة وتشكل محذور مقطعي وهو أن بداية المقطع الأخير حركة	←	البنية العميقة

أما بالنسبة لاسم المفعول من الناقص اليائي نحو " مرمي"، وأصله " مرموي": marmūyun فقد فُسِّرَ على أن الواو تقلب ياءً، ثم تدغم في الياء الأصلية التي هي لام الاسم. قال ابن عقيل : " فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياءً وإدغامها في لام الكلمة، نحو ... " مرمي والأصل " مرموي"، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء^(١). قال العيني : " مرمي " أصله : " مرموي" فأدغم كما في " رامي " ^(٢)، فالأمر عند القدماء إذن يتم عن طريق قلب واو مفعول ياءً، ثم إدغامها بياء الاسم.

أما المستشرقون فلا يختلف رأيهم في المسألة عن رأي القدماء، يقول الدكتور فوزي الشايب : " ولم يكن المستشرقون أكثر توفيقاً من القدماء في ما ذهبوا إليه، ذلك أن تفسيرهم وتفسير القدماء يخرجان في الحقيقة من مشكاة واحدة. فهذا وليم رايت يزعم بأن الياء في الناقص اليائي تؤثر في ما وصفه بالواو الثانوية في صيغة مفعول نحو : مرموي، فتصيرها ياءً، ثم تدغم الياءان معاً وبلي ذلك تحويل الضمة في العين إلى كسرة فالصيغة تمر على حد قوله بمراحل ثلاث هي :

مرموي ← مَرْمِي ← مَرْمِي " ^(٣).

أما رأي الدكتور فوزي الشايب في تفسير ما جرى لاسم المفعول من الناقص اليائي فهو لا يختلف عن اسم المفعول من الناقص الواوي إلا بزيادة خطوة المماثلة. يقول : " والصحيح أن اسم المفعول من الناقص اليائي نحو "مرمي"، وأصله : "مرموي" قد حصلت فيه مماثلة أولاً بين

(١) شرح ابن عقيل، ٢٣٩/٤

(٢) شرح المراح في التصريف، ص ٢٣٦.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٧.

شبه الحركة والحركة السابقة له، عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فانتقلت الكلمة بذلك من "مرموي" بوزن "مفعول" إلى "مرمي" بوزن "مفعيل" ثم أعقب عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بمدّ الياء (تشديدها) وبهذا آل أمرها في النهاية إلى "مرمي" بوزن "مفعّل" وعليه فاسم المفعول من الناقص اليائي يمر بمراحل ثلاث هي :

مرموي ← مرمي ← مرمي
marmūy ← marmīy ← marmiyy^(١).

وخلاصة الأمر، فإنني أقول في اسم المفعول من الناقص اليائي ما قلته في الواوي منه، مع زيادة خطوة المماثلة، أي أنني أوافق الدكتور فوزي الشايب في ما ذهب إليه من تفسير. ولكن زيادة في التوضيح أقول إن البنية العميقة لاسم المفعول من الناقص اليائي تكون mar/mū/yun حيث جاء المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) بين مقطعين طويلين مقفليين (ص ح ص)، وهذا يشكل عدم توازن في النظام المقطعي للكلمة، وعدم تماثل في طول مقاطعها، ولذلك تبدو الكلمة قلقة غير مستقرة من الناحية المقطعية والصوتية، فتعتمد العربية إلى المماثلة الصوتية بين مقاطعها ؛ وذلك بتقصير المقطع وتحويله إلى طويل مقفل. ويتم هذا عن طريق تقصير الضمة الطويلة وتحويلها إلى ضمة قصيرة، وبعد عملية التقصير هذه، يُعاد ترتيب مقاطع الكلمة، بحيث يُقفل المقطع الثاني منها فتصبح على النحو التالي mar/muy/un ؛ ولأن نظام العربية المقطعي لا يسمح بأن يبدأ المقطع بحركة، فتلجأ العربية إلى التعويض عن المحذوف بتشديد شبه الحركة الياء، وبذلك يُعاد ترتيب الكلمة على النحو التالي : mar/muy/yun حيث تستقيم هذه المرة مع النظام المقطعي للعربية، لكن أمراً آخر يحدث وهو قلب الضمة كسرة مماثلة للياء، فهي منها، ولأن الانتقال من الضم إلى الكسر مستقل واجتماع الضمة والياء في مزدوج حركي هابط (uy) لا تبقى العربية عليه، فتصبح صورة الاسم النهائية : mar/miy/yun.

والذي سوّج مجيء الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) في آخر الاسم في حالة الرفع و(yi) في حالة الجر هو تشديد وسط الكلمة بحيث تصبح قوية بالتشديد وذلك بتشديد الياء في اليائي والواو في الواوي، وذلك كما يلي :

(marmiyyun و marmiyyin و mad<uwwun و mad<uwwin)

أما في حالة النصب فالذي يتشكل هو الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) في اليائي و(wa) في الواوي، وهي حركة مزدوجة مقبولة في العربية.

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٧٧-٧٨.

الاسم المقصور

عرّف ابن جني الاسم المقصور بقوله : " وأما المقصور فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو : عصا ورحى" ^(١) وعرّفه ابن هشام بقوله : " هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كـ " الفتى والعصا" ^(٢). فالمقصور إذن اسم معرب، في آخره ألف ثابتة، ولا تكون الألف أصلية في المقصور، وإنما هي منقلبة عن واو، نحو " عصا "، أو عن ياء نحو " معنى " أو مزيدة للتأنيث، نحو حُبلى " أو مزيدة للإلحاق، نحو : أرطى لنوع من الشجر" ^(٣).

قال سيبويه : " واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل ؛ إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين ويتمون الأسماء في الوقف" ^(٤).

إن قول سيبويه " وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل " لا يقصد به أن التنوين يظهر على آخره في الحالات الإعرابية الثلاث، بحيث يكون لكل حالة إعرابية تنوينها الخاص، لكنه يقصد أن الاسم المقصور ينون إذا كان نكرة، ولا ينون إذا كان معرفة، مثله في ذلك مثل غير المعتل، وهذا قصده والله أعلم.

أما عن سبب تسمية المقصور بهذا الاسم، فيقول الاستربادي : " والأولى فسي تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مدّ في آخره، وذلك لأنه في مقابلة الممدود، يقال : يجوز في الشعر قصر الممدود : أي الإتيان بالألف فقط، وقال بعضهم سُمي مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات، من قولهم " قصرته " أي حبسته، ولا يُسمّى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن" ^(٥).

معلوم أن الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً على رأي القدماء، وسقطت وتشكلت من التقاء الحركتين اللتين تكتنفانها فتحة طويلة هي الألف، أي أن النتيجة وجود ألف بدلاً من شبه الحركة الواو أو الياء، وعليه فإن الألف المقصورة التي في آخر الاسم المقصور،

(١) اللمع في العربية، ص ١٦

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاري، ص ٦٥

(٣) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، ص ٢٣٩

(٤) الكتاب، ٣/٣٠٩.

(٥) شرح الشافية، ٢/٣٢٦

نحو : عصا ورحى وفتى ومعنى ومغزى، ليست أصلية، ولكنها منقلبة عن الواو أو الياء ...، والذي يدل على ذلك، أنه عند التثنية تردُّ هذه الألفات إلى أصولها الواوية أو اليائية، وذلك : عصوان وفتيان ورحيان ...، إضافة إلى أن الألف لا تكون أصلاً في المتمكن أبداً ؛ ولأن ما حدث في آخر الفعل الناقص في تشكل الألف هو الشيء نفسه الذي حدث في آخر الاسم المقصور، فلا داعي للتكرار ؛ لأن هذا سبق بيانه وتوضيحه^(١).

والمسألة التي تستحق البحث في موضوع الاسم المقصور هي ما جرى لألفه في الحالات الإعرابية الثلاث، فعندما يكون معرفاً بال تثبت الألف مطلقاً وتقدر الحركات الثلاث عليها تعذراً، أي لعدم التمكن من نطقها مع الألف الذي هو حركة طويلة، وذلك نحو : جاء الفتى، ومررت بالفتى، وأكرمت الفتى، فسبب التقدير هو مسألة صوتية خالصة ليس إلأ. قال ابن هشام : ... "فتكون الألف ساكنة على كل حال، وتقدر الحركات الثلاث لتعذر تحريكها" ^(٢). في هذا القول شيء من عدم الدقة ؛ فقوله ساكن يعني أنه يمكن أن يحرك ؛ لأن ما يسكن يُحَرِّك، وما السكون إلا عدم الحركة، فالألف ليست ساكنة كما يرى ابن هشام وجمهور القدماء، بل هي حركة من الحركات الطويلة (فتحة طويلة) ، والحركة لا تحرك ولا تحتاج إلى التحريك ؛ لأنها حركة، بينما الصامت هو الذي يسكن ويُحَرِّك. وعليه فلا تقدير للحركات على الألف وذلك ليس لأنها ساكنة، بل لأنها حركة، والحركة لا تحرك وتحريكها متعذر. لكن القدماء عدوا الألف ساكنة. قال ابن جني : " والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب ؛ لأن في آخره ألفاً، والألف لا تكون إلا ساكنة. تقول في الرفع: هذه عصايا فتى، وفي النصب : رايت عصايا فتى ، وفي الجر مررت بعصايا فتى كله بلفظ واحد " ^(٣). وقوله " لا يدخله شيء من الإعراب " لا يعني به أنه مبني وغير معرب، ولكنه يقصد أن آخر المقصور يثبت على صورة واحدة في الحالات الإعرابية الثلاث، فلا يظهر عليه شيء من العلامات الإعرابية والله أعلم.

أما إعراب الاسم المقصور النكرة، فقد رأى القدماء أن الألف تسقط من آخره في حالاته الإعرابية الثلاث؛ لسكونها وسكون التنوين، أي لالتقاء الساكنين (الألف الساكنة والتنوين) ؛ لأن الاسم المقصور ينون عندما يكون نكرة، قال ابن جني : " وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة. فإن وقفت على المرفوع من هذا والمجرور، حذفت التنوين كما فعلت في الصحيح، ووقفت على الألف التي هي حرف

(١) انظر موضوع الفعل الناقص في الفصل الثاني من هذا البحث، ص ١٥٩ .

(٢) شرح شذور الذهب، ص ٦٥.

(٣) اللمع في العربية، ص ١٦.

الإعراب. تقول في الوقف : هذه عصا ومررت بعصا. فان وقفت على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه ألفاً في الوقف وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من التنوين بعدها : تقول في الوقف رأيت عصا، فإن لم يكن المقصور منوناً، كانت ألفه ثابتة على كل حال ما لم يلقها ساكن من بعدها. تقول : هذه حُبلى ورأيت حُبلى ومررت بحُبلى^(١).

بالنظر إلى الرأي السابق نرى أن ابن جني قد حذف الألف من آخر المقصور النكرة في حالتي الرفع والجر لالتقاء الساكنين، الألف الساكنة والتنوين الذي هو نون ساكنة من الناحية الصوتية. أما أنه بقيت فتحة دالة على الألف المحذوفة فهذا ما لم يكن ؛ لأن ما قبل الحركات الطويلة غير محرّك بشيء غيرها، فما قبل الألف المقصورة متبوع بالألف الحركة الطويلة، ولا فتحة قصيرة قبل الألف. ولا أدري ما الفرق في النطق بين قولنا في الوقف : هذه عصا، ومررت بعصا، ورأيت عصا ؟ فكل المنطوق ألف ساكنة على رأيهم، وابن جني نفسه قال فسي رأيه الذي سبق هذا : "كله بلفظ واحد".

ويرى ابن جني كذلك أن التنوين في حالة النصب يقلب ألفاً على غير قاعدة أو قانون، وتسقط الألف الأصلية (حرف الإعراب) لالتقاء الساكنين (الألفين)، لكن لا المنطوق ولا المكتوب يظهر فرقاً بين الحالات الثلاث : الرفع والنصب والجر عند الوقف.

أما المحدثون فقد فسّروا ما جرى للاسم المقصور خلافاً لهذا التفسير، قال الدكتور عبد الصبور شاهين : " حالة التثنية، وفيها ينون آخره، فيقال فتى، ومصطفى بإسقاط الألف نطقاً، أو هو في الحقيقة اختصار للفتحة الطويلة مع إقفال المقطع بنون ساكنة، هي التنوين : fataa > fatan " ^(٢).

إن ما يسمع عند النطق بالاسم المقصور النكرة المنون هو نون ساكنة مسبقة بفتحة، وذلك في الحالات الإعرابية الثلاث، نحو : فتى fatan في الرفع والنصب والجر، فما الذي جرى لألف المقصور ؟ وقد أضيف التنوين إلى الاسم تاماً، أي بصورته التامة (فتى + التنوين : fatā + an)، وعليه فالدكتور شاهين لم يُفسّر ما جرى بوضوح، ولم يبين سبب سقوط الفتحة الطويلة أو تقصيرها.

(١) اللمع في العربية، ص ١٦.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٢٥.

ويعطي الدكتور فوزي الشايب تفسيراً لما جرى قائلًا : " وتقديماً لنشوء المقطع المديد (ص ح ص) نفسر أيضاً اختزال الحركة الطويلة من الأسماء المقصورة عند تنوينها، وذلك نحو : هُدًى وعَصاً وجوى، فهذه الأصل فيها هو : هُدَان، عَصَان، وجَوَان بالتثوين، ولكن التثوين مع الفتحة الطويلة قبله ينشأ عنه مقطع مديد في هذه الكلمات هو، دَان، صَان، وَاْنْ على الترتيب، وهو مقطع مرفوض عربياً في مثل هذه الحالة، أي في الوصل، فما كان من العربية إلا أن اختزلت الحركة الطويلة من المقطع المديد، فحوّلته بذلك إلى مقطع طويل (ص ح ص) ^(١).

إن تفسير الدكتور فوزي الشايب لهذه الظاهرة اللغوية تفسير جدير بالاهتمام، لأن ما جرى للاسم المقصور يمكن أن يُفسر كما رأى؛ لكنه انطلق من نقطة تستحق المراجعة فقد اعتبر - كغيره - أن التثوين يساوي نون ساكنة، وهذا - في اعتقادي - يحتاج إلى إعادة نظر لأن التثوين من حيث المنطوق يعادل نوناً ساكنة مسبوقه بحركة هي الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر وبصورة أوضح فالتثوين = حركة قصيرة + نون ساكنة، ويظهر ذلك جلياً عند نطق الاسم الصحيح المُثَوَّن، وإن كان لا يظهر في نظام الكتابة العربية، لأنها لا تُظهر الحركات في مباني الكلمات وتالياً توضيح ذلك، نقول :

- في الرفع : جاء كاتبٌ : كاتب + ن : kātibun
- في النصب : رأيت كاتباً : كاتب + ن : kātiban
- في الجر : مررت بكاتبٍ : كاتب + ن : kātibin

وعليه فالتثوين ليس مجرد إضافة نون ساكنة لآخر الاسم، فذلك متعذر من الناحية الصوتية، إذ لا يلتقي في العربية صامتان، إلا في حالة الوقف، ثم لو كان التثوين مجرد نون ساكنة، لما كان هناك تمييز بين أنواع التثوين الثلاثة (الضم والفتح والكسر)، وعليه فلا بد من تفسير أدق من التفسير الذي ذهب إليه كل من الدكتور عبد الصبور شاهين.. والدكتور فوزي الشايب.

إن الذي أراه في تفسير هذه الظاهرة هو أن الاسم المقصور عند تنوينه أضيف إليه حركة قصيرة ونون ساكنة (التثوين = حركة قصيرة + نون ساكنة). كما بينت سابقاً، فكان الاسم بحركته أضيف إلى النون الساكنة، وبذلك تلتقي حركتان : حركة طويلة هي الفتحة الطويلة

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٨.

(الألف) في آخر الاسم المقصور + حركة قصيرة هي الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر، والتقاء الحركتين غير جائز في العربية، وعند ذلك يمكن تفسير ما حدث وفق واحدة من الطرق التالية :

١- من الممكن أن تكون العربية قد لجأت إلى حذف إحدى الحركتين، والذي أميل إليه هو حذف الحركة القصيرة، لأن حذفها لا يؤثر في المعنى، خاصة أن التنوين ينظر إليه على أنه نون ساكنة بدون هذه الحركة، وبحذفها يتشكل المقطع المديد المرفوض الذي أشار إليه الدكتور فوزي الشايب، فتلجأ العربية إلى تقصيره عن طريق تقصير نواته وهي الفتحة الطويلة إلى فتحة قصيرة، وذلك على النحو التالي :

- في حالة الرفع : fatā+un ← fatāun ← fatān ← fatan
 - في حالة النَّصب : fatā+an ← fatāan ← fatān ← fatan
 - في حالة الجرّ : fatā+in ← fatāin ← fatān ← fatan
- الاسم + التنوين ← التقاء الحركتين ← حذف الحركة ← الاسم في صورته
 التقاء مباشراً القصيرة النهائية

٢- ويمكن تفسير ما جرى للاسم المقصور على أساس انزلاق شبه الحركة الواو أو الياء بين الحركتين بعد التقائهما، والذي أميل إليه هو الياء لخفّتها، ولكن بانزلاق شبهة الحركة، بين الحركتين يتشكل محظور لغوي جديد هو الحركة المزدوجة الصاعدة (yi , ya , yu أو wi , wa , wu) ولا تبقى العربية على هذا النوع من المزدوجات إلا (wa , ya) وذلك لخفة الفتحة مع الواو والياء، فتعتمد العربية إلى حذف الحركة المزدوجة الصاعدة برمتها في حالتي الرفع والجر. أما في حالة النصب فيكون الحذف قد تمّ قياساً على الرفع والجر وطرذاً للباب على سنن واحد وبعد ذلك يتشكل المقطع المديد وعندها تتبع اللغة الخطوات التي اتبعتها في الحالة السابقة، وذلك كما هو موضح في ما يلي :

- 4 -

- | | | | | | | | | |
|--|---|---|---|--------------------------------------|---|--|---|-----------------|
| fatān | ← | fatān | ← | fatayun | ← | fataūn | ← | fatā + un |
| تقصير المقطع المديد وتحويله إلى طول مقل. | ← | حذف الحركة
المزدوجة (yu) برمتها
وتشكل المقطع المديد | ← | الزلاق شبه
الحركة بين
الحركتين | ← | تشكل البنية
العويقة للاسم
المقصود المنون | ← | الاسم + التنوين |

ومثل ذلك في حالتى النصب والجبر.

٣- ويمكن تفسير ما جرى كذلك على اعتبار أن الحركة الطويلة قد امتصت الحركة القصيرة ^(١) ويكون ذلك مباشرة في حالة النصب لتماثل الحركتين. أما في حالتي الرفع والجر فتكون قد جرت مماثلة بين الحركات أولاً، وذلك بقلب كل من الضمة في حالة الرفع، والكسرة في حالة الجر، فتحة مماثلة للفتحة الطويلة، ثم امتصت الحركة الطويلة الحركة القصيرة، وبعدهما يتشكل المقطع المديد، ثم تتبّع اللغة ما جرى في الحالتين السابقتين وذلك على النحو التالي :

- النصب : fatāan ← fatān ← fatan
الاسم المقصور ← تشكل المقطع المديد ← تقصير المقطع المديد
في بنوه العميقة ← بعد امتصاص الحركة

- الرفع : fataun ← fataan ← fatān ← fatan
البنية العميقة ← المماثلة بين الحركتين u ← a ← تشكل المقطع المديد ← تقصير المقطع المديد

- الجر : fatain ← fataan ← fatān ← fatan
البنية العميقة ← المماثلة بين الحركتين i ← a ← تشكل المقطع المديد ← تقصير المقطع المديد

والذي أميل إليه أن التفسير الأول (حذف الحركة القصيرة مباشرة) هو ما جرى للاسم المقصور النكرة في حالاته الإعرابية الثلاث ؛ وذلك لأن أخذ الأمور على الأقرب والأسهل هو الأولى، وهكذا يمكن تفسير ما جرى للاسم المقصور والله أعلم.

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصّرفي، ص ٦٥.

الفصل الرابع
الإعلاء والنظام
المقطعي

ملهتد

يتكون الحدث الكلامي من أصوات لغوية، فتنضم هذه الأصوات في ما بينها لتشكل المقاطع، ثم تتألف هذه المقاطع لتشكل منها الكلمات، ثم تنتظم الكلمات لتشكل الجمل والعبارات. وعلى ذلك، فالمقطع مرحلة مهمة من مراحل إنتاج الكلام، ولا يمكن تجاهله أو إغفاله في الدرس الصوتي، فهو من أهم الوحدات اللغوية^(١). يقول الدكتور بسام بركة : " لقد أثبتت الدراسات المخبرية (الفيزيولوجية منها والسمعية) أن إنتاج الكلام لا يتم بضغط متواصل وثابت من الرئتين خلال المجموعة النفسية الواحدة. فعضلات الصدر تنتج نبضات منفصلة من الضغط خلال إنتاج المجموعة النفسية الواحدة، كما أن تسجيلات الكلام ودراسة طيفه أدت إلى التأكد من وجود مقاطع متتابعة في إخراج الكلام"^(٢).

إن فكرة المقطع لم تكن واضحة في أذهان النحاة العرب، وبصورة أدق لعلمهم لم يتعرضوا لدراسة المقطع من حيث إنه واحد من أجزاء الحدث الكلامي، إلا عند الحديث عن المقاطع في الدرس العروضي. وعلى الرغم من وجود الدرس الصوتي عند القدماء - وإن كان هذا الدرس متأخراً مقارنة بالدرس النحوي والدرس الصرفي - إلا أنهم انصرفوا في دراساتهم للصوت المفرد (الفونيم) ثم الكلمة، دون التعرض للمقطع، الذي يشكل المستوى الثاني من مستويات السلسلة الكلامية ويأتي بعد الفونيم.

ومن الحق الإشارة إلى أن من القدماء من ذكر المقطع وبيّن بعض أنواعه، ومن أولئك الفارابي، حيث قال : " وكل حرف غير مصوّت أتبع بمصوت قصير فمنا به، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمّونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمّون المصوتات القصيرة حركات، وكل حروف لم يتبع بمصوت أصلاً وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمّونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوّت قرّن به مصوّت طويل، فإننا نسمّيه المقطع الطويل"^(٣). لقد حدّد الفارابي إذن المقطع القصير (ص ح) والمقطع الطويل المفتوح (ص ح ح)، ولكنه لم يحدّد مفهوم المقطع كما يرى البعض^(٤).

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٩٠.

(٢) علم الأصوات العام - أصوات اللغة العربية، الدكتور بسام بركة، ص ٩٦.

(٣) الموسيقى الكبير، الفارابي، ص ١٠٧٥.

(٤) انظر المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٩٦.

ولكن يفهم من كلامه أن المقطع عنده هو تتابع من الصّوامت والصّوائت القصيرة أو الطويلة. ولعلّ الذي ساعد الفارابي على معرفة معنى المقطع الصوتي وأنواعه هو اطلاعه وتأثره باللغة اليونانية القديمة وذلك خلافاً للنحاة العرب^(١).

ولقد تعرّض القدماء لدراسة بعض القضايا المقطعية، ولكن تحت عنوان "التقاء الساكنين" حيث فسّرت بعض المسائل التي تتصل بالنظام المقطعي على أساس التقاء الساكنين؛ وذلك لأن نظام الكتابة العربية لا يفرّق بين الحركات الطويلة وأشباه الحركات، فكان القدماء كثيراً ما يعتقدون أن ساكنين قد التقيا، والحقيقة أن مقطعاً مديداً أو طويلاً يكون قد تشكّل مما تميل العربية إلى تقصيره أو حذف نواته كما يظنون، وذلك كما في مضارع الأجوف المجزوم، وفي الأمر منه.

مفهوم المقطع عند المحدثين :

تباينت آراء العلماء حول تحديد مفهوم خاص للمقطع، ولعلّ هذا التباين ناتج عن الاختلاف في النظرة إليه؛ فمنهم من نظر إلى المقطع نظرة مادية، ومنهم من نظر إليه نظرة وظيفية، وعليه فكل كان له رأيه الخاص في تحديد مفهوم المقطع، قال المبرج : " وإذا كان علماء الأصوات لم يتفقوا على تعريف للمقطع؛ فإن ذلك يرجع في جانب منه إلى أنهم يذهبون في تعريفه مذاهب شتى، (صوتية فيزيقية، أو مخرجية، أو وظيفية). ويرجع فسي جانب آخر إلى أن الأجهزة التي يعتمد عليها حتى الآن لم تتح لعلماء الأصوات أن يُعيّنوا حدود المقاطع على المنحنيات والرسوم التي يحصلون عليها، بيد أنه من الخطأ أن نستنتج من ذلك عدم وجود المقطع " ^(٢).

إن فكرة تحديد ماهية المقطع إذن ليست بالأمر السهل، قال ديفيد أبركرومبي : " ومع ذلك فحتى الآن لا يجد كتّاب اللغويات تحديد ماهية المقطع أمراً سهلاً بالمرّة، وكما دارت مناقشات عن الكيفية التي ينبغي أن يُعرّف بها المقطع، وحتى الآن لم تقدّم نظرية مقنعة حتماً عن كيفية أدائه وإدراكه " ^(٣).

(١) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٩٦.

(٢) علم الأصوات، المبرج، ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد أبركرومبي، ص ٥٥.

وليست الصعوبة في تحديد مفهوم المقطع فحسب، بل قد يجد المرء صعوبة في تحديد بدايته ونهايته، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: " وقد وجد المحدثون صعوبة في تحديد بدء المقطع ونهايته ، ولكنهم استطاعوا دائماً تحديد وسطه، أو أظهر جزء فيه ^(١) ". قال الدكتور رمضان عبد التواب " غير أن فندريس يرى أن تعريف المقطع أمر عسير " ^(٢).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم المقطع، فإن الكثيرين قد عرفوه، وفي ما يلي بعض هذه التعريفات :

" لقد عرف عالم الأصوات الفرنسي موريس جرامونت ومن بعده م. بيير فوشيه المقطع بمصطلحات فيزيولوجية، فالمقطع يتميز لدى هذين العالمين، بشد متزايد في عضلات الجهاز المصوت، مثلو شد متناقص، وعليه يكون النطق في بداية المقطع أكثر نشاطاً، ثم يتناقص تدريجياً ابتداءً من الحركة " ^(٣).

وعرفه ديفيد أبركرومبي بقوله : " فالمقطع هو أقل ما يُتَلَفَّظ به، ولا شيء أقل من المقطع يمكن إنتاجه، والأصوات : sh و ah و hmm كل منها مقطع " ^(٤) فهو بهذا يرى أن المقطع هو أصغر وحدة كلامية. ومن الباحثين العرب من رأى هذه الرؤية في المقطع، يقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال : " المقطع أصغر وحدة صوتية يمكن النطق بها ويستطيع المتكلم أن ينتقل منها إلى غيرها من أجزاء الكلمة " ^(٥).

والمقطع عند ماريو باي : " هو عبارة عن قمة إسماع، غالباً ما تكون حركة، مضافاً إليها أصواتاً أخرى عادة - ولكن ليس حتماً - تسبق القمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها؛ ففي : ah قوة الإسماع كما هو واضح، هي : a. في it هي : I. وفي do هي : o، وفي get هي : e. " ^(٦). وعرف جان كانتينو المقطع بقوله : " إن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت سواء أكان الغلق كاملاً أو جزئياً هي التي تمثل المقطع " ^(٧).

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٦٠.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ٦٢.

(٣) علم الأصوات، ص ١٦١

(٤) مبادئ علم الأصوات العام، ص ٥٦.

(٥) أصوات اللغة العربية، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، ص ٢٣٨.

(٦) أسس علم اللغة، ماريو باي، ص ٩٦.

(٧) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ص ١٩١.

ومن العلماء والباحثين العرب كثيرون هم الذي عرفوا المقطع، ومنهم الدكتور عبد الصبور شاهين، قال : " المقطع في تعريف واضح هو : تاليف أصواتي بسيط تتكون منه واحداً أو أكثر، كلمات اللغة، متفق مع إيقاع التنفس الطبيعي، ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها^(١). وعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بقوله : " المقطع الصوتي هو كمية من الأصوات، تحوي على حركة واحدة، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها " ^(٢).

وعرفه الدكتور عبد الرحمن أيوب بقوله : " المقطع هو مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة"^(٣). وعرف الدكتور علي زوين المقطع، قائلاً : " فالمقطع إذن هو نقطة الانسداد أو التضيق لمجرى النفس المتصل، وتتخذ أعضاء الجهاز النطقي أوضاعاً عضلية معينة، فيحدث صوت الحرف وتتحدد مخارج أغلب الحروف وفق هذا الوصف"^(٤).

ويرى الدكتور عبد الحميد الأقطش أن المقطع وحدة صوتية موسيقية ليس بالضرورة أن تحمل معنى ، يقول : " والمقطع كما يجب أن نتصور تكوينه هو : وحدة صوتية واحدة تنشأ عن امتزاج صامت أو أكثر مع حركة واحدة فقط. ومن خواص المقطع الأساسية أنه مجرد موسيقى صوتية، وليس مهمّاً فيها أن تكون حاملة أم غير حاملة لأية معانٍ دلالية"^(٥). وأظنه يقصد المقطع العروضي أو الموسيقي، أو المقطع المنفرد خارج السلسلة الكلامية. أما إذا كان يقصد المقطع الصوتي بشكل عام فالأمر يختلف، فالذي أراه أن المقطع الصوتي يجب أن يحمل معنى جزئياً؛ لأن المقطع هو وحدة صوتية، وتجمع هذه الوحدات الصوتية يشكّل كلمات لها معانٍ ودلالات، وتغيير أي مقطع من الكلمة يؤدي إلى تغيير في دلالتها ، لأن المقطع دالّ وتغيير الدالّ يؤدي حتماً إلى تغيير في المدلول. فلو كان المقطع بلا معنى لما احتيج إليه في الكلام ، علماً بأن الفونيم وهو وحدة صوتية أصغر من المقطع له قيمة دلالية، أي معنى وذلك في مباني الألفاظ وعليه فإنني أرى أن المقطع هو : أصغر وحدة صوتية يمكن النطق بها والوقوف عليها، ويسهل الانتقال منها إلى الوحدة الصوتية التالية لها، بحيث تحمل معنى جزئياً. ويتكون المقطع من صامت وحركة قصيرة أو طويلة، أو صامتين بينهما حركة قصيرة أو طويلة.

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٥.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص ٦٢.

(٣) أصوات اللغة الدكتور عبد الرحمن أيوب، ص ١٣٩.

(٤) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص ٦٤.

(٥) نظرية ترخيم المنادى بين النحو القديم واللغويات الحديثة، الدكتور عبد الحميد الأقطش، أوراق جامعية

العددان ١٠/١١، السنة الرابعة، ١٩٩٦م، ص ٢٤٨

ومع أن الكثيرين قد عرّفوا المقطع الصوتي، وعلى الرغم من أنه يبدو سهلاً واضحاً قوامة تتابع من الصوامت والحركات بنوعيهما القصيرة والطويلة، فإن الدكتور فوزي الشايب يرى أن العلماء لم يوفقوا في تحديد مفهوم المقطع، يقول : " وعلى الرغم من بساطة تصوّر المقطع، ومن قدرة الأشخاص العاديين المجردين من أية خبرة لغوية أن يعدّوا على أصابعهم عدد المقاطع في السلسلة الكلامية، على الرغم من ذلك فإن علماء الأصوات لم يوفقوا حتى الآن في إعطاء تحديد شامل ودقيق له، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى القول بأن المقطع مجرد اصطلاح ليس له أية حقيقة موضوعية (١) " (٢).

أشكال المقاطع العربية (أنواعها) (٣)

اعتقد أن العلماء قد أجمعوا على أن أشكال المقاطع العربية المشهورة خمسة هي :

- ١- المقطع القصير المفتوح، وهو ما بدئ بصامت وانتهى بحركة قصيرة، فهو يتكون من صوتين فقط هما : الصامت تليه الحركة، ويرمز له عادة بالرمز (ص ح) على اعتبار أن (ص) ترمز للصامت، وأن (ح) ترمز للحركة، وسُمّي مفتوحاً لأنه يتحمل الزيادة عليه وذلك نحو : "بَ، تَ : ba و ta"
- ٢- المقطع الطويل المفتوح، وهو ما بدئ بصامت تليه حركة طويلة، فالفرق بينه وبين سوابقه بطول الحركة فقط، ويرمز له عادة بالرمز (ص ح ح) على اعتبار أن (ح ح) ترمز للحركة الطويلة، وذلك نحو : "لا ما : lā , mā"
- ٣- المقطع الطويل المقفل بصامت، وهو ما بدئ بصامت تليه حركة وانتهى بصامت؛ فهو يتكون من ثلاثة أصوات، ويرمز له بالرمز (ص ح ص) ومثاله "مِن، لَمَ : min و Lam".

وهذه المقاطع الثلاثة تكون في الوصل والوقف، أما المقطعان الرابع والخامس فلا يكونان إلا في الوقف وهما :

- ٤- المقطع المديد المقفل بصامت، ويتكون من صامت تليه حركة طويلة، ثم صامت، ويرمز له بالرمز (ص ح ح ص)، ويظهر ذلك مثلاً في المقطع الأخير من كلمة "مسلمين" -مين-

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٩١، عن B. Malmberg : Phonetics. 65

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) انظر : دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٥٦ والأصوات اللغوية، ص ١٦٣ وعلم الأصوات، ص ١٦٦ والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ١٠١-١٠٢ وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٩٤-٩٥.

حيث يبدأ هذا المقطع بالصامت (m) تليه الكسرة الطويلة (ī) ويُقفل بالصامت (n) ويسمى الدكتور محمود فهمي حجازي هذا النوع من المقاطع "المقطع المغرق في الطول"^(١).

٥- المقطع المديد المقل ب صامتين، ويتكون من صامت تليه حركة قصيرة يليها صامتان ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص)، ويظهر ذلك عند قولنا "بِنتُ : bint " في حالة الوقف.

ويسمى الدكتور رمضان عبد التواب هذا النوع من المقاطع "المقطع الزائد في الطول"^(٢). ويختلفي المقطعان الرابع والخامس في حالة الوصل. وعن المقطع المديد المقل ب صامتين (ص ح ص ص) يقول الدكتور يحيى القاسم : " وهذا المقطع نادر جداً، لا يكاد يوجد إلا في أواخر الكلمات الساكنة الوسط في حالة الوقف عليها، مثل : "بِنتُ : bint " و "لَحْم : lahm " و "أختُ : uḥt" وغيرها مما يمكن أن يوقف عليه على هذا الوضع. ولأنه لا يجوز إلا على هذا الحد فلم يؤثر في بنية الكلمة العربية "^(٣) وعن كيفية التخلص من هذا الشكل من المقاطع، يقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال : " وتتخلص العربية من المقطع الأخير " س + ع + س + س " بتحريك ما قبل الآخر فمثل : بَحْر، صَبْر، جَبْر يقف بعضهم عليها بتحريك ما قبل الحرف الأخير فينطقونها " بَحْر، صَبْر، جَبْر "^(٤).

وهناك شكل سادس من أشكال المقاطع العربية يُسمى المقطع المتماذي، ويتكون من صامت تليه حركة طويلة يليها صامتان، ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص)، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " ويجب أن نضيف لاحقة يجب أن تتصل ببنية المقطع العربي، وتتمثل في شكل سادس يأتي أيضاً استثناءً في الوقف فقط، وذلك حين ننطق كلمة مثل : التقاص، أو كلمة يشاد الواردة في قوله (صلى الله عليه وسلم) : " ولن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه "، فالوقف على مثل هذه الكلمة ينتج التقسيم المقطعي التالي : ي / شاد، أي : ص ح / ص ح ص ص وهو شكل سادس استثنائي كما نرى، نطلق عليه المقطع المتماذي، وهو أيضاً مقل ب صامتين"^(٥).

(١) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الدكتور محمود فهمي حجازي، ص ٣٧.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ٦٣

(٣) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، الدكتور يحيى القاسم، أبحاث اليرموك، المجلد، ١١،

العدد ٢، ١٩٩٣، ص ١٥٥.

(٤) أصوات اللغة العربية، ص ٢٤٦.

(٥) علم الأصوات، ص ٢٠١.

ولا ترد المقاطع العربية في الكلام بدرجة واحدة، فهي ليست بالشيوخ سواء، فإن أكثرها وردوداً المقطع القصير، يليه المقطع الطويل بنوعيه، وقلماً يرد المقطع المديد في الكلام العربي، ووروده مشروط في حالة الوقف، ولا يرد إلا في أواخر الكلمات^(١). وعن شيوع المقاطع في العربية يقول الدكتور فوزي الشايب: "والمقاطع العربية ليست متساوية من حيث شيوعها في الكلام وكثرة استعمالها، فالمقاطع القصيرة من نوع "ص ح" أكثر الأشكال المقطعية شيوعاً في العربية يليه المقطعان الطويلان "ص ح" و "ص ح ص" فهذه الأشكال المقطعية الثلاثة هي التي تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أما المقاطع المديدة، فهي نادرة قليلة الشيوع في الكلام وورودها في العربية مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف، وبخاصة المقطع (ص ح ص ص) فإن العربية لا تجيزه إلا في حالة الوقف فقط، أما المقطع الآخر وهو (ص ح ص ح ص) فإنه يأتي في الكلام ولكن بشروط حددها النحاة^(٢) ويأتي في الوقف كثيراً كسابقه" ^(٣).

خصائص البنية المقطعية العربية^(٤).

لدى دراسة أشكال المقاطع العربية، وملاحظة كيفية ورودها في الكلام العربي يمكن أن توصف هذه المقاطع بالصفات أو الخصائص التالية:

١- لا يبدأ المقطع على اختلاف أشكاله في العربية بحركة، وهذا ما يؤكد القدماء والمحدثون على السواء، ويؤكد النظام المقطعي للغة العربية نفسه، فلا بد من أن يبدأ المقطع العربي بصامت، قال بروكلمان: "كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد، (أو همزة)" ^(٥) وقال هنري فليش: "يبدأ المقطع في العربية الفصحى دائماً بصامت واحد فحسب، وينتهي إما بمصوت (فهو المقطع المفتوح) وإما بصامت واحد أيضاً (فهو المقطع المقفل)" ^(٦) ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "ومعنى ذلك أن المقطع العربي لابد أن

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٦٤.

(٢) انظر شرح المفصل، ١٢١/٩.

(٣) اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٩٥-٩٦، وانظر أثر المقطع المرفوض في بناء الكلمة العربية، ص ١٥٢.

(٤) انظر: الأصوات اللغوية، ص ١٦٤-١٦٩، ودراسة الصوت اللغوي، ص ٢٦١-٢٦٤، والمنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤١-٤٣، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٩٦-٩٧، ومدخل إلى علم اللغة الحديث، الدكتور قسطندي شوملي، ص ٩٨.

(٥) فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

(٦) العربية الفصحى، ص ٤٢.

يبدأ بصامت، وأن يثنى بحركة " (١). إلا أن الدكتور سمير ستيتيه يرى خلاف ذلك تماماً، فالمقطع عنده قد يبدأ بحركة وقد أثبت ذلك على الأجهزة الصوتية بما لا يدع مجالاً للقول في هذه المسألة (٢).

٢- لا يلتقي صامتان في مقطع واحد، إلا في المقطع الأخير من الكلمة، وذلك في حالة الوقف فقط، ولذلك يقتصر ورود المقاطع المديدة وخاصة من نوع (ص ح ص ص) على حالة الوقف، أما في الشعر فلا يرد المقطع المديد بنوعيه، إلا في بعض الأوزان المقيدة القافية، قال ابن يعيش : " واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء بساكن، فذلك امتنع التقاؤهما " (٣). وقال الدكتور عبد القادر عبد الجليل : " واللغة العربية لا تميل في نسجها إلى ما يسمى بـ " التقاء الساكنين " في المقطع ولذا فإن مقاطعها تخلو من (س س ع)، ... لصعوبة مثل هذا الإجراء النطقي في اللغة العربية ؛ لعدم تمكن النفس من الجريان معه في البنية العربية " (٤).

وعليه فإن المقصود بالتقاء الساكنين هو كونهما في مقطع واحد، أما التقاؤهما في مقطعين فهذا كثير، وأكثر من أن يُحصى، وذلك نحو : صيغة المضارع والأمر من الفعل الصحيح: " يَفْعَلُ وأَفْعَلْ " يَكْتُبُ، أَكْتُبُ : <uktub, yaktubu>، فالكاف والتاء التقاء، لكن التقاءهما لم يكن في مقطع واحد : yak/tub. وذلك لأن الصوامت لا تشكل مقاطع، قال الدكتور عبد الصبور شاهين: " ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تُكوِّن مقاطع، وإنما يُكوِّنها دخول الحركات عليها وارتباطها بها " (٥). وقال أيضاً : " على أن تتابع صامتتين في وسط الكلمة أو آخرها هو مما قبله اللسان العربي ، ففي مثل : yaktub تجاوزت الكاف والتاء، وترجع استساغته هذا التتابع إلى أن أول الصامتتين هو نهاية المقطع الأول، وثانيهما بداية المقطع الثاني، فلم يقع بذلك محذور في تأليف مقاطع الكلمة " (٦).

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤١ والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي الدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٠١.

(٢) الذي دعاني إلى عدم مناقشة هذا الرأي، أنني عرفته متأخراً، وذلك من الدكتور سمير ستيتيه شخصياً.

(٣) شرح المفصل، ١٢٠/٩.

(٤) التنوعات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الخليل، ص ١٥٨

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤٣

(٦) السابق، ص ٤٢

٣- لا تلتقي حركتان في مقطع واحد، قال بروكلمان : " من غير الممكن في اللغات السامية، التقاء حركتين التقاءً مباشراً" (١).

٤- تلجأ العربية، وفق أنظمتها المقطعية إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة كما هو الحال في صيغة الأمر من الفعل الأجوف : قول، بيع، نام ← قل، بع، نم، يقول الدكتور فوزي الشايب : " من خصائص البنية المقطعية العربية، أنها تعتمد إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة باستمرار في ما عدا باب دأبة وشأبة " (٢).

ومن الطرق التي لجأت إليها في تقصير المقطع المديد طريقة الهمز وذلك نحسو: احماراً بدلاً من احمار، ولا الضالين بدلاً من الضالين، قال ابن جني : " فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكى عن أيوب السخيتاني أنه قرأ : " ولا الضالين " فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى. فحرك الألف لالتقاءهما، فانقلبت همزة" (٣).

وهذا ما ذكره هنري فليش حيث قال : " لكن بعض العرب يعمدون في هذه الحالة -على ما قرره صاحب المفصل في أمثله - إلى تقسيم المصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين منفصلين بوساطة همزة، وبذلك يصبح المقطع المديد مقطعين قصيرين (إذ أصبح الثاني طويلاً بسبب الوقف) وذلك مثل : احمار، ولا الضالين (وهي قراءة مروية) فقد كان على هؤلاء العرب أن يجرؤا تقسيمهم المقطعي بطريقة ربما أبقت على المقطع المديد، ولكن كراهيتهم له جعلتهم يلجأون إلى حيلة أخرى لتحاشيه" (٤).

٥- كره العربية لتوالي المقاطع المتماثلة بشكل عام، قال الدكتور إبراهيم أنيس : " وتوالي المقاطع من النوع الأول أو من النوع الثالث جائز مستساغ في الكلام العربي (يقصد المقطع القصير من نوع (ص ح) والمقطع الطويل المقفل من نوع "ص ح ص") وإن كانت اللغة العربية في تطورها تميل إلى التخلص من توالي النوع الأول، أما توالي النوع الثاني (يقصد الطويل المفتوح " ص ح ح ") فهو مقيد غير مألوف في الكلام العربي، ولا يسمح الكلام

(١) فقه اللغات السامية، ص ٤٢

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٥، و انظر فقه اللغات السامية، ص ٤٣.

(٣) سر صناعة الإعراب، ٧٢/١

(٤) العربية الفصحى، ص ٤٥

العربي بتوالي أكثر من اثنين من هذا النوع" (١). وقال الدكتور رمضان عبد التواب " تميل العربية إلى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة" (٢).

٦- ميل العربية إلى إقفال المقاطع المفتوحة في غير الشعر، ومن ذلك استبدال شبه الحركة بصامت حنجري هو الهمزة في مثل سماء ودعاء وبناء، حيث تُحذف شبه الحركة لعدم صلاحيتها لإقفال المقطع، ثم التعويض منها بالهمزة، وهو ما عبّر عنه القدماء بقلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة. فالعربية بشكل عام تميل إلى الوقف على الصامت، من مبدأ لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك، يقول الدكتور بسام بركة : " ولكن اللغة العربية تميل إلى إنهاء الجمل والعبارات بمقاطع مغلقة، أي بمقاطع تنتهي بصامت " (٣).

٧- نادراً ما يعطي المقطع القصير (ص ح) في العربية معنى، وذلك عندما يكون كلمة مستقلة، قال الدكتور عبد الصبور شاهين : " ومن النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير تعطي معنى في ذاتها، اللهم إلا حينما نصوغ فعل أمر من اللفيف، كما في الفعل (وفى) مثلاً، فنقول: " ف - fi "، وهي حالة استثنائية استدركتها اللغة بإقفال المقطع بهاء السكت، فيقال (فة : fi) ليصبح المقطع طويلاً مقلداً في حالة الوقف " (٤).

٨- أكثر كلمات اللغة يتكوّن من مقطعين على الأقل (٥)، فلم تعرف العربية مقطعاً واحداً يتكون من صوت واحد، صامت أو حركة (٦).

٩- إذا التقى صامتان في حشو الكلمة فيجب أن يكون أولهما نهاية لمقطع، وثانيهما بداية لمقطع آخر، قال هنري فليش : " وأما في وسط الكلمة فإن كل صوتين صامتين متواليين لابد أن يكون أولهما جزءاً من المقطع السابق، والثاني جزءاً من اللاحق، وذلك مثل يَسْتَكْتَبُ : yastaktibu وتقسيمها القطعي : يس / تَك / ت / ب : yas/tak/ti/bu" (٧).

١٠- ومن خصائص النظام المقطعي في العربية أيضاً أن المقطع لا يشترط فيه أن ينتهي مع نهاية الكلمة، بل قد يبدأ المقطع في نهاية كلمة وينتهي في بداية كلمة أخرى، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " ولا تتحدد المقاطع الصوتية في داخل الجملة العربية بنهاية الكلمات

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٦٥

(٢) بحوث ومقالات في اللغة، ص ٢٧

(٣) علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، ص ١٤٤

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٥١

(٥) السابق، ص ٥٢

(٦) السابق، ص ٤٢

(٧) العربية الفصحى، ص ٤٣.

فيها، بل قد تشترك خاتمة كلمة وبداية أخرى في مقطع واحد، مثال ذلك " من البيان " فإنها تتكون من المقاطع التالية : م/نل / ب / يا / ن : (mi/nal/ba/yā/ni)^(١).

أثر النظام المقطعي في الإعلال

(علاقة النظام المقطعي بالإعلال وأثره في بناء الكلمة العربية):

قيل أن أبداً يعرض هذه المسألة، أود أن أذكر بأن هذا الجانب هو الجانب التطبيقي وهو الأهم في موضوع هذا الفصل، ولكنه لا يستغني بحال من الأحوال عن الجانب النظري الذي سبق الحديث عنه في الصفحات القليلة السابقة، وخاصة ما يتصل منه بأنواع المقاطع وخصائصها في العربية، ونقطة أخرى أود أن أذكر بها وهي أن بعض أجزاء هذا الموضوع قد تبدو للوهلة الأولى وكأنها تكرر لبعض ما عرض سابقاً تحت عناوين مختلفة، مثل تقصير المقطع المديد في مضارع الفعل الأجوف المجزوم، وكذلك الأمر منه، والناقص المسند إلى تاء التأنيث - فقد عرضت هذه القضايا في موضوع الإعلال بالحذف باعتبار ذلك على أنه التقاء للساكنين على رأي القدماء، أما هنا فلا بد من التركيز على أثر النظام المقطعي فيها، وقد أشيرت إلى ذلك عند الحديث عن الفعل الأجوف، وكان التركيز هناك على آراء القدماء وتعليلاتهم، وتفسيرات المحدثين بعيداً عن الاهتمام بالنظام المقطعي، لكني هنا سأقتصر الحديث على العلاقة بين الفعل - في هذه الحالات -، والنظام المقطعي، آملاً أن أتجنب التكرار.

أما علاقة النظام المقطعي بالإعلال، فتظهر من خلال خصائص النظام المقطعي وما يترتب على هذه الخصائص من تغيرات في أبنية الكلمة العربية، وذلك مما يُدرس في باب الإعلال بأنواعه المختلفة، علماً بأن الأثر الأهم في مثل هذه التغيرات يعود إلى النظام المقطعي.

من خصائص النظام المقطعي في العربية ابتداء المقطع في العربية بصامت وفي ضوء ذلك يمكن تفسير سبب تخلق همزة الوصل في بداية كل فعل مبدوء بهمزة وصل في العربية تخلصاً من البدء بالساكن، وذلك كما في صيغة فعل الأمر من الثلاثي الصحيح، نحو : اضرب والأصل فيها ضرب^(٢) ؛ وذلك لأن الأمر مأخوذ من المضارع باسقاط مورفيم المضارعة من أول المضارع^(٣) ، على النحو التالي :

(١) لحن العامة والتطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٤.

(٢) انظر ص ٣٤

ضربَ ← يضربُ ← ضربَ ← اضربَ
daraba ← yadribu ← drib ← idrib

فقد سُكنت فاء الفعل في المضارع تمشياً مع نظام العربية المقطعي، وذلك للتخلص من توالي المقاطع القصيرة، فالأصل : يَضْرِبُ، حيث توالى أربعة مقاطع قصيرة، فاختصرت الصيغة من أربعة مقاطع قصيرة إلى ثلاثة أولها طويلٌ مقلٌ هي يَضْرِبُ/ رِبْ: yad/ri/bu^(١).

إذن تكون صورة الفعل في الأمر : ضَرْبُ : drib، وذلك بعد إسقاط مورفيم المضارعة، وهنا ينشأ محظوران لغويان هما : عدم جواز البدء بصامت ساكن حيث لا يبدأ بساكن، وعدم جواز التقاء صامتين في مقطع واحد التقاءً مباشراً وهنا تلجأ العربية إلى جلب حركة قبل الساكن الأول للتخلص من البدء بالساكن، وهذه الحركة المجتلبة عادة هي الكسرة، ولكن الكسرة لا تحل المشكلة لأن البدء بالحركة لا يجوز كذلك في العربية^(٢) ويكون الحل باجتلاب صامت مرافق لهذه الحركة، وهذا الصامت يكون عادة هو الهمزة، قال بروكلمان : " ولا يُمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان، في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً، وهذه الحركة المساعدة في العربية هي الكسرة " ^(٣). ولكن هذه الكسرة لا تحل المشكلة كما ذكرت سابقاً فتعتمد العربية إلى تحقيقها ويكون ذلك باجتلاب همزة قبلها، قال بروكلمان : " كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققة، بمعنى أنها تسبق بهمزة " ^(٤).

وربما كان نظام العربية الكتابي هو السبب في ذلك حيث لا تظهر الحركة إلا بمرافقة الصامات، فالصوامت أوعية الحركات، لذلك جيء بالصامت لهذا السبب، يقول الدكتور الطيب البكوش : " لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وإن نطقت بها كما هو الشأن في ألف الاتكاء، التي نجدها في أول الأفعال المزيدة مثل انفعَل، فهي كسرة تعتمد حتى لا تبدأ بحرفين متتاليين (أي بحرف ساكن) " ^(٥).

(١) انظر : من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص ٨٧.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤١.

(٣) فقه اللغات السامية، ص ٧٣

(٤) السابق، ص ٤١.

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١٥٣-١٥٤

وقد أشار القدماء إلى هذه المسألة، فقد تنبه الخليل بن أحمد - يرحمه الله - إلى ألف الوصل، وعدها سُلماً للسان يصل من خلاله إلى الصامت الأول في الكلمة، وهو يعلم أنها ليست من أصل البناء، قال: "والألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفان في هذه الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسُلماً للسان إلى حرف البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل" ^(١). فنظرة الخليل إلى همزة الوصل لا تختلف عن نظرة المحدثين إليها، في أنها مجتنبّة للتخلص من أمر ممنوع وهو البدء بالساكن، وذلك لصعوبة أو تعذّر نطق الكلمة المبدوءة بالساكن، وهذا ما أشار إليه الاستربادي، قال: "... وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكناً، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل" ^(٢).

إذن بتحقيق الكسرة، وتخلق همزة الوصل، تصبح صيغة الأمر: "إضرب"، ومثل هذا الذي قيل في صيغة "إفعل" يقال في تخلق همزة الوصل مع الصيغ المزيّدة نحو "افتعل وافتعال واستفعل واستفعال وانفعل وانفعال" وغير ذلك كثير مما بدئ بهمزة وصل.

وعلى أساس النظام المقطعي يمكن أن نفسّر عدم جواز التقاء صامتين في مقطع واحد في حشو الكلمة، فإذا حدث والتقى صامتان التقاء مباشراً في حشو الكلمة، فالتخلص من ذلك يكون عن طريق تحريك أحدهما، وبذلك يتغير النظام المقطعي للكلمة، ويعاد ترتيب مقاطعها بحيث يصبح الصامت الأول في مقطع، والصامت الثاني في المقطع التالي له، وذلك نحو يستفعل: "يَسْ / تَفْ / عِلْ : yas/taf/<il". فقد التقت السين والتاء التقاء مباشراً، ومثل ذلك الفاء والعين، لكن كل صامت من هذا الصوامت جاء في مقطع كما هو مبين، في الوقت الذي يظهر فيه صامتان متواليان (st) دون أن يفصل بينهما فاصل: yastaf<il لكن جاء كل منهما في مقطع مستقل عن المقطع الذي جاء به الآخر ومثلهما الفاء والعين "فع : f<". وذلك خلافاً للإنجليزية مثلاً حيث تسمح أنظمتها بذلك، فكلمة "strong" مثلاً توالى فيها ثلاثة صوامت دون تحرّج.

والنظام المقطعي هو المسؤول عن تفسير سبب ضم الواو الساكنة المتصلة بالفعل الناقص عندما يأتي بعدها ساكن، وذلك كما في قوله تعالى: "ولا تنسوا الفضل بينكم" ^(٣)، وقوله

(١) العين، ٤٩/١.

(٢) شرح الشافية، ٢١١/٢.

(٣) البقرة: ١٦.

تعالى : " أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى"^(١)، ففي الآيتين الكريميتين السابقتين حُرِّكت الواو فراراً من أمر مرفوض وهو تشكُّل المقطع المديد المرفوض، وذلك على النحو : " سَوَّلَ : tan/sawl " و " رَوَّضَ : iš/ta/rawd " وكانت الحركة المختارة لتحريك أحد الساكنين هي الضمة مماثلة للواو لأنها من جنسها بينما الأصل في تحريك أحد الساكنين أن يكون بالكسرة. وقد تنبه القدماء إلى ذلك، قال ابن يعيش : " فلا يجوز فيها الكسر وهو أصل حركة التقاء الساكنين"^(٢).

وقد بيّن الاستربادي سبب اختيار الكسرة من بين الحركات الثلاث، لتكون هي الحركة التي بها يتوصَّل إلى التخلص من التقاء الساكنين، قال : " والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر، لما ذكرنا أنه من سجيته النفس، إذا لم تُستَكْرَه على حركة أخرى، وقيل إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه من همزة الوصل الكسر؛ لأن السكون في الفعل أي الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم، أي الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص، وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه؛ لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة، فاستحب أن يُحرَّك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية فكان الكسر الأولي ؛ لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده، أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها، علم أنه ليس بإعراب. وأما الضم والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين، ولا شيء قائم مقامه، نحو جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ويضربُ ولسن يضربُ، فلو حُرِّك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية"^(٣). فاختار الكسر جاء لعلّة صوتية، وأخرى وظيفية تمييزية كما بيّن ذلك الاستربادي في رأيه السابق.

ومما حُرِّكت العربية بالكسر، تلاحقاً لتشكُّل المقطع المديد، واو (لو) كما في قوله تعالى: " لو اطلَّعتْ عليهم لوليت منهم فراراً ولملئت منهم رعباً "^(٤). فلو لا تحريك الواو بالكسر لتشكّل فيها المقطع المديد المرفوض، من نوع (ص ح ص ص)، وهو " لَوَطَ : lawt " ولكن بتحريك الواو تغير النظام المقطعي وزال المحذور، لوَطَ : la/wit ومثلها في قوله تعالى : "وسيحلفون بالله لو استطعنا"^(٥)، "لوس : laws". وكذلك الأمر في كسر واو (أو) كما في قوله

(١) البقرة : ٢٣٧.

(٢) شرح المفصل، ٢٣/٩.

(٣) شرح الشافية، ٢ / ٢٣٥.

(٤) الكهف : ١٨.

(٥) التوبة / ٤٨.

تعالى : " أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء"^(١). " أو ط، awt> : فحرف العطف (أو) يتكون من مقطع واحد هو المقطع الطويل المقفل بصامت (ص ح ص) " أو : >aw، ولكن عند اتصاله بما بعده والتقاءه بالساكن، حُركت الواو بالكسر فراراً من تشكّل المقطع المديد، فَتَغَيَّرَ النظام المقطعي للكلمة، وأصبحت الهمزة تشكّل مقطعاً قصيراً من نوع (ص ح)، والواو المتحركة مع الساكن الذي يليها شكّلت مقطعاً طويلاً من نوع (ص ح ص)، " وط : wit" فالعربية لا تجيز التقاء الصامتين في مقطع واحد، إلا أن يكونا في آخر الكلمة، وهي حالة مقيدة مشروطة بحالة الوقف. وعلى الرغم من هذا فإن بعض العرب قد نفروا من ذلك في الوقف أيضاً. وهم أولئك الذين أثار عنهم ظاهرة الوقف بالنقل^(٢)؛ فهم يحرّكون عين الثلاثي الساكنة أصلاً في الوقف تخلصاً من التقاء الساكنين، نحو: صَخْر، شَعْر، بَكْر، فيقولون: صَخْر، شَعْر وبَكْر. قال سيبويه : " وقالوا رأيت العِجَم فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البكر"^(٣). وقال ابن جني : " الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه، ويزيد ذلك عندك وضوحاً أن من العرب من يقول في الوقف : هذا عَمْرٌ وبَكْرٌ ومررت بَعِمْرٍ وبَكْرٍ، فينقل حركة الراء إلى قبلها، وإنما جاز ذلك لأنه إذا حرك ما قبل الراء، فكان الراء متحركة "^(٤).

وإذا كان هذا حالهم في النثر، فإنهم في الشعر أحرز على ذلك؛ لأن الشعر العربي لا يسمح بالمقاطع المديدة، إلا في الوقف، وفي بحور خاصة، وليس في جميع الأوزان^(٥). ومما ورد على هذه الظاهرة في الشعر قول حسّان بن ثابت^(٦).

فَارِسِي خَيْلٍ إِذَا مَا أَمْسَكَتْ رَبَّةُ الْخَذَرِ بِأَطْرَافِ السَّيْرِ

وقول الأعشى^(٧)

أَذَاقَتْهُمْ الْحَرْبُ أَنْفَاسَهَا وَقَدْ تَكَرَّهَ الْخَرْبُ بَعْدَ السَّلَامِ

وبالنظر إلى كلمتي : " السَّيْرُ، والسَّلَامُ " في البيتين السابقين يُلحظ أن الكلمتين قد حُرِّلَ ما قبل آخر كل منهما، وما كان ذلك إلا تلافياً من تشكّل المقطع المديد المقفل

(١) النور : ٣١.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٠٤.

(٣) الكتاب، ١٧٤/٤

(٤) سر صناعة الإعراب، ٨٠/١

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٠٥

(٦) سر صناعة الإعراب، ٨٠/١

(٧) المسابيح والصفحة نفسها.

بصامتين (ص ح ص ص) كما في : >as/sitr و >as/silm فتحولتا إلى : >as/si/tir و >as/si/lim. وبهذا التحريك تكون اللغة قد تخلصت من المقطع المديد المرفوض حيث تغيير النظام المقطعي لكل من الكلمتين يقول الدكتور فوزي الشايب : " مظاهر الوقف بالنقل التي أثرت عن بعض العرب قديماً، نُفسرُها صوتياً على أساس كُرهِهم لالتقاء صامتين في مقطع واحد " (١).

أثر النظام المقطعي في الفعل الأجوف :

يتشكل المقطع المديد (ص ح ح ص) في الفعل الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة فتعتمد العربية إلى تغييره إلى مقطع طويل مقفل (ص ح ص)، ويكون ذلك بتقصير نواته، وهي الفتحة الطويلة، بحيث تتحول إلى فتحة قصيرة، ويتحول المقطع من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص)، وقد فسّر القدماء حذف الحركة الطويلة (الألف) هنا على أساس التثنية الساكنين، والصحيح أن الذي حدث هو تقصير الحركة الطويلة وليس حذفها، وتالياً توضيح ما جرى للحركة الطويلة والمقطع المديد :

- ١- الأجوف الواوي (قَوَلْتُ) ← قَالْتُ ← قُلْتُ
 (kawaltu) ← kāl/tu ← kul/tu
 البنية السبقة ← المقطع المديد (ص ح ح ص) ← المقطع الطويل (ص ح ص)

- ٢- الأجوف اليائي (بَيَعْتُ) ← بَاعْتُ ← بَعْتُ
 (baya<tu) ← bā</tu ← bi</tu

- ٣- المشترك : نَامْتُ ← نِمْتُ
 nām/tu ← nim/tu

وكذلك يحدث للأجوف عند إسناده إلى بقية ضمائر الرفع المتحركة. ومما يُفسّر على أساس النظام المقطعي وتشكل المقطع المديد، تقصير الصائت الطويل في الفعل الأجوف، بنوعيه: الواوي واليائي، وذلك في مضارعه المجزوم، وفي الأمر منه، وقد أشيرت إلى هذا عند الحديث عن الفعل الأجوف في الفصل الثاني من هذا البحث (٢)، وأبين هنا ما حدث له. حيث يتشكل في الصيغتين (المضارع المجزوم والأمر) المقطع المديد المقفل

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٠٩

(٢) انظر ص ١٢٨ من هذا البحث.

بصامت (ص ح ص) وهو مقطع مرفوض إلا في الوقف. ويتكوّن هذا المقطع نتيجة لالتقاء الحركة الطويلة الضمة أو الكسرة أو (الفتحة كما في المشترك) بـ لام الفعل الساكنة لعلّة وظيفية هي الجزم. وقد رأى القدماء أن صامتين قد التقيا، وأن التخلص من التقائهما كان بحذف أولهما لأن ثانيهما قد سَكُنَ لعلّة وظيفية فلا يُمكن حذفه أو تحريكه. وذلك على النحو التالي :

لم يقول، ولم يبيع، ولم ينام (من المشترك) ← لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَنَمْ. فالذي جرى - على رأي القدماء - هو حذف حرف المد لالتقاء الساكنين.

والذي يراه المحدثون وكاتب هذا البحث، أن ما جرى للفعل الأجوف في هذه الحالة هو تقصير نواة المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ص) وهي الحركة الطويلة ولم تحذف كما رأى القدماء، وكان هذا التقصير وسيلة للتخلص من المقطع المديد المرفوض وتحويله إلى مقطع طويل مقفل مقبول، وتالياً توضيح ما جرى :

١- الأجوف الواوي : yakūmu ← lam ya/kūm ← lam ya/kūm
الفعل قبل الجزم ← البنية السبقية للأجوف ← البنية السطحية وتحويل المقطع المديد إلى مقطع طويل

٢- الأجوف اليائي : yabi<u ← lam ya / bi< ← lam ya/bi<

٣- المشترك : yanāmu ← lam ya / nām ← lam ya / nam

يقول الدكتور داود عبده : " ولا مناص من اعتبار التغيير الذي يطرأ على كلمة مثل " ينام " حتى تصبح " ينم " تقصيراً للمد الطويل، أي إبدال الألف فتحة. بكلمة أخرى ليس هناك فتحة قبل الألف لنُدّعي أن الألف قد حُذِفَتْ " (١). وزيادة في التوضيح أقول : تقصير الفتحة الطويلة إلى فتحة قصيرة وذلك أدق من قول الدكتور داود عبده " إبدال الألف فتحة ".

ولعلّ الذي دعا القدماء إلى القول إن حرف المد قد حُذِف من مضارع الأجوف المجزوم، هو نظام الكتابة العربية التي لا تُبرز الحركات القصيرة في أبيات كلماتها، واهتمام النحاة بالمكتوب دون المنطوق، وعليه فقد ظنوا أن عين الأجوف قد حُذِفَتْ، وبقيت حركة قصيرة دالة على نوع المحذوف، هي الضمة في الأجوف الواوي، نحو " لم يَقُلْ "، والكسرة في الأجوف اليائي، نحو : " لم يَبِعْ " والفتحة في المشترك، نحو " لم يَنَمْ ". والواقع أنه لم تكن ثمة حركة من

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص ٤٥-٤٦

جنس عين الفعل، فالفاء فيه متلوثة بحركة طويلة، هي المحذوف في نظر القدماء، ولا حركة قصيرة فيه وذلك كما يظهر في الكتابة الصوتية للأفعال السابقة. فالذي حصل إذن هو تقصير الحركة الطويلة وليس حذفها، فالحركة الطويلة تُقَصِّرُ في كل حالة تُتَّبَعُ فيها بصامت ساكن^(١).

يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " كما أنهم يقولون في مثل : " لم يَمُتْ " إن أصله " يموت " فحين جزم بالسكون التقى ساكنان : التاء والواو، فَحُذِفَتِ الواو للتخلص من التقاء الساكنين وهم هنا ينظرون إلى الخط من ناحية، ومن ناحية أخرى يعدّون الواو حرفاً مُشْكَلاً بالسكون، في حين أنها في هذه الحالة علامة على الضمة الطويلة، والضمة حركة، والحركة لا توصف بالسكون، ولو نظروا إلى النطق، ودرسوا نظام المقاطع في اللغة العربية، لعرفوا أنَّه بعد جزم مثل هذا الفعل بالسكون، أصبح عندنا مقطعان، الثاني منهما زائد في الطول (ya+mūt) وهو غير مقبول في العربية في هذه الحالة وعندئذٍ تُقَصِّرُ حركة هذا المقطع، فتصير الكلمة : (ya+mut)^(٢).

ومما يدل على أن الحركة الطويلة في الفعل المضارع الأجوف المجزوم قد قُصِّرَتْ بسبب تشكّل المقطع المديد، أنها لم تُقَصِّرْ عندما لم يتشكّل هذا المقطع فيها، وذلك عندما يسند مضارع الأجوف إلى ضمير الجماعة (الواو)، وضمير الغائبين (ألف الاثنين)، وضمير المخاطبة (الياء)، وذلك نحو : " لم يقولوا "، " ولم يقولوا "، " ولم تقولي " وسبب الإبقاء على الحركة الطويلة هنا، عدم تشكّل المقطع المديد الذي يكون التقصير بسببه وذلك كما هو موضح تالياً :

- الأجوف الواوي : lam ta/ku/ lī , lam ya /kū/ lā , lam ya / kū / lū

لم يقولوا، لم يقولوا، لم تقولي

- الأجوف اليائي : lam ta/bi/ <ī , lam ya / bī / <ā , lam ya / bī / <ū

لم يبيعوا، لم يبيعا ، لم تبيعي

- المشترك : la ta / nā / mī , lam ya / nā / mā , lam ya / nā / mū

لم يناموا ، لم يناما، لم تنامي.

(١) أبحاث في اللغة العربية، ص ٤٣

(٢) فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

تشكل المقطع المديد في صيغة الأمر من الأجوف :

ما قيل عن مضارع الأجوف المجزوم يمكن أن يقال عن أمر الأجوف، حيث يتشكل المقطع المديد المقفل بصامت من نوع (ص ح ح ص)، كالذي تشكل في المضارع المجزوم فيه، وهنا نعود العربية إلى تقصير نواة المقطع المديد، وهي الحركة الطويلة، وتحويلها إلى حركة قصيرة، وبذلك يتحول المقطع من مديد مرفوض إلى طويل مقفل مقبول، وذلك كما حدث مع المضارع المجزوم تماماً. فالأمر يؤخذ من المضارع في بنيته السطحية، وذلك على النحو التالي:

الأجوف الواوي : يقول ← قول ← قل
 المضارع المرفوع ← الأمر في بنيته العميقة ← صورة الأمر السطحية
 yakūlu ← kūl ← kul

الأجوف اليائي : يبيع ← بيع ← بع
 yabī<u ← bī< ← bi<
 المشترك : ينام ← نام ← نم : yanāmu ← nām ← nam
 فالذي حصل في الأمثلة الثلاثة السابقة، التي تمثل ثلاث صيغ مختلفة لأمر الأجوف هو تقصير الحركة الطويلة وليس حذفها.

وفي أمر الأجوف المسند إلى نون النسوة، تشكل مقطع مديد، فعمدت العربية إلى تغييره، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة التي تشكل نواته، وذلك على النحو التالي:

قال ← يقول ← قولن ← قلن
 kāla ← yakūlu ← kūlna ← kulna

باع ← يبيع ← بيعن ← بعن
 bā<a ← yabī<u ← bī<na ← bi<na

فقد تشكل المقطع المديد في الخطوة الثالثة وهي البنية العميقة لأمر الأجوف المسند إلى نون النسوة، وفي الخطوة الرابعة تم تقصيره، ومثل ذلك يحدث في المشترك المسند إلى نون النسوة :

نامن ← نمّن : nāmna ← namna
 المقطع المديد ← تقصير المقطع المديد

أثر النظام المقطعي في الفعل الناقص :

اتصال الفعل الناقص ببناء التانيث :

عند اتصال الفعل الناقص ببناء التانيث، يتشكل مقطع مديد مرفوض (ص ح ح ص) وذلك من التقاء لام الفعل (الألف) وتاء التانيث الساكنة وهنا تلجأ العربية إلى تقصير نواة هذا المقطع وهي الفتحة الطويلة (الألف) وتحويله من مديد مرفوض إلى طويل مقبول، وذلك على النحو التالي :

رمى + تاء التانيث ← رمات ← رمت

يرى القدماء أن الذي حصل هنا هو حذف آخر الناقص، وذلك لالتقاء الساكنين، الألف (الفتحة الطويلة)، حيث يعدونها ساكناً في مثل هذه الحالة، وتاء التانيث الساكنة بينما يرى المحدثون ومثلهم كاتب هذا البحث أن الذي جرى هو تقصير الحركة الطويلة فقط، وبذلك يتغير المقطع من مديد مرفوض إلى طويل مقفل بصامت. وعليه فلا يوجد ساكنان، ولا يوجد محذوف، ولا توجد حركة دالة على المحذوف كما في نظر القدماء وفي ما يلي توضيح ما جرى :

ramā+t ← ra/māt ← ra/mat

المقطع المديد ← المقطع الطويل

وكذلك يحدث في الناقص الواوي نحو : دعا + ت ← دعأت ← دعت

da<ā + t ← da/<āt ← da/<at

المقطع المديد ← المقطع الطويل

يقول الدكتور رمضان عبد التواب في معرض حديثه عن تقصير الحركة الطويلة فسي المقطع المديد : وهذا هو السر في تقصير حركة الفعل الماضي الناقص، عند اتصاله بتاء التانيث، مثل " رمت " وأصله " رمات " ^(١).

(١) فصول في فقه العربية، ص ٤٠٩.

وما قيل عن الفعل الثلاثي الناقص المجرد المسند إلى تاء التانيث، يقال أيضاً عن الأفعال الناقصة المزيدة المتصلة بتاء التانيث الساكنة جميعها، وذلك نحو :

- أوفى + تْ ← أوفاتْ ← أوفتْ
- نادى + تْ ← ناداتْ ← نادتْ
- استلقى + تْ ← استلقاتْ ← استلقتْ
- انطوى + تْ ← انطواتْ ← انطوتْ
- تسامى + تْ ← تساماتْ ← تسامتْ
- تمطى + تْ ← تمطاتْ ← تمطتْ

فقد تَكَوَّنَ في هذه الصيغ جميعها مقطع مرفوض لجأت العربية إلى تغييره إلى مقطع طويل مقفل، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة فيه إلى حركة قصيرة. ولم تُحذف الحركة الطويلة (الألف) في أي من الصيغ السابقة كما يرى القدماء وتغيير المقطع هنا وتقصير الحركة كما هو في حالات تقصير حركة المقطع المديد بشكل عام لا يؤثر في تغيير المعاني. فهو تغيير صوتي فقط وليس دلالي.

ويرى الدكتور يحيى القاسم أن تقصير الحركة الطويلة في الفعل الناقص المسند إلى ضمير الفاعلتين لم يكن لعلّة صوتية فيه، ولكن التقصير فيه جاء قياساً على اتصاله بتاء التانيث، وهذا قياس خاطئ في نظره، فوجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه متوهم كما يرى، يقول : " ولا يتوقف أثر هذا المقطع على هذه الحالة للفعل الناقص، وإنما يؤثر بصورة غير مباشرة في الأفعال الناقصة المسندة إلى ضمير الفاعلتين، حيث حدث قياس خاطئ على الأفعال التي لحقتها تاء التانيث، على الرغم من عدم وجود المقطع الثلاثي الطويل المغلق (المديد)، الذي ترفضه العربية، مثل :

- قضى ← قضاتْ ← قَضَتْ
- ka/dāt ← ka/dāt ← ka/dat المقيس عليه
- قضى ← قضاتْ ← قَضَتْ
- ka/dā ← ka/dā/tā ← ka/da/tā المقيس.

وجه الشبه متوهم " (١).

(١) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص ١٦٣.

صحيح أنه لم يتشكل مقطع مديد في الفعل الناقص المسند إلى ضمير الفاعلتين، ولا اختلف مع الدكتور القاسم في هذا، وأما فكرة القياس الخاطئ، ووجه الشبه المتوهم، فالمسألة ليست مسألة تشابه أو عدمه، ولا مسألة قياس على الفعل الناقص المسند إلى تاء التأنيث، ولكن الأمر يتصل بالتخلص من توالي المقاطع المتماثلة، حيث يتشكل فيه مقطعان طويلان متتاليان: ka/dā/tā، فلجأت العربية إلى تقصير المقطع الثاني في الصيغة، وهو أول المقطعين الطويلين، وحوّلته إلى مقطع قصير، وتحولت بنية الكلمة المقطعية من (قصير + طويل + طويل) إلى (قصير + قصير + طويل)، فإن قيل إن هذا التفسير متوهم أيضاً، وذلك لأننا استبدلنا توالي الأمثال الطويلة بتوالي الأمثال القصيرة، قيل إن الانتقال من المقطع القصير إلى المقطع القصير أخف وأسهل من الانتقال من المقطع الطويل إلى المقطع الطويل، لأن نطق المقطع الطويل يحتاج إلى جهد أكبر من نطق المقطع القصير، وكذلك فإن توالي المقاطع الطويلة يضعف الصيغة ويوهنها والله أعلم. يقول الدكتور فوزي الشايب: "وكما تكره العربية تتابع المقاطع القصيرة لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، فإنها تكره تتابع المقاطع الطويلة المفتوحة، لأنها تسم الصيغة بالضعف والوهن، ومن هنا قلت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع مثل "فاعال" و "فوعال" و "فيعال" و "فاعول" وقلت بالتالي الكلمات التي جاءت عليها ومعظمها مغرّب نحو هامان، وساسان، وفاروق و دولاب، ودينار، وديباح، وهارون، وطاووس ... " (١).

– أثر النظام المقطعي في الفعل الناقص المسند إلى واو الجماعة:

يرى النحاة أن الفعل الناقص، إذا أسند إلى واو الجماعة حُذِفَت الألف من آخره (الفتحة الطويلة)؛ لئلا يلتقي صامتان – كما هو في عرْفهم – الألف والواو، ويروون أن الفتحة التي تسبق الواو الساكنة هي دليل على أن أصل الفعل بالألف، أي أن المحذوف ألفاً، وهذا التفسير يحتاج إلى إعادة نظر، فالكتابة الصوتية تظهر خلاف ذلك. فعند اتصال الناقص بالضمة الطويلة (ضمير الجماعة) تلتقي حركتان طويلتان هما الفتحة الطويلة (الألف) التي هي لام الفعل، والضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة، وهذا ما لا يقبله نظام العربية المقطعي (٢)، فعمدت العربية إلى التخلص من هذا الوضع، حيث لجأت إلى قلب الضمة الطويلة شبه حركة من جنسها هي الواو (w)، وذلك لرغبة العربية في إقفال مقاطعها المفتوحة بصامت، والواو أقرب إلى الصامت من الضمة الطويلة (شبه الحركة أقرب إلى الصامت) من الحركة، هذا من جهة، وأما من جهة

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٦١.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٤٢.

أخرى فقد حصل القلب للتخلص من التقاء الحركتين التقاءً مباشراً، فظهر محظور لغوي جديد، حيث تشكل في الصيغة الجديدة مقطع مديد من نوع (ص ح ح ص)، فاضطرت العربية إلى تقصير نواته، وهي الفتحة الطويلة إلى فتحة قصيرة، وبذلك تغير من مقطع مديد إلى مقطع طويل مقل (ص ح ص)، وتالياً توضيح ما جرى:

- رمى + و = رماو:

ramā+ū ← ramāū ← ra/ māw ← ra/maw
 التقاء حركتين قلب الحركة شبه حركة تقصير الحركة الطويلة وتغيير
 ū ← w وتشكل المقطع المديد المقطع من مديد إلى طويل

ومثل ذلك جرى في الفعل الناقص الواوي

دعا + و = دعاو:

da/<ā+ū ← da/<āū ← da/<āw ← da/<aw

ولكن الحركة الطويلة قد تُقصر دون أن تكون نواة لمقطع مديد مرفوض، وعلة التقصير في هذه الحالة علة صوتية موسيقية خالصة، تتصل بموقع النبر في الكلمة، وذلك كما في مضارع الفعل الناقص المجزوم المسند إلى الضمائر نحو: يرمي ويدعو عند إسنادهما إلى ضمير الغائب أو الغائبة، وذلك مثل: "لم يرميها ولم يدعها"، والأصل: "لم يرميها ولم يدعها" : lam yar / mī / hā و lam yad / <ū / hā فلم يتشكل فيها مقطع مديد كما هو واضح من كتابتها الصوتية، ولكن الأمر يتصل بالجانب الموسيقي، فالمسألة هنا مسألة انسجام صوتي موسيقي، فقد جاءت الميم ساكنة في حرف الجزم (لم)، وجاء النبر القوي في الكلمة التي تليها "يرميها أو يدعها" على المقطع الثاني، ورغبة في إظهار ما بعد الساكن، فقد عمدت العربية إلى تقصير الحركة الطويلة (الضمة أو الكسرة)، وبتقصيرها ينتقل النبر القوي إلى المقطع الأول: "ير، يد" بعد أن كان على المقطع الثاني "عو، مي" في "يدعها ويرميها"، وتالياً توضيح ذلك :

يرميها : yar mī / hā ← lam yar mi hā
 موقع النبر القوي موقع النبر القوي

ومثل ذلك يدعها :

yad<ū hā ← Lam yad <u hā
 موقع النبر القوي موقع النبر القوي

وبهذا يكون النبر القوي قد انتقل من المقطع الثاني في: يرميها ويدعوها إلى المقاطع الأول في يدعها ويرميها.

وقد يكون هناك سبب آخر دعا لتقصير الحركة الطويلة، وهو محاولة التخلص من تكرار المقاطع المتماثلة في الطول؛ لأن تواليها في العربية مكروه، حيث توالي في الصيغة الأولى (يدعوها ويرميها) مقطعان طويلان مفتوحان (ص ح ح) وبتقصير الأول منهما تخلصت اللغة من هذا المكروه والله أعلم.

أثر النظام المقطعي في حركة نون : **(المثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة) :**

ومما يمكن أن يفسر على أساس تشكل المقطع المديد، تحريك نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، ونون الأفعال الخمسة، فهذه الحركات جميعها ليست علامات إعراب ولا بنساء، ولكنها جاءت للتخلص من محذور لغوي، ألا وهو تشكل المقطع المديد في نهايات هذه الصيغ، فلجأت العربية إلى تحريك آخر المقطع، ولم تقصر الحركة الطويلة السابقة لأخر الصيغة (نواة المقطع المديد)؛ وذلك لأن ما قبل الصامت الأخير ليس من بنى الكلمة، ولكنه طارئ عليها، جئ به لعل وظيفة تمييزية، فالفتحة الطويلة في المثنى (الألف) هي ضمير الاثنين الدال على المثنى، ولا يمكن أن تستغني الصيغة عنه، هذه الواو كانت مثبتة في النسخة التي سبقت هذه النسخة فكيف وإن قُصُرَتْ تغيّرت دلالتها، وكذلك الحال بالنسبة للحركة الطويلة (الضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة) فهي علامة إعرابية، لا يمكن تقصيرها ولا حذفها كذلك لما لها من دلالة وظيفية إعرابية، ولو قُصُرَتْ لالتبس الجمع بالمفرد نطقاً، وذلك : مسلمون ← مُسْلِمُونَ ومسلمين ← مُسْلِمِينَ ← muslimūn : muslimun و muslimin : muslimin . وكذلك بالنسبة للحركة الطويلة التي تسبق نون الإعراب في صيغ الأفعال الخمسة وهي الفتحة الطويلة (ضمير الاثنين)، والضمة الطويلة (ضمير الجماعة)، والكسرة الطويلة (ضمير المخاطبة)، فهي لا تُقْصَرُ لِمَا لها من معنى وظيفي.

وقد فسر القدماء هذه الظاهرة على أساس النقاء الساكنين، وهو حرف المد (الحركة الطويلة) والنون الساكنة، قال ابن يعيش : " لأن اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازماً، ومن

ذلك رجلاً و غلامان ومسلمون وصالحون حرّكوا فيها الساكن الثاني دون الأول إذ كان تحريك الأول منهما ممتنعاً^(١).

والذي أراه أن الأمر يرتبط في هذه الصيغ جميعها بتشكيل المقطع المديد المرفوض (ص ح ص) في حال كون النون ساكنة، ولكن وبتحريك النون يعاد الترتيب المقطعي للصيغة ويتحول المقطع الأخير فيها من مديد مرفوض إلى طويل مفتوح (ص ح ح) مقبول، يليه مقطع قصير مفتوح (ص ح)، وذلك على النحو التالي :

- ١- المثنى المرفوع : مسلمان ← مسلمان : mus/li/mān ← mus/li/mā/ni
مقطع مديد مرفوض ← مقطع طويل مفتوح
- ٢- جمع المذكر السالم المرفوع : مسلمون ← مسلمون : mus/li/mūn ← mus/li/mū/na
مقطع مديد مرفوض ← مقطع طويل مفتوح
- ٣- جمع المذكر السالم المنصوب والمجرور : مسلمين ← مسلمين :
mus/li/mīn ← mus/li/mī/na
مديد ← طويل

الأفعال الخمسة نحو :

- يكتبون ← يكتبون : yak/tu/būn ← yak/tu/bū/na
يكتبان ← يكتبان : yak/tu/bā/ni ← yak/tu/bā/ni
تكتبين ← تكتبين : tak/tu/bīn ← tak/tu/bī/na
المقطع المديد (ص ح ص) ← المقطع الطويل (ص ح ح)

ومما هو جدير بالذكر هنا أن المثنى المنصوب والمجرور قد تشكل فيه مقطع مديد يختلف عن الحالات السابقة جميعها، وذلك بأنه مقفل بصامتتين من نوع (ص ح ص ص)، بينما كان في الحالات السابقة جميعها من نوع (ص ح ح ص)، وذلك على النحو التالي :

- مُسلمَيْن ← مُسلمَيْن : mus/li/mayn ← mus/li/may/ni
مديد (ص ح ح ص) ← طويل (ص ح ح)

فقد تحول المقطع المديد المقفل بصامتتين (ص ح ص ص) إلى مقطع طويل مقفل بصامت (ص ح ص).

(١) شرح المفصل، ١٢٥/٩.

وتتجلى عبقرية العربية هنا في دقة اختيار هذه الحركات، فاختارت لنون المثنى كسرة، واختارت لنون جمع المذكر السالم فتحة خلافاً لكسرة نون المثنى، أما في نون الأفعال الخمسة فقد أتبعته حركة النون لما يقابلها في الصيغة التي تحوي الضمة الطويلة، فكانت حركة نون صيغ الأفعال الخمسة مثل حركة نون جمع المذكر السالم؛ لأنهما متشابهتان من حيث احتواء كل منهما على الضمة الطويلة: "مسلمون، يكتبون"، أمّا ما جاء فيه ألف الاثنين "يكتبان وتكتبان" فأعطته حركة نون المثنى وهي الكسرة، وفي المسند إلى ياء المخاطبة "تكتبين" فقد حركت النون بالفتحة مخالفة للبناء.

ويمكن تفسير سبب اعتبار النون التي تقع في آخر صيغة الأفعال الخمسة (نون الإعراب) هي العلامة الإعرابية لهذه الأفعال، على أساس النظام المقطعي، فلو كانت علامات إعراب الأفعال الخمسة هي الحركات (العلامات الإعرابية الأصلية) لتشكل مقطع مديد في أواخرها في المضارع المجزوم منها والأمر، وذلك على النحو التالي:

لم يفعلون، افعلون نحو: لم يكتبون واكتبون، حيث يتشكل في الصيغتين مقطع مديد مقفل بصامت (ص ح ص): بون uk/tu/būn, lam yak/tu/būn "ولكن تفاديا لوقوع هذا الحرج المقطعي، فقد اعتمدت الصامت الأخير وهو النون هو العلامة الإعرابية تخلصاً من هذا المرفوض، وقياساً على جمع المذكر السالم في أن علامات إعرابه هي العلامات الفرعية كذلك، وعليه فكانت النون في الأفعال الخمسة هي العلامة الإعرابية، وليست حركتها، فكان حذفها علامة الجزم: لم يكتبوا yak/tu/bū ولم يتشكل المقطع المديد.

أثر النظام المقطعي في نداء المعرفة بأل:

من المعلوم أن مسألة نداء المعرفة بأل مسألة خلافية، وقد أوردها الأنباري ضمن مسأله الخلافية في الإنصاف، وجعلها المسألة السادسة والأربعين من بين مسأله. ولاتهما في هذا البحث مسألة جواز نداء المعرفة بأل أو عدم جوازه، فتلك مسألة أخرى، لكن الحديث يتصل هنا بأثر المقطع المديد في عدم جواز نداء المعرفة بأل، أي أن عدم جواز نداء المعرفة بأل بـ (ياء النداء)، يعود لعلّة صوتية لا وظيفية كما نظر إليها النحاة، فقد أجازوه الكوفيون، بينما لم يجز البصريون ذلك، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يجتمع معرفان على معرف واحد

وهو المنادى ، وأما المعرفان فهما أداة النداء وأل التعريف . وحجة الكوفيين في جواز ندائه هي السماع عن العرب ^(١).

أعتقد أن حجة الكوفيين ضعيفة، لأنها قائمة على السماع، والأصل ألا يقاس على القليل المسموع، وذلك لأنه يتشكل في هذه الحالة محذور لغوي هو المقطع المديد المرفوض. ولا يعني هذا أنني أدافع عن رأي البصريين، فالبصريون أيضاً حجتهم ليست قوية في ما ذهبوا إليه من تفسير عدم جواز نداء المعرف بأل بأداة النداء (يا) وإن كنت أوافقهم على رأيهم هذا من حيث المبدأ، ولكن ليس للسبب الذي تعللوا به، وهو عدم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد، فالعلم معرفة وينادى بأداة النداء وقد تنبه البصريون لذلك، وكان رأيهم انه إذا نودي العلم نحو " يا زيد " فالياء هي علامة التعريف (أداة النداء)، وليست العلمية، قال الأنباري : " ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء، وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو " يا زيد "، بل يُعرى عن تعريف العلمية، ويعرف بالنداء، لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية " ^(٢) وهذا هو رأي البصريين.

ومع تقديري الكبير لجهود البصريين وعلمهم الغزير، فإنني أجد نفسي مضطراً إلى القول إن رأيهم هذا يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر ، وليس هذا الرأي - في ظني - إلا حيلة أو تحايلاً على قوانين اللغة، قد تتم عن قصور في فهم الأسباب اللغوية الصحيحة لتفسير مثل هذه الظواهر، فالتفسير المعياري كثيراً ما يكون هشاً يسهل كسره، بينما يكون التفسير الوصفي واضحاً وشاملاً لجوانب الظاهرة اللغوية المختلفة دون أدنى تعسف، فكيف تسلب العلمية من الاسم عند النداء، وترد إليه بعد غياب أداة النداء؟!

إن المسألة ليست مسألة معرف أو غير معرف، وليست مسألة اجتماع معرفين على معرف واحد، فالمسألة أسهل من ذلك بكثير، تتمثل في تشكّل المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ص) وهو مقطع مرفوض في العربية كما هو معلوم، فتجنبت العربية الوقوع في هذا المحذور، وذلك بعدم نداء المعرف بأل بأداة النداء (يا) مباشرة.

^(١) يمكن الاطلاع على رأي الكوفيين ورأي البصريين وحجة كل من الفريقين في المسألة، وذلك في "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ٣٣٥/١ - ٣٤٠، المسألة السادسة والأربعون.

^(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٣٣٨ / ١.

أما نداء المَعْرِفَ فأكثر من أن يحصى وذلك في ما يختص بنداء الأعلام، وسأكتفي بشاهد واحد من كلام الله تعالى، حيث قال عز وجل "ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة" (١). ونداء المَعْرِفَ بالإضافة أكثر من أن يحصى كذلك، وشاهدنا على ذلك قوله تعالى: "يا أُخْتَ هَارُونَ ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً" (٢) وكذلك فإنهم أجازوا نداء المَعْرِفَ بـأل عندما فصلوا بين المنادي وأداة النداء بـ"أيها"، نحو قوله تعالى: "يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم وماواهم جهنم وبئس المصير" (٣).

فالمسألة إذن ليست مسألة اجتماع معرفين على مَعْرِفٍ واحد كما يرى البصريون، ولكن النظام المقطعي هو المسؤول عن تفسير ذلك، حيث يتشكل مقطع مديد مرفوض عند نداء المَعْرِفَ بـأل بأداة النداء "يا" فلو أردنا نداء مَعْرِفَ بـأل نحو "الولد" فنقول: يا+الولد = يا لَوْلَدُ : yā + alwaladu ← yāl / waladu، حيث تسقط همزة الوصل، ويتشكل المقطع المديد (ص ح ص)، "يال : yāl"، وهذا هو المحذور اللغوي الذي لم يُجْزَ نداء المَعْرِفَ بـأل، لذلك تجنبت العربية الوقوع في هذا المحذور. وعندما ننادي المَعْرِفَ بال في عاميتنا - وهذا قليل - فإننا نقصر نواة هذا المقطع، بحيث يتحول من مقطع مديد مرفوض (ص ح ص) إلى مقطع طويل مقل (ص ح ص) وذلك على النحو التالي :

يا + الولد = يَلَوْلَدُ : yal/waladu^(٤)، وبذلك نتخلص من المقطع المديد المرفوض. فالسبب إذن في عدم جواز نداء المَعْرِفَ بـأل هو سبب صوتي محض، وليس وظيفياً كما يرى البصريون. والله أعلم.

وقد تنبه الدكتور يحيى القاسم إلى نداء المَعْرِفَ بـ"أل الشمسية" حيث يتشكل فيه مقطع مديد مقبول (جائز) وذلك لأن الصامت الذي أقبل به المقطع المديد في هذه الحالة، مماثل للصامت الأول من المقطع الذي يليه، وفي مثل هذه الحالة تقبل العربية المقطع المديد ولا ترفضه، وذلك كما في : يا + الرَّجُلُ = يا رَجُلُ : yar/rajulu فنهاية المقطع الأول (الراء) تكررت في بداية المقطع الذي يليه، وعليه يكون نداء المَعْرِفَ بـ"أل الشمسية" جائزاً من الناحية الصوتية، لكن رفض العربية لهذا النوع من النداء جاء قياساً على المَعْرِفَ

(١) الأعراف : ١٩.

(٢) مريم : ٢٨.

(٣) التحريم : ٩.

(٤) سمعت هذا النداء في بعض البيئات البدوية الأردنية.

بـ " أل القمرية " وهو ما يتشكل فيه المقطع المديد المرفوض، ورغبة في طرد الباب على وتيرة واحدة ؛ ولئلا يكون لنداء المعرف بأل حالتان، يقول الدكتور يحيى القاسم : " وأن هذا ينتفي مع اللام الشمسية، مثل :

- الرَّجُل : ar/ra/gu/lu > همزة الوصل

- يا الرَّجُل : yar/ra/gu/lu سقطت همزة الوصل.

حيث تشكل المقطع الثلاثي الطويل المغلق (يقصد المديد)، ولكنه مقطع جائز، حيث إن المقطع التالي (ra) قد بدأ بصامت يماثل الصامت الذي أغلق المقطع المذكور، وهو شرط من شروط جوازه. ونحن نعزو سبب رفض العربية لهذا إلى أن العربية تفضل طرد الباب على وتيرة واحدة، وأنه نتيجة لرغبتها في التخلص من تعدد العلامات، قامت بمعاملة الحروف الشمسية، معاملة الحروف القمرية، رغبة في توحيد أنظمتها ^(١). ويوافق الباحث الدكتور القاسم في ما ذهب إليه في هذه المسألة.

وعلى أساس تشكل المقطع المديد يمكن تفسير سبب تقصير الحركة الطويلة التي تقع في أواخر بعض الكلمات عندما يليها ساكن (وذلك على اعتبار التقاء ساكنين في عُرف القدماء)، وذلك نحو " في المدرسة " و "القاضي العادل" و " يدعو الداعي" و " يرمي الرامي" ومثل هذا أكثر من أن يحصى. ولكن التقصير الذي يحدث في مثل هذه الحالة، يختلف عن التقصير الذي حدث في الحالات السابقة، حيث كان هناك صوتياً وكتابياً، بينما هو صوتي فقط في هذه الحالة، ففي مثل قولنا : " في المدرسة " نلفظ " فلمدرسة " حيث نُقَصِّر الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة، تلافياً لتشكيل المقطع المديد، وذلك على النحو التالي :

في المدرسة ← فلمدرسة : fīl / mad/ra/sah ← fīl/mad/ra/sah

مقطع مديد (ص ح ح ص) مقطع طويل (ص ح ح ح)

وهذه المسألة لم يتنبه لها النحاة في حدود معرفتي، وليس ذلك لقصور في فهم مثل هذه المسألة، ولكن لأن نظام الكتابة العربية لا يفرق بين الحالتين " في المدرسة " فلمدرسة " لأن صورتها الكتابية واحدة، وإن اختلفتا في النطق. أما المحدثون فقد تنبهوا لهذه المسألة، قال الدكتور تمام حسان : " ذكرنا في الكلام عن ظاهرة الكمية أن الكلمات التي تنتهي بالالف أو الواو أو الياء فإذا وقعت إحداها قبل كلمة مبدوءة بالساكن فَقَدْ حَرَفَ المَدُّ في نهايتها كميته وأصبح بمقدار الحركة من ناحية (المدة) التي يستغرقها النطق بحرف المد، ومعنى ذلك أن البنية

(١) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، ص ١٦٦.

المقطعية قد اختلفت بمطالب الكلام عما كانت عليه حسب مقررات القاعدة. فكلمة " القاضي " تنتهي بمقطع "ضي" وهو في كمية (ص م). وكلمة الفاضل تبدأ بمقطع "ل" وكميتها "ص" وعندما نقول عبارة " القاضي الفاضل " يتطلب نظام بنية الكلمتين أن يكون المقطعان على صورة " ضيل" ولكن الياء بحسب ظاهرة الكمية أو كما قال النحاة العرب بحسب التخلص من التقاء الساكنين تفقد كميتها وتصير بمقدار الكسرة ويصبح المقطعان مقطعاً واحداً على صورة "ضيل" ويتم نطق الكلمتين على صورة " القاضلفاضل " وكذلك الأمر في :
يدعو الله - يدعُلاه

الفتى العربي - الفتلعربي^(١).

ويحدث الأمر نفسه عند نداء كلمة " ابن " كما في قولنا.

يا + ابن أخي ← يا بِن أخي ← يِئَن أخي
yāb/na ← yab/na

حيث يتشكل المقطع المديد، فيعمد المتكلم إلى تقصير نواته وتحويله من مقطع مديد إلى مقطع طويل، وذلك من ناحية صوتية فقط أما الصورة الكتابية فلا يطرأ عليها أي تغيير.

وعلى أساس كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة يمكن تفسير ظواهر لغوية كثيرة أساسها توالي مقاطع قصيرة كثيرة، فمن المعلوم أن الكلمة في اللغة العربية تتكون من وحدات صغرى هي الأصوات، وتتجمع هذه الأصوات لتشكل نسيجاً محكماً من المقاطع بأنواعها المختلفة، وبالتالي فإن هذه المقاطع تتجمع في صيغ مختلفة لتكوّن الكلمات، وهذه المقاطع التي تشكل كلمات العربية منها الطويل ومنها القصير، ففي أغلب الأحيان تجمع الكلمة العربية بين مقاطع طويلة ومقاطع قصيرة، وتحاول قدر المستطاع التخلص من توالي المقاطع المتماثلة، يقول الدكتور فوزي الشايب: " فالمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع، في حين تمثل المقاطع الطويلة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع الطويل المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية في أغلب الأحوال معتدلة في نسجها تجمع بين القوة والضعف أو بين التوتر والتخلخل، وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والطويلة " (٢).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠٦.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٨-١٢٩.

ولكره العربية توالي المقاطع المتماثلة، فإنها لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة " نحو : ضَرَبَكَ و ضَرَبَكَ : ضَرَبَكَ : da/ra/ba/ka، ومثلها ضَرَبَكَ، وعلى أساس هذه الخاصية من خواص النظام المقطعي في العربية، يمكن تفسير الظواهر اللغوية التالية :

- بناء الأفعال الماضية على السكون عند اتصالها بضمائر الرفع المتحركة:

وذلك نحو "كتب" المتصل بضمائر الرفع المتحركة فالأصل فيه أن يكون مكوناً من أربعة مقاطع ؛ لأن الماضي منه يتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة أضيف إليها ضمير الرفع المتحرك الذي يشكل مقطعاً قصيراً، أي أن صورة الفعل المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة تكون على النحو التالي :

كَتَبْتُ : ka/ta/ba/tu ومثلها كَتَبْتُ، كَتَبْتُ، كَتَبْتُ

وللتخلص من توالي المقاطع القصيرة، عمدت العربية إلى تغيير النظام المقطعي لهذه الصيغة، وذلك بتسكين لام الفعل عند اتصاله بالضمير، حيث تصبح مقاطع الكلمة ثلاثة، مقطعان قصيران يفصل بينهما مقطع طويل مقل، وذلك : كَتَبْتُ : ka/tab/tu، وبهذا تكون قد قلت مقاطع الكلمة وعليه فإن الميل نحو السهولة والاقتصاد في الجهد له أثره في هذه العملية، فأسهل على المتكلم أن ينطق كَتَبْتُ من أن ينطق كَتَبْتُ. وقد تنبه القدماء إلى هذه المسألة، قال الاستربادي : " فإذا اتصل ضمير مرفوع متحرك سَكُنَ آخره، كراهية توالي أربع حركات في ما هو كالكلمة الواحدة " ^(١). يقول الدكتور عبد الصبور شاهين " ... كحركة اللام في الماضي المسند إلى ضمير التاء في مثل : فرطتُ، فإن حركة الطاء في مثل هذا الفعل هي في الأصل الفتحة، ولكن اتصال الفعل بالتاء حذف الحركة كراهية توالي حركات كثيرة في كلمة واحدة أو شبهها " ^(٢).

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير تسكين أواخر الأفعال الرباعية عند اتصالها بضمائر الرفع المتحركة وذلك نحو " دَخَرَجْتَ وَبَعَثْتَ "، وذلك زيادة على تسكين الحرف الثاني منها أصلاً، يقول الدكتور قسطندي شوملي : " وأشار النحاة العرب إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة، حين قرروا استحالة اجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، ولكنهم أباحوا توالي ثلاثة مقاطع ساكنة في ما هو مثل " استفهم " ^(٣).

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٩-١٣٠ نقلاً عن شرح الكافية ٤ / ٢

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمر بن علاء، الدكتور عبد الصبور شاهين، ص ٢٣٩.

(٣) مدخل إلى علم اللغة الحديث، ص ٩٥

وكذلك بالنسبة للأفعال المزيدة المتصلة بضمائر الرفع المتحركة، وذلك نحو: "استخرجتُ" و "استخرجتَ" و "استخرجتِ" الخ. وكذلك الحال بالنسبة للفعل المضارع المسند إلى نون النسوة الثلاثي منه وما فوق الثلاثي، نحو "يُكْتَبْنَ" و "يُدْرَجْنَ"، و "يُسْتَخْرَجْنَ". ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن مثل "استخرجتُ" لا موجب لتسكين آخرها إلا القياس على باقي الصيغ، وطرداً للباب على وتيرة واحدة، يقول: "... أما مثل "استخرجتُ" مثلاً فليس فيه توالي هذه المقاطع الأربعة، وإنما المسؤول عن تسكين لام الفعل فيه، هو القياس على باقي صيغ الأفعال، وطرد الباب فيه على وتيرة واحدة"^(١). وقد بنى الدكتور رمضان عبد التواب رأيه هذا على رأي ابن السراج الذي يقول فيه "وأما لام يفعلن، فإنما أسكنت تشبيهاً بلام فعلن، وإن لم يجتمع فيه أربع متحركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلته، أعلوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلة"^(٢). وهذا ما يراه الدكتور فوزي الشايب، يقول: "وقياساً على الماضي الثلاثي المجرد عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، جرى تسكين أواخر الأفعال الماضية الأخرى مثل انطلقتُ وانطلقنَ واستغفرتُ واستغفرنَ، وقياساً عليه أيضاً سكن آخر المضارع من الثلاثي المجرد والمزيد عند إسناده لنون النسوة مثل يكتبنَ وينطلقنَ ويستغفرنَ، مع أنه لا يتوالى في هذه الأفعال أربعة مقاطع قصيرة، وذلك من باب طرد الباب على وتيرة واحدة"^(٣).

إن القياس الذي افترضه ابن السراج في هذه المسألة وتبعه في ذلك كل من الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور فوزي الشايب، أظن أنه ليس في مكانه فالمسألة هنا ليست مسألة قياس ولا مسألة طرد للباب على وتيرة واحدة. صحيح أنه لا يجتمع في هذه الصيغ أربعة مقاطع قصيرة، كما هو الحال في أصل الثلاثي المجرد المتصل بضمائر الرفع المتحركة، لكن المسألة هنا تختلف، فهي تكمن في كثرة عدد المقاطع في الكلمة أو الصيغة، والعربية تميل في نظامها المقطعي إلى التقليل من عدد المقاطع. وعليه فإن تسكين آخر ما فوق الثلاثي المسند إلى ضمائر الرفع ونون النسوة، لم يكن قياساً على الثلاثي المجرد، ولكنه كان هروباً من كثرة المقاطع، فلجأت العربية إلى تقليلها في هذه الصيغ، وذلك عن طريق تسكين أواخر هذه الأفعال عند اتصالها بالضمائر، فكانت النتيجة هي اختصار عدد المقاطع مقطعاً واحداً في كل صيغة من صيغ الأفعال المسندة إلى الضمائر، وذلك مما فوق الثلاثي والله أعلم.

(١) التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه، ص ٧١.

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ١٨/١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٣٠.

وعلى أساس كره العربية تعدد المقاطع المتماثلة، يُمكن تفسير تسكين عين الرباعي، فعلاً كان أو اسماً مما يخلو من حروف المد، وذلك كما في: دَحْرَجُ وَزَلْزَلَ وَزَمْجَرَ وَبَعَثَرَ من الأفعال، وَجَعَفَرَ، وَتَوَلَّبَ، وَهَزَّهَزَ، وَخَنَفَرَ، وَبَنَدَرَ من الأسماء. وبهذا التسكين تكون اللغة العربية قد تخلصت من مكروهين هما: كثرة عدد المقاطع في الكلمة، والتخلص من توالي المقاطع المتماثلة.

وكما سَكَنْتِ العين من الرباعي فقد سَكَنْتِ فاء المضارع، وذلك للسبب نفسه، كما في: "يَفْعَلُ" من الثلاثي وما فوقه، نحو: يَنْفَعِلُ، يَفْتَعِلُ، يَسْتَفْعِلُ، وكذلك في مصادر هذه الأفعال، نحو: انْفَعَلَ واستفعل واقتعل وغيرها. وقد علَّ ابن جني سبب تسكين فاء افْتَعَلَ، ونسبون انْفَعَلَ ومثيلاتها مما يحتاج البدء فيه إلى همزة الوصل، بأنه يرجع إلى اعتلال الأفعال، قال: "إِنْ قُلْتَ وَلَمْ سَكَّنُوا أَوَّلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَتَّى احْتَاجُوا إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ؟ قِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّوْهِينِ وَالْإِعْلَالِ لِتَصْرُفِهَا. وَإِنَّمَا لَا تَتَقَارَّ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ فَلِذَلِكَ كَثُرَ فِيهَا الْإِعْتِلَالُ". (١)

ويحمل الدكتور فوزي الشايب على رأي ابن جني هذا قائلاً: "وهذا التعليل من ابن جني هو من قبيل تعليلاتهم المعيارية التي لا تستند إلى حقيقة لغوية، فالتسكين هنا كما ذكرنا للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة (٢).

وكره العربية تتابع المقاطع القصيرة يُفسَّر لنا أيضاً، ميل بعض العرب قديماً، إلى تسكين العين، في كثير من الأسماء الثلاثية، وذلك قولهم في فَخَذَ: فَخَذَ وفي كَبَدَ: كَبَدَ وفي عَضُدَ: عَضُدَ (٣).

وعلى أساس التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجردة، يُمكن أن يُفسَّر تسكين هاء الضمير (هو وهي) في القرآن الكريم عند بعض القراء، وذلك عندما يُسبق الضمير بالواو نحو قوله تعالى: "وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (٤)، وقوله تعالى: "وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا" (٥)، أو إذا

(١) المنصف، ٥٥/١.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٣٤.

(٣) الكتاب، ١١٣/٤.

(٤) الحديد: ٢.

(٥) الكهف: ٤٢.

سُبِق الضمير بالسلام نحو قوله تعالى: "وَإِنْ رَبَّكَ لَهْوَ العزيز الرحيم" ^(١) وقوله تعالى: "وَإِنَّ الدَّارَ
الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ" ^(٢).

على هذا الأساس يُمكن تفسير تسكين لام الأمر إذا جاءت بعد الواو أو الفاء نحو قوله
تعالى: "إِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصِلُوا فَلْيَصِلُوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا
حِذْرَهُمْ" ^(٣).

ويزداد الهروب من تتابع المقاطع القصيرة كلما زاد عددها، يقول الدكتور فوزي الشايب:
"وكلما ازداد عدد المقاطع في الكلمة كان الهروب من تتابع المقاطع القصيرة أشد إلحاحاً" ^(٤)
فالعلة في التخفيف واحدة وهي التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

وعلى أساس النظام المقطعي يمكن أن نفسر تحريك آخر المضعف المجزوم، وحكمه
التسكين، وذلك نحو يَشْدُ الحبل ← لم يَشْدُ الحبل ومثلها لم يَرْدُ الباب فقد حُرِّك، آخر المضعف
المجزوم هروياً من تشكل المقطع المديد المقفل بصامتَيْن (ص ح ص ص) وذلك على النحو
التالي:

لم يَرْدُ ← lam ya / rudd / da ← lam ya / rud / da
مقطع مديد (ص ح ص ص) مقطع طويل (ص ح ص)

حيث تحول المقطع من مديد مقفل بصامتَيْن إلى طويل مقفل كما هو مبين، قال ابن
يعيش: "أما رَدٌ ولم يَرْدُ فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرف الأول المدغم ساكن، والثاني المدغم فيه
أيضاً ساكن للجزم في لم يَرْدُ أو للوقف في رَدٌ فلما التقى في آخره ساكنان، وجب تحريك
الثاني لالتقاء الساكنين" ^(٥).

^(١) الشعراء: ١٩١.

^(٢) العنكبوت: ٦٤.

^(٣) النساء: ١٠٢.

^(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٤٤.

^(٥) شرح المفصل، ٩/ ١٢٨.

يقولُ عمر عبد الرحيم: "وسعي العربية إلى التخلص من النقاء الساكنين هو سعي إلى الخفة؛ لأنَّ اللسان العربي يستثقل النطق بالساكنين رغم كونه وسيلة للراحة" (١).

ويمكن تفسير عدم جواز تأكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بالنون الخفيفة على أساس النظام المقطعي، حيث يتشكل المقطع المديد المقفل بصامت في هذه الحالة، وذلك على النحو التالي:

اكتبانْ واكتبنانْ uk/ tu / bān و uk/ tub/ nān
مقطع مديد مقطع مديد

فقد تشكّل المقطع المديد (نان: nān) في الصيغتين. أمّا في حالة التوكيد بالنون المشددة (الثقيلة)، فإنّ نظام الكلمة المقطعي يتغيّر، وذلك:

اكتبانْ واكتبنانْ: uk/ tu/ bā/ni , uk/ tub/ nā/ni. وهذه هي الحالة الوحيدة التي تسمح العربية فيها بوجود المقطع المديد في حشوها (النقاء الساكنين في المقطع المديد المقفل بصامتين)؛ وذلك لأن الصامت الأخير في المقطع المديد من نوع الصامت الأول من المقطع الذي يليه وهو (النون). أمّا في غير هذه الحالة فالمعروف أنّ العربية ترفضه، وهذا ما أشار إليه سيبويه، حيث قال: "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حُذِفَتْ نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأنَّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتُها لم يُعلم أنّك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ها هنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد" (٢).

وعلى أساس تشكّل المقطع المديد يُمكن أن "تفسّر اختزال الحركة الطويلة من آخر الأفعال المسندة إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) وضمير المخاطبة الحركي (ياء المخاطبة) عند لحاق نون التوكيد الخفيفة مثل: انصُرُنْ زِيداً، واضْرِبُنْ عمراً، والأصل: انصُرُونْ واضْرِبُونْ. وقياساً على الخفيفة حصل الشيء نفسه مع الثقيلة طرداً للباب على وتيرة واحدة" (٣).

(١) قضية الخفة والثقل وأثرها في اللغة، عمر عبد الرحيم محمد حمد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٩٦، ص ٥٧.

(٢) الكتاب، ٣/ ٥١٩.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٢٧.

ومما يمكن أن يُفسَّر على أساس تشكّل المقطع المديد فيه، تفصيل الحركة الطويلة فسي كلمتي: "أب وأخ" في الحالات الإعرابية الثلاثة إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، وذلك صوتاً لا كتابةً، كما في قولنا:

جاء أبو الحسن ← جاء أبو لحسن ← أبْلَحَسَن.
أكرمت أبا الحسن ← أكرمت أبا لحسن ← أبْلَحَسَن.
مررت بأبي الحسن ← مررت بأبْلَحَسَن ← أبْلَحَسَن.

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية على النحو التالي:

>a/bul/ħasan ← >a/būl/ħasan

>a/bal/ħasan ← >a/bāl/ħasan

>a/bil/ħasan ← >a/bīl/ħasan

فقد تشكّل المقطع المديد (ص ح ص) فيها جميعاً؛ ولكن الناطق يتخلص من ذلك صوتياً بتفصيل نواة المقطع في كل حالة وتحويله من مقطع مديد إلى مقطع طويل ولكن الصورة الكتابية لها جميعاً تبقى على حالها دون تغيير. ومثل هذا كثير ففي قولنا: "في استعدادنا للامتحان راحة للنفوس" ننطق "فِستعدادنا" وليس "فِيستعدادنا" حيث يتشكّل المقطع المديد المرفوض "فيس" (ص ح ص) ولكن الذي ينطق هو المقطع الطويل المقفل بصامت "فيس" (ص ح ص). وهو مقطع مقبول ومثل هذا أكثر من أن يحصى.

من المعلوم أن من خصائص النظام المقطعي في العربية أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك، قال ابن يعيش: "قال الحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحركاً؛ وذلك لأن الوقف ضد الابتداء، فكما يكون المبدوء به إلا متحركاً، فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضده، وهو السكون" ^(١)، وقال ابن الحاجب: "لا يبتدأ إلا بمتحرك، كما لا يوقف إلا على ساكن" ^(٢). وقد عرضت في بداية هذا الفصل كيف تخلصت العربية من البدء بالساكن، أما الوقوف على المتحرك فهو مما ترفضه العربية أيضاً، ولذلك فإن العربية تميل إلى إقفال مقاطعها المفتوحة كثيراً، والتزمت بإسقاط الحركات القصيرة - التي تشكّل علامات الإعراب - من أواخر الكلمات، وذلك عند الوقف. وإسقاط الحركات الإعرابية هو إغلاق للمقاطع المفتوحة في نهايات الكلمات. ومن هذا المنظور يمكن تفسير سبب اجتلاب ما يسمى بـ

^(١) شرح المفصل، ٦٧/٩.

^(٢) شرح الشافية، ٢٥٠/٢.

(هاء السكت) في قولنا "عِة" و "قِة" من "وعى" و "وقى" الليف المفروق. وكذلك إضافة الهاء في أواخر بعض الكلمات بعد نون التوكيد الثقيلة في مثل : "حسبهنة وسجعهنة وهنة" بدلاً من "حسبهن وسجعهن، وهن" في قول إبراهيم طوقان (١).

بيضُ الحمامِ حسبهنة أني أردد سجعهنة
رمز السلامة والوداعة منذ بدء الخلق هنة

ورغبة من العربية في إقفال مقاطعها مما هو موقوف عليه جاءت ظاهرة الوقف بالهمز عند بعض العرب، وذلك في ما يتعلق بالكلمة التي تنتهي بمقطع مفتوح، مثل : "حُبلى" و "رجلا"، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز وهذه حُبلاً وتقديرها رجع ورجع فهمز لقرب الالف من الهمزة حيث علم أنه سيعبر إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفّ عليهم. وسمعنهم يقولون هو يضربها، فيهمز كل ألف في الوقف، فإذا وصلت لم يكن هذا؛ لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع" (٢).

يتبين من كل ما سبق أن للنظام المقطعي أثراً مهماً في بنية الكلمة العربية، لا يمكن تجاهله أو إغفاله في الدرس الصرفي أو الصوتي.

(١) الأعمال الشعرية الكاملة، إبراهيم طوقان، نظرة في شعره إحسان عباس، ص ٤٩.

(٢) الكتاب، ٤/ ١٧٦-١٧٧.

الفصل الخامس
الإعلال والمماثلة
الصوتية

ملهيد

تعدُّ ظاهرة المماثلة في اللغة العربيَّة من الظواهر اللغويَّة البارزة التي تؤثر في بناء الكلمة العربيَّة، فهي تؤدي أثراً مهماً في التناسق الصوتي لأبنية الكلمات. كما أنَّ للمماثلة أثراً كبيراً في اختصار الجهد بالنسبة للمتكلِّم، حيث ينطق المتكلِّم عدداً أكبر من الكلمات بجهد أقل، غير مجهِّد لجهازه النطقي، وذلك نتيجة التسهيل على أعضاء النطق الذي ينتج عن المماثلة بين أصوات الكلمة الواحدة أو أصوات الكلمتين المتجاورتين، من حيث تقريب المخارج أو توحيدها، ومن حيث الجهر أو الهمس، أو غير ذلك من صفات الأصوات، قال الدكتور عبد الصبور شاهين: "المماثلة من أبرز ظواهر العربيَّة الفصحى، وهي شائعة على الألسنة في صور كثيرة." (١)

وظاهرة المماثلة من الظواهر اللغوية التي تنبَّه إليها علماء العربيَّة، ولكن ذلك لم يكن بشكل واضح مستقل، بل هي جزئيات كانت تُذكرُ في ثنايا موضوعات التصريف المشترك: الإبدال، والإعلال والإدغام. ويتركز الحديث عن المماثلة في سبب الإدغام. لكن اهتمام القدماء انصبَّ على المماثلة بين الصوامت، وقَلَّما كانوا يهتمون بالمماثلة بين الحركات وأشباه الحركات. ولعلَّ ذلك يعود إلى الاهتمام بالصوامت التي تشكِّل هيكل الكلمات، لا سيَّما أنَّ نظام الكتابة العربيَّة لم يعطِ الحركات أهمية تُذكرُ كما أُشيرَ إلى ذلك في غير موضع من هذا البحث. أمَّا اهتمامهم بالحركات فقد تركَّز على ظاهرة الإتياع وظاهرة الجرِّ على الجوار، وأمَّا المماثلة بين الحركات من جهة وبين أشباه الحركات من جهة أخرى فلم تكن موضع اهتمام وخاصة في درس الإعلال الذي تبرز فيه هذه الظاهرة بوضوحاً، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "ويلعبُ الانسجام بين أصوات اللين درواً هاماً في معظم لغات البشر، وهو من التطوُّرات الحديثة، التي تميل إليها اللغات بصفة عامة. وقد اعترف به القدماء من علماء العربيَّة وسَمَّوهُ في باب الإمالة بالتناسب، ثم سَمَّوهُ فسي بعض أبواب الإعراب " بحركات الإتياع" وتأولوا عليه قولهم " جُحِر ضبُّ خَرِب"، بل إن حركة الإتياع قد اعترف بها بعض القراء، فرووها في بعض القراءات القرآنية." (٢)

(١) علم الأصوات، ص ١٤٤.

(٢) في اللهجات العربيَّة، الدكتور إبراهيم أنيس، ص ٦٨.

لقد عقد سيبويه باباً سماه "باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه" (١). وقد تركّز حديث سيبويه في هذا الباب على مضارعة السين للصاد، قال: "فإن كانت سين في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يَجُزْ إلا الإبدال إذا أردت التقريب، وذلك قولك في التسدير: التذدير، وفي يسدل ثوبه: يزدل ثوبه، لأنها من موضع الزاي وليست بمطبعة فيبقى لها الإطباق. والبيان فيها أحسن، لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرق منها في السين والبيان فيها أكثر أيضاً" (٢).

وقال أيضاً: "فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفيفة كما أن الياء خفيفة" (٣). أمّا المحدثون فقد درسوا ظاهرة المماثلة بشكل مستقل موسّع، وبيّنوا مواطنها وأنواعها، لكنهم لم يختلفوا كثيراً عن القدماء، فقد انصبّ اهتمامهم في ما درسوه في هذه الظاهرة على الصوامت دون الحركات، حيث لم يُعيروا الحركات اهتماماً يُذكر، قال الدكتور: "رمضان عبد التّواب: تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو في الصّفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات، ذلك أن أصوات اللغة تختلف في ما بينها - كما نعرف - في المخارج، والشدة والرخاوة، والجره الهمس، والتفخيم والترقيق، وما إلى ذلك، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً حدث بينهم شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها، أو في بعضها، وهذا التوافق كما يحدث بين الأصوات الصامتة، يحدث كذلك بين الحركات، كما يحدث أيضاً بين الأصوات الصامتة والحركات" (٤).

(١) الكتاب، ٤ / ٤٧٧.

(٢) الكتاب، ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩.

(٣) السابق، ٤ / ١٩٥.

(٤) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ٢٢.

مفهوم المماثلة

المماثلة في اللغة والاصطلاح

المماثلة لغة: "مثل" كلمة نسوية يقال هذا "مثله" ومثله كما يقال "شيءه" و "شبهه". ومثل الشيء: صفته ^(١)، فالمماثلة في اللغة إذن المشابهة والمساواة. أمّا في الاصطلاح فلقد عرّفت المماثلة حديثاً تعريفات شتّى، ولكنها في مجملها تدور حول فكرة المشابهة، والتقارب، والتجانس، وتأثير الأصوات بعضها ببعض.

لقد أورد الدكتور عبد الصبور شاهين تعريفاً للمماثلة بيّن فيه أن الصوت الأقوى يؤثر في الصوت الأضعف فيقاربه أو يماثله، قال: "يقول مؤلفا كتاب (النحو التاريخي للغة الفرنسية): " لقد لعبت المماثلة دوراً بالغ الأهمية في التطور الأصواتي للغة الفرنسية، ومن الممكن تعريف أثرها بأنه: صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفاً، فيحيله شبيهاً به". ^(٢)

والمماثلة عند الدكتور أحمد مختار عمر هي: "التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى. أو تحول الفونيمات المختلفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً" ^(٣) وقد أورد الدكتور الطيب البكوش تعريفين للمماثلة يدوران حول التقريب والمقاربة، قال: "نزعة صوتين إلى التقارب في المخارج أو الصفات سواء تماثلاً أو لم يتماثلاً". ^(٤) وقال أيضاً: "التقريب هو نزعة صوتين إلى التقارب، أي الاتّصاف بصفات متقاربة حتى يسهل نطقهما متتاليين، وذلك إذا كانا متباعديّ المخرج أو كانا متماثلي المخرج، لكن أحدهما مهجور والآخر مهموس فكثير ما ينقلب المهموس إلى مقابله في الجهر لمجانسة الحرف المجاور" ^(٥) والمماثلة هي التقريب عند الدكتور التهامي الراجي، يقول في تعريف التقريب: "التقريب الصوتي هو

(١) مختار الصحاح، ص ٤٤٨.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٣٢.

(٣) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٤.

(٤) النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، الدكتور الطيب البكوش، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١١،

ص ١٥١.

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٦٩-٧٠.

تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه من غير أن يكون هناك إدغام، أو تقريب حركة من حركة وإدناؤها من غير أن يقع المزج بينهما^(١).

ويعرّف الدكتور عبد القادر مرعي المماثلة بقوله: "المماثلة الصوتية مصطلح لغوي حديث يعنى تأثر الصوت بالصوت الذي يليه، أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج أو كليهما، تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام، وتوفيراً للجهود العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق"^(٢).

وعرّف الدكتور محمد علي الخولي المماثلة بقوله: "المماثلة ظاهرة صوتية يتكيف معها صوت ما ليمثل صوتاً آخر مجاوراً له"^(٣). وكذلك هي عند الدكتور عبد القادر عبد الجليل، يقول: "المماثلة Assimilation" جانب من هذه التغيرات، مصطلح أراد به الأصواتيون التعبير عن الانتقال التكيفي للفونيمات تحت تأثير خصائصها فسي التجاور أو التباعد^(٤). والمماثلة عند الدكتور إبراهيم السامرائي تكون عن طريق القلب أو الحذف أو التخفيف، يقول: "هي أن يتجاور صوتان لغويان (صامت أو حركة) فيتبع أحدهما الآخر فيتغير في المخرج أو الصفة ليتحقق الانسجام الصوتي بينهما، وذلك بالقلب أو الحذف أو التخفيف"^(٥). وعرفها مولاي عبد الحفيظ بقوله: "قانون المماثلة: هو أن تتأثر الأصوات اللغوية المختلفة بعضها ببعض عند النطق بها، فتتغير مخرج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عندئذ نوع من الانسجام والتوافق بين الأصوات المتتارة في المخرج أو الصفات"^(٦).

يفهم من التعريفات السابقة للمماثلة أنها تدور حول المقاربة والتقريب، والتأثر والتأثير، والمشابهة والتشابه، والتكيف والتكييف، وأن الهدف من المماثلة هو الانسجام الصوتي، وتوفير

(١) بعض مظاهر التطور اللغوي، ص ٧٩.

(٢) الفكر الصوتي عند السيوطي، الدكتور عبد القادر مرعي، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ٨، عدد ٦، ١٩٩٣م، ص ١٤٠.

(٣) مدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمد علي الخولي، ص ٦٣.

(٤) التنوعات اللغوية، ص ١٥٤.

(٥) المصطلحات الصوتية في كتب التراث، ص ٤٣٥.

(٦) الإبدال في اللغة العربية، مولاي عبد الحفيظ، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠م، ص ١٨٦.

الجهد العضلي، وعليه فإنني أرى أنَّ أشمل التعريفات السابقة هو تعريف الدكتور عبد القادر مرعي.

الغاية من المماثلة:

إنَّ للمماثلة غايتين، أولهما: غاية صوتية تتمثل في المواءمة والمجانسة بين الأصوات، وذلك بتقريبها من بعضها البعض في الصفة أو المخرج، قال الدكتور التهامي الراجي: "... لأن الإتيان إنما وضع في حقيقة الأمر لإغناء اللغة وتطويرها بتجميل الكلام برنة موسيقية فيها مجانسة في النغم ومقابلة في الصوت".^(١) وأما الغاية الثانية للمماثلة فهي الاقتصاد في الجهد، وذلك بتوفير الجهد العضلي المبذول خلال عملية النطق، حيث إنَّ الانتقال من صوت إلى آخر بعيد عنه في المخرج مثلاً أصعب من الانتقال من صوت إلى آخر قريب أو مماثل له في المخرج، يقول الدكتور محمد جواد النوري: "ومهما يكن من أمر فإن المماثلة تُعدُّ عملية تفاعل صوتي تتم بين صوتين مختلفين متجاورين أو متقاربين، فيكتسبان بالتماثل خصائص صوتية مشتركة أو يصبحان في بعض الحالات متطابقين وذلك من أجل توفير الجهد في أثناء عملية النطق، وتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة في ملامحها المختلفة".^(٢)

فالمماثلة تهدف إذن إلى تسهيل النطق وذلك عن طريق التقریب التام أو الجزئي للأصوات بعضها من بعض، يقول الدكتور سميح أبو مغلي: "ولو قُدِّرَ للمماثلة - بشئى أنواعها - أن تجري في مجراها فإنها ستؤدي إلى تغيير ملحوظ في اللغة باعتبار أنَّ المماثلة تطوّر يرمي إلى تيسير النطق عن طريق تقريب الأصوات بعضها من بعض أو إدغامها بعضها في بعض لتحقيق الانسجام الصوتي في اللغة أو المماثلة التامة".^(٣)

والمماثلة عند برجستراسر هي التشابه وغيابها التسهيل في النطق، يقول: "وذلك أنَّ نتيجة التشابه أبداً تسهيل واختصار للنطق".^(٤) وهذا ما يؤكد الدكتور عبد الغفار حامد هلال، حيث يرى أنَّ الاقتصاد في الجهد هدف مقصود في حد ذاته والمماثلة تسعى لتحقيق هذا الهدف، يقول: "ولا ريب أنَّ عملية الاقتصاد في الجهد العضلي هدف مقصود للناطقين باللغة فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرجاً وصفه سهل نطقها وتحققت لها السلاسة والانسجام

(١) بعض مظاهر التطور اللغوي، ص ٥٩.

(٢) من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية الدكتور محمد جواد النوري، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٢م، ص ٧٦.

(٣) في فقه اللغة وقضايا العربية، الدكتور سميح أبو مغلي ص ٤٨-٤٩.

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ص ٢١.

فلا يتناول التغير شيئاً منها، أما إذا كانت متنافرة في ذلك فإن جهاز النطق يتعثر في التفوه بها، وهنا يلزم نوع من التغيير في بعض تلك الأصوات، ليتمكن النطق بها دون معاناة أو نفور. فإذا كان النطق بالمتجاورين أمراً صعباً يستلزم جهداً كبيراً لجأ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتى ينسجم مع صاحبه صوتياً، ويسمى ذلك بالمماثلة ^(١).

وكذلك يرى الدكتور أحمد مختار عمر، إلا أنه لا يشترط التوافق في الجانب الدلالي، يقول: "يمكن النظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين" ^(٢)، وأعتقد أن الدكتور أحمد مختار عمر يشير هنا إلى الإتيان الصوتي الذي تحدث عنه القدماء، نحو "حيص بيص" و "ساغب لاغب" و "خبّ ضبّ" ^(٣). وبناءً على ما سبق فإن غاية المماثلة لا تخرج عن هذين الهدفين، فمن طريق المماثلة يتحقق الانسجام الصوتي، ويقلّ الجهد العضلي المبذول أثناء النطق.

وقد أطلق العلماء على المماثلة مفاهيم مختلفة، فقد سماها سيبويه المضارعة ^(٤)، وسماها ابن جني المجانسة فقد ذكر لفظ التجانس بقوله: "... فتميل الألف نحو الياء، لضرب من تجانس الصوت" ^(٥)، والأنباري كذلك سماها المجانسة، قال: "ووجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة" ^(٦)، وسماها ابن يعيش المماثلة والتشاكل، قال: "طلباً لتماثل الفاظها وتشاكلها" ^(٧) والمماثلة عند ابن عقيل هي المجانسة أيضاً، قال: "... ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة" ^(٨). وأطلق عليها الدكتور إبراهيم أنيس مصطلح الانسجام ^(٩). وتسمى التشابه ^(١٠) والتشاكل ^(١١) والمناسبة ^(١٢) والتقريب ^(١٣).

(١) أصوات اللغة العربية، ص ٢٧٦.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣١.

(٣) الصحابي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص ٢٦٣.

(٤) الكتاب، ٤/ ٤٧٧.

(٥) اللمع في العربية، ص ٢٣٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٧٣٧.

(٧) شرح المفصل، ١٠/ ٦٦.

(٨) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٣٥.

(٩) في اللهجات العربية، ص ٦٨.

(١٠) التطور النحوي للغة العربية، ص ٢١.

(١١) علم اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ص ٢٩٨.

(١٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٣.

(١٣) بعض مظاهر التطور اللغوي ص ٧٩.

والمماثلة غير الإدغام، فقد اشترط النحاة في الإدغام المماثلة التامة بين الصوتين، بينما تكون المماثلة جزئية أو تامة. وعليه فالإدغام هو الجزء والمماثلة هسي الكل، أي أن الإدغام هو مماثلة تامة فقط هذا من جهة، وأما من جهة أخرى فالإدغام لا يكون إلا في الصوامت بينما تكون المماثلة في الصوامت والحركات وأشباه الحركات. إلا أن الإدغام والمماثلة يلتقيان في هدف واحد هو اختصار الجهد المبذول في النطق. وقد فرق الدكتور الطيب البكوش بين المماثلة والإدغام قال : " وواضح أن الفرق بين المفهومين جوهري :

ففي حين يدل المفهوم العصري على ظاهرة تعاملية تقرب بين الأصوات المختلفة، يدل المفهوم العربي على ظاهرة نطقية تدمج الأصوات المتماثلة ولا يلتقي المفهوم إلا في الحالة التي يصل فيها التقريب إلى التماثل. إلا أنهما يتشاركان في الهدف وهو اجتساب الثقل وفي اختصار المجهود أي في الاقتصاد، وهذه الفوارق هي التي جعلت الإدغام العربي مقصوراً على الحروف (يقصد الصوامت) بينما تشمل Assimilation الحركات أيضاً ولا شك أن هذا من الأسباب التي دفعت بعض الألسنيين العرب إلى اختيار مصطلح آخر لترجمة Assimilation مثل لفظ مماثلة " (١).

أنواع المماثلة : (٢)

تختلف أنواع المماثلة باختلاف النظرة إليها، فمن حيث اتجاه التأثير تقسم المماثلة إلى قسمين :

- ١- مماثلة تقدمية، وفيها يتأثر الصوت الثاني بالصوت الأول، أي أن التأثير يكون قد جاء من الصوت المتقدم إلى الصوت المتأخر.
- ٢- مماثلة رجعية، وفيها يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني، أي أن التأثير يكون قد جاء من الصوت المتأخر إلى الصوت المتقدم.

وأما من حيث قرب درجة تجاور الصوتين (المؤثر والمتأثر)، فإنها تقسم إلى قسمين أيضاً، وذلك :

(١) النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، ص ١٥١-١٥٢.
 (٢) انظر في هذا الموضوع : الأصوات اللغوية، ص ١٨٠ ودراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٥ - ٣٢٩، ومدخل إلى علم اللغة، ص ٦٣-٦٤ وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ١٨٦-٢٥٨.

١- مماثلة تجاورية : وفيها يتأثر صوت بصوت آخر ملاصق له (مجاور له تماماً) بحيث لا يوجد بين الصوتين فاصل وإن ضَعُفَ.

٢- مماثلة تباعدية : وفيها يتأثر صوت بصوت آخر بينهما فاصل.

وتقسم المماثلة إلى قسمين أيضاً من حيث درجة التماثل بين الصوتين، والقسمان هما :

١- مماثلة جزئية: وفيها يتغير الصوت المتأثر ليصبح أكثر قرباً وتشابهاً مع الصوت المؤثر فيه.

٢- مماثلة تامة: وفيها يتحول الصوت المتأثر إلى صوت مطابق تماماً للصوت المؤثر فيه.

وبناءً عليه تتشكل ثمانية أنواع من المماثلة هي:

١- المماثلة الكلية المقابلة المتصلة.

٢- المماثلة الكلية المقابلة المنفصلة.

٣- المماثلة الكلية المدبرة المتصلة.

٤- المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة.

٥- المماثلة الجزئية المقابلة المتصلة.

٦- المماثلة الجزئية المقابلة المنفصلة.

٧- المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة.

٨- المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة.

حيث تعني المقابلة: التقديمية، وتعني المتصلة: التجاورة، وتعني المنفصلة: التباعدية وتعني المدبرة: الرجعية.

ويرى المختصون في علم اللغة والأصوات أن المماثلة الكلية المدبرة بنوعها المتصل والمنفصل، هي الأكثر شيوعاً في اللغة العربية وغيرها من اللغات، قال الدكتور إبراهيم أنيس: "ويغلب على العربية أن يتأثر الصوت الأول بالثاني"^(١)، وقال الدكتور أحمد مختار عمر: "والشائع في لغة العرب هو التأثير الرجعي، إلا في حالة ما إذا كان الأول أقوى (مجهور-مفخم) فإنه يجوز أن يكون من التأثير التقدمي"^(٢) وهذا ما يراه الدكتور فوزي الشايب حيث

(١) في اللهجات العربية، ص ١٣٢ وانظر الأصوات اللغوية، ص ١٨٠.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٣.

يقول : " نحب أن نوضح أن هذا النوع من المماثلة (يقصد المماثلة الكلية المدبرة المتصلة) هو الأكثر شيوعاً لا في العربية وحدها، بل في جميع اللغات " (١).

وأما من حيث أنواع الأصوات التي تحدث بينها المماثلة فهي على النحو التالي:

- ١- مماثلة بين الصوامت.
- ٢- مماثلة بين الصوامت والحركات.
- ٣- مماثلة بين الصوامت وأشباه الحركات.
- ٤- مماثلة بين الحركات.
- ٥- مماثلة بين أشباه الحركات.
- ٦- مماثلة بين الحركات وأشباه الحركات.

ومما يحسن التنبيه إليه، أنني لن أتعرض بدراستي هذه للمماثلة بين الصوامت والصوامت ولا الصوامت والحركات وأشباه الحركات، وذلك لأن موضوع الصوامت ليس هنا فالحديث هنا يتصل بالعلل (الحركات وأشباه الحركات) دون الصوامت؛ لأن الصوامت ليس لها أثر في الإعلال. فالحديث إذن يتصل كلاً بالعلل دون الصوامت. وكما ذكرت سابقاً فإن القدماء قد اهتموا بالمماثلة بين الصوامت أكثر من اهتمامهم بالمماثلة بين العلل، وذلك لأهمية الصوامت عندهم، إلا أن هذا لا يعني أنهم أهملوا العلل تماماً عند الحديث عن المماثلة بمفاهيمها المختلفة، فمن الحق أن يُسجل للقدماء جهدهم في كل مسألة وإن قل. فقد انصب اهتمامهم على موضوع الإتياع والجر على الجوار وما شابه ذلك مما يتصل بمسألة المماثلة بين العلل؛ ولكنها غير مماثلة قياسية في معظمها.

فقد أورد أحمد بن فارس باباً سماه "باب الإتياع"، قال فيه: "للعرب الإتياع: وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويًا إشباعاً وتأكيذاً. وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نتدبر به كلامنا. وذلك قولهم: ساغب، لاغب" و "خب ضب" و "خراب" يباب" (٢)، فالمقصود هنا هو الإتياع الصوتي دون أن يكون للتابع - بالضرورة - صلة من حيث المعنى بالسابق، فقد جيء بالتابع إتماماً صوتياً للسابق ليس إلا.

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٢٠٦.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة العربية، ص ٢٦٣.

لكن المسألة هنا تتصل بالمماثلة بين العلال فقط وليس بين الألفاظ برمتها، ومن ذلك مثلاً ضم همزة الوصل مماثلة لضم عين أمر الفعل الثلاثي، نحو: أكتب وأخرج، وحقها الكسر^(١)، قال ابن حني: "إن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة ... ومن ذلك قولهم: "أقتل، أكتب"، ضموا الهمزة لضممة العين"^(٢).

ويرى أحمد أبو دلو أن الإتياع والمجاورة شيء واحد، يقول: "الإتياع والمجاورة ظاهرة واحدة متعددة الوجوه، ومن الخطأ الفصل بينهما، فالإتياع هو استجابة للمجاورة واقتضاء لها"^(٣)، وقال هایل الفقراء: "وأثر الإتياع والمجاورة مجتمعين يظهر واضحاً في التشكيلات الصوتية التي تخضع لها قوانين اللغة وانسجام أصواتها وحركاتها بعضها مع بعض في كثير من التفسيرات الصوتية"^(٤).

والذي أميل إليه أن المجاورة والإتياع إن لم يكونا ظاهرة واحدة فهما قريبان جداً ويكمن الفرق بينهما في أن الإتياع يكون في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين بينما تكون المجاورة في الكلمتين فقط. وكذلك فإن الكلمة قد تتبع الكلمة صوتياً دون اتفاق في المعنى، أي أن الكلمة تتبع أخرى على وزنها دون أن يكون بين الالتهين ارتباط في الدلالة. ويكون الجوار في الحركات الإعرابية دون المباني. لكن مسألة الفصل بين الإتياع والمجاورة ليست بالأمر السهل. ويرى الدكتور عبد القادر مرعي أن المجاورة تكون في الحركات البنائية والإعرابية ويعرف المجاورة بقوله: "تأثر اللفظ باللفظ الذي قبله من الناحية الصوتية سواء كان في بنية الكلمة، أو في حركاتها البنائية أو الإعرابية"^(٥).

وسواء كان الإتياع والمجاورة ظاهرة واحدة أو ظاهرتين، فإن الغاية فيهما (أو منهما) هي المماثلة الصوتية بالدرجة الأولى، بحيث يتحقق التقارب بين أصوات الكلمة الواحدة أو بين الكلمتين. وعليه تكون القافية في الشعر ضرباً من الانسجام الصوتي، والسجع في النثر ضرباً من الانسجام الصوتي كذلك، كما أن تناسق الفواصل في القرآن الكريم يُعدّ ضرباً من المجانسة اللفظية.

(١) اللع في العربية، ص ٢٢٥.

(٢) المنصف، ٢/٢.

(٣) الإتياع في اللغة العربية، أحمد أبو دلو، ص ١٦١.

(٤) ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم، هایل الفقراء، رسالة ماجستير، مؤته، ١٩٩٦، ص ١٤١.

(٥) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ١٥٥.

ومن أمثلة الجرّ على الجوار " عليهم " في قوله تعالى: " صراط الذين أنعمت عليهم " (١) حيث قرئت عليهم بكسر الهاء وضمّها، قال ابن خالويه: " فالحجة لمن كسر الهاء؛ أنها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مما تستثقله العرب وتتجافاه في أسمائها، والحجة لمن ضمّ الهاء أنه أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها " (٢). وقال الفراء: " عليهم وعليهم وهما لغتان، لكل لغة مذهب في العربيّة، فأما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها... وأما من قال عليهم فإنه استقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة فقال عليهم " (٣)، فمن قرأها بضم الهاء فقد جاء بها على الأصل، ومن قرأها بكسر الهاء فقد مائل بين حركة الهاء وشبه الحركة السابقة لها وهي الياء.

من المعلوم أن الأصل في النعت أن يوافق منوعته في إعرابه رفعاً ونصباً وجرّاً، ولكن من النعت ما يتأثر بالحركة المجاورة وهي الأقرب للنعت من حركة المنعوت، فيخالف النعت منوعته في حركته الإعرابية، ومن ذلك ما ورد من قول العرب: " هذا جحرٌ ضبٌ خرب " فقوله خرب بتثوين الكسر جاء تأثراً ومماثلة للمجاور " الضب " الذي حرك بتثوين الكسر، وكان حق " خرب " الرفع لأنه نعت لمنعوت مرفوع هو الجحر، قال سيبويه: " ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام، " هذا جحرٌ ضبٌ خرب " فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب، وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب، نعت الجحر، والجحر رفع ولكن بعض العرب يجره. " (٤)

ومما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: " عاليهم ثيابٌ سندسٌ خضرٌ وإستبرقٌ " (٥)، قال ابن خالويه: " قوله تعالى: " خضرٌ وإستبرقٌ " يقرآن بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه جعل " الخضر " نعتاً للثياب، وعطف " الإستبرق " عليها ودليله قوله تعالى " يلبسون ثياباً خضرًا " (٦) على النعت، والحجة لمن خفض: أنه جعل " الخضر " نعتاً للسندس، وجعل " الإستبرق " عطفاً على سندس. " (٧)

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص ٦٣.

(٣) معاني القرآن، الفراء، ٥/١.

(٤) الكتاب، ٤٣٦ / ١.

(٥) الإنسان: ٢١.

(٦) الكهف: ٣١.

(٧) الحجة في القراءات السبع، ص ٣٥٩.

والنعت السببي صورة من صور التأثير بالجر على الجوار، فهو نعت سابق لمنعوتيه، ومخالف له في إعرابه، أي أنه نعتٌ للاحق، ولكنه يتبع سابقه في إعرابه، ومن ذلك قوله تعالى: "ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها." (١) فالظالم صفة للأهل لا للقرية، وجاء مجروراً إتياعاً لمجاورة المجرور السابق له وتأثراً بحركته.

وليس لهذا النوع من الإتياع أي علاقة بالناحية الوظيفية، فغايتة صوتية خالصة، يقول الدكتور تمام حسّان. "وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي" (٢) فهو يقصد بالإعراب هنا تحريك الآخر (الحركة الإعرابية) ويقصد بالأسباب الجمالية الأسباب الصوتية الموسيقية ليس إلّا. أمّا من حيث الناحية الوظيفية فلا صلة لهذا الأمر بها. والله أعلم.

المماثلة الصوتية وأثرها في بناء الكلمة العربية

من المسائل التي اهتم بها القدماء في موضوع المماثلة الصوتية، المماثلة بين حركة همزة الوصل وحركة عين الفعل، قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتُكسَرُ في "اضرب" إتياعاً لكسرة العين، وتضم في "أدخل" إتياعاً لضمة العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في "أدخل" ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن "فعل" بكسر الفاء وضم العين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة" (٣).

فالغاية من إتياع حركة همزة الوصل لعين الفعل، غاية صوتية عند البصريين والكوفيين، فهي للتخلص من ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، وبالتالي طلباً للمماثلة بين الحركتين: حركة همزة الوصل وحركة عين الفعل، ثم التقليل من الجهد المبذول في النطق.

(١) النساء: ٧٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٤.

(٣) الإتياع في مسائل الخلاف، ٢ / ٧٣٧.

وقال الأنباري أيضاً: "ألا ترى أنهم قالوا "مُنْتَن" فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة؛ لأنه من "أَنْتَن فهو مُنْتَن، وكذلك قالوا فيها أيضاً "مِنْتَن" فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء" (١).

لا يختلف رأي الأنباري هذا عما جاء به علم اللغة الحديث، فالذي ذكره هو نوع من المماثلة الكلية المنفصلة بنوعيتها المقبلة والمدبرة. فعندما ضُمّت التاء مماثلة لضمة الميم كانت المماثلة كُليّة منفصلة مقبلة (تقدميّة)، حيث أثّرت ضمة الميم على حركة التاء (الكسرة) فحوّلتها ضمة مماثلة لها. وعندما كُسِرَت الميم كانت المماثلة كُليّة منفصلة مدبرة (رجعيّة)، حيث أثّرت كسرة التاء على حركة الميم فحوّلَت الضمة كسرة مماثلة لها، وذلك كما هو مبين تالياً:

muntun ← muntin مماثلة تقدمية حيث قلبت الكسرة ضمة مماثلة لضمة الميم.
mintin ← muntin مماثلة رجعية حيث قلبت الضمة التي بعد الميم كسرة مماثلة للكسرة التي بعد التاء.

وقال ابن يعيش: "وهذه الهمزة مكسورة (يعني همزة الوصل) لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضموماً، فإنك تَضُمُّها إتباعاً كراهية الخروج من كسر إلى ضم" (٢) فضمُّ همزة الوصل إذن جاء إتباعاً لضمة عين الفعل، وذلك كراهية الانتقال من الكسر إلى الضم. ولا يختلف رأي ابن جني عن هذا، يقول: "وهمزة الوصل أبداً مكسورة، نحو اضرب واذهب، استخرج ... إلا أن يُضمَّ ثالثها ضمّاً لازماً، فتضمُّ هي، فنقول: ادخل واخرج، وقالوا أغزي يا امرأة، فضمّوا لأن الأصل أغزوي"، وتقول "ارموا" فتكسر، لأن الأصل "ارموا" (٣)، وقال أيضاً: "فإن قلت: فما بالهم قالوا للمرأة. اغزي، اغدي، فضمّوا الهمزة والثالث مكسور؟ فالجواب: أنه إنما ضمَّ هذا لأجل أن الأصل: اغزوي واغدوي، ثم اعتلّت الواو، فحذفت، ووليت الياء الزاي والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنما الضمة في الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول في الصحيح أقتلي، أدخلي، أخرجي. فإن قلت فلم كُسِرَت الهمزة في نحو: ارموا، اقضوا،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٧٣٧.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) اللمع في العربية، ص ٢٢٥.

اِشْرُوا، والثالث مضموم؟ فالجواب هنا كالذي قبله، وذلك أن أصل هذا: اِرْمِيُوا، اقْضِيُوا، ثم حُذِفَت الياء، وانضمَّ ما قبلها، فبقيت الكسرة هنا مكسورة، كما بقيت في ما قبل مضمومة^(١).

يفهم من كل ما سبق أن الأصل في همزة الوصل هو الكسر، وذلك لأنه يؤتى بها مع الكسرة للتخلص من البدء بالسكون، ثم تحركت بالضم اتباعاً لحركة عين الفعل وهذا مما عرفه القدماء.

ومن أمثلة الإتيان في الحركات العدول عن ضم هاء الغائب، فالأصل فيها الضم، إلا أنها تكسر إتياناً لما قبلها، قال ابن مالك: "وهاء مضمومة للغائب وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرهما غير الحجازيين"^(٢). قال زيد القرالة: "فضم هاء الغائب هو الأصل ... لكن بقاءها على هذا الأصل يمثلُ نشازاً صوتياً، عدل عنه من خلال قانون المماثلة"^(٣). فالأصل أن يقال: فيء وإيئة وبه بضم الهاء فيها جميعاً، لكن لما سُبقت الهاء بكسرة طويلة أو قصيرة كُسرت هاء الضمير معها مماثلة لها، ذلك لأن الانتقال من الكسر إلى الضم ثقيل، والنطق به يظهر نشازاً صوتياً واضحاً: فلجأت العربية إلى المماثلة بين الحركتين لتحقيق الانسجام الصوتي من جهة، وللتخلص من الثقل من جهة ثانية، وبهذا يسهل النطق ويخفُ الجهد المبذول. قال الدكتور رمضان عبد التواب: "تتأثر حركة الضم في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر (سَ) والجمع المذكر (هُم) والجمع المؤنث (هُنَّ) والمثنى (هُمَا) - بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة أو ياء، فتقلب الضمة كسرة، مثل: بِرَجُلِهِ ← بِرَجُلِهِ، فيء ← فيء، عليه ← عليه، ضربيته ← ضربيته، بصاحبيهم ← بصاحبيهم، قاضيهم ← قاضيهم، يهن ← يهن، بهما ← بهما"^(٤).

وقد حافظ الحجازيون على أصل حركة الضمير، فأبقوه مضموماً أبداً، قال سييويه: "وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديه مال، ويقولون "فخسفنا به وداره هو الأرض" (٥) " (٦).

(١) سر صناعة الإعراب، ١/ ١١٦.

(٢) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ص ٥٤، عن تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٢٤.

(٣) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ص ٥٤.

(٤) التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص ٢٥، وانظر فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

(٥) القصص: ٨١.

(٦) الكتاب، ٤/ ١٩٥.

وقال أيضاً: "واعلم أن قوماً من ربعة يقولون منهم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكّن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة إذا فصلت بين الهاء والكسرة" ^(١) وأضاف قائلاً: "وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة منّين، لما رأوها تتبعها وليس بينهما حاجز، جعلوا الحـاجز بمنزلة نون منّين، وإنما أجري هذا مجرى الإدغام" ^(٢).

وفي قراءة حفص عن عاصم، قوله تعالى: "وما أنسانيه إلا الشيطان" ^(٣). فقد جاء ضمير الغائب في: أنسانيه مضموماً على الأصل. ومثل هذا قوله تعالى: "ومن أوفى بما عاهد عليه الله" ^(٤)، قال المبرد: "تقول عليه مال يا فتى بكسر الهاء من أجل الياء التي قبلها ... ومن لزم اللغة الحجازية قال: عليه مال" ^(٥).

قال ابن مالك: "ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضمّ مطلقاً وهو الأصل، فيقولون: ضربته ومررت به، ونظرت إليه، ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة، أو الياء الساكنة إتباعاً. وبلغت غيرهم قرأ القراء، إلا حفصاً في: وما أنسانيه إلا الشيطان، وبما عاهد عليه الله، وحمزة في: لأهله امكثوا في الموضعين، فإنهما قرءا بالضم على لغة الحجازيين" ^(٦).

ومن الأمثلة السابقة نتيّن أن الأصل في ضمير الغائب (الهاء) البناء على الضمّ، ومما خرج عن ذلك وجاء مكسوراً فهو مماثلة لكسرة سابقة أو ياء.

ولا تتصل مسألة إتباع الحركات بالضمير فقط، فقد قلبت الضمة فتحة مماثلة لفتحة تالية لها (الف). روى أبو بكر الزبيدي أن عوام الأندلس في القرن الرابع الهجري، كانوا يقولون: خيزران وسيكران، وهو نبت تدوم خضرته في القيظ، بدلاً من خيزران وسيكران ^(٧).

(١) الكتاب، ٤ / ١٩٦.

(٢) السابق، ٤ / ١٩٧.

(٣) الكهف: ٦٣.

(٤) الفتح: ١٠.

(٥) المقتضب، ١ / ٣٨.

(٦) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص ٢٦، نقلاً عن شرح التسهيل لابن مالك، ١ / ١٤٤ (ولم أعثر عليه في موطنه).

(٧) السابق، ص ٢٦، عن لحن العوام للزبيدي، ص ٥٤، ص ١٢٤.

فالهدف من هذا كُلهِ المجانسة الصوتية، والمماثلة بين الأصوات المتنافرة أو المتباعدة، " ولكي يحققوا ذلك أتوا بلفظة ثانية لا معنى لها، بل إنهم في بعض الأحيان ذهبوا إلى أبعد من ذلك فخالفوا في الثانية حتى حين يكون لها معنى صورتها المعجمية المعروفة، مبدلين حركاتها الأصلية الصحيحة إلى حركات أخرى لا يقبلها الاستعمال العادي، في سبيل أن تكون الرنة متزنة والجرس متساوٍ" (١) ولا شك أن أحسن مرتبة في الإتيان من ناحية التجانس الصوتي، أن يكون الدال الثاني مكوّناً مع الأول مجانسة صوتية تستريح إليها النفس حتى وإن لم يكن لهذا اللفظ معنى على الإطلاق (٢).

ومن المحدثين من تناول (هاء) الضمير بالبحث ضمن قانون المماثلة، وسمّاه قانون التقريب، وذلك الدكتور الطيب البكوش، حيث علّل سبب تغيير حركة الضمير (الهاء) من الضم إلى الكسر وبين لماذا لم تتحوّل إلى فتحة، وتحدّث أيضاً عن كسر لام الجر وبين سبب فتحها مع ضمير الغائب، قال: "الحركات:

أ- لَ ← لَهْ، بِهْ ← بِهِ. نلاحظ هنا (الحديث للطيب البكوش) أن التقريب العادي هو في (لَهْ). أمّا (بِهْ) فإنها لم تصبح (بَهْ)؛ لأن الباء حرف شفوي وأقرب الحركات إليه الكسرة وقريب منها حركة الهاء بأن أصبحت ضميتها كسرة، واجتنب الفتحة حتى لا تلتبس بالموث، بينما اللام هنا حرف أدنى حنكي وأنسب الحركات له الفتحة ومع ذلك فإن "قضاة" كانت تقول: "بَهْ وَلَهْ" وواضح أن اضمحلال هذا النطق تبرّره المعطيات الصوتية" (٣).

فالأصل في لام الجر أن تكون مكسورة، لكنها جاءت مسع ضمير الغائب (الهاء المضمومة) مفتوحة، وذلك لأن الانتقال من الفتح إلى الضم أسهل من الانتقال من الكسر إلى الضم، حيث إن قانون التقريب قد أثر في هذه اللام فغيّر حركتها من الكسرة إلى الفتحة، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "قانون المماثلة يدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب" (٤).

(١) بعض مظاهر التطور اللغوي، ص ٦٠.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٧١.

(٤) لحن العامة والتطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، ص ٣٧.

وعلى أساس ظاهرة التقريب يمكن تفسير اختلاف اللهجات العربية، حيث إن بعض العرب يقول (مفعِل) بكسر الميم والأصل فيها (مَفْعِل) بضم الميم، وذلك نحو: "مِنْذِرٌ وَمِهْمِلٌ وَمِينَعِدٌ" والأصل فيها "مُنْذِرٌ وَمُهْمِلٌ وَمُنْعِدٌ"، ومثل هذا كثير. قال سيبويه: "وقد يكسرون أول الحرف لما بعده من الكسرة والياء، وهي لغة جيدة، وذلك قول بعضهم: ثِدِي وَحَقِّي وَعِصِّي وَجِثِّي" (١).

ولقانون النبر أثر في هذه المائلة، حيث إن مقاطع الكلمة تتجه في حركاتها نحو المقطع المنبور، أي أن نطق المتكلمين للكلمة الواحدة يختلف من لهجة إلى أخرى من حيث موقع النبر القوي فيها، خاصة وأن تغيير موقع النبر في الكلمة العربية ليس له أثر في تغيير الدلالة، يقول بروكلمان: "وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك في النطق الحالي للعربية القديمة أيضاً، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة، نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً، تلك الحركة التي تتأثر هي الأخرى بالأصوات الصامتة المحيطة بها" (٢).

ومن ظواهر المماثلة التي تحدث في الحركات بتأثير المقطع المنبور، تحول الفتحة إلى كسرة في مثل: سِنِين وأصلها سَنِين جمعُ سَنَةٍ، يقول بروكلمان: "كما تتحول الفتحة (a) والضمة (u)، أحياناً في المقطع المفتوح، ودائماً في المقطع المغلق إلى ضمة (u) أو كسرة (i) بتأثير ما بعدهما من ضمة طويلة (ū) أو كسرة طويلة (ī)، مثل: sanīna ← sinīna "سِنِين" ومثل: kasiy ← kisiy "كَسِي"، ومثل صيغ الاسم "فَعُول" و "فَعِيل" التي تتحول في العربية القديمة إلى "فَعُول" و "فَعِيل" (٣).

ومن آثار المماثلة بين الحركات، ضم ميم "مُنْذُ" مماثلة لضمة الذال والأصل فيها الكسر، يقول الدكتور رمضان عبد التّوّاب: "وقد حكى عن بني سليم: ما رأيته مِنْذُ ست بكسر الميم (٤)، وهذا كَلَّةٌ (يقصد مِنْذُ في السّاميات) يدلُّ على أن أصل (مُنْذُ) العربية: (مِنْ + ذو) فقلبت كسرة الميم ضمةً تأثراً بضمة الذال بعدها" (٥) وهذا ما ذكره ابن يعيش، حيث قال: "ومِنْذُ" مركبة عند الكوفيين، قال قومٌ منهم إنها مركبة من (مِنْ وإِذْ) وإنما غَيَّرُوا عما كانا عليه

(١) الكتاب، ٤ / ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢) فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

(٣) السابق، والصفحة نفسها.

(٤) لسان العرب، مادة "مُنْذُ".

(٥) التطور اللغوي مظهره وعمله وقوانينه، ص ٣٢ - ٣٣.

في الأفراد بأن حُذفت الهمزة ووُصلت من بالذال وضُمَّت الميم فصارت منذو، وفرّقوا بذلك بين حال الأفراد والتركيب، والذي حملهم على ذلك قول بعض العرب في منذ (مِنْذُ) بكسر الميم يدلُّ أن الأصل من. وذهب الفراء منهم إلى أنها مركبة من (من وذو) التي بمعنى الذي، وهي لغة طيء نحو قول الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت^(١)

والإمالة ضرب من ضروب التجانس عند القدماء، قال ابن جني: "معنى الإمالة هو أن تنحو بالألف نحو الكسرة، فتُميل الألف نحو الياء، لضرب من تجانس الصّوت، وذلك قولهم في "عالم" عالم، وفي "سالم" سالم، وفي "جالس" جالس وفي "رمى" رمي وفي "سعي" سعي، ونحو ذلك"^(٢) والغاية من الإمالة عند ابن يعيش التقريب والمشاكلة، قال: "والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل"^(٣).

لقد عرف القدماء علّة الإمالة، وهي تنافر الفتحة والياء، فأرادوا أن يقربوا الألف من الياء، والفتحة من الكسرة، وما كان ذلك إلا للتقريب بين المتنافرين، قال ابن يعيش: "في الإمالة قربوا الألف من الياء، لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتنافرا، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار الصوت بينَ بينَ، فاعتدل الأمرُ بينهما وزال الاستتقال الحاصل بالتنافر"^(٤). وهذه رؤية المستشرقين للإمالة، قال بروكلمان: "في كثير من اللهجات العربيّة تتحول الفتحة الطويلة (ā) إذا لم تبق بسبب الهمز أو أصوات الحلق (ē) الكسرة الطويلة الممالة، وذلك بتأثير الكسرة القصيرة الخالصة (i) التي قبلها ونادراً بتأثير الكسرة القصيرة الخالصة (i) التي بعدها مثل: kitāb ← kitēb / كتاب ومثل: "lākin ← lēkin / لكن"^(٥)

ومن آثار قانون المماثلة قلب كسرة الميم في صيغتي اسم الآلة (مِفْعَل ومِفْعَلَة) فتحة، وذلك نحو، مَكْبَس، ومَشْرَط، ومَقْوَد، ومَطْرَقَة وغير ذلك كثير والأصل فيها جميعاً كسر الميم

(١) شرح المفصل، ٣/ ١٤٧، والبيت من أبيات خمسة أوردها أبو تمام في الحماسة لسان بن الفحل الطائي.

(٢) اللّمع في العربية، ص ٢٣٩.

(٣) شرح المفصل، ٩/ ٥٤.

(٤) شرح المفصل، ٩/ ٥.

(٥) فقه اللغات الساميّة، ص ٦٤.

وليس فتحها، لكن المتكلم اعتاد أن يقلب الكسرة فتحة مماثلة للفتحة التي تأتي في المقطع الثاني من الاسم، وذلك مماثلة كلية مدبرة منفصلة:

mikbas ← makbas

ومثلها مسطرة والأصل مسطرة.

Miṣṭarah ← Maṣṭarah

فقد تأثرت الكسرة رجعيًا بالفتحة فقلبت فتحة مماثلة تامة لها.

ومما تحدث فيه مماثلة بين الحركات، جمع المؤنث السالم، قال ابن عقيل: "إذا جُمع الاسم الثلاثي، الصحيح العين، الساكنها والمؤنث المختوم بالتاء، أو المجرد عنها، بألف وتساء اتبعت عينه فاءه في الحركة مطلقاً، فنقول في "دَعَدَ" "دَعْدَات" وفي جَفَنَ "جَفَنَات"، وفي "جُمِلَ وبُسِرَ" جُمَلَات بُسِرَات" بضم الفاء والعين، وفي "هِنْدَ وكِسْرَة" "هِنْدَات وكِسِرَات" بكسر الفاء والعين" (١) وهذا ما ذكره الدكتور محيي الدين رمضان حيث قال: "ولأثرها في الكلام كان لابد من أن تكون ذا تناسب أي أن تساعد على تشكيل اللفظ صورة وخفة في النطق، دون أن يكون لذلك إجحاف بالمعنى، ففي جمع فِعْلَةٍ: فُعَلَاتٍ مثل غُرَفَات، خُطُوات، سُبُحات، وفِعَلَاتٍ مثل: كِسِرَات، عَيْنَات، خَيْطَات، تَوالت الضمتان والكسرتان فيها" (٢). وهذه مماثلة تقدمية كلية متصلة.

ومثل هذا أيضاً كسر فاء (فَعِيل وفَعَل) مماثلة لحركة العين منسهما وهي الكسرة الطويلة والقصيرة، وذلك ما ذكره سيبويه، حيث قال: "وذلك قولك: لَيْمٌ وشَهِيدٌ، وسَعيدٌ ونَخيفٌ، ورَغيفٌ، وبِخِيلٌ وبِئْسٌ، وشَهِيدٌ، ولِعبٌ، وضِجٌّ، ونِقْلٌ، وخِمٌّ. وكذلك فِعْلٌ إذا كان صفة أو فعلاً أو اسماً. وذلك قولك: رَجُلٌ لَعبٌ وَرَجُلٌ مِجٌّ، وهذا ما ضيغَ لَهُم، وهذا رَجُلٌ وَعِلكَ، وَرَجُلٌ جِئزٌ يقال جِئزَ الرجلُ غَصٌ ... وهذا عَيْرٌ نَعِرٌ، وفِخْذٌ". (٣)

ومما يدل على أن العرب كانوا يؤثرون المماثلة الصوتية في كلامهم، ما ورد عن بعض القبائل العربية من صور المماثلة بين الحركات كظاهرتي الوَهْم والوَكَم:

- الوَهْمُ: "هو كسر هاء (هم) وإن لم يسبقها ياء أو كسرة، فيقال: فيهم وعَنهم وبَيَّتهم" (٤).

(١) شرح ابن عقيل، ٤ / ١١.

(٢) في صوتيات العربية، الدكتور محيي الدين رمضان، ص ٢٠٩.

(٣) الكتاب، ٤ / ١٠٨.

(٤) فقه اللغة العربية، ص ٢٣٠.

وقد أشار سيبويه إلى هذا ووصف لغة هذه الظاهرة بالرداءة، حيث قال: "واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: مِنْهُمْ أَتَبِعُوهَا الْكُسْرَةَ، ولم يكن المسكنُ حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة" (١).

- وأما الوكْمُ: فهو كَسْرُ الكاف في بَكْمٍ وَعَلَيْكُمْ، فيقال، بَكْمٍ وَعَلَيْكُمْ (٢). وقد نسب سيبويه هذه اللغة إلى قبيلة بكر بن وائل، قال: "وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكُم، وبِكْم، شبهها بالهاء لأنها عُلِمَ إضممار وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضممار، وكان أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر، وهي رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الخطيئة:

وإن قال مولاهم على جَلِّ حادثٍ من الدهر ردّوا فضل أحلامكم ردّوا" (٣)

ووصف الأخفش هذه اللغة بأنها قبيحة أو منكرة، قال: "ومنهم من يجعل (عليكم وبكم) إذا كانت قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور بمنزلة درهم وذلك قبيح لا يكاد يُعرَف. وهي لغة لبكر بن وائل. سمعنا بعضهم يقول: عليكمي وبكمي" (٤).

أما المبرّد فقد وصف هذه اللغة بأنها غلطٌ فاحش، قال: "وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء، إذا كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضممار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي جاز من أجله ذلك في الهاء" (٥).

وللدكتور فوزي الشايب رأي في هذه اللغة يخالف فيه الآراء السابقة، فهو لا يقبل أن توصف هذه اللغة بالقبح أو الرداءة، فالمتكلم يرى أن لغته أفضل من غيرها من اللغات، يقول: "وللنحاة أن يصفوا هذه اللهجات بما شاءوا، فإن هذا لن يغيّر من حقيقة الأمر شيئاً، من أنها كانت لهجة لبعض العرب قديماً، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لوصفها بالقبح أو الرداءة، فالإنسان لا يخطئ في لغته التي نشأ عليها، ولا تخونه سليقته التي فُطِرَ عليها، وكل ما هنالك

(١) الكتاب، ٤/ ١٩٦.

(٢) فقه اللغة العربية، ص ٢٢٩.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٩٧.

(٤) معاني القرآن، الأخفش، ٢٨/١.

(٥) المقتضب، ١/ ٢٦٩ - ٢٧٠.

أن هؤلاء الناس مالوا إلى المماثلة بين الحركات في هذه المواقع، وما نستشعره فيها من قبـح ورداءة لا يرى فيه المتكلمون بها إلا غاية الحسن ومنتهى الفصاحة" (١).

صحيح أن المتكلم يرى في لغته الحُسْن والجمال، لكن هذا لا يعني أن لغته - بالضرورة - يجب أن تكون هي اللغة الفضلى، كما أن هذا لا يمنع أن توصف اللهجات بمثل ما وصفت به هذه اللهجة أو بغير هذا من الصفات. وهذا لا يضير العربية ولا أهلها، بل العكس هو الصحيح، فإن هذا يُحافظ على المستوى الفصح للغة العربية، ووصف اللغة بالرداءة أو القبح وصل إلى بعض اللغات التي جاءت عليها بعض القراءات القرآنية، دون أن يمس ذلك العربية أو القرآن بشيء لا قدر الله. لكن مستوى هذه اللغة أو تلك هو القبيح أو الرديء، والنحوي ناقد لمستويات اللغة، ولولا ذلك لكان كلامنا كله بمستوى واحد لا يُميّز جوده من رديئه، ثم لكانت اللغة العربية هذه الأيام كلغة العرب في الجاهلية، وهذا ما لم يكن. فتصنيف اللغات إذن يكون لصالح اللغة الأم نفسها. ويأتي التصنيف والوصف عادة قياسياً على المستوى الأعلى في اللغة. والله أعلم.

وقبل أن أبدأ بموضوع المماثلة القياسية (المماثلة والإعلال) أرى أنه من المفيد أن أعرض رأياً للدكتور تمام حسّان في ظاهرة المماثلة، التي أطلق عليها اسم المناسبة، يقول الدكتور تمام: "ومما يعود في الذوق العربي أيضاً إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة Vowel harmony فالمعروف أن الفتحة وألف المدّ من قبيل صوتي واحد، وأن الكسرة وباء المدّ من قبيل آخر، وأن الضمة وواو المدّ من قبيل ثالث، فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان من قبيلها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أي بحسب القاعدة، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها، أو على الأقل لا تناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها" (٢).

ويرى الدكتور تمام حسّان أن النحاة لم يسجلوا إلا حركة الكسرة في باب المناسبة، وتلك هي التي تقع قبل ياء المتكلم، ولكنه يضيف - حسب رأيه - حالات أخرى، يقول: "ولقد سجل النحاة تحت عنوان المناسبة حركة واحدة هي الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو "هذا

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص ٢٦٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٣.

كتابي". ولكننا (والقول له) نستطيع أن نضيف إلى ذلك عدداً من حركات المناسبة في مواقع أخرى ومن هذه الحركات ما يلي:

١- بناء الماضي على الضم لمناسبة واو الجماعة في نحو ضربوا فهذه الضمة لا يمكن تفسيرها إلا تحت عنوان المناسبة.^(١)

لا أدري كيف قرّر الدكتور تمام حسان أن النحاة لم يسجلوا تحت عنوان المناسبة إلا الكسرة، فما أعرّفه أنهم ذكروا الحركات جميعها في باب المناسبة، ثم إن بناء الماضي المتصل بضمير الجماعة (الواو) على الضم قد قرره القدماء كذلك، فهو عندهم من باب البناء العارض مناسبة للواو، قال ابن عقيل: "ما اتفق على بنائه وهو الماضي، وهو مبني على الفتح نحو: "ضربَ و انطلقَ" ما لم يتصل به واو جمع فيضمّ." ^(٢) فهذه إشارة واضحة إلى أنه قد ضمّ آخره عندما اتصل بضمير الجماعة (الواو) مماثلة. لهذه الضمة الطويلة (واو الجماعة)، وذلك دون أن يذكر ابن عقيل لفظ المماثلة. ولا يعني هذا أنني أوافق ابن عقيل في رأيه هذا، والذي يمثل رأي النحاة، كما أنني لا أوافق الدكتور تمام حسان أيضاً؛ فلام الفعل هنا ليست محرّكة بالضمة القصيرة كما يُظن، لكنها مختلطة الحركة متبوعة بضمة طويلة، أو هي محرّكة بضمة طويلة التي هي ضمير الفاعلين (واو الجماعة)، فلا يوجد ضمة قصيرة قبلها ويتضح ذلك مما يلي:-

كتبوا : katabū ، لعبوا : La<ibū ، شربوا : šaribū ، فلام الفعل متبوعة كما يظهر من الصورة الكتابية بضمة طويلة فقط هي (واو الجماعة)، وعليه فلا يصح القول في مثل هذه الحالة إن لام الفعل محرّكة بضمة قصيرة مناسبة لضمير الجماعة (الضمة الطويلة).

٢- تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضمّ في جميع حالاته الإعرابية نحو يضربون ولن يضربوا، ولم يضربوا فهذه الضمة للمناسبة أيضاً. ^(٣) إن هذه الحالة لا تختلف في شيء أبداً عن الحالة السابقة، فضمير الجماعة (ū) غير مسبوق بضمة قصيرة في الحالات الإعرابية الثلاث:

يضربون: yadribū ، لم يضربوا : Lam yadribū ، لن يضربوا : Lan yadribū فالباء (لام الفعل) جاءت متبوعة بالضمة الطويلة (ضمير الجماعة) وعليه فلا توجد حركة مناسبة في هذه الحالة.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٣.

(٢) شرح ابن عقيل، ١/ ٣٨.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٣.

- ٣- تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو نحو اضربوه، وذلك للمناسبة كذلك. (١)
- ٤- تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء في جميع الحالات الإعرابية نحو تضربين ولن تضربي ولم تضربي. (٢)

لم تُحرَّك لام فعل الأمر بالضم مناسبة للواو عند إسناده إلى ضمير الجماعة كما ذكر في الحالة الثالثة ، وكذلك بالنسبة للام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة هي الأخرى لم تحرك بكسرة مناسبة للياء، ولا يخرج الأمر عما قيل في الحالتين الأولى والثانية، وذلك أن لام الفعل هنا متلوة بحركة طويلة، الضمة الطويلة (ū) ضمير الجماعة، أو الكسرة الطويلة (ī) ياء المخاطبة، ولم تسبق أي من الحركتين بحركة قصيرة مناسبة لها، وذلك نحو اضربوه : idribūh فلا تظهر فيه حركة بين الباء التي هي لام الفعل، والضمة الطويلة (ū) التي هي ضمير الجماعة، ولا يجوز أن تكون هناك حركة أصلاً؛ لأنه لا يجوز اجتماع حركتين في العربية كما هو معلوم. وكذلك بالنسبة لياء المخاطبة نحو تضربين : tadribīna ، ولن تضربي : lan tadribī ولم تضربي : lam tadribī ، حيث إن الباء في الحالات الثلاث متلوة بالكسرة الطويلة، ولا وجود لكسرة قصيرة مناسبة للياء (للكسرة الطويلة)، كما يرى الدكتور تمام حسّان وجمهور النحاة.

- ٥- تحريك لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة لياء نحو اضربي (٣).
- وهذه الحالة لا تختلف عن الحالتين السابقتين، وعليه فلا داعي لتكرار ما قيل، ويتضح ذلك من صورتها الكتابية، اضربي : idribī .
- ٦- تحريك أواخر هذه الأفعال جميعاً بالفتحة عند إسنادها إلى ألف الاثنين نحو قولك: ضربا، يضربا، يضريان، لن يضربا، لم يضربا، اضربا. (٤)

إن أواخر هذه الأفعال غير متحركة بفتحة قصيرة كما يُعتقد، فلام الفعل متبوعة بفتحة طويلة هي ضمير الغائبين (ألف الاثنين)، ولا توجد بينها وبين لام الفعل حركة قصيرة، وذلك : darabā و yadribā و yadribān و lan yadribā و lam yadribā ، فلا وجود إذن للفتحة القصيرة بعد لام الفعل (الباء) كما هو واضح من الصور الكتابية لهذه الأفعال جميعها وذلك خلافاً لما يرى الدكتور تمام حسّان وجمهور النحاة. فلو كان الفعل مُحركاً

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٣.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

(٣) السابق، ص ٢٧٤.

(٤) السابق، والصفحة نفسها.

بفتحة قصيرة تسبق الفتحة الطويلة - وهذا لا يجوز - لكانت صورته الكتابية على النحو التالي: ضريبًا : darabāa ويضربان : yadribaān .

٧- إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف، فإن الفتحة التي على عين الكلمة والتي تعتبر الألف مدًا لها تبقى بعد حذف الألف في بعض تصريفات الفعل لتكون قرينة على الألف المحذوفة ويسمى النحاة حينئذ حركة الدليل. ومن تعبيراتهم المحفوظة في ذلك قولهم: " والفتحة قبلها دليل عليها" فهذه الفتحة في الحقيقة حركة لمناسبة الألف؛ لأنه لا يوجد فعل معتل الآخر بالألف دون أن تكون عين الكلمة فيه مفتوحة لمناسبة هذه الألف، ولا تسمى هذه الفتحة (حركة الدليل) إلا بعد حذف الألف أما والألف موجودة فهي للمناسبة (١).

إن ما أراه هو أن الفعل المعتل الآخر (الناقص) الذي آخره ألف لا تكون عينه محركة بفتحة قصيرة، ولكنها متبوعة بفتحة طويلة صورتها هذه الألف التي نراها والتي يتحدث النحاة عنها. أما الحركة التي تظهر على عين الفعل الناقص عنده إسناده إلى الضمائر، ليست دليلاً على الألف المحذوفة (الفتحة المقصورة) كما يظن الكثيرون، فقبل الحذف لا توجد حركة، وبعد الحذف (التقصير) توجد حركة، لكنها ليست حركة الدليل التي يتحدثون عنها ولا حركة عين الفعل، وقد سبق بيان هذه المسألة عند الحديث عن الإعلال بالحذف، والفعل الناقص، والنظام المقطعي، وعليه فلا داعي لتكرار ما ذكر، لكن لأبد من التذكير بذلك بإيجاز موضحاً بالكتابة الصوتية:

رمى : ramā ودعا : da>ā حيث تظهر لام الفعل متبوعة بفتحة طويلة (الألف) ولا توجد فتحة قصيرة بين عين الفعل و الفتحة الطويلة (الألف) كما ذكرت قبل قليل، وكما هو واضح من الصورة الكتابية للفعل. وعند اتصال الفعل الناقص بتاء التانيث تكون صورة الفعل على النحو التالي:

رمى + ت = رمات ← رمت: ramāt = ramā+t ← ramat ومثلها

دعا + ت = دعاء ← دعت: da<āt = da<ā+t ← da<at

فهذه الفتحة القصيرة (a) التي تظهر بعد عين الفعل ليست حركة العين ولا حركة الدليل، ولكنها الفتحة القصيرة الناتجة عن تقصير الفتحة الطويلة (ā ← a)، لتشكل المقطع المديد فيها وقد وضح هذا سابقاً. (٢)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٤.

(٢) انظر ص ٢٤٠ من هذا البحث.

- ٨- مما يدخل تحت المناسبة أيضاً إعراب المجاورة كما في " جُحِرُ ضِبٌّ خَرِبٌ " حيث يتضح المعنى بقرينة المعنوية، وهي قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها، فيصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهم من المحافظة على إعراب القاعدة. (١)
- ٩- ومما يُعدُّ من قبيل المناسبة أيضاً ما يسميه النحاة " الإتياع على اللفظ " فليس لهذا النوع من الإتياع مبرر من القاعدة ولهذا السبب لا يمكن تفسير الإتياع على اللفظ إلا في ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحل فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه. (٢)

إنَّ الحالتين السابقتين هما الحالتان اللتان تكون فيهما المماثلة أو المناسبة، وهما من حالات الإتياع التي تحدثتُ القداماء عنها، وقد عَرَضْتُ ذلك سابقاً. أمَّا الحالات السبع الأخرى فقد عَدَّها القداماء حركات مناسبة أو مجانسة أو إتياع أو مماثلة على اختلاف التسميات ولم يغفلوها كما يرى الدكتور تَمَام حَسَّان. والذي يراه الباحث أنه لا مناسبة فيها ولا تماثل كما وَضَّحَ ذلك من خلال عرضها في الصفحات الثلاث السابقة، وعليه فليس كل ما يُظَنُّ أن فيه مماثلة أو مجانسة هو كذلك؛ فكثير من الحالات التي يُظَنُّ فيها مماثلة هي خلوٌ منها كما في الحالات السابقة، يقول الدكتور جعفر عابنة: " وثانية هذه الحقائق أن حروف المد لا يُمكن أن تسبق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القداماء فالياء المدية لا تسبق بكسرة، والوا المدية لا تسبق بضمة، والألف لا تسبق بفتحة؛ لأن حروف المد هي نفسها حركات طويلة صرف. والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها. " (٣)

المماثلة الصوتية وأثرها في الإعلال (المماثلة القياسية)

إنَّ جُلَّ ما سبق ليس على درجة كبيرة من الأهمية في الموضوع مقارنة بما سيأتي، فالجانب الأهم هو المماثلة القياسية المطردة وهي ما تُعَرَضُ عادة تحت عنوان: " الإعلال بالقلب "، وخاصة التبادل بين الواو الياء، أي قلب إحداهما إلى الأخرى، يقول الدكتور أحمد

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٤.

(٣) نظرة في بعض الأوزان الصرفية، الدكتور جعفر عابنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج، (٢١-٢٢) السنة السادسة، ١٩٨٣، ص ٣٨-٣٩.

مختار عمر : " أماكن قلب الواو والياء التي يذكرها الصرفيون في باب الإعلال يمكن اعتبار معظمها من باب قلب الواو ياء بعد الكسرة تحقيقاً للمماثلة.^(١)

مماثلة الحركات لأشباه الحركات وقلب الحركة شبه حركة مماثلة للحركة.

كثيراً ما تقلب الحركة شبه حركة مماثلة لحركة أو شبه حركة أخرى، ويظهر ذلك في مثل: - تصغير الثلاثي الذي ثانيه فتحة طويلة (ألف)، وذلك نحو: ناب وباب ودار، حيث يرى الصرفيون أن هذه الألف يجب أن تُردَّ إلى أصلها الواوي أو اليائي، وإن كانت زائدة كما في الرباعي الذي ثانيه ألف نحو: ضارب قلبت الألف واواً مماثلة للضممة السابقة لها؛ وذلك: ضويزب.

والذي يراه الباحث أن علة قلب الألف هنا صوتية خالصة، وإن رافق ذلك علة وظيفية، فالوزن التصغيري للثلاثي - كما هو معلوم - " فُعَيْلٌ " بضم الأول وفتح الثاني، ثم إضافة ياء ساكنة (شبه حركة) ثالثة، أطلق عليها اسم " ياء التصغير ". فعند تصغير ما ثانيه ألف نلاحظ أن نشازاً صوتياً بارزاً سيكون، وذلك بعد ضم أول الاسم المراد تصغيره، حيث يجب على المتكلم أن ينتقل من ضم قصير إلى فتح طويل ثم إلى كسر مُمثلاً بـياء التصغير، وبذلك يكون قد نطق ثلاث علل مختلفة المخارج، كما في: ناب ← نايب : nuāyb ، فسالقت الضمة والفتحة والياء مما يسبب صعوبة كبيرة في النطق، ثم إن هذا لا يجوز لالتقاء الحركتين التقاء مباشراً (uā) ، ولذلك فقد لجأت العربية إلى التخلص من هذا المرفوض، وذلك عن طريق قلب الفتحة الطويلة (الألف) شبه حركة واو (w) وذلك مماثلة للضممة السابقة أو أن تكون الفتحة قلبت ضممة أولاً ثم قلبت الضمة شبه حركة وذلك حسب قانون التقريب، وإن كانت المماثلة بين الحركات وأشباه الحركات أمراً لا غرابة فيه^(٢). ويعملية القلب هذه تتم المماثلة بين ضممة الفاء وما يليها (شبه الحركة الواو المنقلبة عن الفتحة الطويلة الألف). هذا من الناحية الصوتية، أما من الناحية الوظيفية فإن الواو المنقلبة عن الألف تكون دالة على أصل هذه الألف وذلك على النحو التالي:

باب ← بايب ← بُويب: bāb ← buāyb ← buwayb

البنية العميقة ← البنية السطحية

باع ← بايع ← بَيَّيع: bā ← buāy ← buyay

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩.

(٢) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، ص ٢٠٩.

أما الفتحة التي تظهر بعد شبه الحركة (الواو أو الياء) الناتجة عن قلب الفتحة الطويلة (الألف) فهي حركة مجتلبة في الصيغة (فُعِيل) بفتح العين ، وذلك لعلة صوتية أخرى ، حيث لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في حشو الكلمة العربية حسب النظام المقطعي للعربية، فجاء بهذه الفتحة الخفيفة للانتقال من صامت إلى صامت وهما (الواو والياء أو الياء والياء) حيث تعد أشباه الحركات في النظام المقطعي من الصوامت، قال الاسترأبادي: "... فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المدّ ثقلاً، وهو الياء، لئلا يكون ثقلاً بمرة، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات وهو الفتحة، لتقاوم شيئاً من ثقلهما" (١). قوله " لتقاوم شيئاً من ثقلهما" يُقصد به ليتمكن النطق بهما؛ لأن نطق الصامتين في مقطع واحد متعذر في العربية.

وفعلت اللغة الشيء ذاته في تصغير الرباعي الذي ثانيه فتحة طويلة (أَلِف زائدة) نحو: كاتب وضارب وتصغيرهما كُوتَيْب وضُوَيْرِب على وزن " فُعَيْل" بضم الأول وفتح الثاني وكسر ما قبل الآخر كما يلي:-

كاتب	←	كُوتَيْب	←	كُوتَيْب
kātib	←	kuāyatib	←	kuwaytib
←	←	البنية العميقة للاسم المصغر	←	البنية السطحية للاسم المصغر الذي ثابته ألف

وبهذا تكون اللغة قد حققت ثلاثة مكاسب لغوية بعملية واحدة قوامها قلب الفتحة الطويلة (الألف) شبه حركة (واو : w) هي :

١- المماثلة بين حركة الفاء وهي الضمة وشبه الحركة الجديدة الواو وذلك عند قلب الألف واواً حيث يتحقق الانسجام الصوتي بين أصوات الكلمة الواحدة ويقل الجهد المبذول في نطقها.

٢- التخلص من الحرج المقطعي الذي يحصل في ما لو لم يتم القلب، وهو التقاء الحركتين التقاءً مباشراً كما بينت ذلك سابقاً.

٣- ردّ الألف إلى أصلها وهذه علة وظيفية.

ويعزّر ما ذهبت إليه رأي زيد القرّال التالي، قال : " وتقلب الحركة في التصغير إلى شبه حركة في (مال)، حيث تصغر هذه الكلمة وما شاكلها على مَوِيل: muwayl ، ولو بقيت الكلمة على وضعها بعد التصغير لجاءت على البناء التالي : مَائِل : muāy] ، ونلاحظ في هذا البناء أن الضمة، والفتحة الطويلة يتواليان، والحركات لا تتوالى، والمقطع الأخير في الكلمة

(١) شرح الشافية، ١/ ١٩٣.

يبدأ بحركة، والمقطع في العربية لا يبدأ بحركة، ولو افترضنا أن المقطع الأخير يتشكل من صوتي الياء شبه الحركة واللام، فإن هذا لا يبرر بقاء الألف دون قلب، لأن هذا النمط من المقاطع الأربعة لا تقبله العربية، فالمقطع في العربية لا يتشكل من الصوامت بمعزل عن الصوائت، ومن هنا كان لا بُدَّ من قلب الفتحة الطويلة إلى واو شبه حركة (w) فيكون بناء الكلمة (مُوَيْل) : muwayl ، وفي هذا البناء تتكون الكلمة من مقطعين ص ح / ص ح ص ص " (١). والمقطع الثاني الذي أشار إليه يكون في حالة الوقف لا الوصل، ففي حالة الوصل تتكون الكلمة من ثلاثة مقاطع وليس من مقطعين.

ومثل هذا يحصل في تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه فتحة طويلة (الف)، وذلك نحو: مفتاح حيث يُصَغَّرُ على الوزن التصغيري "فُعَيْعِل"، وعليه يكون مصغر "مفتاح" "مُفَيْتِيح" حيث قلبت الفتحة الطويلة كسرة طويلة مماثلة لياء التصغير، وذلك أن الياء والكسرة الطويلة من جنس واحد ويتم ذلك على النحو التالي:

مفتاح	←	مُفْتِيح	←	مُفَيْتِيح
miftāḥ	←	mufaytaḥ	←	mufaytiḥ
الاسم قبل التصغير	←	البنية العميقة للاسم المصغر	←	البنية السطحية

وتختلف عملية المماثلة هنا عما سبق حيث قلبت الحركة هنا حركة أخرى (ā ← ī) مماثلة لشبه الحركة (ياء التصغير)، وهذه المماثلة جزئية مقبلة منفصلة.

ومن صور المماثلة بين الحركات وأشباه الحركات في التصغير ما يظهر في تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه حركة طويلة (حرف مد)، حيث تقلب هذه الحركة شبه حركة (ياء) مماثلة لياء التصغير، وهروباً من حرج صوتي متحقق لو لم يحدث القلب، وذلك كما يلي:-

غزال	←	غُزَيَال	←	غُزَيَل
gazīl	←	gu/zay/āl	←	gu/zay/yil
الاسم قبل التصغير	←	البنية العميقة	←	البنية السطحية

حيث يكون المقطع الثالث من مصغر الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد مبدوءاً بحركة وهذا لا يجوز. وبقلب الحركة الطويلة (حرف المد) ياءً مماثلة لياء التصغير زال

(١) الحركات في اللغة العربية ، دراسة في التشكيل الصوتي، ص ٩٠-٩١.

الخرج المقطعي من الكلمة. ومثل تصغير غزال يكون تصغير عجوز ورغيف (أي ما كان ثانيه ضمة أو كسرة). وذلك:

عجوز ← عَجِيْوز ← عَجِيْز
<aJūz ← <uJaywiz ← <uJayyiz

حيث تشكلت حركة مزدوجة مرفوضة هي (wi) وبقلب الواو ياءً تخلصت العربية من هذا المكروه. وهذه مماثلة كلية مدبرة متصلة.

رغيف ← رَغِيْف ← رُغِيْف
ragīf ← ru/gay/if ← rugayyif

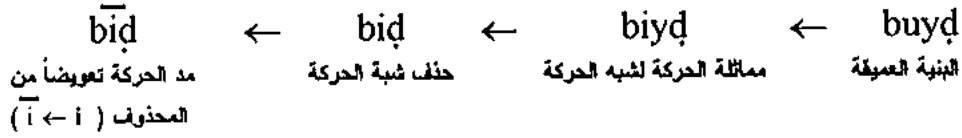
فالمقطع الثالث من الاسم المصغر في بنيته العميقة يبدأ بحركة كما هو واضح في الكتابة الصوتية وهذا لا يجوز، وتخلصاً من ذلك فقد تمت عملية المماثلة بين الحركة وشبه الحركة وذلك بقلب الكسرة الطويلة (ī) ياءً مماثلة لياء التصغير، وهي مماثلة كلية مقابلة مستصلة أيضاً. أما الكسرة التي تظهر في الصيغ الثلاث بعد شبه الحركة الناتجة وعن قلب الحركة الطويلة فقد جيء بها لغاية صوتية تتمثل بالفصل بين الصامتين لأن التقاءهما لا يجوز، وكانت الكسرة دون غيرها من الحركات مماثلة لياء التصغير. قال ابن عقيل: "إذا وقعت الألف بعد كسرة، وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار، مصابيح ودينار، وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال "غَزِيل" وفي "قَذال" قَذِيل" (١) وفي معرض حديث الدكتور عبد الصبور شاهين عن قلب الألف ياء قال: "أن تقع ياء التصغير قبل الألف في مثل: غَلِيم تصغير غلام. ويلاحظ أن الألف في (مصباح) وهي فتحة طويلة لم تقلب ياءً في (مصباح)، ولكنها قلبت كسرة طويلة، في الجمع والتصغير، فالتبادل واقع بين حركات فقط" (٢).

ويبدو أثر المماثلة بين الحركة وشبه الحركة واضحاً في صيغة جمع التكسير (فُعُل) للصفات التي مفرداتها المذكر على وزن "أفعل"، ومؤنثه "فعلاء"، وذلك نحو: "أبيض وأهيف وأغيد" وجمعها "بيض وهيف وغيد" ففي جمع أبيض مثلاً تتشكل حركة مزدوجة هابطة مرفوضة وذلك: "بَيْض" buyd، فنقلب الضمة كسرة مماثلة للياء لكن عملية القلب هذه لا تحل المشكلة، حيث تتشكل حركة مزدوجة هابطة جديدة: biyd (iy) وهي حركة مزدوجة

(١) شرح ابن عقيل، ٤/ ٢١٩.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٦.

مرفوضة، فتلجأ العربية إلى حذف شبه الحركة والتعويض منها بمدّ الحركة السابقة وذلك على النحو التالي:



ومثل كلمة "بيض" عوملت بقية الأمثلة التي على شاكلتها، وبهذا يكون وزن "بيض" "فيل" وليس "فعل"، قال الاستربادي: "فإن كان جمع "أفعل" كبيض وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً" ^(١) قال برجستراسر: "فالآحاد نوعان: الأول اتحاد الواو أو الياء الساكنة مع ضمة أو كسرة سابقة لها... والياء مع الضمة، منها ما يصير كسرة ممدودة أيضاً نحو: ببيض جمع أبيض وأصلها ببيض" ^(٢).

ومثل كلمة "بيض" "بيضان" جمع أبيض على وزن فعْلان (فيلان) والأصل "يَيْضَان" وذلك على النحو التالي:

abyad ← buydān ← biydān ← biḍān ← bīdān

فقد تمت المماثلة بين الحركة وشبه الحركة، وذلك بقلب الضمة كسرة مماثلة للياء، ثم حذفت شبه الحركة الياء وعوض منها بمدّ الكسرة وذلك لتشكل الحركة المزدوجة المرفوضة فيها، قال الاستربادي: "وفي فعْلان جمعاً نحو ببيضان" ^(٣) والصواب أن وزن "بيضان" "فيلان" وليس "فعْلان" كما قال الاستربادي.

ومن صور المماثلة بين الحركة وشبه الحركة ما يجري في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي نحو "مبيع" وأصلها "مبيوع" حيث تتابعت فيها شبه الحركة الياء (y) والضمة الطويلة (واو مفعول) فتشكلت منهما حركة مزدوجة مرفوضة وتخلصاً من هذا المرفوض لجأت العربية إلى المماثلة بين الحركة وشبه الحركة وذلك بقلب الضمة الطويلة كسرة طويلة مماثلة لشبه الحركة الياء، وذلك من نوع المماثلة الجزئية المقبلة المتصلة، ولكن

(١) شرح الشافعية، ٨٦ / ٣.

(٢) التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٠.

(٣) شرح الشافعية، ٨٥-٣.

الأمر لا يتوقف عند هذه الصورة، فالحركة المزدوجة الجديدة (yi) مرفوضة أيضاً، وتخلصاً منها تحذف شبه الحركة، وذلك على النحو التالي:

mabī<	←	mabyī<	←	mabyū<
حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة (yi)	←	المماثلة بين الحركة وشبه الحركة ← ū ← ī	←	البنية العميقة

- المماثلة بين الحركات

من صور المماثلة بين الحركة والحركة ما يحدث للفعل الثلاثي الأجوف المبني للمعلوم الذي على وزن "فَعْلٌ وَفَعِلٌ" وذلك نحو (طَوَّلَ وَهَيَّبَ)، وذلك بقلب الضمة فتحة في الواوي، وقلب الكسرة فتحة في اليائي مماثلة للفتحة التي تسبق شبه الحركة (الواو أو الياء) في الحالتين. وهذه مماثلة كلية مقبلة منفصلة، حيث تفصل شبه الحركة بين الحركتين في الحالتين. وبعد عملية المماثلة تسقط شبه الحركة من بينهما فتلتقي الحركتان القصيرتان مشكلتان حركة طويلة من جنسهما هي الفتحة الطويلة، ويتم ذلك على النحو التالي:-

طَوَّلَ: طال	←	ṭawula	←	ṭawala	←	ṭaala	←	tāla
البنية العميقة	←	مماثلة بين الحركتين	←	مقوِّط شبه الحركة من بين الحركتين	←	تشكل الحركة الطويلة (ā)		

ومثلها: هَيَّبَ

هَيَّبَ: هاب	←	hayiba	←	hayaba	←	haaba	←	hāba
--------------	---	--------	---	--------	---	-------	---	------

ومن صور المماثلة القياسية المطردة بين الحركات، ما يحدث للفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول بنوعيه الواوي واليائي، ففي الأجوف الواوي تقلب الضمة كسرة مماثلة للكسرة اللاحقة، وذلك مماثلة كلية مدبرة منفصلة، حيث تأثر الصوت الأول بالصوت الثاني وبينهما فاصل، وقد فصل بين الصوتين المتماثلين بشبه الحركة الواو (w). وبعد عملية المماثلة هذه تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين، فتلتقي الحركتان المتماثلتان القصيرتان (الكسرتان) معاً فتشكلان من جنسهما (كسرة طويلة: ī)، وفي ما يلي توضيح ذلك:-

- قَوْلٌ : قيل :

kuwila	←	kiwila	←	kiila	←	kīla
البنية العميقة	←	مماثلة الحركتين	←	سقوط شبه الحركة	←	تشكل الحركة الطويلة (ī)

وكذلك بالنسبة للأجوف اليائي المبني للمجهول نحو: بُعِ ← بِيْعَ
 buyi < a ← biyi < a ← bii < a ← bi < a

ومن صور المماثلة بين الحركات ما يحدث في وزن "افتعل" المبني للمجهول من الأجوف الواوي وذلك نحو: اقْتُودَ ← اقْتِيدَ، حيث تقلب الضمة كسرة مماثلة للكسرة اللاحقة لشبه الحركة، ثم تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متمثلتين، فتلتقي الحركتان القصيرتان، فتشكلان حركة طويلة من جنسهما هي الكسرة الطويلة، وذلك على النحو التالي:

iktuwida ← iktiwiida ← iktiida ← iktīda
 البنية العميقة ← مماثلة بين الحركتين u ← i ← مقووظ شبه الحركة من البنية السطحية وتشكل الحركة الطويلة من الحركتين القصيرتين.

حيث حدثت مماثلة كلية مدبرة منفصلة. وبذلك يتحول المبني للمجهول من "افتعل" إلى "افتيل" أي أن وزن اقتيد: افتيل وليس "افتعل"؛ لأن العين سقطت لوقوعها بين حركتين متمثلتين كما سبق توضيحه. أما من يرى أن المبني للمجهول هو: اقتود (١) وليس اقتيد، فتكون قد حدثت فيه مماثلة كلية مقبلة منفصلة حيث قلبت الكسرة ضمة مماثلة للضمة السابقة لشبه الحركة الواو، وذلك على النحو التالي:

iktuwida ← iktuwuda ← iktuuda ← iktūda
 البنية العميقة ← قلب الكسرة ضمة ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة u

ومن صور المماثلة بين الحركات ما يحدث في الفعل الناقص وذلك: في مضارع الفعل الناقص المرفوع تحدث مماثلة بين الحركات حيث تتحول الضمة (العلامة الإعرابية) كسرة مماثلة للكسرة السابقة لشبه الحركة الياء (y) التي هي لام الفعل في الناقص اليائي، وبعد عملية المماثلة تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متمثلتين، فتلتقي الحركتان القصيرتان (الكسرتان) فتشكلان حركة طويلة من جنسهما هي الكسرة الطويلة (ī)، وهذا توضيح ما جرى:

يرمي ← يرمي: yarmiyu ← yarmiyyi ← yarmii ← yarmi
 البنية العميقة ← مماثلة بين الحركتين u ← i ← مقووظ شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة (ī)

(١) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية. ص ٦٧، وانظر الكتاب، ٤/ ٣٤٢.

فالذي حدث هو مماثلة بين الحركتين مماثلة مقبلة كلية منفصلة. وأما شبه الحركة (الياء) فسقطت ، وما هذه الياء التي تظهر في آخر الناقص اليائي إلا كسرة طويلة (ī) . حيث يرى الصرفيون أن هذه حالة من حالات الإعلال بالتسكين بينما يرى النحاة أن مضارع الفعل الناقص المرفوع علامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل. والذي أراه أن الرأيين يحتاجان إلى إعادة نظر وذلك بناءً على ما بيئتُ سابقاً. فالياء في آخر الناقص اليائي المرفوع ليست ساكنة كما يرى الصرفيون ولكنها محذوفة، وليست هناك حركة مقدرة عليها كما يرى النحاة، لأن آخر الناقص المرفوع حركة، والحركة لا تُقدّر على الحركة.

وتماثل الحركة الحركة في مضارع الفعل الناقص المسند إلى واو الجماعة الذي على وزن تفعلون، وذلك نحو "ترمون" والأصل فيه "ترميون"، فتقلب الكسرة ضمةً مماثلة للضمّة الطويلة، حيث تتجه حركات الكلمة نحو المقطع المنبور ^(١). وبعد عملية المماثلة هذه تقع شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فتسقط، فتلتقي الحركتان المتماثلتان (ū ، u) ، ولكنها هذه المرة إحداهما طويلة والأخرى قصيرة. وهنا يرى الدكتور فوزي الشايب أن الحركة الطويلة قد امتصت الحركة القصيرة، حيث يقول: "فتتضم الحركات المتماثلة، أو يمتص ضمة العيسن الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل "ترمون" بوزن "تفعون" ^(٢). ولا أخالف الدكتور فوزي الشايب في ما ذهب إليه من أن شبه الحركة قد سقطت، لكن الذي أراه أن ما جرى بعد عملية المماثلة هو سقوط الحركة المزدوجة المتشكلة (yū) ، برمتها ثم مدّ الضمة القصيرة تعويضاً من المحذوف وذلك على النحو التالي:

- ما يراه الدكتور فوزي الشايب:

tarmūna	←	tarmuūna	←	tarmuyūna	←	tarmiyūna
امتصاص الحركة الطويلة للحركة القصيرة	←	سقوط شبه الحركة	←	مماثلة الكسرة للضمّة	←	البنية العميقة

- ما يراه الباحث:

tarmūna	←	tarmuna	←	tarmuyūna	←	tarmiyūna
مدّ الحركة تعويضاً من المحذوف (ū ← u)	←	سقوط الحركة المزدوجة برمتها	←	المماثلة	←	البنية العميقة

(١) فقه اللغات السامية، ص ٦٤.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٦٥.

ومن صور المماثلة بين الحركات كذلك ما يحدث لمضارع الفعل الناقص الواوي الذي على وزن "افتعل" وذلك نحو "يَدْعِي"، حيث إن أصلها "يَدْعُو"، فقلبت الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة وذلك مماثلة كلية مقبلة منفصلة وتم ذلك على النحو التالي:

yadda<iwu ← yadda<iwi ← yadda<ii ← yadda<ī
البيئة العميقة ← قلب الضمة كسرة ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الحركة الطويلة (ī)

ويمكن تفسير ما جرى على اعتبار أن الحركة المزدوجة قد حُذفت برمتها من آخر الفعل الناقص، ثم مَدَّت الكسرة تعويضاً من المحذوف وذلك على النحو التالي:

yadda<iwu ← yadda<i ← yadda<ī
البيئة العميقة ← سقوط الحركة المزدوجة برمتها ← مَدَّ الحركة القصيرة تعويضاً من المحذوف

وبناءً على التفسير الثاني يكون الفعل لا مماثلة بين حركاته. ولكن على أي من الحالتين فأخر الفعل كسرة طويلة (ī) وليس شبه حركة كما يُعتقد، وعليه فلا تقدير للضممة على آخره؛ لأن الحركة لا تُقدر على الحركة كما أن الحركة لا تقبل الحركة ولا تحتاج إليها.

وتحدث مماثلة بين الحركات في اسم الفاعل من الناقص اليائي المأخوذ من الفعل الذي على وزن "فعل"، وذلك نحو: قضى ← يُقْضَى ← مَقْضَى، حيث تقلب الضمة كسرة مماثلة للكسرة السابقة لشبه الحركة (الياء)، ثم تسقط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متمثلتين، فتلتقي الحركتان ويتشكل من الثفائهما حركة طويلة من جنسهما هي الكسرة الطويلة ويتم ذلك على النحو التالي:

mukaddīya ← mukaddīyi ← mukaddīi ← mukaddī
البيئة العميقة ← قلب الضمة كسرة ← سقوط شبه الحركة ← تشكل الكسرة الطويلة

ويمكن تفسير ما جرى على اعتبار أن الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) قد حُذفت برمتها من آخر الاسم، ثم عُوِّض من ذلك بِمَدَّ الحركة وذلك كالحالة السابقة، وتالياً توضيح ما جرى:

mukaddīyu ← mukaddīi ← mukaddī

المماثلة بين شبه الحركة وشبه الحركة وبين شبه الحركة والحركة.

كثيراً ما تحدث مماثلة بين شبه الحركة والحركة، وذلك بقلب شبه الحركة شبه حركة أخرى مماثلة للحركة، ومثال ذلك بقلب شبه الحركة الواو شبه حركة ياء ($y \leftarrow w$) مماثلة للكسرة، وذلك في وزن "انفعل" الذي مصدره "انفعال" من الأجوف الواوي، نحو: "انقياد" وأصلها "انقواد" وذلك كما يلي:

$inkiyād \leftarrow inkiwād$ ، فقد ماثلت الواو الكسرة مماثلة جزئية مدبرة متصلة.
ومن صور المماثلة التي تُقلب فيها الواو ياءً مماثلة لكسرة سابقة، ما يجري في مصدر الفعل الثلاثي الأجوف الذي يكون المصدر منه على وزن "فعل"، نحو: صام $\leftarrow$ صوام $\leftarrow$ صيام، ومثلها نيام وقيام، حيث تُقلب فيها جميعاً شبه الحركة الواو ياءً مماثلة للكسرة السابقة لها، وذلك كما يلي:

$siyām \leftarrow siwām$
 $niyām \leftarrow niwām$
 $kiyām \leftarrow kiwām$

وهذه مماثلة جزئية مقبلة متصلة.

وتحدث مماثلة بين شبه الحركة والحركة في جمع الاسم الثلاثي الأجوف الواوي الذي على وزن "فعل" نحو: "حوض" و"روض" والجمع "حياض ورياض" والأصل "حواض ورواض"، حيث قلبت شبه الحركة الواو شبه حركة ياء مماثلة للكسرة السابقة لها على النحو التالي:

$hiyād \leftarrow hiwād$
وهذه مماثلة جزئية مدبرة متصلة $riyād \leftarrow riwād$

ومثلها ثياب وسياط .

وتماثل شبه الحركة شبه الحركة في صيغة الجمع التي على وزن "أفعال" مما كان مفردة على وزن "فعل"، وذلك من الثلاثي الأجوف الواوي، نحو: يوم $\leftarrow$ أيام والأصل أيوام: $aywām \leftarrow ayyām$ حيث حصلت مماثلة كلية مدبرة متصلة، فقلبوا الواو ياءً مماثلة للياء.

وتحدث مماثلة بين شبه الحركة الواو وشبه الحركة الياء، وذلك بقلب الواو ياءً مماثلة للياء ويكون ذلك في الصفة المشبهة التي على وزن "فعل" وذلك من الثلاثي الأجوف الواوي

نحو: جيّد، وهَيّن، وسَيّد، ومَيّت حيث قلبت الواو ياءً مماثلة للياء، والأصل فيها : جَيّود، وهَيّون، وسَيّود، ومَيّوت وذلك كما يلي:

Jaywid ← Jayyid
haywin ← hayyin
saywid ← sayyid
maywit ← mayyit

وجميعها مماثلة كليّة مقبلة متصلة.

- وتحدث مماثلة أيضاً بين الواو والياء وذلك بقلب الواو ياء مماثلة للكسرة في الفعل الناقص الواوي الذي على وزن "فعل" نحو: "شَقِي" وأصلها "شَقُو":
šakiya ← šakiwa

قال سيبويه: "وتقول في مفعول من قويت: هذا مكان مقوي فيه، لأنهن ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك في فعلول من غزوت، وإنما حذّها "مقووّ"، كما أنّه إذا قال مفعول من شقيت قال مكان مشقوّ فيه، لأنها من الواو من شقوة وشفّاوة، ولم يدرك الواو ما يغيّرّها، إلا أن تقول مشقي فيمن قال أرض مسنيّة." (١)

وفي مثل محنيّة ومرضيّة ومسنيّة تحدث مماثلة بين شبه الحركة الواو وشبه الحركة الياء، وذلك بقلب الواو ياء مماثلة للياء السابقة مماثلة كليّة مقبلة متصلة، وذلك على النحو التالي:-

محنيوة ← محنيّة: mahniyyah ← mahniywah

قال سيبويه: "فالزم هذا التغيير كما ألزم مثل محنيّة البدل." (٢)

- مرضيوة ← مرضيّة: mardiywah ← mardiyah

- مسنيوة ← مسنيّة: masniywah ← masniyyah

(١) الكتاب، ٤/ ٤٠٧.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

قال سيبويه: "وقال يسئوها المطر وهي أرض مسئية، وقالوا مرضسي وإنما أصله الواو" ^(١) وقال أيضاً: "وقال في ما قلبت الواو فيه ياء من غير الجمع، البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي:-

وقد علمت عرسي ملكة أنني أنا الليث معدياً عليه وعاديا ^(٢)

فالأصل في "معدياً وعادياً": معدواً وعادوا، حيث قلبت الواو ياء مماثلة للكسرة كما يلي:

ma<diyyan ← ma<diwwan
<ādiyan ← <ādiwan

وتحدث مماثلة كلية مدبرة متصلة في مثل كوي ولوي وشوي حيث تقلب الواو فيها ياء مماثلة للياء ثم تدغم الياء في الياء، وذلك طلباً للخفة، قال سيبويه: "وتقول في "فعل" من شويت شي قلبت الواو ياء حيث كانت ساكنة بعدها ياء، وكسرت الشين كما كسرت تاء عتي وصاد عصي كراهية الضمة مع الياء، كما تكره الواو الساكنة وبعدها الواو." ^(٣) وقال أيضاً: "وقالوا قرن ألوى وقرون لي سمعنا ذلك منهم." ^(٤) وتالياً توضيح ذلك:

kayy ← kawy
luyy ← luwy
šiyy ← šiwy

قال بروكلمان: "وفي العربية القديمة تتأثر (aw) بالياء التي تأتي بعدها فتتحول إلى (ay)؛ مثل: kawyun ← kayyun "كي" ^(٥)

وتحدث مماثلة بين الواو والياء في صيغة "فيعال" و "فيعول" من قام ودار، حيث تقلب الواو فيهما ياء مماثلة لياء، وذلك في "ديار وقيام" وأصلهما "ديوار وقيوام" و "ديور وقيوم

^(١) السابق، ٤ / ٣٨٥.

^(٢) السابق والصفحة نفسها، والعرس بالكسر زوجة الرجل، والبيت كناية عن فخرة بشجاعته، الكتاب، ٤ / ٣٨٥، الحاشية رقم (٢) ٣٨٥، الحاشية رقم (٢).

^(٣) السابق، ٤ / ٤٠٤.

^(٤) السابق والصفحة نفسها.

^(٥) فقه اللغات السامية، ص ٦٧.

"وأصلهما " ديور وقيوم "، فقلبوا الواو فيها جميعاً ياءً مماثلة لياء فيعال وفيعول، وذلك على النحو التالي:

daywār ← dayyār
kaywām ← kayyām
daywūr ← dayyūr
kaywūm ← kayyūm

قال سيبويه: "ومما قلبوا الواو فيه ياءً ديَار وقيَام، وإنما كسان الحدَّ قيوام وديوار وقالوا "قيوم وديور" وإنما الأصل "قيوم وديور" لأنهما بنيا على فيعال وفيعول." (١) وهذا من نوع المماثلة الكلية المقبلة المتصلة.

وقد تحدث المماثلة على مرحلتين حسب قانون التقريب، وذلك بقلب شبه الحركة شبيهه حركة مماثلة للحركة، ثم قلب شبه الحركة الجديدة حركة مماثلة للحركة الأصلية؛ وذلك بقلب الواو ياء مماثلة جزئية للكسرة، ثم قلب الياء كسرة مماثلة كلية للكسرة الأصلية كما في "قيمة" وأصلها "قِوْمَة"، حيث قلبت الواو ياءً ثم قلبت الياء كسرة مماثلة للكسرة:

kiwmah ← kiymah ← kiimah ← kīmah
البنية العميقة ← قلب الياء واو مماثلة ← قلب الياء كسرة مماثلة ← تشكل الكسرة الطويلة من الكسرتين
جزئية للكسرة ← كلية للكسرة

وهذا ما يراه أستاذي الدكتور سمير ستيتية، حيث يقول: "وتفيدنا معرفة الحركات المركبة، والتمييز بينها وبين الحركات غير المركبة، في معرفة التغيرات الصرفية التي تحدث في مواقع مختلفة، فالتغير الذي حدث في كلمة (قِوْمَة) حتى أصبحت (قيمة) يوضح لنا حقيقة ذلك. فالواو والكسرة التي قبلها تمثلان قيمتين مختلفتين على نحو ما وضحنا. ونظراً لأن الكسرة أمامية والواو خلفية، ونظراً لأن الانتقال من الأمام إلى الخلف مباشرة يحتاج إلى جهد عضلي زائد عند النطق. فقد تحولت الواو إلى ياء لمناسبة الكسر الذي قبلها، وكانت هذه هي المرحلة الأولى من مراحل التغير، وذلك كما هو مبين في التمثيل الآتي:

qiyma ← kiwma
ij ← iw

(١) الكتاب، ٤ / ٣٦٧.

ولمّا كان بالإمكان استبدال حركة طويلة بالكسرة والياء معاً، فقد دل هذا على أن اجتماع الكسرة والياء (في البنية التي قبل البنية السطحية sub surface form وهي (qijma) إنما هو اجتماع حركتين في حركة مركبة واحدة. ولمّا كان الأمر كذلك فقد كان استبدال حركة طويلة بهما أمراً مفروغاً من مناقشته . وهذه هي المرحلة الثانية من مراحل تغير هذه الكلمة، وذلك كما هو مبين في التمثيل الآتي :

qiima ← qijma

(١) ii ← ij

وهذا ما أميل إليه فعملية المماثلة تسبقها عملية تقريب في مثل هذه الحالة.

ومما تحدث فيه مماثلة على مرحلتين حسب قانون التقريب، اسم الفاعل من المثال اليائي المزيد بالهمزة، نحو أيقن ← ميقن ← موقن ومثلها أيسر ← ميسر ← موسر، حيث تقلب شبه الحركة الياء شبه حركة واو مماثلة جزئية للضمة، ثم تحدث مماثلة أخرى، وذلك بقلب شبه الحركة الواو ضمة مماثلة كليّة للضمة، ويتم ذلك على النحو التالي:

muyḳin	←	muwḳin	←	muḳin	←	mūḳin
البنية العميقة	←	قلب الياء واو مماثلة	←	قلب الواو ضمة مماثلة	←	تشكل الحركة الطويلة (ii)
		جزئية للضمة		كليّة للضمة		

ومثلها كلمة موسر:-

muysir ← muwsir ← muusir ← mūsir

فعملية المماثلة قد تمت على مرحلتين حسب قانون التقريب كما هو موضح. وفي كلمة ميزان تمت المماثلة على مرحلتين، حيث قلبت شبه الحركة الواو شبه حركة ياء مماثلة جزئية للكسرة السابقة لها ثم قلبت شبه الحركة الياء (المنقلبة عن الواو) كسرة مماثلة كليّة للكسرة، وبذلك تلتقي كسرتان قصيرتان فتتشكل من التقائهما كسرة طويلة وذلك كما هو مبينٌ تالياً:

miwzān	←	miyzān	←	miizān	←	mīzān
البنية العميقة	←	قلب الواو ياء	←	قلب الياء كسرة	←	تشكل الكسرة الطويلة من الكسرتين

ومثل ميزان ميعاد وأصلها مواعد وميقات وأصلها موقات.

يتبين من كل ما سبق أن قانون المماثلة من القوانين الصوتية الفاعلة في العربية، ولعله من أقوى هذه القوانين فقد عمل في الصوامت والحركات وأشباه الحركات، وكان له أثره

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥٢ - ١٥٣.

الواضح في تشكل البنية العربية. كما أن لقانون المماثلة أثره الكبير في اختصار الجهد المبذول في النطق، وفي المجانسة بين أصوات الكلمة الواحدة وبين مقاطعها ثم السلسلة الكلامية بأكملها، يقول الدكتور قسطندي شوملي: "وتعدّ المماثلة والمخالفة والإدغام والقلب والإطباق، من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى تغيير الهيئة الصوتية للكلمة وهكذا فإن الكلمة لا تثبت على صورة صوتية واحدة بل هي في تغير دائم ومستمر." (١)

ومما هو جدير بالذكر هنا أن العلماء يرون أنه لا تجوز المماثلة إلا في الأصوات المتقاربة في المخارج أو الصفات، ولا يمكن أن تكون مماثلة في ما عدا ذلك، وهذا ما أكدّه الدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور رمضان عبد التّواب والدكتور إبراهيم أنيس وغيرهم، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "غير أن الذي نود أن نؤكدّه هنا، ولا نمل من تأكيده أبداً، حتى يصبح من المفاهيم البديهية لدى الدارسين، هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين ليتم التأثير إبدالاً أو مماثلة. وأضاف يقول: هذه العلاقة ترجع إلى اعتبارين أساسيين:-

الأول : تقارب المخرج أو اتحاده.

والثاني: كون الصوتين من مجموعة واحدة من الصوامت أو الحركات. فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عنه مخرجاً. كما لا يصحّ القول بأن صوتاً من جنس الصوامت يُبدل من صوت من جنس الحركات فستأن ما بين المجموعتين من كل جانب" (٢). وقال الدكتور رمضان عبد التّواب: "ونحب أن نشير في نهاية حديثنا عن قانون المماثلة إلى شيء مهم، وهو أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه في المخرج جداً، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس." (٣)؛ فالمماثلة يشترط فيها وجود علاقة بين الصوتين من تجانس أو تقارب. (٤)

(١) مدخل إلى علم اللغة الحديث، ص ١١٩.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٩.

(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٧١.

الفصل السادس
الإعلال والمزدوج
الحركي

الحركة المزدوجة مفهوم حديث لم تعرفه الدراسات اللغوية العربية التراثية، ولم يتحدث أحد من النحاة عنه، لا بشكل مستقل ولا بشكل عرضي. ولم يذكر هذا المصطلح أو ما يرادفه في كتبنا التراثية. لكن النحاة لم يجهلوا أن اجتماع الحركة مع شبه الحركة مسستقل، وذلك مثل اجتماع الضم والكسر، والكسر والضم، والضم والضم، والكسر والكسر، فقد تنبّهوا إلى هذا وأشاروا إليه كثيراً. أما الفتحة فقد عرفوا أنها أخف الحركات وأن اجتماعها مع شبه الحركة لا يشكّل ثقلاً مكروهاً في العربية.

أما المحدثون فقد تنبّهوا للحركة المزدوجة، واختلفت آراؤهم في ماهية هذا المركب، من جهة، وفي وجوده في العربية من جهة أخرى، قال الدكتور أحمد مختار عمر: "هل يوجد هذا النوع من العلل في اللغة العربية؟ سبق أن ذكرنا - والحديث له - أن العلة المركبة تقتضي انتقال اللسان أثناء النطق بها من موقع نطق علة إلى موقع نطق علة أخرى، وأن العلماء اختلفوا في تحليلها:

- أ - فمنهم من اعتبرها علة واحدة تقوم بوظيفة فونيم واحد.
- ب - ومنهم من اعتبرها تتابعاً من العلل المنفصلة.
- ج - ومنهم من اعتبرها علة + نصف علة، يقوم فيها نصف العلة بوظيفة الصوت الساكن " (١).

أما عن وجود الحركة المزدوجة في العربية فيقول: "إذا أردنا بوجوده (يقصد هذا النوع من العلل) مجرد إمكانية العثور عليه في بعض الأمثلة أو الكلمات بغض النظر عن دوره الوظيفي في اللغة، أو فسّرنا العلة المركبة بأحد التفسيرين: ب أو ج السابقين فهذا النوع موجود ولا شك، فاللغة العربية تحوي التتابع (ay) و (aw) وقد أطلق ferguson على هذين التتابعين مصطلح "diphthong" كمضاد للعلة الطويلة (ē) و (ō) مع نصّه على أن هذا "دون اعتبار المعنى الفني للمصطلح" (٢).

وهذا ما يراه الدكتور عبد الرحمن أيوب، قال: "وفي العربية كلمات توجد فيها حركات مزدوجة، ولكن من الأوفق (عند الدراسة التنظيمية - يعني الفونولوجية) اعتبار كل منهما صوتين منفصلين بالرغم من أنها من الناحية الوصفية البحتة لا تفترق عما نسميه في لغة كالإنجليزية بالحركات المزدوجة. ومثال ذلك في العربية "أو" و "أي" فعند النطق بالكلمة الأولى

(١) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٠٣.

(٢) السابق، ص ٣٠٣-٣٠٤.

يتخذ اللسان وضعه في منطقة الحركات للنطق بالفتحة التي تلي الهمزة، ثم لا يلبث أن يتحسّر منه لاتخاذ موضع جديد هو موضع الكسرة^(١).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن العربية تشتمل على الحركة المزدوجة الهابطة والحركة المزدوجة الصاعدة، يقول: " وتشتمل اللغة العربية على النوعين، فالهابط في مثل " بَيْتَ"، والصاعد مثل "يَسْرَ" " (٢).

وأنكر الدكتور كمال بشر أن يكون في "حَوْضَ وَيَيْتَ" حركة مزدوجة، قال: " وقد وهم بعض السدارسين فظن أن الواو والياء في [حَوْضَ وَيَيْتَ] جزءان من حركة مركبة diphthong وهو وهم خاطئ ولا شك، إذ الحركة المركبة وحدة واحدة one unit والموجود في " حَوْضَ وَيَيْتَ " ليس وحدة واحدة، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في (حَوْضَ) والفتحة والياء في (وَيَيْتَ) " (٣). ويعلق الدكتور أحمد مختار عمر على رأي الدكتور كمال بشر قائلاً: " وقد تبين مما سبق (بعد أن عرّض بعض الآراء في المسألة) أنه ليس ثمة وهم، وإنما هو مجرد اختلاف في المصطلح، أو في تفسير المصطلح بتعبير أدق. ولا يصح اعتبار العلة الطويلة في اللغة العربية كعلة مركبة؛ لأنها علة بسيطة لا يغير اللسان موضعه أثناء النطق بها حتى لو طال امتدادها " (٤).

أما أستاذي الدكتور سمير ستيتية فيرى أن العربية الفصيحة كما هي على السنة قراء القرآن الكريم تخلو من الحركات المركبة (الحركات المزدوجة)، يقول: " وهناك سؤال يرد كثيراً، وهو: هل الحركة المركبة موجودة في العربية أم لا؟ أما على مستوى الصيغة السطحية surface form ، فذلك رهن بطريقة نطق العربية الفصيحة. وبكفي أن نعلم أن العربية كما ينطقها قراء القرآن الكريم في العالم العربي، ليس فيها حركات مركبة. لكن العربية الفصيحة هذه، فيها حركات مركبة في الصيغة قبل السطحية surface form وقد نجد حركات مركبة في بعض اللهجات المحكية، حتى على مستوى الصيغة السطحية وذلك كما يحدث في بعض اللهجات المحكية، حتى على مستوى الصيغة السطحية وذلك كما يحدث في بعض اللهجات في العراق ولبنان وغيرهما، فيقولون مثلاً: [ein] "عين" وذلك بتحويل الحركة الطويلة المفردة [ē] إلى حركة مركبة [ei]. وكثيراً ما نسمع [beit] "بيت" وذلك

(١) أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، ص ١٧٢.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٦١.

(٣) علم اللغة العام، الأصوات، الدكتور كمال بشر، ص ٨٥.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٠٥.

بتحويل الحركة الطويلة المفردة، إلى حركة مركبة كذلك. لكن هذه الكلمات، عندما تنطق على أصلها الفصحى، فإنه لا يكون فيها حركات مركبة، بل يكون في كل منها حركتان مفردتان بحيث يكون لكل واحدة من هاتين الحركتين وظيفة فونولوجية مستقلة عن الأخرى^(١). ويرى الدكتور عمر صابر عبد الجليل أن العربية تشتمل على الحركة المزدوجة في مثل "يئت" و"خوض"^(٢).

كما يرى الدكتور فوزي الشايب أن العربية تحتوي على الحركة المزدوجة، يقول: "وتحتوي اللغة العربية على هذين النوعين من المزدوجات أي الهابط والصاعد"^(٣) أما الدكتور إبراهيم السامرائي فينكر وجود الحركة المزدوجة في العربية ويعلل ذلك بقوله: "فمن شروط الحركة المزدوجة أن تمثل وحدة صوتية فونولوجية وظيفية واحدة تحتل موقع الحركة في المقطع الصوتي. وهذا لا يوجد في العربية"^(٤) ومن الذين يثبتون وجودها في العربية في كثير من الصيغ عبد الله الكناعنة حيث كتب رسالة ماجستير فيها^(٥).

أما المستشرقون فيرون أن العربية تحتوي على الحركة المركبة (الحركة المزدوجة)، قال هنري فليش: "ومع ذلك ففي العربية مصوتان مزدوجان هما: أو (aw) و (ay) في مثل "قوم" و "ليل" و"^(٦). وقال بروكلمان: "وقد تحول الصوت المركب (ya) في معظم اللهجات العربية الحديثة إلى (vi)، وغالباً ما يتحول أبعد من ذلك إلى (i) لا غير"^(٧). ويرى فندريس أن اللغات جميعها تحتوي على حركات مزدوجة وبما أن العربية واحدة من اللغات فهي تحتوي على حركات مزدوجة إذن، قال: "يوجد في كل اللغات مزدوجان، تمثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقب مختلفة"^(٨).

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥٣.

(٢) الفعل الناقص في اللغات السامية دراسة مقارنة، عمر صابر أحمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢٣.

(٤) المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، ص ٤٢٥.

(٥) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية.

(٦) العربية الفصحى، ص ٣٦.

(٧) فقه اللغات السامية، ص ٦٦.

(٨) اللغة، فندريس، ص ٧٤.

نتبين مما سبق أن الحركة المزدوجة موجودة في العربية، وذلك على اعتبار أنها تتكون من اجتماع حركة وشبه حركة، وليست علة طويلة واحدة، فتسميتها تدل على أنها مركبة من صوتين، وليست تتابعاً من العلل المنفصلة لأن اجتماع العلل وتتابعها متعذر في العربية، فالحركة المزدوجة تتركب من علة + نصف علة بشرط أن يكونا في مقطع واحد.

وتكوّن الحركة المزدوجة مقطعاً قصيراً مستقلاً (ص ح) كما في (ya) من " Lan yarmiya " أو جزء من مقطع طويل كما في (>aw) من " >aw<ada ". وإذا كانت العربية الفصحى خالية من الحركات المزدوجة هذه الأيام، فهي موجودة في البنى العميقة أو ما قبل السطحية كما أطلق عليها الدكتور سمير ستيتية. وعلى هذا الأساس كتبت هذا الفصل.

مفهوم الحركة المزدوجة

يرى عبد الله الكناعنة أن تحديد معنى الحركة المزدوجة أمر في غاية الصعوبة، قال: "إن تحديد معنى من المعاني الجامعة لمصطلح الحركة المزدوجة أمر صعب جداً، حيث يختلف هذا بين نظام لغوي، ونظام لغوي آخر، كما أنه من الناحية الشكلية أمر في غاية التعقيد، فكثير من اللغات أهمل رمزه، ولم يعطه حقّه الشكلي، إلا في بعض الأحيان على الرغم من وجوده في كل اللغات" (١).

أظن أن الأمر أسهل مما وصفه الكناعنة، وذلك قوله إن "تحديد معنى الحركة المزدوجة أمر صعب جداً وفي غاية التعقيد"، فالعلماء عندما تحدثوا عن الحركة المزدوجة - على اختلاف التسمية - لا بد أن كل واحد منهم كان يعي عن أي شيء يتحدث، وإن كان يلف الحركة المزدوجة بعض الغموض، لا سيما أن موضوعها جديد بالنسبة للمؤلفات العربية. ثم إن الكناعنة نفسه لا بد أن يكون قد عرّف معنى عنوان بحثه، فقد كتب رسالة علمية في الحركة المزدوجة، ولا أظن أنه كتب عن شيء مبهّم بالنسبة له، وإن كان كذلك، فهذه مشكلة خطيرة جداً، أن يكتب المرء عن شيء لا يعي معناه. لكنه بنى بحثه على اعتبار أن الحركة المزدوجة تتكون من شبه حركة وحركة، وعليه فيمكن تحديد معنى الحركة المزدوجة دون صعوبة بالغة كما أرى.

(١) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، ص ١٧.

كما أن التعليقات التي قَدِّمها الكناعنة لتفسير هذه الصعوبة، لا صلة لها بالسهولة أو الصعوبة، فإن كانت معظم اللغات قد أهملت شكل الحركة المزدوجة الكتابي، فليس هذا بالضرورة لصعوبتها، فمعظم الفونونات الفونيمات العربية، وبعض فونيماتها لم تعطه العربية حقّه ولم تجعل له شكلاً كتابياً كاللام المرققة مثلاً، ومن منّا يفرق بين الراء المرققة والراء المفخمة من حيث الصورة الكتابية؟ بالتأكيد لا أحد؛ لأن صورتها الكتابية واحدة. ثم إنّ العربية لم تفرق بين شبه الحركة والحركة من حيث الصورة الكتابية، وليس هذا لصعوبة الحركة أو شبه الحركة.

لقد حدّد الدكتور إبراهيم أنيس مفهوم الحركة المزدوجة بقوله: "والتقاء صوتي لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي، ينتج عادة ذلك الصوت المركّب الذي يُسمى (Diphthong)" ^(١) وعرف الدكتور سمير ستيتية الحركة المزدوجة قائلاً: "وأما الحركة المركبة المزدوجة diphthong فهي وحدة صائتية واحدة مركبة من حركتين متتابعين في مقطع واحد لتؤدّي وظيفة فونولوجية واحدة" ^(٢).

وعن كيفية تشكّل الحركة المزدوجة، يقول الدكتور سمير ستيتية: "ويتم إنتاج الحركة المركبة هذه، بأن يبدأ اللسان بنطق حركة مفردة، ثم ينزلق إلى حركة أخرى، فيشكّل ذلك حركة بحركة أو يدمج حركتين، لتكوّن وحدة واحدة مركبة. وتسمى الحركة المركبة أيضاً " الحركة المزدوجة... " ^(٣). وأما الدكتور فوزي الشايب فقد اكتفى بتعريف بلومفيلد للحركة المزدوجة حيث قال: "واقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكون ما يُعرف في الاصطلاح المزدوج Diphthong" ^(٤).

بالعودة إلى رأي الدكتور أحمد مختار عمر السابق في تحديد ماهية الحركة المزدوجة نتذكّر أنها تتكوّن من علتين وهذا ما ذهب إليه الدكتور سمير ستيتية. ومن علّة ونصف علّة (حركة وشبه حركة)، وهذا ما ذهب إليه أصحاب الآراء السابقة. أما أن الحركة المزدوجة هي علّة طويلة فلم أجد أحداً تناولها من هذا المنظور.

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٦١.

(٢) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، الدكتور سمير ستيتية، ص ١٥١.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢٣، عن: Bloom Field : Language, 124.

أما رؤية الباحث للحركة المزدوجة فتتعلق من اعتبارها مكونة من شبه حركة وحركة. وإنني لا أخالف بهذا أستاذي الدكتور سمير ستيتية، فقد نظر إليها منظور ونظرت إليها من منظور آخر، كما أن الدكتور سمير نفسه لا ينكر أن تكون الحركة المزدوجة مكونة من حركة وشبه حركة، وقد أعلمني بذلك شخصياً، ثم إنه قد أورد في ثانياً حديثه عن وجود الحركة المزدوجة في اللغة العربية أنها تتركب من حركة وشبه حركة، يقول: "وعلى ذلك فإن وجود الفتحة والواو مثلاً في مثل: قَوْم، صَوْم، نَوْم، خَوْف، ونظائرها، لا يشكل حركة مركبة، إذ إن وجود الفتحة والواو متتابعين في مقطع واحد في هذه الكلمات، لا يجعلهما وحدة واحدة، بل هما وحدتان صوتيتان مختلفتان من الناحية الفونولوجية الوظيفية. كذلك، فإن اجتماع الفتحة والياء، متتابعين في مقطع واحد، في مثل: بَيْن، بَيْت، صَيْد، صَيْف، ونظائرها لا يجعلهما حركة مركبة، لأن وظيفة كل واحدة منهما مختلفة عن وظيفة الأخرى. ولذلك فهما ليستا وحدة واحدة" ^(١). فهو ينكر أن تكون الفتحة مع الواو أو الضمة مع الياء في مثل: يَوْم وبَيْت: yawm و bayt حركة مزدوجة، ولكن ذلك ليس لأنهما شبه حركة وحركة، بل لأن كل واحد منهما له وظيفة مستقلة عن الآخر، وشرط الحركة المزدوجة أن تؤدي وظيفة فونولوجية واحدة. فالحركة المزدوجة - عندي - حركة مركبة من شبه حركة وحركة تشكل مقطعاً قصيراً واحداً أو جزءاً من مقطع واحد ولها معنى وظيفي في السياق. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عمر عبد الجليل أيضاً، حيث قال: "أوهي اتحاد بين عنصرين الأول منهما صائت (مجهور بالطبع) والثاني نصف صائت (صوت انزلاقي يقوم مقام الصامت هنا ويمثله الياء/ الواو) مثل /aw/، /ay/، وهي تسمى بالأصوات المزدوجة الثنائية": "Diphthongs" ^(٢).

أنواع الحركات المزدوجة:

تشتمل اللغة العربية على نوعين من الحركات المزدوجة هما:

- ١- الحركة المزدوجة الهابطة: وفيها تكون الحركة سابقة لشبه الحركة، وعليه فإن العنصر الأول منها يكون أقوى إسماعاً من العنصر الثاني، حيث يبدأ صوت الحركة المزدوجة الهابطة مرتفعاً وينتهي منخفضاً.
- ٢- الحركة المزدوجة الصاعدة: وفيها تسبق شبه الحركة، الحركة، وعليه فإن العنصر الثاني منها يكون أقوى إسماعاً من العنصر الأول، حيث يبدأ صوت الحركة المزدوجة الصاعدة منخفضاً وينتهي مرتفعاً.

(١) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥١.

(٢) الفعل الناقص في اللغات السامية دراسة مقارنة، ص ١١١.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "وإذا كان المقطعي فيهما أولاً سَمَيَ الـ (Diphthong) هابطاً (Falling) وهو الشائع في اللغة الإنجليزية. وأمّا إذا كان غير المقطعي هو الأول سَمَيَ الـ (Diphthong) صاعداً (Rising) . وتشتمل اللغة العربية على النوعين" (١).

أما الدكتور سمير ستيتية فقد أضاف نوعاً ثالثاً من الحركات المزدوجة ولعله لا يقصد وجوده في العربية بالضرورة وهو المركب المنغلق، يقول: "يقسم بعض علماء الأصوات الحركات المركبة إلى أقسام فمنها الحركات المركبة الصاعدة *Grescendo diphthongs* ومنها الحركات المركبة الهابطة *decrecendo diphthongs* ومنها الحركات المركبة المنغلقة *Closing diphthongs*" (٢)، ثم بيّن الدكتور سمير ستيتية كيفية إنتاج كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من الحركات المزدوجة، ومن أين جاءت تسمية الصعود والهبوط والانغلاق، ووصل إلى نتيجة مؤداها أن الحركة المركبة المنغلقة حركة هابطة بالضرورة، يقول: "أمّا الحركات الصاعدة، فهي التي يكون جزؤها الثاني أعلى في النطق من جزئها الأول، وأمّا الحركات الهابطة، فيكون جزؤها الأول أعلى في النطق من الجزء الثاني" (٣)، والصعود والهبوط هنا يمثلان قيمةً صوتية متعلقة بحركة اللسان، ودرجة الوضوح السمعي. فاللسان عند نطق حركة مركبة صاعدة، يتحرك من وضع أدنى إلى ما فوقه، أي أن حجم حجرة الرنين يـكـسـون واسـعاً فيضيق، وبذلك يكون الصوت أعلى درجة، وأوضح في السمع، في وقت واحد، مما كان عليه عند نطق الجزء الأول من الحركة المركبة.

ويضيف قائلاً : وأمّا عند نطق الحركة المركبة الهابطة، فإن اللسان يتحرك من درجة منخفضة فيرتفع إلى درجة فوقها، أي أن حجرة الرنين الأمامية من الفم، تكون واسعة فتضيق نتيجة هذا التحرك، وبذلك تصبح درجة الصوت أقل علواً، وأقل وضوحاً سمعياً في آن معاً. ثم يقول : وأمّا الحركات المركبة المنغلقة، فهي مصطلح آخر يشير إلى الحركات التي يسير اللسان عند نطقها من موقع الانفتاح، إلى موقع قريب من الانغلاق، بمعنى أن اللسان يتحرك من درجة يكون فيها انفتاحه أكثر من الدرجة التي يؤول إليها، إذ إنه ينتهي إلى درجة أقرب إلى الانغلاق من الدرجة السابقة. وعلى هذا، فالحركات المنغلقة حركات هابطة بالضرورة " (٤).

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٦١.

(٢) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥٣.

(٣) إحالة إلى Maccarthy P. 65.

(٤) الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٥٣ - ١٥٤.

فالحركات المزدوجة إذن نوعان: هابطة وصاعدة، والهبوط والصعود فيهما متصل بعلو الصوت وانخفاضه، وذلك ناتج عن موقع الصوت المقطعي في الحركة المزدوجة. وهذا مؤشّر قوي على أنّ الحركة المزدوجة تتكون من شبه حركة أقلّ إسماعاً من الحركة، وحركة أقوى إسماعاً من شبه الحركة.

أما عدد الحركات المزدوجة في العربية فهو اثنتا عشرة حركة مزدوجة، منها ست هابطة هي: ay و iw و iy و uw و uy، وست صاعدة هي: wi و yi و wu و yu و ya و wa، ومثل هذا مع الحركات الطويلة. لكن هذه الحركات المزدوجة معظمها نظرية، حيث لم تبق العربية إلا على أربعة منها وأما الباقي فقد تخلصت منه، فهو موجود في البنسي العميقة لألفاظ العربية. أما الحركات التي أبقت العربية عليها فهي (ay و aw) من الحركات المزدوجة الهابطة و (ya و wa) من الحركات المزدوجة الصاعدة وسبب هذا خفة الفتحة مع شبه الحركة، في الوقت الذي يستقل فيه الجمع بين الضمة أو الكسرة مع شبه الحركة (الواو أو الياء). وأنؤه هنا إلى أنّ العربية قد أبقت على بعض الحركات المرفوضة في بعض المواطن، وذلك في بدايات كلماتها مثل: الواو والياء المضمومتين في بداية الفعل المثال المبني للمجهول، نحو: وعِدَ: wu<ida و يُسِرّ: yusira. قال الدكتور فوزي الشايب: "ومن بين هذه المزدوجات الستة (يقصد الصاعدة) أبقت على اثنتين منها في جميع السياقات وهما: ya ، wa" ^(١). وعن الهابطة قال: "ومن بين هذه المزدوجات الهابطة الستة لم تُبق العربية إلا على اثنتين منها وهما: ay ، aw والتزمت بالمخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربعة الباقية" ^(٢).

أما بقية المزدوجات، فلم تبق العربية عليها، وعمدت إلى المخالفة بين عنصري المزدوج وكانت المخالفة تتم في الأغلب بحذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة، وفي معظم الأحيان تعوّض من المحذوف بمذّ الحركة، يقول الدكتور فوزي الشايب: "أما المزدوجات الأربعة الباقية، فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منها إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخاصة في الأفعال. ولكنها تبقى عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام. وذلك نحو: وَجِدَ، وَشَاح، يَنْظُرُ، يَسَارُ ويعَارُ ويقَاطُ. أما في الحشو فإنها تطورت إلى حركات طويلة" ^(٣).

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٣٩.

(٢) السابق، ص ٤٢٤.

(٣) السابق، ص ٤٣٩.

فالعربية إذن ترفض اجتماع الحركة وشبيه الحركة إلا أن تكون الحركة هي الفتحة، وسبب ذلك خفة الفتح مقابل الضم والكسر، فالفتحة أخف الحركات، والألف أخف حروف المد ^(١) (الحركات الطويلة). قال الدكتور فوزي الشايب: " وما يؤكد الحس وتثبت التجربة من أن الفتحة أخف الحركات جميعها، وهذه حقيقة معروفة والإجماع منعقد عليها " ^(٢).

وقد تنبه النحاة لمثل هذا وعرفوا أن اجتماع الحركات وأشباه الحركات إن لم يكن مرفوضاً، فهو مستنقل ومكروه على الأقل، قال سيبويه: " لا تثبت الواو ساكنة وقبلها ضمة " ^(٣)، فهو يؤكد أن الحركة المزدوجة الهابطة (uw) مرفوضة في العربية، وكذلك بالنسبة للياء الساكنة فلا تكون بعد ضمة، قال الأخفش: "الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم" ^(٤). فهو بهذا يقرر أن الحركة المزدوجة الهابطة (uy) مرفوضة. وعرفوا أيضاً أن الواو يستنقل معها الكسر، قال سيبويه: "لأن الكسر يستنقل في الواو" ^(٥) فهو بهذا يؤكد أن الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) مرفوضة. وقد بين ابن جني أن الواو والياء الساكنتين لا تقبل أيّ منها الحركة المخالفة، فالياء لا تسبق بضمة والواو لا تسبق بكسرة، وإن كانت كذلك فهي ثقيلة، قال: "وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل ياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصراح. وذلك نحو "فعل" من القول والطول، أصله أن تقول: قول وطول، ثم تستنقل ذلك، فنقلب الواو للكسرة قبلها ياء، فتقول: قيل وطيل. وقد قالتها العرب مقلوبتين هكذا" ^(٦). وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن همزة الوصل: "فإنك تضمها إتباعاً كراهية الخروج من كسر إلى ضم" ^(٧).

وأما المخالفة بين عنصرَي المزدوج فالغالب فيها أن تتم وفق قانون الحذف، بحيث تحذف شبه الحركة وتبقى الحركة، إلا في حالات يُخشى فيها من محذور مقطعي أو لبس بين الأبنية، يقول الدكتور فوزي الشايب: "وفي المخالفة بين عنصرَي المزدوج التزمت العربية

(١) الممتع في التصريف، ٢/ ٤٣٢.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص ٢٩.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٩٥.

(٤) معاني القرآن، ١/ ٤٨.

(٥) الكتاب، ٤/ ٣٣٦.

(٦) سر صناعة الإعراب، ١/ ١٨-١٩.

(٧) شرح المفصل، ٩/ ١١٤ - ١١٥.

بالتخلص من شبه الحركة أيّ الواو والياء، إلّا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية. وفي ما عدا ذلك فإن المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج يكون بالتضحية بشبه الحركة دائماً^(١).

وأظن أن سبب هذا السلوك اللغوي الذي اتبعته اللغة في تعاملها مع الحركة المزدوجة، وذلك بحذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة يعود إلى قانون الاقتصاد فسي الجهد، فأشباه الحركات تحتاج في نطقها إلى جهد عضلي أكبر مما تحتاجه الحركات في نطقها، ولأن الحركات أعلى إسماعاً من أشباه الحركات فقد حذفت شبه الحركة وبقيت الحركة، إضافة إلى أن الحركات يمكن أن تطول فتعوض من المحذوف بهذه الإطالة، فهي تتحول من حركات قصيرة إلى حركات طويلة في أغلب الأحيان، وهذا الأمر غير ممكن مع أشباه الحركات، لهذا فقد اتبعت اللغة طريقة الحذف هذه مع شبه الحركة دون الحركة. والله أعلم.

وقد بدأ الناطقون بالعربية في عصرنا الحاضر يميلون إلى التخلي عن الحركات المزدوجة الخفيفة التي تبقى العربية عليها، وهذا ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس، قال: "وقد مالّت اللغة العربية في تطورها إلى التخلص من النوع الأول (يقصد ay ، aw) فقد انقلبت في معظم اللهجات العربية الحديثة إلى صوت لين طويل كما في نطق المصريين الآن لكلمتي "بيت وحوض" ^(٢). أي أن المزدوج الحركي قد تطوّر إلى صوت مُمال (كسرة أو ضمة مُماله َ و َ)."

ويكون تطور الحركات المزدوجة بالمخالفة بين عنصري المزدوج وإنتاج حركة طويلة، وقال بروكلمان: "وقد تحوّل الصوت المركّب (ya) في معظم اللهجات العربية الحديثة إلى (yi) وغالباً ما يتحول أبعد من ذلك إلى (ī) لا غيره." ^(٣) وقال أيضاً: "أما (iw) فتتحول إلى (ī) وأما (uy) فتتحول أحياناً إلى (ī) وأحياناً أخرى إلى (ū) مثل <īw>ād ← "ā>ī ابعاد، buydun ← bīdun "بيض"؛ kuysā ← kūṣā . وفي اللهجات الحديثة تتحول من (aw) و (ay) إلى (ō) و (ē) " ^(٤) أما قوله تحول (aw) إلى (ō) فيمثله قولنا :

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٣٩.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٦١.

(٣) فقه اللغات السامية، ص ٦٦.

(٤) السابق، ص ٦٧.

(نوم وصوم ويوم: nōm و sōm و yōm) بالواو الممالسة وتحول ay ← ē يمثلته قولنا
(بيت وزيت وزيد: bēt و zēt و zēd) بالياء الممالسة.

- أثر الحركة المزدوجة في الإعلال.

(الحركة المزدوجة المرفوضة وأثرها في تشكيل البنية العربية)

قبل أن أبدأ بعرض مسائل تطبيقية في "أثر الحركة المزدوجة في الإعلال" أذكر بأنني أنطلق في فهمي للحركة المزدوجة من أنها مكوّنة من شبه حركة وحركة، وأنها موجودة في البنى العميقة للألفاظ وليس في البنى السطحية منها، وذلك بالنسبة للمسائل التي ستعرض في ما يلي من الصفحات. وأتوه هنا إلى نقطة جديرة بالتنويه، وهي أنه عند تشكّل حركة مزدوجة مرفوضة في بنية معيّنة، فإن الذي يؤثر هو قانون الحذف في أغلب الأحيان، حيث تحذف شبه الحركة غالباً، ونادراً ما تحذف الحركة كما سبق بيانه. وقد يؤثر كثيراً أيضاً قانون المماثلة، أو التقريب ثم المماثلة وذلك في التخلص من الحركة المزدوجة المرفوضة الهابطة أو الصاعدة. وعليه فإن كثيراً من المسائل التي تُفسّر على أساس حذف شبه الحركة المزدوجة المرفوضة يمكن أن تُفسّر على أساس قانون المماثلة أو التقريب ثم المماثلة. وفي ما يلي عرض لبعض المسائل التطبيقية التي تبين أثر الحركة المزدوجة في الإعلال، مركزاً على بيان موطن الحركة المزدوجة وكيف تعاملت اللغة معها، أما آراء العلماء في هذه المسائل - بعيداً عن الحركة المزدوجة - فقد عُرِضت في الفصول السابقة، وعليه فلا داعي للتكرار في هذه المسائل فمعظمها قد عُرِض في ثنايا هذا البحث في الفصول الخمسة السابقة.

المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الهابطة

لقد ذكر في ما سبق أن العربية لم تبق إلا على اثنتين من الحركات المزدوجة الهابطة وهما: (ay ، aw). وأما الأربعة الباقية وهي (iy ، uy ، iw ، uw) فإن العربية تحاول التخلص منها أينما وردت، وذلك عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج. وفي ما يلي أمثلة تطبيقية على ذلك:

١ - مضارع الفعل المثال الواوي (١).

تتشكل حركة مزدوجة هابطة في البنية العميقة لمضارع الفعل المثال الواوي، حيث يترتب على تشكيلها حذف فاء الفعل وهي شبه الحركة من الحركة المزدوجة الهابطة (aw) في مثل: يَوْقِفُ: yawkifu، وعلى الرغم من أن هذه الحركة المزدوجة من الحركات المقبولة فسي العربية التي تبقى عليها عادة، إلا أنها استقلت في هذا الموطن ولعل ذلك يعود لتتابع العسل وأشباه العسل في مقطع واحد، وذلك (yaw)، حيث يصعب الانتقال من الكسر إلى الفتح ثم إلى الضم دون أن يفصل بينها صوامت. وتخلصاً من هذا المستقل لجأت العربية إلى المخالفة بين عنصرَي الحركة المزدوجة عن طريق حذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة وذلك على النحو التالي:

يَوْقِفُ	←	يَقِفُ
yawkifu	←	yakifu
البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة (aw)

وبذلك تحول الفعل من "يَوْقِفُ" إلى "يَقِفُ" وتحول وزنه من "يَفْعُلُ" إلى "يَعْلُ".

٢ - مصدر الفعل المثال المزيد بالهمزة (أفعل ← إفعال)

تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة (iw) في مصدر الفعل المثال المزيد بالهمزة الذي على وزن "أفعل" ومصدره "إفعال" وذلك نحو "أورد ← إيراد" و"أوصل ← إصال". وتخلصاً من هذه الحركة المزدوجة المرفوضة لثقل الكسرة مع الواو فقد لجأت العربية إلى حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة، وأبقت على الحركة، وتعويضاً من المحذوف فقد مدّت الحركة القصيرة وتحولت إلى حركة طويلة، وتالياً توضيح ما جرى:-

أورد	←	إيراد	←	إيراد
>awrada	←	>iwrād	←	>irād
البنية العميقة وتشكل الحركة المزدوجة (iw)	←	حذف شبه الحركة	←	مد الحركة تعويضاً من المحذوف

أوصل	←	إوصل	←	إصال	←	إيصال
>awṣala	←	>iwṣāl	←	>iṣāl	←	>isāl
البنية العميقة (iw)	←	حذف شبه الحركة	←	مد الحركة تعويضاً من المحذوف	←	

(١) انظر ص ١١٢ من هذا البحث لمعرفة آراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة.

ويُمكن تفسير ما حصل وفق قانون التقريب، وذلك حيث تتم المماثلة على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقلب فيها شبه الحركة الواو (w) شبه حركة ياء (y) مماثلة جزئية للكسرة السابقة لها.

وفي المرحلة الثانية تقلب شبه الحركة الياء (y) كسرة قصيرة (i) مماثلة كلية للكسرة. وبعد ذلك تلتقي الكسرتان القصيرتان إلتقاءً مباشراً، فيتشكل من التفتاهما كسرة طويلة (ī) وتصبح صورة الكلمة على ما هي عليه، وذلك على النحو التالي:

>iwsāl	←	>iysāl	←	>iisāl	←	>īsāl
البنية العميقة		قلب الواو ياء		قلب الياء كسرة		تشكل الكسرة
مماثلة جزئية للكسرة		مماثلة جزئية للكسرة		مماثلة كلية للكسرة		الطويلة

وكذلك بالنسبة لمصدر المثال اليائي:

أيسر	←	إيسار	←	إيسار
>aysara	←	>iysār	←	>īsār
البنية العميقة		حذف شبه الحركة		مد الحركة تعويضاً من المحذوف

ويمكن كذلك تفسير ما جرى لمصدر المثال اليائي حسب قانون التقريب الذي أشرت إليه

سابقاً.

٣- مصدر الفعل المثال من المزيد الذي على وزن استفعل. (استفعل ← استفعال) وفي

مصدر الفعل المثال الواوي الذي على وزن استفعل تتشكل حركة مزدوجة هابتسة قوامها

تتابع كسرة وشبه حركة واو (iw) وهي من الحركات المزدوجة المرفوضة في العربية،

فتعتمد العربية إلى التخلص منها عن طريق حذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة، ثم

التعويض من المحذوف بمذ الحركة، ويتم ذلك على النحو التالي:

استودع	←	استوداع	←	استيداع
istawda<a	←	istiwdā<	←	istidā<
البنية العميقة (iw)		حذف شبه الحركة ومد الحركة تعويضاً منها		

ومثل ذلك في المثال اليائي نحو:

استيسر	←	استيسار	←	استيسار
istaysara	←	istiysār	←	istisār
البنية العميقة (iy)		حذف شبه الحركة ومد الحركة تعويضاً منها		

ويمكن تفسير ما جرى على أساس قانون التقريب وذلك على النحو التالي:

istiwdā < ← istiīdā < ← istiīdā < ← istīdā <
 البنية العميقة ← قلب الواو ياء ← قلب الياء كسرة ← تشكيل الطويلة
 معاملة جزئية للكسرة معاملة كلية للكسرة من الكسرتين

٤- افتعل من الفعل المثال:

يرى النحاة أن الفعل المثال الذي على وزن " افتعل " يحدث فيه وفي سائر مشتقاته إبدال، حيث تبدل " فاء افتعل " وسائر مشتقاتها تاءً ثم تدغم بتاء الافتعال ^(١)، أي أن فاء الفعل (الواو أو الياء) تقلب تاءً وتدغم في تاء الافتعال. وسبب هذا الإبدال هو طلب الخفة وتقليل الجهد المبذول من المتكلم، قال ابن عقيل: " إذا بُني افتعال وفُروعه من كلمة فاؤها حرف لين، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتصال، واوتصل، ومُتصل، والأصل فيه: اوتصل، واوتصل، وموتصل " ^(٢).

إن رأي القداماء في هذه المسألة واضح ولا يحتمل التأويل أو التفسير، فـهُم يرون أن حرف اللين (الواو أو الياء) إذا وقع فاءً في افتعل وسائر مشتقاتها أبدل تاءً، واشترطوا في حرف اللين هذا أن يكون أصلياً ^(٣).

وأرى أن هذا التفسير يحتاج إلى إعادة نظر؛ وذلك لأن شبه الحركة لم تبدل تاء في وزن افتعل ^(٤)، ولكن الحركة المزدوجة هي التي أثرت في صيغة افتعل وسائر مشتقاتها حيث تشكلت فيها حركة مزدوجة هابطة مرفوضة مكونة من حركة وشبه حركة (iw) فلجأت العربية إلى المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة وذلك بحذف شبه الحركة ثم التعويض عن المحذوف بمد تاء الافتعال (تشديدها) ^(٥)، ويكون ذلك قد تم على النحو التالي:

(١) الكتاب، ٤ / ٣٣٤، ٤ / ٢٣٩، وشرح الشافعية، ٣ / ٨٠-٨٢، ٣ / ٢١٩.

(٢) شرح ابن عقيل، ٤ / ٢٤٢.

(٣) فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء، فنقول في افتعل من الاكل: اُنْتُكَل، ثم تبدل الهمزة ياء، فنقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، وشذ قولهم " أنزر " بإبدال الياء، تاء / شرح ابن عقيل، ٤ / ٢٤٢.

(٤) انظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٢١.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٣٦.

وعد	←	أو تعد	←	١ - تعد	←	أتعد
wa<ada	←	iwta<ada	←	i/ta/<a/da	←	it/ta/<a/da
←	←	البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة من	←	التعويض من المحذوف
←	←	←	←	الحركة المزدوجة (iw)	←	بتشديد التاء

وفي المثال اليائي حصل الأمر نفسه، وذلك:

يبس	←	ايتبس	←	أتبس	←	أتبس
yabisa	←	iytabasa	←	i/ ta/ ba/sa	←	it/ ta/ ba/sa

وأرى أن اختيار التاء (تشديدها) كان لسببين: الأول صوتي يتمثل بإمكانية إدغام التاء الجديدة بالأصلية بسهولة، وغاية الإدغام طلب الخفة والسهولة، والسبب الآخر وظيفي وهو أن هذه التاء لا تغير في دلالة الكلمة شيئاً لأنها تدغم بالتاء الأصلية وذلك خلافاً للصوامت جميعها لو جاءت بدلاً منها.

فالذي حصل إذن في صيغة افتعل وسائر مشتقاتها من الفعل المثال هو حذف شبه الحركة (الواو أو الياء) والتعويض منها. بتشديد تاء الافتعال، وبناء عليه فإنني أقترح أن تُعرض هذه المسألة في باب الإعلال بالحذف وليس في باب الإبدال.

ويعزّر ما ذهبت إليه تفسير الدكتور عبد الصبور شاهين لهذه المسألة، دون أن يتطرق لذكر الحركة المزدوجة فيها، قال: وقد فسّروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاءً، تأثراً بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً، لبعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر:

فالتاء : صوت لثوي انفجاري مهموس (من الصوامت).

والياء: صوت غاري انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة).

والواو: صوت طبقي انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة).

وكل ما حدث هو أن استتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير^(١).

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١١.

وما حدث مع افتعل يحدث في سائر مشتقاته نحو يفتعل، أفتعل، مفتعل، إفتعال، حيث تشكلت فيها جميعاً حركات مزدوجة هابطة مرفوضة هي (iy ، iw) فخالفت العربية بين عنصرَي المزدوج عن طريق حذف شبه الحركة، والتعويض عن ذلك بمد الصامت وهو التاء (جلب تاء جديدة وإدغامها بتاء الافتعال). وحدث ذلك طلباً للخفة وتقليلاً للجهد العضلي المبذول خلال عملية النطق.

وليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي اتبعتها العربية في التعامل مع صيغة افتعل وسائر مشتقاتها مما كانت فاؤه واواً، فلربما لجأت العربية إلى قانون التقريب حيث قلبت شبه الحركة الواو ياءً مماثلة جزئية للكسرة السابقة لها وذلك نحو:

وصل	←	او تصل	←	اي تصل
waṣala	←	iwtasala	←	iytasala
		البنية العريقة	←	قلب شبه الحركة الواو ياءً مماثلة
				جزئية للكسرة السابقة لها

وهذا ما يراه ابن جني، قال: " أنشد بعضهم:
قام بها ينشد كل منشد فإتصلت بمثل ضوء الفرقد

أراد : فاتصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد " (١).

٥ - إسناد الفعل الناقص إلى ضمير المتكلم.

تتشكل في الفعل الناقص الذي آخره ياء غير معلقة بالقلب نحو "لقي، رضي، خشي، حركة مزدوجة هابطة مرفوضة (iy) وذلك عند اتصال هذه الأفعال بـ (تاء الفاعل)، نحو لقيت: Lakiytu ، وللتخلص من هذا المرفوض فإن العربية تخالف بين عنصرَي الحركة المزدوجة وذلك عن طريق المماثلة بين شبه الحركة والحركة، وذلك بقلب الياء كسرة مماثلة للكسرة، وتالياً توضيح ذلك :

(١) سر صناعة الإعراب، ٢/ ٧٦٣-٧٦٤، جاء في حاشية شرح المفصل: " لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل، والشاهد فيه قوله " فإتصلت " وأصله " فاتصلت " فلما استنقل الشاعر إجتماع التاءين وإدغامها قلب الأول منهما ياء، هذا وأصل اتصلت أو اتصلت فالفاء واو في الأصل، فلما وقعت تاء الإفتعال قلبت تاء وأدغمت في تاء الإفتعال ".

لَقِيْتُ:

lakītu ← lakiitu ← lakiytu
 البنية العميقة ← قلب الياء كسرة ← تشكل الحركة الطويلة
 من الحركتين القصيرتين
 $\bar{I} \leftarrow (I + I)$

ومثلها رَضِيتُ وخَشِيتُ:

radītu ← radiitu ← radiytu
 hašītu ← hašiitu ← hašiytu

٦- المبني للمجهول من "فَعِلَ" مثل "يُنْظَرُ"

عند بناء الفعل يُنْظَرُ للمجهول نقول: بوطر، قال سيبويه: "ألا ترى أنك تقول: يبطرتُ فنقول بوطر، فتمدّ كما كنت ماداً لو قلت باطرت (١)" فكيف وصل الفعل إلى هذه الصيغة؟ لقد تشكّلت في يُنْظَرُ: buyṭira حركة مزدوجة هابطة مرفوضة هي (uy) وللتخلص من هذا المرفوض فقد خالفت العربية بين عنصري الحركة المزدوجة، وذلك بحذف شبه الحركة (الياء) والإبقاء على الحركة (الضمة)، ثم عوّضت من المحذوف بمد الحركة القصيرة وتحولتها إلى حركة طويلة، وذلك كما هو آت:

يُنْظَرُ ← يُنْظِرُ ← بُوْطِرَ ← بوْطِرَ
 bayṭara ← buyṭira ← buṭira ← būṭira
 البنية العميقة ← حذف شبه الحركة للمخالفة ← مد الحركة تعويضاً من
 بين عنصري المزدوج المحذوف u ← ū

ويمكن تفسير ما جرى على أساس قانون التقريب أيضاً، وذلك على النحو التالي:

buyṭira ← buwṭira ← buuṭira ← būṭira
 البنية العميقة ← قلب شبه الحركة الياء واواً ← قلب الواو ضمة ← تشكل الضمة الطويلة من
 مماثلة جزئية للضمة مماثلة كلية للضمة الضمتين القصيرتين

٧- تغيير بناء "فَعِلَ" إلى "فول":

من الممكن أن يُفسَّر تحول بناء "فَعِلَ" إلى "فول" على أساس تشكل الحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة (uw) ومحاولة التخلص منها، وذلك ما يحدث في صيغة جمسع التكسير للاسم الأجوف الواوي نحو: أعور وأحول وأحور وأطول، فهي تجمع على وزن "فَعِلَ" وعليه تكون صورة الجمع منها إذن: عَوْرٌ وحَوْلٌ وخَوْرٌ وطَوْلٌ، وذلك قياساً على أحمر ← حُمِر

(١) الكتاب، ٤/ ٣٧٢.

وأصفر ← صُفْر. لكن جمع المعتل ليس كجمع الصحيح، ففي جمع المعتل من مثل الأمثلة السابقة "عُور..." تتشكل حركة مزدوجة هابطة مكونة من ضمة وشبه حركة واو وهذا مما تستقله العربية ولا تبقى عليه، وللتخلص منه فقد لجأت العربية إلى المخالفة بين عنصرَي الحركة المزدوجة وذلك عن طريق حذف شبه الحركة (الواو) والإبقاء على الحركة (الضمة) وعوّضت من المحذوف بمدّ الحركة، وذلك بتحويل الضمة القصيرة إلى ضمة طويلة وتكون الصيغة بذلك قد تحولت من "فُعْل" إلى "قول" وذلك على النحو التالي:

عُور	←	عُر	←	عُور
>ūr	←	>ur	←	>uwr
مد شبه الحركة	←	حذف شبه الحركة	←	البنية العميقة
تعويضاً من المحذوف				

وعليه فإن عين الكلمة (الواو) تكون قد حُذفت وما هذه الواو التي تظهر في (عور) ومثيلاتها إلا الضمة الطويلة (ū) الناتجة عن مد الضمة القصيرة (u). وبهذا يكون الوزن قد تحول من (فُعْل) إلى (قول).

ويمكن تفسير ما جرى هنا أيضاً وفق قانون المماثلة، وذلك على النحو التالي:

>ūr	←	>uur	←	>uwr
تشكل الضمة الطويلة من	←	مماثلة كلية بين شبه	←	البنية العميقة
الضمتين القصيرتين		الحركة والحركة u ← w		

فتكون قد حدثت في الصيغة كما هو مبين مماثلة كلية مدبرة متصلة. والذي أراه أن هذه الطريقة أفضل من طريقة الحذف.

٨- ضيزي وطوبي:

قال سيبويه: "وذلك فعلى إذا كانت اسماً. وذلك الطوبى والكوسى؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولا م، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً. وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولا م، فإنها بمنزلة فُعْل منها، يعني بيض، وذلك قولهم. امرأة حكي، ويدلُّك على أنها فعلى أنه لا يكون فعلى صفة. ومثل ذلك "قسمة ضيزي" ^(١)، فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فعلى اسماً وبين فعلى صفة في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام. وذلك قولهم شروى وتقوى في

(١) النجم: من الآية : ٢٢.

الأسماء" (١) فالأصل في هاتين الصفتين إذن ضِيرِي وطَيْبِي بوزن "فَعْلَى". قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب صفة على "فَعْلَى" إنما تكون على فَعْلَى" مثل "حُبْلَى" إلا في حرف واحد قوله تعالى: "تلك إذا قسمة ضِيرِي" (٢) قال أهل النحو أصله فَعْلَى، فكسروا الضاد لئلا ينقلب الياء واوًا. كما قيل أبيض ويبيض (٣).

ضِيرِي ← ضِيرِي

dīzā ← duyzā

طَيْبِي ← طَيْبِي

tībā ← tuybā

لقد تشكلت في كل من "ضِيرِي وطَيْبِي" حركة مزدوجة هابطة مكروهة لأنها مكونة من الضمة والياء (uy) وهذا مستثقل في العربية، وإمكانية حذف شبه الحركة في هذه الصيغة غير واردة، وذلك لأن الصيغة ستؤول إلى "طوبى وضوزي" وهي ليست كذلك في الواقع. فتلجأ العربية إلى المماثلة بين الحركة وشبه الحركة مماثلة جزئية مدبرة متصلة وذلك بقلب الضمة كسرة مماثلة للياء التالية لها. وبعد ذلك تحدث عملية الحذف لشبه الحركة الياء، ثم التعويض من الحذف بمد الحركة القصيرة (الكسرة) وتحويلها إلى حركة طويلة (كسرة طويلة)، ويكون وزنها بذلك قد تحول من "فَعْلَى" إلى فيلَى" وتالياً توضيح ما جرى:

dīzā	←	dīzā	←	diyzā	←	duyzā
مد الكسرة	←	حذف شبه	←	قلب الضمة	←	البنية العميقة
تعويضاً من		الحركة من		كسرة مماثلة		
المحذوف		الحركة المزدوجة		جزئية للياء		
(ī ← ā)		(iy)				

ومثلها طَيْبِي :

tībā	←	tībā	←	tiybā	←	tuybā
مد الكسرة تعويضاً من	←	حذف شبه الحركة من	←	قلب الضمة كسرة	←	البنية العميقة
المحذوف		الحركة المزدوجة (iy)		مماثلة جزئية للياء		
(ī ← ā)						

وبهذا تكون (فَعْلَة) قد مرت أثناء تطورها بالمراحل التالية :

فَعْلَى ← فَعْلَى ← فِلَى ← فيلَى . والله أعلم

(١) الكتاب، ٤ / ٣٦٤.

(٢) النجم : ٢٢.

(٣) ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ص ٢٦٥.

ويُمكن تفسير ما جرى في ضييري وطوبى حسب قانون التقريب والمماثلة، وذلك على

النحو التالي :

duyzā	←	diyza	←	diizā	←	dīzā
البنية العميقة	←	قلب الضمة كسرة	←	قلب الياء كسرة	←	تشكل الكسرة
						الطويلة (ī)

ومثلها في طوبى

tuybā	←	tiybā	←	tiibā	←	tībā
البنية العميقة	←	قلب الضمة كسرة	←	قلب الياء كسرة مماثلة للكسرة	←	تشكل الحركة
						الطويلة (ī)

فقد تمت مماثلة أولى بين الحركة وشبه الحركة، ثم بين الحركة والحركة فنتجت الكسرة الطويلة (ī).

المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الصاعدة

تتبع اللغة مع الحركة المزدوجة الصاعدة الطريقة نفسها التي اتبعتها مع الحركة المزدوجة الهابطة، وتالياً بعض المسائل التطبيقية التي توضح ذلك:

١- مصدر الفعل المثال الواوي الذي على وزن "عِلَّة".

من مصادر الفعل المثال الواوي ما يأتي على وزن "عِلَّة"، وذلك بحذف فائه (الواو) والتعويض منها بالتاء في آخر المصدر، قال سيبويه: "فأما فَعْلَةٌ إذا كان مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها، لأن الكسرة تستقل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر" (١) وقال ابن عصفور: "ويأتي مصدر "فَعْل" الذي فاؤه واو أبداً على وزن "فَعْلَةٌ" أو "فَعْل" في الغالب، نحو "وَعَدَ" أو "وَعْدَةٌ" ... فأما فَعْلٌ فلم تحذف الواو منه لخفة الفتحة، وأما فَعْلَةٌ فحذفت الواو منه لتقل الكسرة في الواو، مع أنه، مصدر لفعل قد حذفت منه الواو فقالوا في "وَعْسَدَةٌ": "عِدَّة" فألقوا كسرة الواو على ما بعدها، وحذفوها" (٢).

يلحظ من الرأيين السابقين أن القدماء كانوا على درجة عالية من الفهم لمثل هذه المسائل الصوتية، وإن غاب عنهم بعضها في بعض الأحيان، فهي هم يقررون أن الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة من شبه الحركة الواو والفتحة قد ثبتت وقبلتها العربية، فقد بقيت الواو المفتوحة في "وَعَدَ" دون تغيير، وعرفوا كذلك أن الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة من شبه الحركة والكسرة ثقيلة، لذلك حذفت الواو المكسورة (wi) في مصدر المثال الواوي: وِعْدَةٌ : wi<dah.

(١) الكتاب، ٤ / ٣٣٦.

(٢) الممتع في التصريف، ٢ / ٤٣٠ ، ٤٣١.

هكذا فسّر القدماء هذه المسألة، ونحن لا نختلف معهم في ما ذهبوا إليه، إلا في شيء يسير وهو نقل حركة الفاء المحذوفة (الكسرة) إلى العين التي أصبحت في بداية الكلمة بعد حذف فائها.

لقد تشكلت في هذه الصيغة حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة (wi) ، كما في غدة : wi<dah وتخلصاً من هذا المرفوض فقد عمدت هذه المرة إلى حذف الحركة المزدوجة برمتها وعوّضت منها بالتاء في آخر الصيغة، وذلك لأنّ حذف أي من شبه الحركة أو الحركة لا يحل المشكلة، فلو حُذفت شبه الحركة لبدء المقطع بحركة (i<dah) وهذا مما لا تجيزه العربية حسب نظامها المقطعي. ولو حذفت الحركة لالتقى صامتان العين والواو ولبدأ المقطع بصامت ساكن وهذا محظور في العربية أيضاً، لذلك ما كان على اللغة إلا أن تحذف الحركة المزدوجة برمتها وتعوض منها بالتاء في آخر الصيغة. لكن المشكلة تبقى قائمة من حيث إن الصيغة مبدوءة بصامت ساكن فلبات العربية إلى تحريكه وأصل تحريك الساكن أو أحد الساكنين إذا التقيا يكون بالكسرة كما هو معلوم، قال سيبويه: " إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى ساكنان" (١).

وعليه فإن حركة الفاء لم تنقل إلى العين، كما يرى النحاة ولكن العين أصبحت في صدر الكلمة بعد حذف الفاء فحُرِّكَتْ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين والبدء بالساكن. وذلك على النحو التالي:

وَصِلْهُ ← صَنَلْهُ ← صِلْهُ / في الوقف
wiṣlah ← ṣlah ← ṣilah

حيث يظهر أن عملية التعويض قد سبقت عملية الحذف أي أنهم أضافوا التاء في آخر المصدر ثم حذفوا فاءه وهذا ما يظهر من كلام سيبويه وكلام ابن عصفور السابقين وكما هو موضح. أو أن تكون عملية الحذف وعملية التعويض قد جرتا معاً.

٢- مضارع الفعل الأجوف

تتشكل في البنية العميقة لمضارع الفعل الأجوف (الواوي واليائي) حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة، هي الواو والضممة (wu) في الأجوف الواوي، كما في " يَقُولُ yakwulu، والياء والكسرة (yi) في الأجوف اليائي، كما في " يَنْبِغُ: yabyi<u وتميل العربية دائماً إلى التخلص من هذه الحركة لثقلها، أي لتقل اجتماع الواو مع الضمة والياء مع

(١) الكتاب، ٤/ ١٥٢ وانظر ص ٢١٤ من هذا البحث.

الكسرة، ولا أريد أن أعيد ذكر الآراء التي قيلت في هذه المسألة، فقد سبق عرضها بالتفصيل عند الحديث عن: مضارع الفعل الأجوف^(١)، والإعلال بالنقل ولتسكين^(٢)، وتخلصاً من هذا المرفوض فقد عمدت العربية إلى المخالفة بين عنصرَي الحركة المزدوجة، وذلك عن طريق حذف شبه الحركة ثم مدّ الحركة تعويضاً من المحذوف، وذلك على النحو التالي:

يَقُولُ	←	يَقُلْ	←	يَقُولُ
yakwulu	←	yakulu	←	yakūlu
البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة	←	مدّ الحركة تعويضاً من المحذوف (u ← ū)

ومثلها : يَبِيعُ	←	يَبِيعُ	←	يَبِيعُ
yabyi<u	←	yabi<u	←	yabi<u
البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة	←	مدّ الحركة تعويضاً من المحذوف (ī - i)

ويمكن أن نفسّر ما حدث لمضارع الأجوف وفق قانون المماثلة وذلك على النحو التالي:

يقولُ :	←	yakwulu	←	yakuulu	←	yakūlu
البنية العميقة	←	المماثلة بين شبه	←	تشكل الضمة الطويلة		
		الحركة والحركة				
ومثلها يبيعُ :	←	yabyi<u	←	yabii<u	←	yabi<u
البنية العميقة	←	المماثلة بين شبه	←	تشكل الكسرة الطويلة		
		الحركة والحركة				
		(i ← y)		(ī ← i + i)		

ورغبة من العربية في تعميم قواعدها، فقد أعلنت ما لا موجب فيه للإعلال، وذلك من الأجوف الذي يحوي حركة مزدوجة مقبولة (ya ، wa)، كما في ينام ويهاب وأصلها يَنُومُ وَيَهَيَّبُ : yahyabu ، yanwamu، فقد عاملت العربية هذا النوع من الأفعال معاملة ما جاء فيه حركة مزدوجة مرفوضة : (yi ، wu) في مثل : يَقُولُ وَيَبِيعُ فقلبت الواو أو الياء ألفاً على رأي القدماء، فتحولّ الفعلان من : " يَنُومُ وَيَهَيَّبُ " إلى ينام ويهاب، وذلك بحذف شبه الحركة ومدّ الحركة السابقة لها عوضاً من المحذوف، ولئلا يلتبس مضارع الأجوف المرفوع بالمجزوم منه

(١) انظر ص ١١٢ من هذا البحث.

(٢) انظر ص ٤٦ من هذا البحث.

لاشتراكها في الصورة الكتابية لو لم تطوّل الفتحة (ينم ويهب) لا سيّما أنّ الحركات جاءت متأخرة بالنسبة للصوامت في نظام الكتابة العربية. وتالياً بيان ما جرى:

- ينām

yanāmu	←	yanamu	←	yanwamu
مد الحركة تعويضاً من المحذوف (ā ← a)	←	حذف شبه الحركة (w)	←	لبنية العميقة
وخشية اللبس				

- ومثلها يهاب:

yahābu	←	yahabu	←	yahyabu
مد الحركة تعويضاً من المحذوف (ā ← i)	←	حذف شبه الحركة (y)	←	لبنية العميقة
وخشية اللبس				

٣- اسم الفاعل من مزيد الأجوف الذي على وزن "أفعل":

معلوم أنّ اسم الفاعل مما فوق الثلاثي يؤخذ من مضارع الفعل باستبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ففي اسم الفاعل من الأجوف المزيد بالهمزة تتشكل حركة مزدوجة صاعدة وهي (wi) في ما أخذ من الأجوف الواوي نحو: "مَقُول": mukwil و (yi) في ما أخذ من الأجوف اليائي نحو "مُبَيع": mubyi؛ ولأنّ العربيّة لا تبقى على هذا النوع من الحركات المزدوجة، فقد خالفت بين عنصري المزدوج وذلك بحذف شبه الحركة (الواو أو الياء: y ، w) وأبقت على الحركة (الكسرة) ثم عوّضت من المحذوف بمدّ الحركة وذلك على النحو التالي:

مَقُولُ	←	مَقْل	←	مَقِيل
mukwil	←	mukil	←	mukil
لبنية العميقة	←	حذف شبه الحركة (w)	←	مد الحركة تعويضاً من المحذوف (ā ← i)
				وخشية اللبس

مُبَيع	←	مُبِع	←	مُبَيَع
mubyi<	←	mubi<	←	mubi<
البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة (y)	←	مد الحركة تعويضاً من المحذوف (ā ← i)
				وخشية اللبس

أما اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المجرد نحو "قائل و بائع" فقد فصلت القول فيه في ما سبق من هذا البحث ^(١).

٤ - استفعل من الفعل الأجوف

تتشكل في البنية العميقة من صيغة " استفعل " من الفعل الأجوف حركة مزدوجة صاعدة مقبولة هي (wa) في ما أخذ من أجوف واوي، نحو " استقام : istakāma "، وأصلها : "استَقَوَم : istakwama " و (ya) في ما أخذ من أجوف يائي، نحو " استَبَاع : istabā<a "، وأصلها " استَبَيْع : istabya<a " لكن رغبة العربية في تعميم قواعدها فقد أُعلت هذه الأفعال المزيدة حملاً لها على أفعالها المجردة. ويمكن تفسير ما جرى في هذا الإعلال على أساس حذف شبه الحركة (الواو أو الياء) والإبقاء على الحركة القصيرة (الفتحة) ثم التعويض من المحذوف بمدّ الحركة القصيرة وتحويلها إلى حركة طويلة، وتوضيح ما جرى على النحو التالي :

- استقال :	استَقُول	←	استَقُلْ	←	استَقَالْ
	istakwala	←	istakala	←	istakāla
	البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة (w)	←	مدّ الحركة تعويضاً من المحذوف (ā - a)
- ومثلها استَبَاع :	استَبَيْع	←	استَبْعَ	←	استَبَاعَ
	istabya<a	←	istaba<a	←	istabā<a
	البنية العميقة	←	حذف شبه الحركة (y)	←	مدّ الحركة الطويلة تعويضاً من المحذوف (ā - a)

فهذه الصيغة من الأفعال لا موجب لإعلالها إلا الحمل على أفعالها المجردة، وهو قياس لا مبرر له في مثل هذه الحالة. وقد جاءت أفعال من هذه الصيغة على أصلها دون إعلال، ولا أعد ذلك شاذاً، ولا لغة قوم، ولا هو من الركام اللغوي الذي يتحدثون عنه، بل إنه - عندي - جاء على أصله الصحيح، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته ومن هذه الأفعال استتوق، واستحوذ، قال تعالى : " استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون " ^(٢).

(١) انظر ص ١٧٢ من هذا البحث.

(٢) المجادلة : ١٩.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

- أبحاث في اللغة العربية، الدكتور داود عبده، ١٩٧٣م، مكتبة لبنان - بيروت.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد البيطار، ١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م، عالم الكتب.
- أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الشباب، القاهرة.
- أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد "٥"، ١٩٨٣م، تونس.
- أصوات اللغة العربية، الدكتور عبد الغفار حامد هلال، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.
- الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م. مكتبة الأنجلو المصرية.
- الأصوات اللغوية، الدكتور محمد علي الخولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، مكتبة الخريجي، الرياض.
- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- الأعمال الشعرية الكاملة إبراهيم طوقان، نظرة في شعره إحسان عباس، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.

أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدكتور محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي.

- الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم"، ابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، ج ٣، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت.

- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، ١٩٧٥م، مكتبة غريب، القاهرة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م.

- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس، بيروت.

- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م. مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض.

- بعض مظاهر التطور اللغوي، الدكتور التهامي الراجسي الهاشمي، ١٩٨٧م، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيب البكوش، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م. جميع الحقوق محفوظة للناشر.

- التطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي، ١٩٨٤م، دار النهضة العربية، بيروت.

- التطور اللغوي التاريخي، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، دار الأندلس، بيروت.

- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي الرياض.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٩٨١م المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي السيد الجرجاني، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- التنوعات اللغوية، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، ١٩٦٤م، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة - دار القومية العربية.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له الدكتور رمزي البعلبكي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، ١٩٨١م، دار الشروق، بيروت - القاهرة.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، مشروع النشر العربي المشترك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة.
- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، عالم الكتب.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، ١٩٨٦م، مطبعة الخلود، بغداد.

- دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م، دار المعارف بمصر.

- دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٨٦م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

- دروس في علم إصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيّله بمعجم صوتي فرنسي - عربي صالح القرماوي، ١٩٦٦م، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

- رسالة أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مراجعة الدكتور شاكِر الفحام والأستاذ أحمد راتب النفاخ، الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- رسالتان في اللغة: منازل الحروف والحدود، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق وتعليق وتقديم الدكتور إبراهيم السامرائي، ١٩٨٤م، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

- رسالتان لأبن جني: الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سوريا.

- سر صياغة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م، دار القلم، دمشق.

- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت - لبنان.

- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة عشرة، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، المكتبة العربية بحلب.

- الصاحب في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان.

- العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت.

- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٨٨م، مكتبة الشباب، القاهرة.

- علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، الدكتور بسام بركة ١٩٨٨م، بيروت لبنان.

- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- علم اللغة العام، الدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة السابعة، ١٩٧٢م، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

- علم اللغة العام - الأصوات، الدكتور كمال محمد بشر، ١٩٨٦م، دار المعارف بمصر.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، ١٩٨٠م، دار الرشيد للنشر، بغداد - العراق.
- فصول في فقه العربية، الدكتور رمضان عبد الثواب، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض.
- الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد الثواب، ١٩٧٧م، مطبوعات جامعة الرياض.
- فقه اللغة العربية، الدكتور كاسد ياسر الزيدي، ١٩٨٧م، مطبوعات جامعة الموصل.
- في تصريف الأفعال، الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين، ١٩٨٧م، مكتبة الشباب، القاهرة.
- في صوتيات العربية، الدكتور محي الدين رمضان، ١٩٧٩م، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.
- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- في فقه اللغة وقضايا العربية، الدكتور سميح أبو مغلي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، دار الأنجلو المصرية.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٦٦م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه، الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري.

- لحن العامة والتطور اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م، القاهرة.

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، مكتبة الكندي، الأردن.

- مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد أبو كرومبي، ترجمة وتعليق الدكتور محمد فتيح، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

- محاضرات في اللسانيات، الدكتور فوزي حسن الشايب، ١٩٩٦م، (غير منشور).

- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عُنيت بضبط هذه الطبعة وتصحيحها السيدة سميرة خلف الموالي، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان.

- مدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمد علي الخولي، الطبعة الأولى، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح - الأردن.

- مدخل إلى علم اللغة الحديث، الدكتور قسطندي شوملي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م القدس.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التّواب، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض.

- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، منشورات جامعة مؤتة.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، المطبعة العصرية الكويت.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، عالم الكتب - بيروت.
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، ١٩٦٠م، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الفرقان - عمان.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩، دار الفكر - بيروت.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ١٩٦٣م، عالم الكتب - بيروت.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٨٣م، الدار العربية للكتاب.
- من أسرار العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- المنصف لكتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور علي زوين، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، بغداد.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبه، دار الكاتب العربي - القاهرة.
- نزهة الطرف في علم الصّرف، أحمد بن محمد الميداني، شرح ودراسة الدكتورة يسرية محمد إبراهيم حسن، الطبعة الأولى.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجرزي، أشرف على تصحيحه ومراجعته محمد الضباع، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ١٩٧٧م، دار البحوث العلمية الكويت.
- الوجيز في فقه اللغة، محمد الانطاكي، الطبعة الثالثة.
- ليس في كلام العرب، الحسين أحمد بن خالويه، تحقيق عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، مكة المكرمة.

الدوريات

- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، الدكتور يحيى القاسم، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ١٩٩٣م.

١ - الألف في اللغة العربية، الدكتور كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني والعشرون، القاهرة، ١٩٦٧م.

- بحث في اشتقاق حروف العلة، الدكتور إبراهيم أنيس، مجلة كلية الآداب، جامعة فاروق الأول (الاسكندرية)، المجلد الثاني، ١٩٩٤م.

- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، ١٩٨٩م.

- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، الدكتور سمير ستيتة، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد الرابع، العدد الأول، حزيران ١٩٩٦م.

- التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، الدكتور رمضان عبد التّواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد الخمسون، السنة ١٩٧٥م.

- الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٩٢م.

- الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، الدكتور سمير ستيتة، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد الثاني، العدد الأول، كانون الأول، ١٩٩٢م.

- صوت الهمزة في اللغة بين القدماء والمحدثين، الدكتور يحيى علي مباركي، مجلة جامعة أم القرى، السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، ١٩٩٦م.

- ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩٤م.

- الفكر الصوتي عند السيوطي، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣م.

- في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتية عند بعض النحاة قديماً وحديثاً، الدكتور عبد الفتاح إبراهيم، حوليات الجامعة التونسية، العدد الواحد والثلاثون، ١٩٩٠م، تونس.

- محاولة السنية في الإعلال، الدكتور أحمد الحموي، عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون العدد الثالث، ١٩٨٩م.

- من العوامل الصوتية في تشكّل البنية العربية، الدكتور محمد جواد النوري، البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد الثاني، العدد الأول، كانون الأول ١٩٩٢م.

- من مباحث الهمزة في العربية، الدكتور عبد الحليم علي محمد النجار، مجلة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الحادي والعشرون، الجزء الأول، مايو ١٩٥٩م.

- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، الدكتور فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة، ١٩٨٦م.

- ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، الدكتور سمير ستيتية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثاني والستون، الجزء الثالث، ١٩٨٧م.

- نظرات في التطور الصوتي للعربية، الدكتور إسماعيل عماير، حوليات الجامعة التونسية، العدد الخامس والثلاثون، ١٩٩٤م.

- نظرة في بعض الأوزان الصرفية، الدكتور جعفر عابنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٢١-٢٢)، السنة السادسة، ١٩٨٣م.

- النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، الدكتور الطيب البكوش، حوليات الجامعة التونسية، العدد الحادي عشر، ١٩٧٤م.

- نظرية ترخيم المنادى بين النحو القديم واللغويات الحديثة، الدكتور عبد الحميد الأقطش، أوراق جامعية، الجامعة اللبنانية، العددان ١٠/١١، السنة الرابعة، ١٩٩٦م.

- الهزمة، الدكتور فؤاد حسنين، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، العدد الثامن، المجلد الأول، ١٩٤٦م.

الرسائل الجامعية

- الإبدال في اللغة العربية مظاهره وعوامله وأثره في تنمية اللغة وتيسيرها، مولاي عبد الحفيظ طالب، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٠.
- الإتياع في اللغة العربية، طواهره وعمله، أحمد محمد ذيب أبو دلو، رسالة رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٢م.
- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، عبد الله محمد طالب الكناعنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الدكتور فوزي حسن سالم الشايب، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.
- إسناد الأفعال إلى الضمائر دراسة في البنية والتركيب، أمجد عيسى طلافحة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م.
- الحذف الصرفي في اللغة العربية، "محمد أمين" أحمد نهار الروابدة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
- الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل فلاح القرالسة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م.
- ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية، هائل محمد الفقراء، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس محمود الرفايعة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥.

- الفعل الناقص في اللغات السامية دراسة مقارنة، عمر صابر أحمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.

- قضية الخفة والتقل وأثرها في اللغة، عمر عبد الرحيم محمد حمد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ١٩٩٦م.

- المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، المهدي بوروبة، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٩م.

- المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، إبراهيم عبود ياسين السامرائي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣.

- مناهج الصرّفيين العرب المحدثين، جمال دليّع العريني، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦م.

ABSTRACT

Vocalization in Arabic Linguistics

By : Mahamoud Salim Eisa Khraisat

Supervisor : Professor Samir Sharif Steitiya

In this study the researcher examined vocalization in modern linguistics . Vocalization at large is the modifications made to the long short and semi vowels in the conjugated Arabic word taking various forms of verb in the singular , dual and plural nouns

Throughout the study I stucked to the framework of the study plan In my examination of any of the vocalization issues I explored the perceptions of ancient and modern scholars .The conceptions of temporary scholars were different from others in some areas . In the syllabic system , for instance, the ancient scholars studied some of the vocalization issues on the basis of the meeting of two quiescences . In fact , most of what was had been described by them in this concern was not true , rather it was a mere formation of a rejected extended syllable. I noticed from this research that the subject of vocalization requires new more studies based on contemporary scientific trends .

The research came into an introduction and six sections followed by an abstract in both Arabic and English together with a listing of the references and sources utilized to produce the research. The introduction contained a discussion of the importance of the subject, the ancient and modern references utilized and the conception towards the subject of vocalization and others .

The first section dealt with four subjects , including vocalization in traditional ancient studies , vowels , semi vowels and the glottal stop.

In the second section the researcher talked about the vocalized verbs "verbs containing a vowel letter" and some issues linked to vocalization .

The vocalized nouns including the present participle , the passive participle shaped out from the hollow and defective “nakis” varbs as well as the shortened “maksour” and defective “nakis” nouns were the subject of the third section .

The researcher the fourth section reviewed the syllabic system and its impact on the construction of the vocalized Arabic words in addition to some other questions.

The consonant similarity and its impact on vocalization was the subject of the fifth section . While the sixth section was reserved to discuss the effects of the diphthong on the construction of some the vocalized Arabic words.

١. Vocalization is two kinds: by omission or by shortening . I found no trace of vocalization by quiescence .
٢. The glottal stop is consonant , the vowel consonants are long and short and semi vowels. There are eight in number. Therefore , the glottal stop is not a vowel.
٣. The ancient scholars focused their efforts on consonants . They , rarely paid attention on the vowels. The researcher concluded that both vowels and consonants made contributions to the construction of the Arabic word.
٤. Many of the conjugation rhymes, for the ancient scholars , are not, in fact as claimed . They have rhymed word roots. Rhyme is for the surface structure rather than the deep structure of the vocals. Also, Arabic writing does not differentiate between vowels or semi vowels.
٥. many of the issues dealt with by the ancient scholars on the basis of the meeting of two quiescences do not have two quiescences. However, they are in most cases extended syllables formed from the succession of two syllables separated by a long vowel.
٦. Much of what was treated by the ancient scholars as vocalization by omission is in fact vocalization by shortening. This is done by shortening long vowels without omission.